الفصل الثامن عشر

أزمة هوية الشركة

كانت الشركة الكبيرة المنظمة التجارية المميزة للحقبة الصناعية. ويوجد منها حالياً عدة آلاف ضخام، منها الخاص ومنها العام، تنتشر في كافة زوايا الأرض، تنتج نسبة كبيرة من السلع والخدمات التي نستهلكها. وهي تبدو من الخارج وكأنها تملكت القوة والسيطرة؛ فهي تسيطر على مصادر واسعة وتشغل ملايين العاملين، وتؤثر بعمق في الشئون الاقتصادية والسياسية أيضاً، إنها لحواسبها الألكترونية وثرواتها المشتركة وقدرتها التي لا تضاهي على التخطيط والاستثمار وتنفيذ المشاريع على نطاق واسع يجعلها تبدو ثابتة كالطود، قوية ودائمة. وفي وقت يشعر كل فرد منا بالعجز، وهي التي تسيطر وتهيمن على قدراتنا، فإن الظاهر ليس كالباطن، إذ أن رؤساء هذه المنظمات من الرجال (وبعض النساء) يشعرون بالاحباط والعجز مثلما نشعر نحن. لأن الشركة كالأسرة النووية والمدرسة ووسائل الاعلام ومؤسسات العصر الصناعي الأخرى تتعرض للهزات العنيفة التي تصاحب تحولات الموجة الثالثة، ولا يعرف كثير من رؤساء الشركات العالمية ماذا أصابهم.

انتشار الكابوكي[1]:

إن العامل الرئيسي المباشر الذي يؤثر على الشركة هو أزمة الاقتصاد

---

(1) الكابوكي مسرحية شعبية يابانية يصحبها غناء ورقص. (المترجم).

العالمي. لقد عملت حضارة الموجة الثانية خلال الثلاثمائة سنة الماضية على ايجاد سوق عالمية مندمجة كانت تتراجع بصورة دورية نتيجة للحروب والكساد والكوارث الأخرى. ولكن ما إن يتعافى الاقتصاد العالمي وينتعش من جديد حتى يظهر أنه أكثر قابلية للاندماج من ذي قبل. لكن أزمة جديدة ومختلفة نزلت اليوم لتقلب المقاييس رأساً عل عقب. فخلافاً لكل الأزمات الماضية، برزت مشكلتي التضخم والبطالة في آن واحد وليس بصورة تعاقبية. وخلافاً للأزمات الماضية أيضاً، فهذه المشاكل ترتبط بصورة مباشرة بمعضلات ايكولوجية جوهرية وبأنواع تكنولوجية جديدة تماماً وكذلك مع تقديم مستوى جديد من الاتصالات إلى النظام الانتاجي. وأخيراً فهذه الأزمات ليست لازمة للنظام الرأسمالي، كما يدعي الماركسيون، ولكنها جرت معها الدول الصناعية الإشتراكية أيضاً، إنها، باختصار، أزمة عامة في الحضارة الصناعية ككل.

إن المد الاقتصادي العالمي يهدد بقاء الشركة بالأسلوب الذي نعيه الآن، ويرمي مدراءها إلى محيط غريب غير مألوف. لذا، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل السبعينات، مارست الشركة وظيفتها في محيط مستقر نسبياً، وكان النمو هو المفتاح، والدولار كان متربعاً على عرشه وبقيت العملات ثابتة مدة طويلة من الزمن. أما البيئة المالية لما بعد الحرب فقد وضعت مكان بريتون وودز Bretton Woods من قبل القوى الرأسمالية الصناعية، ووضع السوفييت نظام الكوميكون Comecon ؛ فكانا نظامين ثابتين راسخين. وكانت مستويات الفيض والوفرة ما تزال في تصاعد، ووثق الاقتصاديون بقدرتهم على التنبؤ بالمحرك الاقتصادي والسيطرة عليه حتى لدرجة أنهم تحدثوا عن «التعديل حسب الظروف». لكن هذا التعبير لا يثير اليوم إلا ضحكات ساخرة، حتى الرئيس كارتر قال إنه يعرف عرَّافاً من جيورجيا أبرع من أي متكهن اقتصادي، وكذلك قال وزير المالية السابق مايكل بلوميثال «في فهم الوضع الحالي تقترب حرفة الاقتصاد من حالة افلاس البنك». وهم على حطام متشابك للنظرية الاقتصادية وكُسارة البنية التحتية لاقتصاد ما بعد الحرب، يواجه صانعو القرار في الشركات شكوكاً متزايدة. فمعدلات الفائدة تنطلق في خطوط عوجاء، والبنوك المركزية

تشتري وتبيع أحمالاً من العملات لتخمد التقلبات، لكن الدوران حول المحور يتسارع إلى حد التطرف. الدولار والين يؤديان رقصة الكابوكي، والأوربيون يرفعون من عملتهم الجديدة «الكيو» Cue ، والعرب يتخلصون باهتياج شديد من بلايين الدولارات الأمريكية، وحطمت أسعار الذهب جميع الأرقام القياسية.

وبينما يحدث كل هذا، تقوم التكنولوجيا وأنظمة الاتصالات بإعادة بناء الأسواق العالية وتصنع الانتاج الانتقالي، وكلاهما ممكن وضروري. ولتسهيل مثل هذه العمليات يتشكل الآن نظام مالي ليلائم عصر الوفرة. وتقوم شبكة مصرفية الكترونية عالمية ـ كانت مستحيلة قبل الكمبيوتر والقمر الصناعي ـ بربط هونغ كونغ ومانيلا أو سنغافورة مع جزر البهاما وجزر كيمان ونيويورك في آنٍ واحد. شبكة المصارف المنتشرة هذه من فروع سيتي بنك، باركليز، سوميتوموس وناروديز، فضلاً عن كريدت سويس وبنك أبو ظبي الوطني، تخلق بالوناً من «أسعار العملات غير المستقرة» ـ اعتمادات مالية لا تستطيع حكومة بمفردها على توفيرها ـ يهدد بالانفجار بوجه كل واحد، وحجم العملات غير الثابتة هذه تتألف من اليورودولارات Eurodollars ـ أي الدولارات خارج الولايات المتحدة. وكنت كتبت سنة 1975 عن النمو المتسارع لليورودولار، محذراً أن هذه العملة الجديدة ما هي إلا ورقة ضارة وقلت: «إن اليورودولار يسهم في التضخم ويغير من ميزان المدفوعات ويقوض أسعار العملات من مكان آخر ـ عندما يتسرب بكميات هائلة من مكان لأخر عبر الحدود القومية. في ذلك الوقت، كان هناك ما يقدر بـ 180 بليون من اليورودولارات، فكتبت مجلة «بيزنيس ويك» في نفس العام 1978 تقريراً مفزعاً بعرض «الحالة التي لا تصدق» في النظام النقدي الدولي، وأن الـ 180 بليون دولار قد تكاثرت حتى وصلت إلى ما يساوي 400 بليون يورودولار، ويوروفرنسك، ويوروماركـ، ويوروجلدر، ويوروين. والتقديرات الحالية تقول إن مجمل العملات «اليورو» يصل إلى تريليون دولار. ويعود هذا إلى أن المصرفيين المتعاملين بالعملات المتخطية للحدود الما فوق قومية كانوا أحراراً في إصدار اعتمادات غير محدودة ـ وكانوا قادرين على الاقراض بمعدلات المساومة دون الاحتفاظ باحتياطي نقدي.

وكان نظام الموجة الثانية الاقتصادي الذي نشأت عليه الشركات والمؤسسات مقاماً على أساس الأسواق القومية والعملات القومية والحكومات القومية. لكن البنية التحتية القومية هذه لم تعد قادرة تماماً على تنظيم واحتواء «فوران اليورو» الانتقالي والألكتروني الجديد، ولم تعد البنى المصممة لعالم الموجة الثانية مناسبة ووافية بالغرض. وحقاً، فإن الإطار العالمي برمته الذي وطد العلاقات التجارية العالمية للشركات العملاقة يتعرض الآن لخطر الانقسام والتجزء. ويتعرض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلى هجوم عنيف ومكثف. ويتدافع الأوربيون للاتحاد سوياً في بنية جديدة تكون تحت سيطرتهم، ومن جانب، فإن «الدول النامية»، والعرب من جانب آخر الذين يلوحون مهددين بالبترودولار، كلهم يصخبون للتأثير على النظام المالي المستقبلي، ويتحدثون عن صنوهم الخاص بهم لنظام النقد الدولي. والدولار سقط عن عرشه ناخعاً متشنجاً متمزقاً في الاقتصاد العالمي. وكل ذلك مركب بنقائص شاذة مع الوفرة في الطاقة والمصادر؛ ومع تغير مواقف المستهلكين والعمال والمدراء من خلال اختلال التوازن التجاري، وفوق كل هذا مع القتالية المتزايدة للدول اللاصناعية.

إن هذا محيط متقلب ومحير لا تدخر فيه الشركات جهداً لتواصل عملها، وليس لرؤسائها رغبة في التخلي عن السلطة، وما يزالون يقاتلون من أجل مزيد من الأرباح والانتاج والتقدم الشخصي. ولكن، وهم يواجهون مستويات محلقة من عجز التكهن بالسوق، وبتصاعد حدة الانتقادات العامة والضغوطات السياسية الثقيلة، فإن أذكى المدراء يسائل أهداف وبنية ومسؤولية ومبرر وجود شركته. وتمر كثير من كبرى شركاتنا بتجربة تشبه إلى حد كبير أزمة الهوية وهي ترقب من خلال إطار الموجة الثانية الثابت والذي يتفسخ أمام ناظريها.

الإقتصاد المتسارع:

لقد تكثفت أزمة هوية الشركة جراء السرعة التي تجري الأحداث فيها، فسرعة التحول ذاته تدخل عنصراً جديداً إلى الإدارة وتجبر المدراء التنفيذيين،

الذين هم أصلاً متوترون في محيط لا مألوف لهم، على صنع قرارات تتخذ طابع السرعة. إن زمن الاستجابة قد بتر إلى أدنى حد له.

وعلى المستوى المالي، تتسارع سرعة عقد الصفقات والمعاملات التجارية بسبب ادخال الكمبيوتر إلى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. حتى أن بعض المصارف غيرت مواقعها الجغرافية لتستفيد من الاختلافات في المناطق الزمنية، وأفادت مجلة المصرفيين الدولية «يورومني»: «يمكن استغلال المناطق الزمنية كحد تنافسي. ففي المحيط الساخن هذا تساق الشركات الكبيرة، سواء شاءت ذلك أم أبت، إلى الاستثمار والاقتراض بالعملات المختلفة ليس بمعدل السنة أو التسعين يوماً أو الأسبوع، بل واقعياً على معدل الليلة وضحاها أو معدل الدقيقة بدقيقة».

وقد ظهرت وظيفة جديدة في الشركات وهي «مدير المال الدولي»، مهمته البقاء على إتصال دائم مع النادي الألكتروني العالمي مدة 24 ساعة يومياً للبحث عن أدنى معدلات الفائدة وأفضل مساومات العملات وأسرع التقلبات(*). وفي التسويق يتضح تسارع مشابه، فقد أعلنت مجلة «ادفرتايزنغ إيج» أنه ينبغي على «المسوقين الاستجابة بسرعة كافية ليكفلوا بقاءهم للغد»، وأفادت أيضاً أن «واضعي برامج الشبكات التلفزيونية... يسارعون في إتخاذ قراراتهم لقتل المسلسلات التلفزيونية الجديدة التي تظهر نقاط ضعف»، إذ لا مجال للانتظار ست أو سبع أسابيع أو فصلاً كاملاً... مثال آخر: شركة جونسون أند جونسون تعلم أن شركة بريستول ـ مايرز صممت على بيع التايلينول بسعر أقل من جونسون أند جونسون، فهل تتبنى الأولى موقفاً يتسم بالانتظار لرؤية النتائج؟ لا، وقت قصير جداً يتحرك لتخفيض أسعار التايلينول في المتاجر والمخازن، إذ لا مجال للتسويف أشهراً أو أسابيعاً».

ومرة أخرى نجد عملية ازدواجية لكنها أقل تقدماً في الدول الصناعية الاشتراكية. فالكوميكون الذي اعتاد على تعديل أسعاره مرة كل خمس سنوات

(*) هذه الوظيفة ليست مبتذلة. فمثل المزارع الذي يجني ربحاً أكبر من بيع الأرض على انتظار المحصول النامي، فإن بعض الشركات الكبرى تجني أرباحاً أكبر ـ أو تتحمل خسائر أعظم ـ من خلال تجارة العملات والمعالجة المالية على أن تكون من الانتاج الخفيف.

عند اعلان الخطة الخمسية، أرغم على تعديل أسعاره سنوياً في محاولة منه لمواكبة الخطوة الأسرع، وليس مستغرباً أن تنخفض مدة التعديل إلى مرة كل ستة أشهر أو ربما أقل.

إن نتائج هذا التسارع العام متعددة: دورات حياة انتاجية أقصر؛ مزيد من الايجار والاستئجار؛ عمليات بيع وشراء أكثر ديمومة؛ أنماط استهلاكية أسرع زوالاً؛ ومزيد من التطورات الغريبة؛ مزيد من الوقت التدريجي للعاملين (الذين عليهم التكيف مع الاجراءات الجديدة)؛ مزيد من التغيرات المتكررة في العقود؛ مزيد من المفاوضات والأعمال القانونية؛ مزيد من تغيرات الأسعار؛ مزيد من تحولات الوظائف؛ مزيد من الاعتماد على المعلومات والمعطيات؛ مزيد من المؤسسات المتخصصة ـ وكلها تتفاقم بالتضخم. والنتيجة هي محيط عمل يتسم بالمخاطرة والتوتر.

المجتمع اللاجماهيري:

إن الأمر الأكثر ابهاماً وازعاجاً لمدراء الموجة الثانية هو إنهيار المجتمع الجماهيري الصناعي الذي تعلموا فيه وتدربوا. لقد تعلموا أن الانتاج الجملي هو الشكل الأكثر تقدماً وفعالية في الانتاج.. وأن السوق الجماهيرية تحتاج سلعاً موحدة القياس.. وأن التوزيع الجماهيري ضرورة.. وأن «جماهير» العمال ذوي الزي الموحد متشابهون في الأساس ويمكن دفعهم بحوافز موحدة. وتعلم مدير الشركة الفعال أن المزامنة والمركزية والمركزة والحد الأقصى الانتاجي عوامل ضرورية لتحقيق أهدافه. كانت هذه الفرضيات في محيط الموج الثانية صحيحة تماماً. ولكن في الوقت الذي يصل فيه مد الموجة الثالثة، يجد المدير أن جميع فرضياته القديمة تتعرض للتحدي، فالمجتمع الجماهيري نفسه الذي قامت الشركة المتحدة على أساسه قد بدأ باللاجماهيرية الآن؛ وفضلاً عن المعلومات والانتاج والحياة الأسرية، بدأ السوق والعمل أيضاً بالانقسام إلى أجزاء صغيرة متباينة. فانقسمت السوق الجماهيرية إلى مجموعات دائمة التكاثر ودائمة التغير متباينة مع الأسواق المصغرة التي تتطلب دائماً معدلاً واسعاً من الخيارات والنماذج والأنماط

والأحجام والألوان والزبائنية Customization . وعلى سبيل المثال، تقوم شركة «بل تليفون»، التي كانت تأمل مرة أن تضع نفس جهاز الهاتف الأسود في كل بيت أمريكي ـ ونجحت في تحقيق هذا تقريباً ـ الآن بتصنيع حوالي ألفاً من الأجهزة المركبة أو المعدلة تتراوح بين القرمزي والأخضر والأبيض إلى أجهزة هاتف خاصة للمكفوفين ولفاقدي الحنجرة، وأجهزة هاتفية مقاومة للانفجار في مواقع البناء.

ويفسر هذا التنوع السريع في السلع والخدمات في الدول المتقدمة تقنياً بأنه محاولة من الشركات لمعالجة المستهلك في تلفيق حاجات مزيفة لتضخيم أرباحها يفرض كثير من الخيارات المتبذلة.

لا شك أن في هذا الاتهام جانب من الصحة والصدق. ومع ذلك فهنالك أساس أعمق لهذا. فالتنوع المتزايد للبضائع والخدمات يعكس أيضاً التنوع المتنامي للحاجات الحقيقية والقيم والأساليب الحياتية في مجتمع الموجة الثالثة اللاجماهيري. هذا المستوى المرتفع من التنوع الاجتماعي يغذى من قبل تقسيمات أبعد في سوق العمل، كما ينعكس ذلك في تكاثر وتبرعم مهن ووظائف جديدة، وخاصة في حقول ذوي الياقات البيضاء والخدمات. وقد رأيت في مؤتمر للوظائف الخدماتية طبياً نفسياً يضع قائمة تضم 68 مهنة جديدة مثل حماية المستهلك والمدافع العام والمداوي الجنسي والمعالج الكيماوي ـ النفسي والمحقق في الشكاوى.

في حين تصبح الوظائف فيه أقل قابلية للتبادلية، كذلك يصبح الناس. إذ يرفضهم معاملة قابلية التبادل يصلون لمكان عملهم بوعي حاد للاختلافات العرقية والدينية والمهنية والجنسية والثقافية والفردية. حتى أن الجماعات التي ناضلت خلال حقبة الموجة الثانية «لتندمج» و«تذوب» في مجتمع جماهيري ترفض الآن التخلي عن خصائصها، بل أنها تؤكد الآن على ميزاتها وخصوصياتها.. الفريدة. وما تزال شركات الموجة الثانية، التي تلتزم بتنظيم عملياتها في المجتمع الجماهيري، غير واثقة في كيفية استيعاب مد التنوع المتصاعد بين مرؤوسيها ومستهلكيها.

ورغم وضوحها بصورة حادة في الولايات المتحدة، تتطور اللاجماهيرية الاجتماعية في كل مكان بسرعة أيضاً. ففي بريطانيا التي كانت تعتبر نفسها متجانسة، تصبح الأقليات العرقية من الباكستانيين والهنود الغربيين والقبارصة

والأغنديين والأتراك والاسبان أكثر تغايراً في خواصها من أن تمتزج مع السكان الأصليين. في الاثناء، تترك موجات التدفق من اليابانيين والامريكيين والألمان والهولنديين والعرب والافارقة الزوار خلال العطل السنوية علاماتها المميزة من الأكشاك التي تبيع الهمبرغر الأمريكي، ومطاعم التيميورا اليابانية، أو عبارات على واجهات المحال التجارية تقول «سي هبلا اسبانول». وفي العالم باصقاعه المختلفة، تعيد الأقليات العرقية تأكيدها على هويتها، وتطالب بحقوقها التي أنكرت طويلاً فيما يتعلق بالوظائف والدخل والترقية في الشركات. ومن ضمن هذه الأقليات الأبورجين الأستراليين والماورس النيوزيلانديين والأسكيمو الكنديين والأمريكيين السود والشيكانو، وحتى الأقليات الشرقية التي اعتبرت في مرة من المرات سلبية سياسياً. أما الأمريكيون الأصليون فيؤكدون ويدافعون عن «السلطة الحمراء»، ويطالبون باستعادة الأراضي القبلية وتفاوض بلاد الأوبيك لتقديم الدعم السياسي والاقتصادي. وحتى في اليابان، التي كانت لزمن طويل أكثر البلاد الصناعية تجانساً، تتصاعد دلائل اللاجماهيرية فيها. إذ بين ليلة وضحاها ظهر زعيم يتحدث باسم أقلية صغيرة يدعوها بشعب إينو؛ والأقلية الكورية هناك بدأت بالتململ والقلق، ويقول عالم الاجتماع ماساكي من جامعة صوفيا: «لقد أخذني القلق على حين غرة. . . فالمجتمع الياباني يفقد اليوم بسرعة وحدته وانسجامه». وفي الدانمارك تدور معارك في الشوارع بين الدانماركيين والعمال المهاجرين، وبين الدراجين ذوي البزات السوداء والشباب ذوي الشعر الطويل في بلجيكا، وينشط الفالسون Walloon والفليمش Flemish والبروكسيلواز Bruxelloises من خلافاتهم القديمة التي تعود إلى ما قبل العصر الصناعي في بلجيكا. وفي كندا تهدد مقاطعة كويبيك بالانسحاب من الاتحاد لدرجة أن الشركات أقفلت مقارها الرئيسية في مونتريال وبدأ مدراء الشركات الذين يتكلمون الانجليزية بأخذ دورات مكثفة لتعلم الفرنسية.

لقد انقلبت القوى التي صنعت المجتمع الجماهيري فجأة إلى قوى معاكسة، والقومية أصبحت اقليمية في التيار التكنولوجي المتقدم. وتم استبدال بوتقة الانصهار وضغوطاتها بإثنية جديدة. أما وسائل الاعلام فتنشر الثقافة اللاجماهيرية

بدل الثقافة الجماهيرية. تبعاً لذلك توازي كل هذه التطورات انبثاق التنوعات في أشكال الطاقة والتقدم نحو ما وراء الانتاج الجملي. وتخلق هذه التغيرات المترابطة إطاراً جديداً يضم منظمات المجتمع الانتاجية سواء كانت شركات اتحادية أو مؤسسات اشتراكية، أما المدراء التنفيذيون الذين ما يزالون يفكرون بلغة المجتمع الجماهيري، فإنهم يصدمون ويرتبكون بعالم لم يدركوا مجاهله.

تجديد تعريف الشركة:

إن الذي ما يزال يعمق من أزمة هوية الشركة هو ظهور حركة عالمية، ضد هذه الخلفية المتقلقلة أصلاً، لا تطالب بإجراء تغييرات متواضعة في سياسة هذه الشركة أو تلك وحسب، بل تدعو إلى تعريف جديد وعميق لأهدافها، في الولايات المتحدة كتب ديڤيد ايوينغ، رئيس تحرير «هارفارد بزنس ريڤيو» قائلاً: «لقد بدأ الغضب العام ضد الشركات يتصاعد إلى درجة مخيفة». ويشير ايونغ إلى دراسة جرت عام 1977 في كلية التجارة التابعة لجامعة هارڤارد بثت نتائجها «هزة في عالم الشركات». إذ كشفت الدراسة أن حوالي نصف مليون من أساطين المستهلكين يعتقدون أنهم يتلقون أسوأ معاملة في السوق لم تكن لتوجد قبل عقد من الزمن! وقال $\frac{3}{5}$ منهم أن السلع قد فسدت؛ وأكثر من نصفهم لا يثقون بكفالات السلع.

واستشهد ايوينغ برجل أعمال قال: «إن الأمر أصبح كالجلوس على صدع سان أندرياس». ويضيف ايوينغ أن الأسوأ من ذلك هو «الأعداد المتزايدة من الناس الذين باتوا يخافون من التكنولوجيا الجديدة ومغامرات التجارة بصورة غريبة لا معقولة». ونسبة إلى جون بيغلر، المدير التنفيذي في شركة «بسرايس ووتر هاوس»، وهي واحدة من كبرى شركات المحاسبة الجديدة، فإن «الثقة العامة بالشركة الأمريكية هي في أدنى مستوى لها من أي وقت مضى منذ الكساد الكبير، ويوضع العمل التجاري الأمريكي وحرفة المحاسبة على المحك من أجل إعادة التبرير على قاعدة لصفر. . إن أداء الشركة يقاس الآن بمعايير جديدة غير

مألوفة». وتتخذ اجراءات مشابهة مرئية في الدول الاسكندنافية وأوربا الغربية، وبصورة لا مرئية في الدول الصناعية الاشتراكية. أما في اليابان، وحسب جريدة تويوتا الرسمية «فهناك حركة عامة لم تشهد في اليابان من قبل تستجمع زخمها، وحركة تنتقد الأسلوب الذي مزقت الشركة فيه الحياة اليومية». لكن، من المؤكد أن الشركات تعرضت لهجوم لاذع أكثر من مرة في تاريخها. من ناحية أخرى، فإن الكثير من التذمر الحالي يختلف جذرياً عما كان؛ إنه ينبع من قيم وفرضيات حضارة الموجة الثالثة، وليس من الماضي الصناعي المحتضر.

خلال حقبة الموجة الثانية كان ينظر للشركات كوحدات اقتصادية، فتركزت أسباب الهجوم ضدها أساساً على الشئون الاقتصادية؛ إذ هاجم المنتقدون الشركات التي تدفع أجوراً ضئيلة لعمالها، والشركات التي تحمل الزبائن والمستهلكين ما لا يطيقونه من جحيم الأسعار، والكارتلات، وصناعة سلع رديئة، وآلاف من الانتهاكات الاقتصادية الأخرى. لكن مهما كانت انتقاداتهم عنيفة، فقد قبلوا بالتعريف الذاتي للشركة. فاجتمعوا في الرأي أن الشركة مؤسسة اقتصادية متأصلة.

نقاد الشركة الآن يبدؤون من مقدمات جديدة كلياً. إنهم يهاجمون الانفصال الزائف للاقتصاد عن السياسة والأخلاق وأبعاد الحياة الأخرى، ويعتبرون الشركة مسؤولة باستمرار ليس بسبب أدائها الاقتصادي وحسب، بل لآثارها الجانبية على كل شيء. اذن فهي تهاجم بسبب، مثلاً، انتاج الحرير الصخري السَّام، وفي استغلال الفقراء واعتبارهم حقول تجارب في صنع العقاقير، وفي تمزيق وتشويه التطور في العالم اللاصناعي، وفي تبنيها للعنصرية والجنسانية والتكتم والخداع. وهي مشهورة في دعمها للأنظمة السياسية الكريهة والأحزاب السياسية، من الجنرالات الفاشيين في تشيلي والعنصريين في جنوب أفريقيا حتى الحزب الشيوعي الإيطالي. وما نطرحه هنا ليس كمناقشة هذه الاتهامات فهي في غالبها لها تبريراتها، ولكن الأهم هو مفهوم الشركة في مضامينها. إن الموجة الثالثة قد جلبت معها مفهوماً مطلوباً بشدة لنوع جديد من المؤسسة العامة ـ شركة لا تعد بعد ذلك

مسؤولة عن جني الأرباح أو انتاج السلع وحسب، بل وتساهم في ذات الوقت في حل المشاكل المعقدة من بيئة وأخلاقية وسياسية واجتماعية وعرقية وجنسية. وبدلاً من التعلق بوظيفة اقتصادية حادة التخصص، تصبح الشركة مؤسسة متعددة الأهداف.

مخمّس الضغوط:

إن إعادة التعريف ليست مسألة اختيار بل استجابة ضرورية لتحولات ثورية خمس في شروط الانتاج الفعلية، فالتغيرات في البيئة الطبيعية وفي منظومة الدولة وفي الأخلاقيات، كلها تحطم صورة الشركة إلى صورة متعددة الأهداف والأوجه، أولى هذه الضغوط برزت في المحيط البيولوجي. إذ كان عدد سكان العالم في أواسط الخمسينات عندما وصلت الموجة الثانية إلى الذروة، يصل إلى 2,75 بليون نسمة، ويبلغ حالياً 4 بليون نسمة. في أواسط الخمسينات، استغل سكان الأرض 47 كوادريليون/BTU طاقة سنوياً فقط. وحالياً يستغل العالم ما يزيد عن 260 كوادريليون. وكان استهلاكنا للمواد الأولية الرئيسية في أواسط الخمسينات كالزنك مثلاً يبلغ 4,7 مليون طن متري سنوياً، واليوم يصل إلى 5,6 مليون طن متري. هذا يدل أن مطالبنا على الأرض تتصاعد بشكل عنيف، ونتيجة لذلك ترسل البيئة البيولوجية اشارات إنذار كالتلوث والتصحر وتسمم المحيطات وتقلبات المناخ الحادة، حتى أننا نتجاهل المخاطرة بكارثة هذه التحذيرات تقول أننا لن نستطيع تنظيم الانتاج كما فعلنا خلال حقبة الموجة الثانية الماضية. ولأن الشركة هي المنظم الرئيسي للإنتاج الاقتصادي، فهي أيضاً «المنتج» الرئيسي للتأثيرات البيئية. فإذا رغبنا في الاستمرار بالنمو الاقتصادي ـ إذا أردنا كذلك حقاً ـ سيكون على مدراء المستقبل تحمّل مسؤولية إضافية طوعاً أو اجبارياً لأن الظروف المتغيرة للجو البيئي تحتم هذا. فالشركة تتحول إلى مؤسسة بيئية ـ اقتصادية ـ ليس من خلال المصلحين المثاليين أو المتطرفين أو علماء البيئة أو البروقراطيين الحكوميين، بل من خلال التغير المادي في العلاقة بين الانتاج للمحيط البيولوجي.

الضغط الثاني ينشأ من التغير غير الملحوظ في المحيط الاجتماعي الذي أوجدت الشركة نفسها فيه. هذا المحيط هو الآن أكثر تنظيماً من ذي قبل، إذ كانت كل شركة تعمل في ما يسمى بالمجتمع تحت التنظيم/Underorganised Society. لكن اليوم، قفز المحيط اجتماعي، خاصة في الولايات المتحدة، إلى مستوى تنظيمي جديد، فهو محاط بمجموعة متفاعلة ومتضافرة تضم الاتحادات والوكالات والنقابات، وجماعات أخرى منظمة مدعومة جيداً. ويوجد في الولايات المتحدة حالياً حوالي 1,370,000 شركة تتفاعل مع أكثر من 90,000 مدرسة وجامعة ومع 330,000 كنيسة ومئات الآلاف من الفروع التابعة لـ 13,000 منظمة قومية، فضلاً عن مجموعات محلية لا تحصى، بيئية واجتماعية ودينية ورياضية وسياسية وعرقية ومدنية، لكلٍ منها البرامج والأولويات الخاصة.

ويستلزم التوسط في هذه العلاقات حوالي 140 ألف شركة قانونية! في هذا الجو الاجتماعي المكتظ والمتراكم تصبح لكل خطوة تقدم الشركة عليها تأثيرات ذات صدى ليس على مستوى الأفراد العزّل أو العاجزين وحسب، بل كذلك على مجموعات منظمة، المهنية والصحفية والسياسية، وعلى المصادر التي يأتي منها الخبراء والمحامون وآخرون. إن قرارات الشركة وسط هذا الجو الاجتماعي القوي والمتماسك لا تتخذ إلا بحذر وتأمل شديدين. إن «التلوث الاجتماعي» الذي تفرزه لشركة على صورة البطالة والتمزق الاجتماعي والتنقل القسري يتم كشفه فورا، فتوجَّه الضغوط نحو الشركة لاجبارها على تحمل مسؤولية أكبر على عاتقها من ذي قبل بسبب «منتجاتها» الإجتماعية، فضلاً عن الاقتصادية.

ثالث مجموعة الضغوط تنعكس عن المحيط الاعلامي المتغير. إن لا جماهيرية المجتمع تعني تبادل معلومات أكثر من ذي قبل بين المؤسسات الإجتماعية ـ بما فيها الشركة ـ لتحافظ على توازن العلاقات بينها. وتكثف الأساليب الانتاجية الخاصة بالموجة الثالثة من طلب الشركة للمعلومات كمواد خام؛ فالشركة تتلقى المعطيات كالمكنسة الكهربائية ثم تعاملها وتنشرها للآخرين بسبل تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم. وفي حين تصبح المعلومات فيه مركزاً إنتاجياً،

ويكثر فيه «مدراء المعلومات» في الصناعة، تؤثر الشركة بالضرورة على المحيط المعلوماتي مثلما تؤثر تماماً على المحيط الاجتماعي والمحيط الطبيعي.

إن الأهمية الجديدة للمعلومات تقود إلى صراع هدفه السيطرة على معطيات الشركة المتحدة، وإفشاء مزيد من المعلومات للجمهور، والمطالبة بحسابات مكشوفة (عن الانتاج والأرباح مثلاً في شركة بترولية) الممارسة ضغوط تكشف «مزيد عن الحقائق في الاعلانات» أو«المصداقية عند الاقتراض». ففي الحقبة الجديدة تصبح «الصدمات المعلوماتية» خطيرة توازي التأثيرات الاجتماعية البيئية، وتصبح الشركة مركزاً منتجاً للمعلومات فضلاً عن وظيفتها الاقتصادية.

ورابع الضغوط على الشركة ينشأ من السياسة والمحيط السلطوي. إذ أن التنوعية المتسارعة في المجتمع وتسارع التحولات في كل مكان ينعكس في التعقيدات الهائلة للحكومات. والتمييز في المجتمع ينعكس في تمايزية الحكومة، وتبعاً لذلك ينبغي على كل شركة أن تتفاعل مع مزيد من الوحدات الحكومية المتخصصة. هذه الوحدات، حيث التنسيق بينها أسوأ مما يكون ولكل منها أولوياتها، هي، فضلاً عن ذلك، في اضطراب دائم من إعادة التنظيم. وبصورة مستمرة تجد كل شركة نفسها وقد وقعت في شرك السياسة المحلية والاقليمية والقومية وحتى الدولية. لذلك، فإن كل قرار هام يصدر عن الشركة «ينتج» على الأقل، تأثيرات سياسية غير مباشرة بالاضافة إلى مردوداتها الأخرى تعتبر مسؤولة عنها.

وأخيراً، وفي حين تتضاءل حضارة الموجة الثانية، ونظامها القيمي يتبعثر، ينشأ ضغط خامس يؤثر على المؤسسات جميعها ـ والشركة من ضمنها، وهو الضغط الأخلاقي. إن السلوك الذي كان أمراً عادياً فيما مضى، يصبح فجأة سلوكاً فاسداً لا أخلاقي تجب مقاطعته؛ فهو مثير للفضائح. فالرشاوي التي قدمتها شركة «لوكهيد» أطاحت بحكومة في اليابان. وأتهمت شركة «أولين كوربوريشن» بشحن أسلحة إلى جنوب أفريقيا. وأرغم رئيس مجلس إدارة شركة «جلف أويل» على الاستقالة إثر فضيحة رشاوي. شركة «ديستيلرز» البريطانية لم تعوض ضحايا

الثاليدومايد[2] بشكل كافٍ، وهنالك الفشل الذي أصاب شركة «ماكدونالد دوجلاس» فيما يتعلق بالطائرة D6-10 . كل ذلك ما هو إلا موجات مرية تثير رد فعل أخلاقي عنيف.

وبصورة متزايدة، ينظر إلى الموقف الأخلاقي للشركة على أنه يملك تأثيراً مباشراً على نظام القيم المجتمعي، مثلما تؤثر الشركة على المحيط الطبيعي أو النظام الاجتماعي. إنها «المنتجة» للتأثيرات الأخلاقية، هذه التحولات الخمس الزاحفة في الظروف المادية واللامادية على حد سواء للانتاج، تجعل من المتعذر الدفاع عن فكرة الموجة الثانية القائلة إن الشركة ليست إلا مؤسسة اقتصادية. ففي ظل الظروف الجديدة لا تستطيع الشركة بعد الآن العمل كآلة لتحصل على أقصى حد ممكن من الوظائف الاقتصادية، سواء كانت انتاجية أو كسبية. وقد توسع تعريف «الانتاج» بحد ذاته إلى حد متطرف ليضم التأثيرات الجانبية بالإضافة للتأثيرات المركزية، والتأثيرات الطويلة المدى بالإضافة للتأثيرات الآنية في وظيفة الشركة. وببساطة، للشركة الآن «منتوجات» إضافية تزداد مسؤوليتها عليها أكثر مما كان يعتقده مدراء الموجة الثانية ـ وهي تتضمن المنتوجات البيئية والمعلوماتية الاجتماعية والسياسية والأخلاقية فضلاً عن الاقتصادية. إن هدف الشركة قد تغير الآن إذن من المفرد إلى الجمع ـ ليس على مستوى العلاقات العامة أو الزخرفية بل على مستوى الهوية والتعريف الذاتي أيضاً. إننا نتوقع رؤية معارك داخلية في الشركات بين الملتصقين بشركة الانتاج الفردي الخاصة بالموجة الثانية وبين المستعدين لاستيعاب ظروف الموجة الثالثة في سبيل انتاج الشركة المتعددة الأهداف المستقبلية.

الشركة المتعددة الأهداف:

يصعب على من تعايش مع حضارة الموجة الثانية التفكير بهذه المؤسسات

---

(2) الثاليدومايد Thalidomide عقار كان يستخدم سابقاً لتهدئة الأعصاب ولإثارة النوم، ثم اكتشف فيما بعد أنه بسبب ولادة أطفال مينين أو أنه يؤثر على نحوهم بظهور نشوهات خلقية وخاصة عدم نمو الأطراف (المترجم).

بذلك المنهج. فكيف تكون للمستشفى وظيفة اقتصادية بالإضافة إلى وظيفتها العلاجية والطبية؟ وكيف يكون للمدرسة وظيفة سياسية فضلاً عن وظيفتها التعليمية؟ أو أن للشركة وظائف اقتصادية قوية أو «غير اقتصادية» Trans-econo-mic ؟ إلا أن مثالاً عن تفكير الموجة الثانية التقليدي، وهو هنري فورد الثاني يصر على أن الشركة «أداة متخصصة» مصممة لتسد الحاجات الاقتصادية للمجتمع، وهي ليست مستعدة تماماً لتسد الحاجات الإجتماعية غير المرتبطة بالعمليات التجارية». ولكن بينما يقاوم فورد وأنصاره الآخرين إعادة تعريف المنظمة الإنتاجية، تقوم كثير من الشركات في الواقع بتغيير سياساتها وخطاباتها. فالعلاقات العامة تستبدل غالباً التغير الحقيقي بالتملق والكلام المنمق. والأبحاث التطويرية الخيالية التي تعلق بحقائق جديدة عن المسؤولية الاجتماعية غالباً ما تخفي وتموه جشع اللصوص النبلاء. مع ذلك، يحدث «تحول نموذجي» جوهري ـ المفاهيمية الجديدة Reconceptualization ـ في بنية وأهداف ومسؤوليات الشركة كردة فعل للضغوط الجديدة التي أتت بها الموجة الثالثة ودلائل هذا التحول عديدة. مثلاً، اشارت شركة أموكو Amoco البترولية الرائدة «أن من سياسة شركتنا، فيما يتعلق بمواقعها وفي تكامل التطور الاقتصادي الإعتيادي باستكشاف التبعات الإجتماعية... النظر إلى عوامل كثيرة ومن بينها التأثير على المحيط الطبيعي والتأثير على الخدمات العامة.. والتأثير على ظروف الاستخدام المحلية وخصوصاً فيما يتعلق بالأقليات». وتستمر أموكو في وزن اعتبارات اقتصادية أثقل، لكنها تلفت الأهمية لعوامل أخرى أيضاً. وإذا كانت المواقع الخيارية متشابهة في لغة الاقتصاد لكنها «تختلف في لغة التأثير الاجتماعي»، هذه العوامل الاجتماعية فاصلة وحاسمة.

في حالة حدوث عرض اندماجي، يأخذ المسؤولون في شركة «كونترول داتا»، وهي شركة أمريكية رائدة في تصنيع أجهزة الكمبيوتر، في الحسبان جميع العوامل «المرتبطة» ـ بما في ذلك تأثيرات الاندماج الاجتماعية وتأثير ذلك على المستخدمين والمجتمعات التي تمارس فيها الشركة نشاطاتها ـ فضلاً عن الاعتبارات المالية والاقتصادية. وبينما كانت شركات أخرى تتسارع في مواقعها إلى الضواحي،

فقد أنشأت تلك الشركة معاملها الجديدة في المناطق الداخلية في واشنطن وسانت بول ومينيا بوليس بهدف استخدام الأقليات فيها وللمساعدة في احياء مراكز المدن. وأشارت الشركة أن مهمتها «تحسين النوعية والمساواة وقدرات الناس ـ «فالمساواة» تعتبر هدفاً غير تقليدي للشركة. وفي بليسبوري شركة غذائيات رائدة تطلب من مجموعاتها الإنتاجية عدم حصر عملها في وضع خطط مبيعات في السنة القادمة، بل تطالبهابوضع خطة تتعلق باستخدام وتدريب وترقية أعضائها من النساء والأقليات فيها، وهذا الإجراء التنفيذي يتعلق بتحقيق هذه الأهداف الإجتماعية. ويتم في شركة AT&T تقييم جميع مدرائها سنوياً، ويعتبر تحقيق أهداف العمل الايجابية جزءاً من التقييم الإيجابي. وفي «كيميكال بنك» في نيويورك، يتم تقييم 10ـ15٪ من أداء مدراء الفروع على أساس الأداء الإجتماعي ـ كالإشتراك في هيئات الوكالات الإجتماعية ومنح القروض للمنظمات اللاكسبية واستخدام أفراد الأقليات وترقيتهم. وفي مجموعة شركات جانيت الصحفية، يخبر مديرها الرئيسي ألين نيوهارث المحررين والناشرين المحليين أن «نسبة كبيرة من علاواتهم سيتم تقريرها على أسس تطوير هذه. . . البرامج».

بشكل مشابه، نجد أن الترقيات البارزة ونفوذ المدراء التنفيذيين تتعلق جميعها بالنتائج البيئية لسلوك الشركة. هذه الاستجابة الاجتماعية التي أخذتها الشركات على عاتقها ليست في مجملها فعلية. تقول روزماري بسرونر، المديرة الإجتماعية في الشركة الأمريكية التابعة لشركة هوفمان ـ لاروشيه «بعض هذه الإستجابة ما هو إلا مجرد علاقات عامة بالطبع. وبعضه خدمة ذاتية. لكن معظمه يعكس فعلياً المفهوم المتغير لوظائف الشركة».

لذلك، وبسبب الاحتجاجات والدعاوى القضائية والخوف من رد فعل حكومي فضلاً عن بواعث تستحق التقدير، بدأ المدراء بالتكيف مع الظروف الجديدة للإنتاج وبقبول فكرة الشركة المتعددة الأهداف.

المسارات التحتية المتعددة:

تتطلب الشركة المتعددة الأهداف التي تبرز الآن مدراءً أكثر ذكاء. إذ ينبغي

على الإدارة أن تكون قادرة على تحديد الأهداف المتعددة وتقييمها ومعرفة علاقاتها المتبادلة، وايجاد سياسات متدائبة تنجز أكثر من هدف في وقت واحد، وهي تتطلب سياسات تفائل عدة متغيرات في آن واحد، وتستبعد المدير التقليدي في الموجة الثانية المركز على هدف واحد. علاوة على ذلك، حينما تقبل الحاجة إلى تعددية الأهداف، سيتم ابتكار مقاييس جديدة للأداء. وبدلاً من «المسار التحتي» الوحيد الذي تعلم معظم المدراء التركيز عليه، ستطلب شركة الموجة الثالثة التركيز على مسارات تحتية متعددة اجتماعية وبيئية ومعلوماتية وسياسية وأخلاقية، كل منها متعلق بالآخر. وبسبب هذه التعقيدات الجديدة يتراجع كثير من مدراء اليوم لافتقارهم للأدوات الفكرية الضرورية لإدارة الموجة الثالثة. إننا نعرف كيف نقيس أو نقيّم الأرباح في شركة ما، ولكن كيف لنا أن نقيس أو نقيم الأهداف غير الاقتصادية؟ يقول جون بيجلر مدير شركة «برايس ووترهاوس»: سيطلب من المدراء تفسير سلوك الشركة في المجالات التي لا يوجد فيها بعد مقاييس حقيقية للمسؤولية ـ ولذلك ينبغي أيضاً تطوير مفهوم المسؤولية». وهذا يفسر الجهود القائمة حالياً لتطوير مفهوم جديد للمسؤولية والمحاسبة. وحقاً، فإن المحاسبة ذاتها على شفير ثورة حقيقية للتخلص من الشروط الاقتصادية الضيقة التي تحيط بها وتتعلق. مثلاً، أصدر اتحاد المحاسبة الأمريكي AAA تقاريراً صادرة عن «لجنة مقاييس الفعالية اللامالية»، وعن «لجنة مقاييس النشاطات في البرامج الاجتماعية». وقد تمَّ إنجاز معظم هذا العمل بجانب هذه المسارات، حتى أن كل تقرير من هذه التقارير قد فهرس حوالي 250 بحثاً ودراسة في قائمة المصادر والمراجع.

وفي فيلادلفيا شركة استشارية تدعى «شبكة الطاقات البشرية» تعمل مع اثني عشرة شركة أمريكية كبرى لتطوير مناهج عبر صناعية تحدد ما يمكن تسميته بالأهداف ما وراء اقتصادية لشركة. وهي تحاول دمج هذه الأهداف مع خطط الشركة، والعثور على سبل لقياس أداء الشركة ما وراء الاقتصادي. في الأثناء أثارت وزيرة التجارة في واشنطن جوانيتا كريبس عاصفة من الجدل بعد أن تقدمت باقتراح إلى الحكومة يقضي بتحضير «فهرساً للأداء الإجتماعي»، والتي

وصفته بأنه «آلية تستيطع الشركات استخدامه لتقييم الأداء الإجتماعي لها ونتائجه». ويوجد في أوربا مشروع مماثل تحت التجريب، إذ نسبة إلى ماينولف ديركس وروب كوبوك من المعهد الدولي البيئي الاجتماعي في برلين: «كانت أعداد كثيرة من الشركات الكبيرة والمتوسطة في أوربا تجرب مبدأ [التقرير الاجتماعي]. . وفي جمهورية ألمانيا الإتحادية مثلاً، تنشر حوالي 20 شركة كبرى تقاريراً اجتماعية بصورة دورية فضلاً عن وجود مئة شركة أخرى تصوغ التقارير الإجتماعية لأهداف إدارية داخلية». بعض هذه التقارير ليست إلا مديحاً لأعمال الشركة «الصالحة»، حتى أنها تتجنب مشاكل مثيرة للجدل كالتلوث. لكن تقاريراً أخرى تتميز بالصراحة والموضوعية والقسوة إلى حد مثير للإعجاب. فقد أصدرت شركة غذائيات سويسرية عملاقة هي «ميجروس جينو سينشافتس» تقريراً اجتماعياً تعترف فيه، بنقد ذاتي، أنها تدفع أجوراً للنساء أقل من الرجال، وأن كثيراً من وظائفها «رتيب لحد التطرف»، وأن نسبة ما ينبعث من غاز ثاني أوكسيد النترات قد زادت خلال أربع سنوات. وقال رئيس إدارة الشركة «بيير أرنولد»: إن الأمر يتطلب الشجاعة من الشركة حتى تشير إلى الاختلافات بين أهدافها وبين النتائج الفعلية».

وقد تبنت شركات في السويد وسويسرة نظاماً أكثر تعقيداً إذ تصدر شركة «دويتش شيل» الألمانية «التقرير الاجتماعي والسنوي»، حيث المعطيات الاقتصادية والماوراء اقتصادية ذات علاقة متبادلة. إن المنهج المتبع من قبل «شيل» والمسمى «تقرير وتوصيف الهدف» يشترط أهدافاً إجتماعية وبيئية واقتصادية ملموسة لصالح الشركة، ويوضح بتعابير لا لبس فيها الاجراءات المتخذة لتحقيقها، ويقدم تقرير النفقات الموزعة عليها. وقد وضعت «شيل» أيضاً لائحة بأهداف الشركة الخمسة الإجمالية ـ واحد منها فقط ينبغي أن يحقق «ربح معقول للاستثمار»ـ وتشير أن كل من الأهداف الخمسة الاقتصادية أو غير الاقتصادية يجب أن يحمل «نفس الأهمية» في صناعة القرار في الشركة. هذا المنهج يرغم الشركات على جعل أهدافها ما وراء الاقتصادية ظاهرةً، ويساهم في تحديد الفترات الزمنية اللازمة لبلوغها وتحقيقها وكشفها علناً.

وفي مستوى نظري أوسع دعا تـريفور غـامبلغ، استاذ المحـاسبة في جـامعة بيرمنجهام البريطانية، في كتابه «المحاسبة الاجتماعيـة»، إلى إعادة صيـاغة جـذرية تبدأ بدمج وظيفة الاقتصاديين والمحاسبين في وظيفة علماء الاجتماع ليطوروا المؤشرات الاجتماعية ومناهج المحاسبة الاجتماعية. وفي هـولندا، قـام عميد كليـة التخريـج الاداري، كـورنيلوس بريڤـوود، بتصميم معـايـير متعـددة الأبعـاد تـوجه سلوك الشركة. وقد أصبـح هذا ضروريـا، بالنسبـة له، بسبب التغـيرات العميقة للقيم السائدة في المجتمعات، ومن بينها التحول من «التوجيه الانتاجي الاقتصـادي» إلى «توجيه الرفاه الإجمالي». وبصورة مشـابهة لاحظ تحـولاً من «التخصص الوظيفي» نحو «منهج تعـدد المعارف المتبـادل» Interdisciplinary Approach . كلا هـذين التحولين يقويان من الحاجة إلى المفهـوم الكامـل للشركة؛ وقـد عدد بـريڤوود 32 معياراً مختلفاً تقاس بها فعاليات الشركـة. وتتراوح هـذه المعايـير بين عـلاقاتهـا مع المستهلكين والمساهمين والنقابات حتى علاقاتها مع منظمات البيئـة وادارات الشركة الخـاصة. ولكن، وكـما يشير هـو، فإن هـذه المعايـير عدد قليـل من المقاييس التي ستختبر الشركات المستقبلية بها نفسها.

بما أن البنية التحتيـة لاقتصاد المـوجة الثـانيةتتمـزق، وتتسارع التحـولات بـانتشار الـلاجماهـيرية، ويـرسل المحيط البيئي إشـارات الخطر، وارتفـاع مستوى المنظومات في المجتمع، وتغير الظروف المعلوماتية والسياسية والأخلاقية، فإن شركة الموجة الثانية تصبح أثراً بعد عين. مـا يحدث إذن هـو صياغـة مفاهيميـة جديـدة شاملة لمعنى الانتاج وللمؤسسة التي كانت حتى الآن مسؤولة عن تنظيمه، والنتيجة هي تحول معقد للشركة نحو أسلوب مستقبلي جديد، وبتعبير وليام هلال، استـاذ الإدارة في الجامعة الأمريكية فإنه «مثلما استبدلت العزبة الاقطاعية بشركة الأعـمال التجارية عندما انتقلت المجتمعـات الزراعيـة إلى مجتمعات صنـاعية، فـإنه أيضـاً ينبغي عـلى نموذج الشركـة القـديم أن يبـدل بشكـل جـديـد من المؤسسـة الاقتصادية. . .». هذه المؤسسة الاقتصادية الجديدة ستضم أهدافاً اقتصـادية ومـا وراء اقتصادية، وسيكون لها مساراتها التحتية المتعددة.

إن تحول الشركة جزء من تحولات أكـبر في المحيط الإجتماعي ككـل والذي

يوازي بدوره تلك التحولات الدراماتيكية في المحيطان التقني والاعلامي، وهذه بمجملها تضاف إلى تحول تاريخي عظيم. لكننا لا نحول هذه البنى الضخمة وحسب، إننا نغير أيضاً الاسلوب الذي يسلكه الناس العاديون في حياتهم اليومية. فنحن عندما نغير بنية الحضارة العميقة، نكون في نفس الوقت نكتب من جديد الرموز التي بها نعيش.

الفصل التاسع عشر

فك رموز القواعد الجديدة

في ملايين بيوت الطبقة الوسطى تجري دراما شعائرية تقليدية؛ يصل الابن المتخرج إلى الغداء متأخراً وهو يزمجر ويرمي إعلانات الوظائف الشاغرة وهو يصرخ قائلاً إن العمل من التاسعة صباحاً حتى الخامسة مساءً هو زيف مهين، ولا يوجد كائن بشري، حتى بأدنى درجة من احترام الذات، يرضى الخضوع لفوج «من التاسعة ـ إلى الخامسة». يدخل الولدان: الأب عائداً لتوه من عمله الممتد من التاسعة حتى الخامسة، والأم كئيبة ومنهمكة من تسديد آخر دفعة من الإيصالات. لقد مرا بهذه الحالة من قبل، ولأنهما خبرا حلو الزمان ومره يقترحان عليه وظيفة مأمونة في شركة كبيرة. لكن الشاب يسخر، فهو يفضل الشركات الصغيرة. إذ لا فرق بين شركة أخرى؛ من أجل مرتبة متقدمة؟ لماذا؟ كل هذا مضيعة للوقت! يدهش الوالدان وهما مدركان أن اقتراحاتهما تذهب أدراج الرياح. ويتصاعد الاحباط لديهما حتى لا يبقى عندهما إلا تلك الصرخة الأبوية الأخيرة «متى ستواجه العالم الحقيقي»؟.

هذا المشهد لا ينحصر في الولايات المتحدة وأوربة، فالشركات اليابانية الكبرى تشكو من الإنحطاط المستمر لأخلاقيات العمل والولاء للشركة، وعدم التقيد بمواعيد العمل والانضباط بين صفوف الشباب. وحتى في الإتحاد السوفييتي يواجه الآباء من الطبقة الوسطى تحديات مشابهة من أولادهم الشباب. هل ما يجري هو حالة أخرى من صراع الأجيال التقليدي؟ أم أنه هذا شيء مختلف وجديد؟ هل المشكلة أن الشباب وآباءهم لا يتحدثون عن ذات «العالم الحقيقي»؟.

في الواقع، إن ما نشهده ليس فقط مواجهة كلاسيكية بين الشباب الرومانسي والآباء الواقعيين. وحقاً، فما كان واقعياً مرة قد لا يدوم كذلك، إذ أن رموز السلوك الأساسية التي تحتوي على أسس الحياة الاجتماعية في تغير مستمر مع وصول حضارة الموجة الثالثة المندفعة. وقد رأينا سابقاً كيف جلبت الموجة الثانية «كتاب الرموز» معها المتضمن مجموعة القواعد والمبادىء المتحكمة بالسلوك اليومي، كالمزامنة والمعايرة والحد الأقصى الانتاجي والتي طبقت في التجارة والشئون الحكومية والحياة اليومية. واليوم، يظهر كتاب مضاد آخر يحتوي على القواعد الأساسية الجديدة للحياة الجديدة المقامة على أسس الاقتصاد اللاجماهيري ووسائل الاعلام اللاجماهيرية والأسرة الجديدة وقواعد الشركة. وما الصراعات التي تبدو فارغة ولا معقولة والدائرة بين الشباب والآباء إلى جانب الصراعات الأخرى في المدرسة والإدارة وكواليس السياسة، إلا صدامات بين مؤيدي ومعارضي كتاب الرموز الذي سيطبَّق.

وكتاب الرموز الجديدة يعالج بصورة مباشرة الكثير من معتقدات الموجة الثانية ـ كأهمية التقيد بالمواعيد والمزامنة، والحاجة إلى الانسجام والمعايرة. إنه يتحدى فعالية المركزية والتخصصية وادعاءاتها. وهو يجبرنا على التفكير من جديد بمعتقد أن «الأكبر هو الأفضل» ومعتقد «التركزية». وما فهم هذا الرمز الجديد بتباينه مع القديم إلا تفهم مباشر للكثير من الصراعات الدائرة حولنا، المنهكة للطاقات والمهددة للشخصية والمركز والاستقرار المادي.

نهاية الدوام الكامل «من التاسعة حتى الخامسة»:

خذ حالة المحبط من الآباء. فكما رأينا، زامنت حضارة الموجة الثانية الحياة اليومية بتحديد ايقاع النوم والاستيقاظ، واللهو والعمل، ونبض الآلات. ناشئون في هذه الحضارة، سلم الآباء بوجوب مزامنة العمل بأن يصل الجميع إلى أعمالهم في نفس الوقت، وأن فترة الازدحام على طرق المواصلات أمر لا بد منه، وأن مواعيد تناول الوجبات ثابتة، وأن على الأطفال أن ينشأوا على وعي الوقت والتقيد

بالمواعيد المحددة. إنهم لا يفهمون سبب أخذ أولادهم لأمر المحافظة على المواعيد بصورة عرضية مزعجة، وسبب عدم احتمالهم المفاجيء لوظائف الدوام الكامل من التاسعة للخامسة (أو أي وظيفة ذات وقت محدد)، بعد أن كانت جيدة كفاية في الماضي. إن السبب يتجلى في أن الموجة الثالثة تحمل معها الآن معنى مختلف تماماً للزمن. لقد قيدت الموجة الثانية الحياة بايقاع الآلة، لكن الموجة الثالثة تتحدى هذه المزامنة الميكانيكية، وتحول أحد أكثر الايقاعات الإجتماعية أهمية وتحررنا من عبودية الآلية.

وهكذا يصبح الأمرغير مفاجيء عندما نعلم أن أحد الابتكارات السريعة الانتشار في الصناعة خلال السبعينات كان مبدأ «الوقت المرن» Flextime ـ وهو ترتيب يسمح للعمال، ضمن حدود معروفة سلفاً، الوصول إلى المصنع أو المكتب في نفس الوقت، أو حتى في أوقات مقررة مسبقاً. أو أن الشركة التي تعمل بنظام الوقت المرن بصورة اختبارية تضع ساعات عمل أساسية يلتزم بها جميع العاملين، وتحدد ساعات أخرى للوقت المرن، وبذلك يختار كل عامل الساعات المرنة التي يرغب بالعمل خلالها.

هذا يعني أن «النهاريّ»ـ كل من توقظه ايقاعاته البيولوجية تكرارياً في الصباح الباكر ـ يمكنه اختيار موعد مباشرة عمله في الثامنة صباحاً مثلاً؛ بينما «الليليّ»، الذي له وظيفة إضافية مختلفة، يمكنه مباشرة عمله في العاشرة أو العاشرة والنصف صباحاً. وهذا يعني أيضاً أن كل مستخدم يستطيع اقتطاع وقت للتفرغ لواجباته البيتية، كالتسوق أو اصطحاب ابنه إلى الطبيب. باختصار، سيصبح الوقت ذاته لاجماهيرياً.

بدأت حركة الوقت المرن عام 1955 عندما أوصت خبيرة اقتصادية ألمانية تدعى كريستيل كيميريسر Kämmerer بجذب الأمهات إلى سوق العمل. وفي عام 1967 أفادت عدة شركات ألمانية وهي: ميسرشميدت وبيلكوف وبوهم ودوتيش بوينغ أن كثيرا من العاملين فيها يصلون وقد أرهقتهم زحمة المواصلات. فقامت الإدارة بحذر شديد بالسماح لألفي عامل لاختيار ساعات عملهم المفضلة بدلاً

عن برنامج العمل من الثامنة حتى الخامسة. وخلال عامين أصبح جميع العاملين في دويتش وينغ البالغ عددهم 12 ألفاً يعملون ضمن الوقت المرن، وتخلت بعض دوائرها عن الوقت الأساسي. وورد تقرير في مجلة «يوروبا» عام 1972 يقول:

«... في حوالي ألفي شركة ألمانية غربية تلاشى المفهوم القومي لمواعيد العمل في غياب الماضي، والسبب هو إدخال الوقت المرن أو المنزلق Gleitzeit». بحلول عام 1977 أصبحت ربع القوى العاملة في ألمانيا الغربية ـ أكثر من خمسة ملايين مستخدم إجمالياً ـ تعمل بصورة ما ضمن نظام الوقت المرن، وأصبح النظام معمولاً به عند 22 ألف شركة وبما يقدر بأربع ملايين مستخدم في فرنسا وفنلندا والدنمارك والسويد وإيطاليا وانجلترا. وفي سويسرا تحولت 15ـ20٪ من الشركات الصناعية إلى النظام الجديد بتطبيقه على كل أو جزء من القوى العاملة. وقد باشرت الشركات متعددة الجنسية بتصدير هذا النظام من أوربا. إذ قامت شركتي لوفتهانزا ونستله بإدخال هذا النظام إلى عملياتها في الولايات المتحدة. ونسبة إلى تقرير صدر سنة 1977 عن إتحاد الإدارة الأمريكي عمل فيه البروفيسور ستانلي نولين والمستشارة ڤيرجينيا مارتن، فإن 13٪ من الشركات الأمريكية تستخدم نظام الوقت المرن، وتنبأ التقرير أن الرقم سيصل إلى 17٪ من الشركات تستخدم 8 ملايين عامل في حدود عدة سنوات؛ ومن بين الشركات العملاقة التي أدخلت هذا النظام شركة «سكوت بيبر» و«بنك أوف كاليفورنيا»، و«جنرال موتورز» و«بريستول ـ مايرز». وقد ترددت بعض النقابات الهرئة التي تحافظ على الوضع الراهن للموجة الثانية في تطبيق هذا النظام، إلا أن العاملين الأفراد على العموم وجدوا فيه نتائج مبشرة بالانطلاق. يقول مدير إحدى شركات التأمين البريطانية:

«كانت المتزوجات حديثاً في منتهى السعادة بهذا التحول الهام في نظام العمل». وقد كشفت دراسة سويسرية أن 95٪ من العاملين المستفيدين من هذا النظام قد أكدوا موافقتهم عليه، وأن 35٪ ـ معظمهم من الرجال ـ قالوا بأنهم يقضون مزيداً من الوقت مع أسرهم. كانت أم سوداء على وشك أن تطرد من عملها في «بوسطن بنك» بسبب تأخرها المستمر عن عملها رغم أنها عاملة جيدة، وقد أظهر سجل خدمتها تحيزاً عنصرياً يعزز من الهجوم على العمال السود «الكسالى»

و«المتهاونين». ولكن عندما تبنى المصرف نظام الوقت المرن لم تعد تعتبر من عداد المتأخرين، وقد ظهر، كما يقول عالم الاجتماع آلان كوهن، «إنها كانت تتأخر عن عملها بسبب اضطرارها لترك ابنها في حضانة الاطفال مما يدعوها للتأخر عن الوقت المحدد رغماً عن إرادتها».

وقد أدى هذا النظام إلى رفع نسبة الانتاج وانخفاض حالات التغيب بين العاملين؛ وهنالك بالطبع بعض الاشكالات التي لا يخلو وجودها مع ظهور أي ابتكار جديد، ولكن، نسبة إلى دراسة أجرتها وكالة AMA ، فقد رجعت 2٪ من الشركات إلى نظام التوقيت القديم.

لقد أوجز أحد المدراء في لوفتهانزا هذا كله ببلاغة قائلاً: «لا يوجد ما يدعى الآن بمشكلة مواعيد العمل».

جورجون لا تنام[1]:

إن الوقت المرن الذي ينشر على نطاق واسع جزء صغير من تجديد البناء العام للزمن الذي تتولاه الموجة الثالثة. فنحن نشهد أيضاً تحولاً قوياً نحو العمل الليلي المتصاعد. ولا يحدث هذا في مراكز التصنيع التقليدية المتواجدة في «أكرون» أو«بلتيمور»، التي يعلم فيها عدد هائل من العمال خلال النوبات الليلية، وحسب، بل يأخذ مجراه أيضاً في ميدان الخدمات والصناعات التي تعتمد على الكمبيوتر، وقد صرحت صحيفة لوموند الفرنسية أن «المدينة الحديثة جورجون لا تنام... يعمل فيها عدد متزايد من الناس خارج الايقاعات النهارية [العادية]». ويتراوح عدد العمال الليليين في الدول الصناعية بين 15٪ و25٪ من إجمالي العاملين. وقد قفزت النسبة المئوية لهؤلاء من 12٪ سنة 1957 إلى 31٪ سنة 1974 في فرنسا، وقفز عدد العاملين ذوي الدوام الكامل 13٪ بين الأعوام 1977/74 في الولايات المتحدة الأمريكية، وبلغ الرقم الإجمالي 13,5 مليون عامل بما فيهم من يعمل نصف دوام.

---

(١) جورجون: إحدى أخوات ثلاث في الميثولوجيا الإغريقية مكسوات الرؤوس بالأفاعي بدلاً من الشَّعر كان كل من ينظر اليهن يتحول إلى حجر. (المترجم).

كان انتشار العمل بنصف دوام أكثر إثارةً بتفضيل معظم الناس له، إذ أن 65٪ من القوة العاملة في مخازن ج.ل. هدسون في ديترويت هم من يعمل بنصف دوام، وكذلك تستخدم شركة «برودنشال انشورانس» حوالي 1600 موظف بنصف دوام في مكاتبها الأمريكية والكندية. واجمالاً، هناك عامل بنصف دوام تطوعي واحد مقابل خمسة من العاملين بنصف دوام في الولايات المتحدة، وقد نمت القوة العاملة بنصف دوام أسرع بمرتين من القوة العاملة بدوام كامل منذ عام 1954. وتقدمت هذه العملية لدرجة أن دراسة جرت عام 1977 في جامعة جورج تاون ألمحت أن معظم الوظائف في المستقبل ستكون بنصف دوام. هذا الدراسة «الاستخدام الدائم بنصف دوام: وجهة نظر المدير»، غطت 68 شركة، أكثر من نصفها لجأت إلى نظام النصف دوام، والجدير بالذكر أيضاً أن نسبة العاطلين عن العمل، الراغبين بالعمل نصف دوام فقط، تضاعفت خلال العشرين عاماً الماضية. ويرغب في الانفتاح على وظائف بنصف دوام بشكل خاص النساء والكبار وشبه المتقاعدين وبعض الشباب الراغبين بأجور أقل مقابل الوقت، للإستمرار بممارسة هواياتهم وإهتماماتهم الرياضية والدينية والفنية والسياسية.

ما نراه إذن هو انسلاخ جوهري عن مزامنة الموجة الثانية، ويعني ضم الوقت المرن ونصف الدوام والعمل الليلي أن اعداداً متزايدة من الناس يعملون خارج نظام الدوام من التاسعة حتى الخامسة أو خارج أي نظام محدد، وأن المجتمع بأكمله يتحول إلى النشاطات الدائمة؛ خلال هذه الأثناء، تظهر أنماط استهلاكية جديدة توازي مباشرة التحولات في البنية الزمنية الانتاجية: لاحظ مثلاً تكاثر «سوبرماركات» تفتح طوال الليل. وقد تساءلت صحيفة نيويورك تايمز: «هل سيصبح المتسوق في الرابعة صباحاً، الذي كان يعتبر من الأشياء غير المألوفة في كاليفورنيا، مظهراً نظامياً هنا؟»، وكان الجواب مدوياً بـ«أجل!». ويقول متحدث باسم سلسلة من المخازن في شرقي الولايات المتحدة أن شركته ستفتح مخازنها طوال الليل لأن «الناس يسهرون لوقت متأخر من المعتاد». وكان كاتب احدى الزوايا في التايمز قد قضى ليلة في مخزن نموذجي، فكتب عن الزبائن

المختلفين الذين يستفيدون من خدمة الساعات الليلية: فهذا سائق شاحنة، زوجته مريضة، يتسوق لعائلته المؤلفة من ستة أشخاص، وهذه امرأة في مقتبل العمر في طريقها إلى موعد متأخر من الليل تدخل هنا لشراء بطاقة تحية، وهنالك رجل يعمل ليلاً يدخل مع ابنه المريض ليشتري له آلة موسيقية صغيرة وقطعة حلوى، ثم تدخل امرأة إلى قسم الخزفيات لتقوم بتسوقها الاسبوعي، ويدخل صاحب دارجة نارية في الثالثة صباحاً ليشتري ورق اللعب، بينما يتشاجر في الداخل رجلات فجراً وهما في طريقها للصيد...».

وتتأثر مواعيد الوجبات بهذه التغيرات فتصبح لا تزامنية أيضاً. إذ سقط نموذج الوجبات الثلاث الحازمة يومياً بسبب ظهور أماكن تقدم الوجبات السريعة بالملايين خلال الساعات. ومشاهدة التلفزيون تتغير أيضاً إذ يبدو أن مخططي البرامج يتجهون مباشرة نحو «المراهقين والعمال الليليين ومرضى الأرق». في الأثناء، تتخلى المصارف عن «ساعات الصيارفة»، فقد ظهرت اعلانات تجارية تلفزيونية لبنك «سيتي بنك» العملاق في مانهاتن تظهر نظام العمليات المصرفية الأتوماتيكية الجديدة: «أنت على وشك شهود فجر ثوري في العمليات المصرفية. هذا هو سيتي بنك يخدمك على مدار 24 ساعة.. حيث يمكنك انجاز معظم عملياتك المصرفية اليومية في أي وقت تشاء. أنتم تعرفون وأنا أعرف أن الحياة لا تتوقف في الثالثة بعد الظهر من الاثنين حتى الجمعة... سيتي لا ينام أبدا». وإذا نظرنا إلى طريقة معاملة المجتمع للزمن نرى تحولاً حاداً قوياً وبعيداً عن ايقاعات الموجة الثانية، يتجه نحو بنية زمنية جديدة في حياتنا. أن ما يحدث هو اللاجماهيرية في الزمن الموازية للاجماهيرية مظاهر أخرى من الحياة الاجتماعية في الوقت الذي تكتسح فيه الموجة الثالثة كل مظهر.

تعيين موعد:

نحن على وشك التأثر بالتبعات الاجتماعية الناجمة عن عملية اعادة بناء الوقت. مثلاً، فبينما تجعل عملية الفردانية Individualization في نمطية الوقت

من العمل أقل أرهاقاً، تزداد بالتالي الوحدة والعزلة الاجتماعية إلى حد كبير. ويصعب عى الأصدقاء والعشاق والأسرة الذين يعملون في ساعات مختلفة وفي خدمات جديدة تنسيق مواعيدهم الشخصية وترتيب احتكاك اجتماعي مباشر. إن المراكز الاجتماعية القديمة كالحانات المجاورة واجتماعات الكنيسة وحفلات المدرسة الراقصة تفقد بالتدريج من أهميتها التقليدية، وبالتالي ينبغي ايجاد مؤسسات للموجة الثالثة تساهم في تيسير الحياة الإجتماعية وبإمكان المرء تصور خدمة جديدة مبرمجة بالكمبيوتر ـ وليكن اسمها «البرنامج الشخصي» أو«برنامج الصديق»ـ لا تذكرك فقط بمواعيدك الخاصة بل تخزن مواعيداً لأصدقاء مختلفين ولأفراد العائلة حتى يتسنى لأي فرد في الشبكة الاجتماعية، وبضغطة زر، أن يجد مكان وزمان وجود الأصدقاء والمعارف ووضع الترتيبات اللازمة.

ولكن هنالك خدمات اجتماعية ستكون أكثر أهمية من ذلك. أن لا جماهيرية الوقت تعزز نتائج أخرى أيضاً، ويبدو ذلك جلياً في تأثيرات ذلك على النقل Transportation .

لقد جلب إصرار الموجة الثانية على تعيين برامج عمل زمنية جماعية حازمة أزمة اصطدام فترات الضغط المميزة؛ لكن لا جماهيرية الوقت تعيد توزيع تيارات المواصلات زمانياً ومكانياً. وفي الواقع، فإن الحكم على مدى تقدم الموجةالثالثة في أي مجتمع يظهر في تيارات المواصلات، فإذا مازالت الساعات الأعظمية شديدة الوطأة، وإذا ما كانت حركة المواصلات تسير باتجاه واحد في الصباح ثم ترجع عكس الاتجاه في المساء فإن مزامنة الموجة الثانية ما تزال سائدة. ولكن إذا ما كان دفق المواصلات طوال اليوم في عدد متزايد من المدن يتحرك في كافة الاتجاهات، لا مجرد جيئة وذهوباً، فمن الآمن الظن أن صناعات الموجة الثالثة قد تجذرت وأن عمال الخدمات قد فاقوا عمال المصانع عدداً وأن الوقت المرن قد بدأ انتشاره، وأن نصف الدوام والعمل الليلي يسودان وأن الخدمات الليلية في مراكز البيع والمصارف ومحطات الوقود لن تكون بعيدة المنال.

إن التحول نحو برامج وتقنية مرنة وشخصانية يقلص من تكاليف الطاقة

ومن حدة التلوث وذلك بتسوية حملات الذروة، ويبدو هذا في استخدام البدائل الكهربائية في بضعة عشر ولاية أمريكية التي تقوم بتسعير «وقت النهار» للزبائن الصناعيين والمقيمين وذلك للحد من استخدام الطاقة خلال ساعات الذروة التقليدية، بينما حثت دائرة كونيكتيكوت لحماية البيئة الشركات الصناعية للجوء إلى تبني الوقت المرن استجابةً لمتطلبات المعايير البيئية الفدرالية.

ما ورد آنفاً هو من النتائج الأكثر وضوحاً نتيجة تحول الوقت: وباستمرار هذه العملية خلال العقود القادمة سنشهد تبعات أكثر قوة قد لا يمكن تصورها. وسوف تؤثر أنماط الزمنية الجديدة على ايقاعاتنا اليومية في المنزل وعلى الفن والبيولوجيا؛ إذ حين نلمس الزمن فإننا نلمس كل الخبرة البشرية.

كمبيوتر وماريجوانا:

تنشأ ايقاعات الموجة الثالثة من القوى النفسية والاقتصادية والتقنية العميقة؛ ومن ناحية تنشأ من طبيعة السكان المتغيرة، إذ أن الناس اليوم، الأكثر ثروة وتعلماً من آبائهم والمواجهين بخيارات حياتية أكثر، يرفضون التكتل أو أن يتم تكتيلهم Massified . وكلما ازداد اختلاف الناس، إن كان بالعمل الذي يمارسوه أو السلع التي يستهلكون، ازدادت أيضاً مطالبتهم بمعاملتهم أفراداً وازدادت مقاومتهم لبرامج المواعيد الزمنية المفروضة اجتماعياً. ومن ناحية أخرى، فإن ايقاعات الموجة الثالثة الجديدة الأكثر شخصانية يمكن عزوها إلى طيف واسع من التقنيات الجديدة التي تدخل حياتنا. فمثلاً، جعلت أشرطة الفيديو وأجهزة الفيديو المنزلية ممكناً لمشاهدي التلفزيون تسجيل البرامج التي تبث على الهواء ومن ثم مشاهدتها حتى يشاؤون من الوقت. ويقول الصحفي ستيفن بريل: «من المحتمل خلال السنوات الثلاث القادمة أن يتوقف التلفزيون عن فرض البرامج الزمنية حتى لأكثر مدمني هذا الصمام الألكتروني»، وقد كادت تتوقف مزامنة المشاهدة التي كانت تفرضها شبكات تلفزيونية كبيرة مثل الـ NBC والـ BBC والـ NHK.

وسيساهم الكمبيوتر في إعادة صياغة برامجنا الزمنية ومفاهيمنا عن الوقت، وهو أيضاً الذي جعل الوقت المرن ممكن التحقيق في المؤسسات الكبرى. وقد تكون أبسط عملياته تسهيل التهازج المعقد لآلاف البرامج الزمنية الشخصية للوقت المرن، لكنه أيضاً يحول أنماط الاتصالات في الزمن ويسمح لنا بالدخول إلى المعطيات «بتزامن» و«بلا تزامن» Asynchronously . هذا يعني تزايد عدد مستخدمي الكمبيوتر الغارقون حالياً في «المداولات الكمبيوترية» Computer Conferencing هذا النظام يسمح لجماعة ما الاتصال مع بعضها من خلال أجهزتها العادية الموجودة في منازلهم أو مواقع عملهم، ويعقد حوالي 660 عالماً ومستقبلياً Futurist ومخطط ومثقف اليوم من بلاد مختلفة مناقشاتهم المطولة حول الطاقة والاقتصاد واللامركزية والاقمار الصناعية مع بعضهم من خلال ما يعرف بنظام تبادل المعلومات الألكتروني Electronic Information Exchang System وتقوم الطابعات البرقية وشاشات الفيديو في منازلهم ومكاتبهم بتجهيزهم إما بالاتصال الفوري أو المؤجل. وبغض النظر عن تباين المناطق الزمنية يستطيع كل مستفيد من النظام اختيار إما إرسال أو استعادة المعلومات حيثما كان ذلك مناسباً، وبامكان العديدين منهم أن يشغلوا خطاً واحداً في آن واحد إذا اختاروا.

لكن تأثير الكمبيوتر عى الزمن يمضي إلى أبعد من ذلك، فهو يؤثر حتى في الطريقة التي نفكر بها حول الزمن. فالكمبيوتر يقدم مفردات ومصطلحات جديدة مثل «الوقت الحقيقي» Real-Time مثلاً، وذلك لتفسر وتصنف وتصيغ مفهوم الظواهر الزمنية. لقد بدأت عملية إرجاع الساعة وتقديمها كأهم وسيلة في المجتمع لضبط الوقت أو لتحديد السرعة. وتحدث عمليات الكمبيوتر بسرعة فائقة حتى أننا نعامل المعطيات بصورة رتيبة بما يمكن أن ندعوه «زمن دون الوعي» Subliminal Time ـ فواصل زمنية قصيرة جداً لا تستطيع الحواس البشرية متابعتها أو أن يضارعها زمن بشري باستجابة حيادية. ولدينا الآن طابعات الكترونية مصغرة قادرة على انتاج 10ـ20 ألف سطر بالدقيقة ـ أي أسرع مئتي مرة من أي فرد قادر على قراءتها وهذا ما يزال أبطأ جزء من أنظمة الكمبيوتر. وخلال عشرين عاماً ذهب علماء الكمبيوتر من الحديث عن جزء الألف من الثانية Milli-

Second إلى جزء البليون من الثانية Nano-Seconds ـ وهذا ضغط للزمن يعجز الخيال البشري عن تصوره؛ أي وكأن مجموع الحياة العاملة لفرد ولنفرض أنها 80,000 ساعة مدفوعة الأجر ـ ألفا ساعة سنوياً مدة أربعين عاماً ـ يمكن تقليصها إلى 4,8 دقائق فقط.

وبعد الكمبيوتر نجد تقنيات أخرى أو سلع تتحرك أيضاً باتجاه زمن اللاجماهيرية. فالمخدرات التي تؤثر على الحالة الذهنية Mood-Influencing Drugs (وخاصة الماريجوانا) تحول من مفهوم الزمن الداخلي. وفي حين تظهر مخدرات أكثر تعقيداً سيصبح احساسنا الداخلي بالزمن وخبرتنا للأمد أبعد فردانية وأقل تفاعلاً مع العام. أثناء حضارة الموجة الثانية كانت الآلات متزامنة مع بعضها بأسلوب غير متقن، وكان العاملون على خط التجميع بالتالي متزامنين مع الآلات. ومع النتائج الاجتماعية العديدة التي نبعت من هذه الحقيقة، وصل مستوى مزامنة الآلة إلى أعلى معدلاته الحادة لدرجة أن سرعة أسرع العاملين قد تباطأت أمام الآلة بالمقارنة، وحتى أنه يمكن الحصول على فائدة كاملة من التكنولوجيا بنزع ربط العامل بالآلة وليس بربطها به. وبصورة مختلفة فقد أعاقت مزامنة الآلة خلال حضارة الموجة الثانية القدرات البشرية أمام قدرات الآلة، وجلست الحياة الاجتماعية كلها في إطار عام. لقد فعلت هذا في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية على السواء، وفي حين تتصاعد فيه مزامنة الآلة بدقة يتحرر الناس من إسارهم تدريجياً، وأحد النتائج الاجتماعية لهذا التحول هو تغير معنى المواعيدية Punctuality . إننا ننتقل الآن من المواعيد الزمنية المبرمجة إلى المواعيدية الاختيارة أو الظرفية؛ فالوقت لم يعد يعني ـ كما يشعر ربما أطفالنا بنحو غامض ـ ما كان يعنيه دائماً.

المواعيدية، كما رأينا، لم تكن بتلك الأهمية خلال حضارة الموجة الأولى وسبب ذلك يعود بشكل رئيسي إلى أن العمل الزراعي لم يكن إتكالاً متبادلاً. وبحلول الموجة الثانية كان غياب عامل واحد كفيلا بتعطيل انتاج العديد من الآخرين في المصنع أو المكتب، ولذلك كان الضغط الثقافي قوياً للتشديد على

الالتزام بالمواعيدية. واليوم لأن الموجة الثالثة جلبت معها برامج زمنية شخصية ليست عامة أو شاملة فإن نتائج التأخر عن العمل هي أقل وضوحاً. إن التأخر قد لا يرضي صديقاً أو عاملاً يعتمد على المتأخر، لكن تأثيراته التمزيقية على الانتاج، والتي قد تكون قاسية في أعمال معينة، هي باستمرار أقل وضوحاً. ومن الصعب ـ خاصة للشباب ـ أن تقول متى تكون المواعيدية هامة حقاً ومتى تكون ضرورية نتيجة قوة العادة أو اللطف والكياسة أو الشعائرية فالمواعيدية لا تزال حيوية في بعض المواقف والظروف ولكن، نتيجة انتشار الكمبيوتر والسماح للناس على الارتباط أو عدمه مع دوائر العمل «على مدار الساعة» حسب الاختيار، يتقلص عدد العمال الذين تعتمد تأثيراتهم على ذلك. والنتيجة في انتشار مواقف أكثر عرضية تجاه الزمن بين الشباب. باختصار فإن المواعيدية أصبحت كالأخلاق، ظرفية. وفي حين تقترب فيه الموجة الثالثة متحدية الطريقة الصناعية القديمة في أداء الأشياء يحدث تحولاً شاملاً في علاقات حضارة كاملة مع الوقت، والمزامنة الميكانيكية القديمة التي دمرت الكثير من عفوية الحياة ومتعتها والتي كانت رمز الموجة الثانية هي في طريقها للاندثار، والشباب الذين يرفضون نظام العمل من التاسعة صباحاً حتى الخامسة بعد الظهر الذي لا يتباين مع المواعيدية الكلاسيكية قد لا يفهمون أسباب هذا الرفض، لكن الوقت بحد ذاته قد تغير في «العالم الواقعي» جنباً إلى جنب مع الأسس الثابتة التي كانت تسيطر علينا.

عقل ما بعد المعايرة:

ما أسهمت الموجة الثالثة في مجرد تحويل أنماط الموجة الثانية في المزامنة، بل هاجمت مظهراً أساسياً أخراً من مظاهر الحياة الصناعية وهو مبدأ المعايرة. وقد شجعت الشيفرة الخفية لمجتمع الموجة الثانية على مبدأ معايرة الكثير من الأشياء ـ كالقيم والأوزان والمسافات والحجوم والزمن والسلع والأسعار. وكان رجل الأعمال في الموجة الثانية يعمل بلا كلل أو ملل من أجل جعل كل شيء متطابقاً، وما زال البعض يمارس هذا حتى الآن. لكن رجل الأعمال المقتصد الآن كما رأينا، يعرف كيف «يزابن» Customize (بدلاً من أن يعاير) أدنى التكاليف، وأن يجد طرقاً

صريحة في تطبيق آخر صيحات التكنولوجيا على النزعة الفردية للسلع والخدمات ـ وفي ميدان العمل، يتقلص باستمرار عدد العمال الذين يؤدون أعمالاً متشابهة بازدياد تنوع المهن، وأصبحت الأجور والفوائد الهدابية تتباين من عامل لآخر. وأصبح العمال أنفسهم أكثر اختلافاً عن بعضهم، وطالما أنهم (ونحن) أيضاً مستهلكون فإن الاختلافات سرعان ما تترجم إلى السوق. اذن، يتصاحب التحول من الانتاج الجملي التقليدي مع لاجماهيرية موازية في التسوق والتبضع Merchandising.

بدأ المستهلكون في صنع خياراتهم، ليس فقط لمجرد أن سلعة ما تشبه وظيفة مادية أو نفسية معينة، ولكن أيضاً بسبب الطريقة التي يتكيف فيها الترتيب الأكبر للسلع والخدمات مع ما يتطلبون. هذه التراتيب الفردانية زائلة مثلها مثل أساليب الحياة التي تساعد على تعريفها؛ لقد أصبح الإستهلاك، كالإنتاج، تراتبياً Configurational . وانتاج ما بعد المعايرة جلب معه استهلاك ما بعد المعايرة، وحتى الأسعار، التي تم معايرتها خلال حقبة الموجة الثانية، أصبحت أقل تعايراً الآن؛ حيث إن السلع الزبائنية تتطلب سعراً زبائينياً. فتأشيرة سعر السيارة تعتمد على مجموعة معينة من الخيارات المنتقاة؛ وسعر جهاز «الهاي فاي» يعتمد على الوحدات المدمجة وعلى مدى الوظيفة التي يرغب المشتري أن يؤديها الجهاز؛ وأسعار الطائرات ومنصات البترول البحرية والسفن وأجهزة الكمبيوتر ومواداً أخرى عالية التقنية تختلف من وحدة لأخرى. ونشهد اتجاهات مشابهة في السياسة، فالآراء تصبح غير متعايرة Non-Standard في تصاعد متواصل، وتسقط مبادىء الاجماع Consensus في دولة بعد أخرى، وتبرز آلاف الجماعات المختصة بالدفاع عن قضايا معينة «Issue Groups» التي تسعى لكسب مجموعة أهدافها الضيقة والمرحلية عادة.

أما الثقافة فهي بدورها تزداد لا تعايراً باستمرار: إذن، إننا نشهد سقوط العقل الجماعي حيث تنتشر وسائل إعلام الاتصالات الجديدة التي وصفت في الفصل الثالث عشر. أن لا جماهيرية وسائل الإعلام الجاهيرية تبعثر الصورة

المتعايرة للعالم الذي بثته تقنيات الموجة الثانية الاتصالاتية، وتضخ تنوعاً جديداً من الصور والأفكار والرموز والقيم إلى المجتمع. نحن لا نستخدم سلعاً زبائنية وحسب، بل نستخدم رموزاً متنوعة من القولبة الفردية لفهم العالم الذي حولنا. لقد أوجزت مجلة «أرت نيوز» رأي «ديتر هونيش» Honisch مدير الصالة القومية في برلين الغربية: «ما يثير الاعجاب في تولون قد لا يقبل في ميونخ، ونجاحاً في شتوتغارت قد لا يثير اعجاب سكان هامبورغ. إن البلد يفقد شعوره بالثقافة القومية بسبب تحكم الإهتمامات القطاعية به».

ومن أكثر الآراء وضوحاً وجلاءً في الإشارة لعملية اضمحلال وذبول المعايرة مقالٌ نشر مؤخراً في مجلة «كريستيانتي تسوادي»، وهي صوت رائد للبروتستانتية المحافظة في أمريكا، فكتب المحرر: «يبدي كثير من المسيحيين ارتباكهم بسبب توفر كثير من الترجمات المختلفة للإنجيل، فالمسيحيون كبار السن لم يواجهوا هذه الخيارات من قبل». ثم تأتي الجملة الضاربة حيث توحي المجلة إلى عدم وجود نسخة من الكتب المقدس تعتبر «نموذجية» Standard . حتى ضمن الحدود الضيقة للترجمة الإنجيلية، كما في الدين بصورة عامة، نجد أن فكرة النموذج المعياري الواحد أمر يزول، وتصبح أفكارنا الدينية، كأذواقنا، أقل توحيداً وأقل تَنَمْذُجاً.

إن التأثير النهائي هو حملنا بعيداً عن المجتمع الهكسيلي Huxleyan أو الأورويلي Orwellian المشوه الشبه بشري المنزوع الفردانية الذي توسع حسب توجهات الموجة الثانية؛ وأن نتجه نحو وفرة الأساليب الحياتية والشخصيات عالية الفردانية، فنحن نشهد بروز «عقل ما بعد المعايرة» و«جمهور ما بعد المعايرة».

لهذا مؤثرات ومشاكل خاصة من اجتماعية وسيكولوجية وفلسفية، بعضها يتأتى من الشعور بالعزلة الاجتماعية من حولنا، إلا أنها تختلف دراماتيكياً عن مشاكل الإنسجام الجماهيري Mass Confirmity التي جُرِّبت خلال العصر الصناعي.

ولأن الموجة الثالثة لا تسود حتى الآن في أكثر الأمم تقدماً من الناحية

التكنولوجية، فإننا ما نزال نشعر بقوة الشد القوية التي تمارسها تيارات الموجة الثانية، ونحن ما نزال نضع اللمسات الأخيرة للأعمال غير المنجزة للموجة الثانية. فمثلاً، نشر الكتاب ذو الغلاف المقوى في الولايات المتحدة والذي اعتبر لأمد طويل صناعة متخلفة، يصل الآن إلى مرحلة التسويق الجماهيري للكتاب الورقي الغلاف ومعظم الصناعات الإستهلاكية الأخرى التي بلغتها منذ أكثر من جيل مضى، وهناك حركات يومية أخرى تبدو دونكيخوتية أحياناً، كالذي حثنا في هذه المرحلة المتأخرة على تبني النظام المتري في الولايات المتحدة لنضم إلى المقاييس الأمريكية انسجاماً مع المقاييس المتبعة في أوربا. وما يزال آخرون يشتقون من البناء الإمبراطوري البيرقراطي «الإنسجام الهرموني» لكل شيء بدءاً من مرايا السيارات حتى شهادات الدبلوم الأكاديمية، وخاصة جهود التكنوقراطيين للسوق المشتركة في بروكسل ـ «عملية توافق» Harmonization لا معنى لها لكنها هامة لنموذج الأسلوب الصناعي.

أخيراً، يوجد حركات تهدف فعلياً إلى الساعة للوراء ـ كحركة العودة إلى الأسس في مدارس الولايات المتحدة. ولكونها تنطلق من مبدأ شرعي أساسه كارثة التعليم العام أو الجماهيري، لكنها لم تلحظ أن المجتمع اللاجماهيري ينادي باستراتيجات تعليمية جديدة، بل تسعى نحو ترميم ودعم انسجامية الموجة الثانية في المدارس. مع ذلك، فإن كل هذه المحاولات لتحقيق الإنسجامية هي أساساً محاولة تقويم حضارة مستهلكة. إن الاندفاعة التغييرية للموجة الثالثة تهدف إلى تنوعية متزايدة لا إلى عملية معايرة بعدية للحياة، وينطبق هذا على الأفكار والمقتصدات السياسية والنزعات الجنسية والمناهج التعليمية وعادات الطعام والأفكار الدينية والمواقف العرقية والتذوق الموسيقي والأزياء والأشكال الأسرية، مثلما ينطبق على الانتاج الآلي الذاتي. اذن تحققت نقطة تحول تاريخية باستبدال مبدأ المعايرة الذي كان من مبادىء الموجة الثانية المهيمنة.

المصفوفة الجديدة:

بعد أن رأينا كيف ننتقل بسرعة من المزامنة والمعايرة الصناعية، ليس من

المفاجىء إذن أن نعيد كتابة قطاعات أخرى من الشيفرة الاجتماعية. رأينا سابقاً كيف تحتاج جميع المجتمعات إلى مقياس ما من المركزية واللامركزية، بينما كانت حضارة الموجة الثانية أشد تحيزاً للمركزية مقابل اللامركزية، إذ تعاون المعايرون Standardizers الذين ساهموا ببناء الحركة الصناعية مع دعاة المركزية العظام منذ هاملتون وحتى روزفلت ولينين. ولكن يلاحظ حالياً نشاط حاد في الإتجاه المضاد، إذ تبرز أحزاب سياسية جديدة وتقنيات إدارية حديثة وفلسفات جديدة تهاجم ظاهرياً المقدمات المركزية للموجة الثانية، وأصبحت اللامركزية مسألة سياسية ساخنة من كاليفورنيا حتى كيبف. وفي السويد أسقط ائتلاف أحزاب لا مركزية صغيرة حزب الديمقراطيين الاجتماعيين من السلطة بعد 44 عاماً من الحكم. وهزت الصراعات على اللامركزية والمناطقية Regionalism فرنسا في السنين السابقة، بينما وإلى الشمال من القنال الانجليزي، يضم حزب القوميين الاسكتلنديين جناحاً ملتزماً بقضية «اللامركزية الاقتصادية الراديكالية». وتظهر أحزاب سياسية مشابهة في أوربا الغربية، في حين برز فجأة في نيوزيلندة حزب القيم Values Party الصغير مطالباً «بتوسيع وظائف الحكومة المحلية والإقليمية واعطائها حكماً لا مركزياً. . . والتقليص التدريجي لوظائف وحجم الحكومة المركزية».

في الولايات المتحدة أيضاً تلقى حركة اللامركزية دعماً كبيراً وزودت ثورة الضرائب ببعض الوقود التي تكتسح البلاد دون علم من نتائجها إن كانت سلبية أو ايجابية. وعلى المستوى البلدي أيضاً تكتسب اللامركزية قوةً إذ يطالب السياسيون المحليون «بالسلطة التجاورية» Neighborhood Power ، وترى هذه الجماعات ذات الأساس التجاوري مثل ROBBED (أي المقيمون المنظمون للتطوير البيئي الأفضل والأجمل) وCBBB (أي المواطنون الذين سيرجعون إلى برودواي) أن الحكومة المركزية في واشنطن هي مصدر للشرور المحلية وليست الترياق اللازم. ونسبة إلى المونسينيور جينو باروني، الذي كان من الناشطين التجاوريين سابقاً، ويشغل حالياً منصب السكرتير المساعد للتجاور في الدائرة الأمريكية للاسكان والتطوير المديني، فإن هذه الجماعات اللامركزية الصغيرة

تعكس مدى انحسار سياسة الآلة وعجز الحكومة الكبيرة على استيعاب التنوع الواسع للناس والظروف المحلية. وقالت «النيويورك تايمز» أن الناشطين التجاوررين «يحرزون الانتصارات في واشنطن وفي كل الولايات». فضلاً عن ذلك، فإن فلسفة اللامركزية تنتشر في كليات الهندسة والتخطيط في «بيركلي» إلى «يال» الأمريكية وتمتد إلى الرابطة الهندسية في لندن حيث يسبر طلابها تقنيات حديثة للسيطرة البيئية والتسخين الشمسي أو الزراعة في المدن بهدف جعل المجتمعات ذات اكتفاء ذاتي جزئي في المستقبل.

إن تأثير هؤلاء المخططون الشباب والمهندسون سيتنافى بصورة كبيرة في السنوات القادمة طالما ينتقلون إلى مواقع المسؤولية. والأكثر أهمية أن مصطلح «اللامركزية» أصبح يطن ويئز في الادارات والشركات الكبرى التي تتسارع لتجزئة إداراتها إلى «مراكز ربحية» Profit Center أصغر وأكثر استقلالية. كانت الحالة النموذجية إعادة تنظيم «ايسمارك انكوربورشين»، وهي شركة عملاقة مختصة بعمليات التصنيع الغذائية والكيماوية والبترولية والتأمين، إذ أعلن مديرها روبرت رينكر أنه «في الماضي كان لدينا عملاً تجارياً غير واسع.. ولم نجد إلا أن نقسم الشركة إلى أجزاء صغيرة جداً لتطوير الجهد التعاوني. وكانت النتيجة أن وجدت ايسمارك نفسها مقسمة إلى ألف «مركز ربحي» مختلف، حيث كل قسم مسؤول عن عملياته الخاصة». وتقول بيزنيس ويك «إن النتيجة النهائية هي رفع اتخاذ القرار الروتيني عن اكتاف رينكر. اللامركزية واضحة في كل مكان إلا في المستحكمات المالية لايسمارك». إن الأهمية في هذه الشركة ليس ما تنظمه بل في النزعة العامة التي تمثلها. فعمليات إعادة التنظيم وتكريس اللامركزية تأخذ مجراها في مئات وربما آلاف الشركات وأحياناً تبالغ في تطبيقها فتتراجع عنها مترنحةً، ولكن، تدريجياً، وبمرور الوقت تقلص هذه الشركات من سيطرتها المركزية على عملياتها اليومية، وحتى على مستوى أعمق، تغير منظمات كبيرة الأنماط التنفيذية التي أقيمت المركزية على أساسها؛ فالشركة النموذجية في الموجة الثانية أو الوكالة الحكومية كانت تنتظم بمبدأ «رجل واحد، رئيس واحد». وبينما وقد يكون للموظف أو المدير التنفيذي العديد من المرؤوسين، فهو لن يقدم التقارير لأكثر من

رئيس واحد، هذا المبدأ كان يعني أن القنوات القيادية كلها تتجه نحو الأعلى.

ومن المدهش أن نشهد اليوم انهيار ذلك النظام في الصناعات المتقدمة والخدمات والمهن والعديد من الوكالات الحكومية، وفي الواقع فالكثير منا الآن أكثر من رئيس واحد، وكنت أشرت في «صدمة المستقبل» إلى التقويض المتزايد الذي يعتري المنظمات الكبرى بسبب الوحدات المؤقتة مثل «قوات المهام» Task-Forces واللجان عبر الدوائرية ـ Interdepartmental Commetties وفرق المشاريع. منذ حينه، انتقلت بعض الشركات الكبرى إلى دمج هذه الوحدات العابرة في بنية منهجية جديدة ودعيت بالمنظمة المصفوفة Matrixorgarization التي استغنت عن التحكم المركزي ووظفت عوضه ما يعرف «بنظام القيادة المتعددة» Multiple Command . وفق هذا النظام يرتبط كل مستخدم بدائرة معينة يقدم إلى من أعلى منه تقاريره بصورة اعتيادية، ولكنه مسؤول أيضاً، لوحده أو مع فريق آخر، عن انجاز الأعمال التي لا تستوعبها دائرة بمفردها. لذلك، فقد يضم فريق تنفيذ مشروع تقليدي أناساً من الانتاج والأبحاث والمبيعات والهندسة والشؤون المالية وغيرهم من الدوائر الأخرى. ويقدم أعضاء هذا الفريق تقاريرهم إلى رئيس المشروع وإلى الرئيس «الاعتيادي»، والنتيجة أن أعداداً كبيرة من الناس تقدم تقاريرها إلى رئيس مسؤول عن الإجراءات الإدارية المحضة وإلى رئيس آخر (أو تعاقب آخرين) مسؤول عن الأهداف الإجرائية العملية.

هذا النظام يجعل المستخدمين يولون الاهتمام لأكثر من مهمة في آن واحد، المنظمة على الاستجابة للظروف والمتغيرات بسرعة أكبر. ولكنه أيضاً يهدم بفعالية المنظمة عى الاستجابة للظروف والمتغيرات بسرعة أكبر. ولكنه أيضاً يهدم بفعالية السيطرة المركزية. كان من أوائل من استخدم هذا النظام شركة جنرال اليكتريك في الولايات المتحدة وشركة التأمين الاسكندناقية في السويد، وهو منتشر الآن في جميع أنواع المنظمات من المشافي وحتى الكونغرس الأمريكي.

إن منظمة المصفوفة، وحسب رأي الأستاذ س.م. ديفيز من جامعة بواسطن و ب.ر. لورانس من جامعة هارفارد «ليست تقنية إدارية ثانوية أو بدعة

عابرة. . إنها تمثل انعطافاً تغييرياً حاداً. . فالمصفوفة تمثل أنواعاً جديدة من منظومة الأعمال التجارية». وهذه الأنواع الجديدة أقل مركزية في الجوهر من نظام الرئيس الواحد الذي ميز حقبة الموجة الثانية، والأكثر أهمية أن اللامركزية تسود النظام الاقتصادي بمجمله. ويتوضح هذا في القوة المتزايدة للمصارف الاقليمية الصغيرة في الولايات المتحدة أمام قوة المصارف العملاقة التقليدية القليلة في «السوق النقدية» (إذ أن انتشار الصناعة على قاعدة جغرافية واسعة جعل الشركات تلجأ إلى البنوك الاقليمية بصورة متصاعدة متخلية عن اعتمادها على بنوك، المراكز النقدية»).

يقول كينيث. ل، روبرتس مدير مصرف فرست أميركان في ناشفيل «إن مستقبل الصناعة المصرفية الأمريكية لن يتوقف بعد الآن على بنوك السوق النقدية». وكما يحدث هذا مع نظام الصناعة المصرفية، فإن له دوره في الاقتصاد ذاته. لقد أدت الموجة الثانية إلى نشوء أولى الأسواق القومية، وينطبق المفهوم ذاته على الاقتصاد القومي، فتطورت بذلك الوسائل القومية للإدارة الإقتصادية ـ التخطيط المركزي في الدول الإشتراكية، والبنوك المركزية والسياسات النقدية والمالية في القطاع الرأسمالي، أما اليوم فكلا الوسيلتين في إنهيار وسط حيرة وارتباك رجال الاقتصاد والسياسة الذين يحاولون جاهدين الحفاظ على النظام. ورغم عدم وضوح هذه الحقيقة حتى الآن، فإن الاقتصاديين القوميين ينحلون بسرعة في الأجزاء الإقليمية والقطاعية ـ الاقتصاد دون القومي Sub-National economy ـ مع وجود بعض المشاكل المختلفة التي تعترض هذا. وبدلاً من أن تنمو أقاليم مثل «صن بيلت» في الولايات المتحدة أو ميزوجيودونو في إيطاليا أو «انساي» في اليابان على نحو متناظر كما نمت خلال حقبة الموجة الصناعية، تراها تتشعب عند بعضها بسبب متطلبات الطاقة والمصادر والتمازج المهني والمستويات التعليمية والثقافة وعوامل أساسية أخرى. فضلاً عن ذلك، وصلت بعض الاقتصاديات دون القومية هذه إلى مستوى الاقتصاديات القومية قبل جيل مضى وحسب، وعدم ادراك هذا يفسر إفلاس الجهود الحكومية في تثبيت الاستقرار الاقتصادي، وما محاولات تعويض معدلات التضخم والبطالة من خلال الزيادات الضريبية أو

حسمها أو من خلال المعالجة النقدية أو من خلال سياسات موحدة متشابهة، إلا جهد سيؤدي إلى تفاقم العلّة. وهؤلاء الذين يحاولون إدارة اقتصاد الموجة الثالثة بواسطة هذه الوسائط المركزية العائدة للموجة الثانية يشبهون طبيباً يصل صباحاً المستشفى ويصف بشكل أعمى عقار الأدرينالين لكافة المرضى ـ سواء كان بينهم من كسرت ساقه أو انفجر طحاله أو أصابه ورم دماغي.

إذن لا تستطيع العمل في هذا النظام الاقتصادي الجديد إلا إدارة اقتصادية لا مركزية وغير متكتلة تقوده إلى اللامركزية وبالتالي الشمولية العالمية الموحدة. إن كل النزعات المضادة للمركزية هذه ـ في السياسة ومنظومات الشركة أو الحكومة في الاقتصاد ذاته (مدَّعمة بتطورات موازية في الإعلام ونظم الطاقة وتوزع نفوذ الكمبيوتر، وحقول عديدة أخرى)ـ تكوّن مجتمعاً جديداً يلفظ أسس الأمس القديمة والبالية.

الصغير ضمن الكبير ما أجمله!:

هناك العديد من القطاعات الأخرى من شيفرة الموجة الثانية الاجتماعية تتعرض للتغيير وكتابتها من جديد بسبب وصول الموجة الثالثة. لذلك فإن التشديد المرضي لحضارة الموجة الثانية على مبدأ الحد الأعظمي يتعرض أيضاً لهجوم حاد. لم يحدث من قبل أبداً أن هوجم الداعون إلى مبدأ «الأكبر هو الأفضل» من قبل أصحاب مبدأ «الصغير جميل»، حتى فترة السبعينات عندما أثار كتاب بذلك العنوان، «SMALL IS BEAUTIFUL» ضجة كبيرة وأصبح أكثر الكتب مبيعاً في العالم.

إننا نرى في كل مكان اعترافاً واضحاً بوجود حدود للنظم الاقتصادية الزائدة عن حدها، وأن العديد من هذه النظم قد تعدت الحدود. وتبحث الشركات الكبيرة الآن فعلياً عن السبل اللازمة لتقليص حجم وحداتها العاملة؛ فالتقنيات الحديثة والتحول إلى الخدمات يقلصان إلى حد كبير من حجم العمليات، وبالتالي سيصبح من النادر أن نجد مصنع الموجة الثانية أو مكتبها، حيث يعمل آلاف

الناس تحت سقف واحد، في البلاد العالية التقنية، وحينما طلبت من رئيس شركة لصناعة السيارات في استراليا أن يصف مصنع السيارات المستقبلي أجابني بثقة كبيرة قائلاً: «سوف لن أبني، ولن أبني أبداً مصنعاً مثل هذا يضم سبعة آلاف عامل تحت سقف واحد. سوق أجزئه إلى وحدات صغيرة تضم كل واحدة منها ثلاثمائة أو أربعمائة عامل، فالتقنيات الحديثة تجعل هذا ممكناً». وقد سمعت مثل هذه الإجابات من رؤساء أو مدراء شركات غذائية وصناعية أخرى.

إلا أننا نلاحظ اليوم بأنه لا الكبير ولا الصغير هو جميل، لكن التناسب الملائم والتعشيق الذكي للصغير والكبير هو الأكثر جمالاً (هذا أمر كان يدركه ي. ف. شوماخر Schumacher مؤلف كتاب «الصغير جميل» أكثر من تابعيه الطامعين. وقد قال لأصدقائه مرة إنه لو عاش في عالم تسوده المنظمات الصغيرة فسيؤلف كتاباً يدعوه «الكبير هو الجميل»).

ونحن أيضاً نستشعر وجود أشكال جديدة من المنظمات التي تضم فوائد الإثنين، فمثلاً ما انتشار الامتيازات السريع في الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا وبلاد أخرى إلا استجابة نقص رأسمالي أو خصوصيات ضرائبية، يمكن نقدها على أسس مختلفة. لكنها تظهر منهجاً لتكوين الوحدات الصغيرة بصورة سريعة وضمها سوياً في نظم أكبر بدرجات متباينة من المركزية واللامركزية، إنها محاولة لتعشيق المنظمات ذات المدى الكبير والمدى الصغير، وبالتالي فإن مبدأ الحد الأعظمي الذي ساد في الموجة الثانية سوف يزول. ويتخذ المجتمع أيضاً رأياً جديداً بشأن التخصصية المهنية للموجة الثانية، إذ صنف كتاب الشيفرة للموجة الثانية الخبراء والفنيين تصنيفاً عالياً، وكان إحدى قواعده أن «التخصص يقود إلى النجاح». واليوم نشهد تحولاً في المواقف تجاه «الخبير» في كافة الحقول وحتى السياسة منها، وأصبحوا عرضة للنقد الدائم بسبب سعيهم وراء مكاسبهم الخاصة والتعامل على أساس نفقي. ونحن نشهد جهوداً حثيثة لتقييد سلطة الخبير وقوته بضم الأشخاص العاديين إلى هيئات إتخاذ القرار ـ في المشافي مثلاً، وفي مؤسسات عديدة أخرى. إن الآباء يطالبون بحقهم في التأثير على قرارات المدرسة فكثير منهم لم يعد راضياً عن ترك اتخاذ القرار للمثقفين المحترفين.

وبعد دراسة المشاركة السياسية للمواطن قبل عدة سنوات، خلصت، قوة المهام، في ولاية واشنطن إلى بيان يلخص الموقف الجديد ويوجزه: «ليس من الضروري أن تكون خبيراً لتعرف ما تريد».

وكانت حضارة الموجة الثانية قد شجعت مبدأ آخراً أيضاً هو التركيزية؛ إذ ركزت المال والطاقة والمصادر والناس، وجلبت أعداداً كبيرة من الناس إلى ممركزات مدائنية. لكن هذه العملية تنهار اليوم أيضاً. فبدلاً عن ذلك نرى الانتشار الجغرافي؛ وعلى مستوى الطاقة، نستقل من الاعتماد على احتياطيات ممركزة من الوقود المستخرج إلى الأشكال المتنوعة للطاقة الواسعة الإنتشار، وتجري تجارب كثيرة تهدف إلى نزع تركيز الطاقة «De-Concent rating energy»، بالإضافة إلى نزع تركيز التوزع السكاني والمؤسساتي والتعليمي والطبي والعقلي.

وبايجاز، بإمكان المرء الانتقال تصنيفياً عبر كتاب الشيفرة بكامله لحضارة الموجة الثانية ـ من المعايرة والمزامنة والمركزية والحد الأعلى وحتى التخصصية والتركزية ـ ليرى، فقرة ففقرة، كيف يتم تشوير القواعد البالية والقديمة التي حكمت حياتنا اليومية وكذلك اتخاذ القرارات الاجتماعية بسبب اكتساح الموجة الثالثة لعالمنا.

منظمة المُستقبلْ:

رأينا سابقاً أنه عندما وضعت مبادىء الموجة الثانية قيد العمل في منظمة واحدة، كانت النتيجة بيروقراطية صناعية كلاسيكية: منظمة ميكانيكية، فيها العالي والواطىء، دائمة، هرمية، عملاقة، مصممة لانتاج سلع مكررة وقرارات مكررة في محيط صناعي مستقر نسبياً. من ناحية أخرى، وحيث يتم التحول من المبادىء القديمة إلى مبادىء جديدة، سيؤدي أئتلافها في المنظمة بالضرورة إلى تكوين أنواع جديدة تماماً من المنظمات المستقبلية التي ستتمتع بهرمية تنفيذية أكثر تسطُحاً وأقل اعتماداً على سلطة عليا. وهي تتألف من عناصر وعوامل صغيرة لها

علاقاتها الخاصة مع العالم الخارجي وسياساتها الخارجية المميزة تحافظ عليها دون المرور بالمركز. وهذه المنظمات تعمل على مدار الساعة. إلا أنها تختلف عن البيروقراطيات في جانب أساسي آخر. إنها ما قد يسمى منظمات ثنائية Dual أو «متعددة» Poly قادرة على تولي أكثر من هيئة بنيوية مختلفة كلما دعت الظروف لذلك ـ مثلها مثل لدائن المستقبل التي تغير هيئها حسب الحرارة أو البرودة لكنها تعود إلى هيئتها الأولى عندما تكون درجة الحرارة في مداها الطبيعي.

وقد يتصور المرء جيشاً ديمقراطياً وتشاركياً وقت السلم، لكنه عالي المركزية والدكتاتورية خلال الحرب، يكون منظماً، في المقام الأول، ليكون قادراً على تولي الهيئتين. ويمكننا استخدام تشبيه فريق كرة القدم الذي لا يعيد اعضاؤه ترتيب أنفسهم على شكل حرف T وترتيبات أخرى كثيرة في ألعاب أخرى وحسب، بل يكون قادراً، ومنذ انطلاق صافرة البداية، على اعادة تجميع هيئته ليلعب كفريق كرة القدم أو البيسبول أو كرة السلة، حسب اللعبة. ويحتاج هؤلاء اللاعبون إلى تدريب تنظيمي على التكيف الفوري براحة كبيرة في مدى واسع من البنى والأدوار التنظيمية الممكنة. إننا بحاجة إلى مدراء قادرين على الأداء بصورة انفتاحية حرة الدفق، كما في النموذج الهرمي، ويستجيبون إلى متطلبات المنظمة الحديثة بكل وحداتها المستقلة.

ونحن، حتى الآن، لا تسعفنا المفردات الوافية لوصف منظمات المستقبل هذه، كما قلنا عن المصفوفة Matrix مثلاً. وقد اقترح منظرون عديدون مصطلحات مختلفة. فقد قال «ليستر وندرمان» رجل الاعلان «إنها مجموعات الطاقم Ensemble Groups ، تعمل مثل كوماندوس فكري، والتي ستحلُّ حلولاً على البنية الهرمية». وقد كتب «طوني جدج، أحد ألمع منظري مفهوم المنظمة، حول الشخصية الشبكية Network Characteer لهذه لمنظمات المستقبلية مشيراً إلى أن الشبكة ليست «بذات منسقة من قبل أي كان»؛ أي أن الهيئات المشاركة تنسق نفسها بنفسها حتى ليمكن للمرء أن يتحدث عن «التنسيق الآلي» Autocoor-dination .

ومهما اختلفت المسميات، فهناك شيء ما، ثوري بطبيعته، يغير بصورة جذرية؛ فنحن لانسهم في استيلاد أشكال تنظيمية جديدة وحسب، بل في استيلاد حضارة برمتها.

الفصل العشرون

نشوء المنتهلك*

أحياناً، يرمز لتحولات تاريخية عملاقة بتحولات لحظية في السلوك اليومي. وحدث تحول كهذا، كانت أهميته مهملة ـ في أوائل السبعينات حينما غزت سلعة جديدة الأسواق الصيدلانية في فرنسا وبريطانيا وهولندة وبلاد أوربية أخرى، وكانت جهاز اختبار الحمل الذاتي. وفي غضون سنوات قلائل تم بيع ما يقدر بـ15ـ20 مليون جهاز للنساء الأوربيات وفي الحال بدأت الصحف الأمريكية تصخب باعلاناتها: «حامل؟ كلما أسرعت بمعرفة هذا كلما كان ذلك أفضل». وعندما أنزلت شركة «وارنر لاجيرت» الأمريكية الجهاز بعلامتها التجارية، وجدت الاستجابة «رائعة بصورة ساحقة».

بحلول 1980 كانت ملايين النساء على جانبي الأطلسي يؤدين بشكل روتيني عملاً كان يتولاه الأطباء والمختبرات سابقاً. لم تكن النساء هن الوحيدات اللواتي استغنين عن الأطباء، فنسبة إلى مجلة «ميديكال وورلدنيوز» أصبح الناس العاديون «يعتمدون على العناية الذاتية ـ أي تطببهم بالاعتماد على الذات ـ فيستخدمون سماعة الطبيب وأجهزة قياس ضغط الدم والفحص الذاتي للصور وفحص لطخات الثدي والحلمة، وحتى تنفيذ بعض الاجراءات الجراحية البسيطة».

وتتلقى الأمهات اليوم مناهج التثقيف الصوتي، وفي المدارس مقررات

(*) راجع الحاشية ص 16

تدرس العناية بصحة القدم وحتى طب الأطفال العاجل، ويفحص الناس ضغط الدم لديهم بأجهزة تعمل بقطعة النقود المنتشرة في 130 مركز تجاري وفي المطارات والمخازن الكبرى في الولايات المتحدة.

كانت الأجهزة الطبية لاتباع إلا لنفر قليل من الناس من غير الاطباء سنة 1972، أما اليوم فإن سوق الأجهزة موجه إلى البيوت إذ تباع لها أجهزة كشف الإذن ووسائل تنظيفها وأجهزة غسل الأنف والحنجرة وسلع الإستشفاء المتخصصة، وكلها تلاقي ازدهاراً مستمراً، في الوقت الذي يتولى فيه الناس مسؤولية أكبر تجاه صحتهم. ويقتصدون في زيارة الطبيب والبقاء في المستشفى. قد يبدو هذا كله مجرد «موضة»، مع ذلك فإن هذه الإندفاعة لمعالجة مشاكل المرء بذاته (عوضاً عن دفع المال لآخر) يعكس تحولاً أساسياً في القيم وفي إدراك معنى المرض وفي مفهوم الجسد والذات. ومن ناحية أخرى، فحتى هذا التفسير يحول الأنظار عن معنى أكبر، ولتقدير الأهمية التاريخية الحقيقة لهذه الظاهرة، علينا النظر للوراء قليلاً.

الاقتصاد اللاَّمرئي:

خلال حقبة الموجة الأولى، كان الناس يستهلكون ما ينتجونه بأنفسهم، فلم يكونوا منتجين أو مستهلكين بالمعنى الطبيعي، بل كانوا ما يمكن تسميته بـ«المنتهلكين» أو [المنتج/المستهلك]. كانت الثورة الصناعية التي وضعت اسفينها في المجتمع هي من فصل هاتين الوظيفتين، وأفسحت المجال بالتالي لما نسميه الآن بالمنتج والمستهلك. وقد قاد هذا الفصل إلى انتشار سريع للسوق أو للشبكة التبادلية ـ تلك المتاهة من القنوات التي تصلني وقد قاد هذا الفصل إلى انتشار سريع للسوق أو للشبكة التبادلية ـ تلك المتاهة من القنوات التي تصلني من خلالها ما تنتجون من بضائع وخدمات والعكس بالعكس.

وقد سبق أن ناقشت انتقالنا من مجتمع زراعي قائم على «الانتاج للاستغلال»، وهو الانتقال الذي رافق الموجة الثانية، وقضى على اقتصاد

المنتهلكين، إلى مجتمع صناعي قائم على «الانتاج للتبادل». وقد كانت الظروف الواقعية أعقد من ذلك على أية حال، فكما أن كمية صغيرة من الانتاج لا تبادل كانت وجدت خلال الموجة الأولى، كذلك استمر وجود كمية صغيرة من الانتاج للاستغلال الذاتي خلال الموجة الثانية. ويتضح ذلك من خلال تقسيم الاقتصاد إلى قطاعين؛ القطاع (آ) الذي يؤلف العمل غير المدفوع تعويضه يؤديه الناس مباشرة لأنفسهم ولأسرهم أو لمجتمعاتهم، والقطاع (ب) الذي يؤلف الإنتاج السلعي أو الخدمي من أجل البيع أو المقايضة عبر شبكة التبادل أو السوق. بهذه الطريقة يمكننا القول الآن إن القطاع (آ) ـ القائم على الانتاج للاستغلال ـ خلال الموجة الأولى كان واسعاً جداً بينما كان القطاع (ب) في أدنى حدوده. وكان العكس صحيحاً خلال الموجة الثانية، وفي الواقع، فقد تكاثر انتاج السلع والخدمات للسوق بسرعة عظيمة لدرجة أن رجال اقتصاد الموجة الثانية نسوا أخيراً وجود القطاع (آ)، حتى أن اصطلاح «الاقتصاد» بحد ذاته يستثني في تعريفه جميع أشكال العمل أو الانتاج غير الموجه للسوق، وأصبح المنتهلك لا مرئياً. هذا كان يعني، مثلاً، أن كل العمل اللامدفوع الأجر الذي تمارسه النساء في البيوت، من تنظيف وفرك وعناية بالطفل وتنظيم المجتمع يزدرى ولا يعتبر «اقتصادياً»، رغم أن القطاع (ب) ـ الاقتصاد المرئي ـ لم يكن ليوجد دون السلع والخدمات المنتجة في القطاع (آ)ـ الاقتصاد اللامرئي. فإن لم يوجد أحد في البيت ليعني بالأطفال، فلن يكون هناك جيل تال من العمال مدفوعي الأجر للقطاع (ب)، فيسقط النظام مدمراً نفسه بنفسه، وهل يتصور أحدنا اقتصاد وظائفي يقود بنفسه اقتصاداً عالي الانتاجية دون وجود عاملين كانوا قد تدربوا منذ نعومة أظفارهم كيف يتكلمون ويندمجون اجتماعياً؟ ماذا كان سيحدث للقطاع (ب) الإنتاجي لو افتقر عماله لأدنى هذه الخبرات؟.

رغم تجاهل ذلك من قبل اقتصادي الموجة الثانية، فالواقع أن انتاجية كل قطاع تعتمد بشكل كبير على الآخر.

واليوم، في حين تعاني مجتمعات الموجة الأولى أزمتها النهائية، فما زال الاقتصاديون والسياسيون ينقلون وينشرون الإحصائيات الاقتصادية القائمة بشكل

مطلق على تفاعلات القطاع (ب)، ويعبرون عن قلقهم بسبب انخفاض «النمو» و«الإنتاجية»، وهم باستمرارهم في التفكير بتصنيفات الموجة الثانية إنما يتجاهلون القطاع (آ) ويعتبرونه خارج النظام الاقتصادي ـ وكذلك يبقى المنتهلك لامرئياً ـ وبالتالي لن يكونوا قادرين على معالجة شؤوننا الاقتصادية. فنحن إن أخذنا نظرة عن كثب لوجدنا بدايات التحول الجذري في العلاقة بين هذين القطاعين لأشكال الانتاج، ونجد أن الخط الذي يفصل المنتج عن المستهلك يصبح بالتدريج واهياً، وأهمية المستهلك تزداد تصاعداً.

وخلف هذا وذاك نجد تحولاً مروعاً سيحول دور السوق ذاتها في حياتنا وفي النظام العالمي برمته. كل هذا يرجع بنا إلى ملايين الناس الذين بدأوا في أداء خدمات لأنفسهم بدلاً من أن يؤديها لهم الأطباء، وهذا بعض التحول في الانتاج من القطاع (ب) إلى القطاع (آ)، من الاقتصاد المرئي الذي يوجهه الاقتصاديون إلى اقتصاد السّراب الذي نسوه، إنهم يدمجون المنتج والمستهلك وهم ليسوا لوحدهم.

جشعون وأرامل:

بعد معاناتها سنوات طوال من خوف يائس لتركها منزلها، وجدت ربة المنزل البريطانية كاترين فيشر سنة 1970 منظمة تشمل أناساً آخرين يعانون مخاوف مرضية مشابهة. ولهذه المنظمة وتدعى «جميعة الرهابيات» Phobiacs Sociery عشرات الفروع حالياً، وهي واحدة من آلاف المنظمات الأخرى التي تنشأ وتظهر في البلدان العالية التقنية لتساعد الناس في معالجة مشاكلهم مباشرة ـ من نفسية وطبية واجتماعية وجنسية. وقد ظهرت في ديترويت حوالي خمسون منظمة من «جمعيات الحرمان» التي تساعد الناس الحزانى على فقدان قريب أو صديق، وهناك منظمة في استراليا تدعى GROW تضم من كان مريضاً عقلياً سابقاً وعصابيين، ولها الآن فروع في هاواي ونيوزلندا وايرلندا. وفي الولايات المتحدة هناك منظمة تدعى «آباء الشاذين جنسياً» تنتشر في 22 ولاية هدفها تقديم العون للآباء الذين لهم أطفالاً شاذين جنسياً. وفي بريطانيا منظمة تدعى «المتحدة

للمكتئبين» لها 60 فرعاً. واسماء أخرى أيضاً تظهر في كل مكان مثل «المدمنون المجهولون» و«اتحاد الرئة السوداء» و«آباء بلا آباء» و«أرمل لأرمل».

بالطبع، ليس جديداً أن ينضم أصحاب المشاكل تحت لواء واحد للتصريح بمشكلاتهم والافادة من بعضهم البعض، ورغم ذلك لا يستطيع المؤرخون العثور على هذا الانتشار السريع لحركات المساعدة الذاتية؛ إذ قدر فرانك ريسمان وآلان جارتز، مديرا معهد الخدمات الإنسانية الجديدة، ان للولايات المتحدة لوحدها فوق النصف مليون جمعية من هذه الجمعيات ـ أي حوالي جمعية واحدة لكل 435 أمريكياً ـ فضلاً عن الجمعيات التي هي الآن قيد التأسس.

إن العديدمن هذه المنظمات قصيرة الأجل، لكن ما إن تختفي واحدة منها حتى يحل كثيرون محلها، وهي تتباين على نطاق واسع. فبعضها يقاسم الشك الجديد تجاه الاختصاصيين ويحاولون العمل بدونهم. إنهم يعتمدون كلياً على ما يسمى «بالاستشارة المشتركة»ـ أي مقايضة النصيحة التي تشربت خبرة حياة المرء الذاتية، بدلاً عن تلقيها تقليدياً من المختصين. وبعضها تعتبر نفسها كنظام دعم لذوي المتاعب من الناس، وأخرى تلعب أدواراً سياسية في قيامها بدور «اللوبي» لغرض تغييرات في مشاريع القوانين أو الضرائب. وهنالك منظمات تتمتع بشخصية شبه دينية وأخرى عبارة عن منظمات دولية لا يجتمع أعضاؤها وحسب بل يتعايشون سوياً، وهي تشكل الآن صلات اقليمية وحتى دولية.

ورغم عدم اشتراك الأطباء النفسيين والعاملين الاجماعيين أو الأطباء على الاطلاق في هذا التحول، إلا أنهم يمرون بطور تحول الأدوار من دور الخبير المجرد الذي يفترض أنه يعرف أكثر من معرفة المصغي بنفسه ومن دور المعلم والمرشد الذي يعمل مع المريض أو الزبون.

وبصورة مشابهة أيضاً، فإن المنظمات الطوعية أو اللاكسبية Nonprofit ـ المؤسسة أصلاً لمساعدة الآخرين ـ تتصارع لتستدل على كيفية التلاؤم مع حركة مقامة على مبدأ المساعدة الذاتية. فحركة المساعدة الذاتية، إذن، تعيد بناء المحيط الإجتماعي، وتشكل الآن تجمعات المدخنين والمتلعثمين والميالين للانتحار والمقامرين

وضحايا أمراض الحنجرة وآباء التوائم والملتهمين الشرهين للطعام، وتجمعات أخرى، شبكة مكتظة من المنظمات المتعشقة مع أسرة الموجة الثالثة والهياكل التعاونية المنبثقة. ولكن، مهما كانت أهميتها في التنظيم الإجتماعي فإنها تبرز تحولاً أساسياً من المستهلك السلبي إلى المنتج الإيجابي، وتتضمن بالتالي آفاقاً اقتصادية أيضاً. ورغم أنها ما زالت تعتمد كلياً على السوق وتتضفر به، فهي تنتقل فعلياً من القطاع (ب) الاقتصادي إلى القطاع (آ)؛ من قطاع التبادل إلى قطاع الانتهلاك Prosumption . وليست هذه الحركة المزدهرة القوة الوحيدة، فبعض أغنى الشركات وأضخمها في العالم، ولأسباب تكنولوجية واقتصادية خاصة بها، تتسارع لإنشاء المنتهلك.

الخدمة الذاتية:

بدأت شركة البرق والهاتف الأمريكية سنة 1965، وتحت ضغط طلبات الاتصال المنهكة، بإدخال تقنية الكترونية جديدة مكنت المشتركين من الاتصال الهاتفي المباشر مع إتصالاتهم البعيدة المدى. ومن الممكن جداً حالياً الهتف مباشرة بمكالمات عديدة لما وراء البحار، فما أن يدير المستهلك الأرقام المطلوبة حتى يؤدي خدمة كان عامل الهاتف يمارسها في السابق.

وفي عامي 1973ـ1974 سببت أزمة النفط الناجمة عن الحظر العربي إلى ارتفاع أسعار البنزين، فجنت الشركات البترولية العملاقة أرباحاً خيالية، ولكن كان على عمال محطات الوقود المحلية خوض معركة قاسية للبقاء الاقتصادي. ولتخفيض التكاليف، لجأت كثير من المحطات إلى إدخال نظام تعبئة الوقود بالخدمة الذاتية الذي كان في بدايته أمراً غريباً، إذ نشرت الصحف مقالات مضحكة وغريبة عن راكب الدراجة النارية الذي حاول وضع خرطوم الوقود في الراديياتور أو المشعاع. وسرعان ما أضحى مشهد المستهلكين يضخون الوقود بأنفسهم أمراً عادياً.

في عام 1974 كانت 8٪ من محطات الوقود الأمريكية فقط قد أدخلت

نظام الخدمة الذاتية، ووصل الرقم إلى حوال 50٪ بحلول سنة 1977. وفي ألمانيا الغربية تحولت 15٪ من محطات الوقود البالغ عددها 33,500 إلى الخدمة الذاتية عام 1976، هذه النسبة تعادل 35٪ من اجمالي مبيعات البنزين، ويقول خبراء الصناعة أنها ستصبح 70٪ من الإجمالي. ومرة أخرى، فإن المستهلك يستبدل المنتج ويصبح منتهلكاً. وشهدت الفترة نفسها إدخال الصناعة المصرفية الألكترونية التي لم تبدأ باسقاط نمط «ساعات الدوام المصرفية» وحسب بل أنها أزالت على نحو مستمر وظيفة أمين الصندوق، تاركة للمستهلك أداء عمليات كانت من اختصاص موظفي البنك سابقاً.

إن عملية جعل المستهلك يؤدي جانباً من العمل ـ والذي يعرف عند الاقتصاديين بـ «تجسيد كلفة العمل Externalizing Labor Cost ـ هي جديدة تماماً. وهو كل ما تسعى إليه المراكز التجارية التي تطبق الخدمة الذاتية. وبينما يتحسر البعض عن أيام الخدمة الشخصية الحلوة، فإن كثيراً من الناس يفضلون النظام الجديد، خاصة وأنهم كانوا يدفعون لأنفسهم لأداء العمل الذي كان الموظف يمارسه مسبقاً.

ونجد هذا الشكل الجديد من «التجسيد» Externalization ينتشر اليوم في حقول أخرى، فظهور مخازن الحسم Discount Stores مثلاً يمثل خطوة جزئية في الاتجاه ذاته، وفيها يدفع المستهلك مالاً أقل مقابل بعض الجهد منه. وحتى مخازن الأحذية التي كان وجود موظف خبير فيها ضرورة، تنتقل الآن إلى الخدمة الذاتية وترك العمل للمستهلك. وكما كتبت كارولين بيرد Bird في كتابها المميز «تزامن محتشد»: أصبحت أشياء كثيرة قابلة للتخلي عنها وصدعها مقابل اجتماع سهل مفترض في البيت. . . وخلال فترة عيد الميلاد كان على المتسوقين في بعض أفضل مخازن نيويورك العريقة إتمام هفوات المبيعات لموظفين غير قادرين أو غير راغبين في كتابتها». وفي يناير/ كانون الثاني سنة 1978، سمع موظف حكومي عمره ثلاثون عاماً يقطن في واشنطن أصواتاً غريبة تصدر عن ثلاجته المنزلية. كانت الخطوة التقليدية الأولى في الماضي هي استدعاء عامل الصيانة هاتفياً لإصلاحها ونقده الأجر ولكن بسبب ارتفاع الأجور وصعوبة احضار عامل الصيانة في ساعة

ملائمة، قرأ باري نسباوم التعليمات التي جاءت مع الثلاجة واكتشف فيها 800 رقم هاتفي يمكن استخدامها للاتصال بالمصنع في متشغان مجاناً، وكان ذلك هو «الخط البارد» الذي وضعته شركة «ورلبول»ـ الشركة الصانعة ـ لمساعدة الزبائن في مشكلات الخدمة. اتصل «نسباوم» بالمصنع ورد عليه رجل من الطرف الآخر وبدأ يشرح «لنسباوم» أي من المسامير الملولبة عليه تحريكها، وأي الأصوات عليه الاصغاء لها وأخيراً ما هي الأجزاء والقطع التي يحتاجها، ويقول نسباوم: «كان ذلك الرجل عوناً هائلاً، لم يعرف ما أحتاج إليه وحسب، بل كان بنّاءً واثقاً بنفسه». وتم اصلاح الثلاجة خلال وقت قصير جداً. ويوجد لدى شركة «ورلبول» بنك مستشاري صيانة تسعة منهم يعملون بدوام كامل وبعضهم بنصف دوام. وهؤلاء كانوا يعملون في الصيانة العملية سابقاً يتجولون مرتدين جهاز سمّاعات لتلقي مثل هذه الكالمات، وتعرض شاشة أمامهم رسماً تفصيلياً لأية سلعة قيد الصيانة (تصنع ورلبول الفريزرات والمكيفات والجلايات والغسالات والثلاجات وأشياء عديدة) تساعدهم على إرشاد المستهلك. وكانت الشركة قد تلقت عام 1978 وحده حوالي 150 ألف مكالمة؛ «فالخط البارد» ما هو إلا نموذج أولي من نظام مستقبلي للصيانة يسمح لأصحاب البيوت اجراء معظم عمليات الصيانة دون اعتماد على المتخصصين. وبسبب التطورات التي خفضت المكالمات الهاتفية البعيدة المدى أصبح هذا ممكناً، وهذا ما يوحي بنظم مستقبلية تعرض على شاشة التلفزيون المنزلية فعلياً تعليمات الصيانة والاصلاح الذاتي التي يلقنها المستشار، وانتشار مثل هذه الأنظمة سيعوض عن عامل الصيانة إلا عند حدوث مهام كبيرة تستدعيه، أو قد ينقلب هذا العامل الميكانيكي (كالطبيب أو العامل الإجتماعي) إلى استاذ مرشد للمستهلكين. ومرة أخرى، ما نشهده هو انتقال الفعالية من القطاع (ب) الاقتصادي إلى القطاع (آ)؛ الانتقال من قطاع التبادل إلى قطاع الاستهلاك.

وهذا لا يبدو شيئاً بالمقارنة مع التطورات الدراماتيكية الأخرى التي أصابت أجزاء أخرى من صناعة الخدمة الذاتية. كانتْ الخدمة الذاتية تنحصر في اصلاح ألواح النوافذ الزجاجية أو تثبيت الأضواء المكسورة أو الأحجار اللوحية المتآكلة،

ولا شيء جديد بصدد هذا. لكن، ما تغير، بصورة مثيرة للدهشة، هو العلاقة بين الخدمة الذاتية وبين البناء المحترف والنجار والكهربائي والسبَّاك أو أياً كان. فمن عشر سنوات فقط، كانت تباع في الولايات المتحدة ما نسبته 30٪ من الأدوات الكهربائية إلى مستهلكين للخدمة الذاتية، و70٪ منها تباع للنجارين أو أصحاب صناعات مهنية أخرى.

هذه الأرقام انقلبت رأساً على عقب خلال عشر سنوات قصيرة: 70٪ من تلك الأجهزة اشتراها مستهلكون يسيرون في طريق الخدمة الذاتية صُعَّداً. ومثال هام آخر نسبة إلى شركة «فروست أندسوليڤان» للأبحاث الصناعية الرائدة، «فبين الأعوام 74ـ1976 حدث للمرة الأولى أن اشترى مالكو البيوت أكثر من نصف مواد البناء كلها بدلاً عن المتعهدين، وذلك ليؤدوا عملهم بأنفسهم».

وبينما ارتفع الإنفاق الإجمالي لمواد البناء إلى 31٪ أثناء النصف الأول من السبعينات، فقد اشترى أصحاب البيوت أنصار الخدمة الذاتية أكثر من 65٪ منها، أي أكثر بضعفين. وينتهي التقرير إلى القول إن «سرعة التغير مثيرة ومستمرة».

وتتحدث دراسة أخرى لشركة «فروست أند سوليڤان» عن النمو «المتصاعد» كثيراً لهذه النفقات وتشير إلى قيمة التحول نحو الاكتفاء الذاتي، «فالعمل اليدوي علامة فخر واعتزاز الآن بعد أنْ كان الناس يزدرونه وخاصة الطبقة الوسطى منهم».

وتنشغل المدارس والجامعات ودور النشر في تقديم سيل عرمرم من دروس كتب «دليلك إلى..»، وتقول «يو. إس. نيوز أند وورلد ريبورت»: «يلحق الفقراء والأغنياء بهذا الركب المزدهر، حيث تقدم في كليفلاند تعليمات الاصلاحات والصيانة المنزلية من قبل مشاريع الإسكان العامة، ويشيع في كاليفورنيا بيع الساونات« حمامات البخار» والينابيع المعدنية التي يركبها الأفراد».

في أوروبا، فإنه مسا يسمى بثورة الـ«DIY» (اختصاراً لـ Do It Yourselves) أو الخدمة الذاتية تحرث طريقها الآن حرثاً ـ مع تغيرات طفيفة

تتبع للمناخ الوطني. (فالألمان والهولنديون ذوو نزعة الخدمة الذاتية يميلون إلى معالجة مشاريعهم بوقار ورزانة شديدين، ويضعون المعايير العالية مع تجهيز أنفسهم بعناية وحرص. بالمقارنة، فإن الإيطاليين اكتشفوا حديثاً حركة الخدمة الذاتية DIY ، ويصر كثير من الأزواج الكبار سناً أنه لمن المهين أداء العمل بأنفسهم). ومرة أخرى، فإن اسباب انتشار هذه الحركة كثيرة فهنالك التضخم وصعوبة الحصول على نجار أو سمكري ولأداء الرديء ووقت الراحة المتسع، كل ذلك يلعب دوراً هاماً. وهنالك سبب آخر أكثر قوة وفعالية، وهو ما يمكن دعوته بقانون اللافعالية النسبية Law of relative ineffeciency، وهو أنه كلما زدنا من مكننة الانتاج السلعي ذاتياً، انخفضت تكلفة انتاجها بالمعرفة، وارتفعت التكلفة النسبية للمهن اليدوية والخدمات غير المكننة ذاتياً (إذن يحصل السمكري على عشرين دولاراً مقابل ساعة عمل في البيت بناءً على مكالمة هاتفية، والعشرون دولاراً سوف تشتري حاسبة صغيرة، ويرتفع أجره في الواقع بصورة أساسية عندما تشتري العشرون دولاراً ذاتها العديد من الحاسبات الصغيرة. إذن، فقد ارتفع أجره عدة مرات بالنسبة لتكلفة سلع أخرى). لهذه الأسباب، ينبغي أن نتوقع استمرار ارتفاع العديد من الخدمات ارتفاعاً كبيراً خلال السنوات القادمة، هذا سيؤدي بدوره إلى زيادة اعتماد الناس على أداء عملهم بأنفسهم. وبإيجاز، حتى بدون وجود التضخم، فإن قانون اللافعالية النسبية سيظهر أن انتاج المرء لخدمات أو سلع يستهلكها بنفسه أكثر «ربما» له، وبالتالي يحولون إليهم نشاطاً أبعد من القطاع (ب) إلى القطاع (أ) الاقتصاديين، ومن الإنتاج التبادلي إلى الانتهلاك.

دخلاء ومطَّلعون:

لأخذ نظرة شاملة عن المستقبل الواسع لهذا التطور، لا ينبغي علينا حصر اهتمامنا بالخدمات بل يتعداها إلى السلع. تبعاً لذلك نجد أن المستهلك في هذا المجال أيضاً ينجذب جذباً إلى عملية الانتاج، بل أن المصنعين يجندون ـ ويدفعون أيضاً ـ الزبائن لمساعدتهم في تصميم السلع. ولا ينطبق هذا على الصناعات التي تباع مباشرة للمستهلكين ـ من طعام وصابون وأدوات الزينة، إلخ ـ حسب، إنما

يشمل أيضاً الصناعات المتقدمة كالألكترونيات حيث اللاجماهيرية في ذروتها. يقول مدير جهاز التخطيط في شركة «تكساس انسترومينت»: «كنا أكثر نجاحاً حينما عملنا عن قرب مع زبون أو اثنين، ولم يكن أمراً ناجحاً أن نطبق بأنفسنا سلعة معايرة نطرحها للأسواق». ويصنف «سيريل هـ. براون» من شركة «أنالوج ديفايسيز» السلع نوعين: «سلع داخلية ـ خارجية Inside-out وسلع خارجية ـ داخلية»، Outside-in ، والصنف الأخير يتم تحديده من قبل الزبون الممكن وليس من قبل المصنِّع، وهي السلع المثالية نسبة إلى براون.

إذ كلما تحولنا نحو التصنيع المتقدم، ترسخت لا جماهيرية الانتاج والزبائنية فيه، وقويت علاقة الزبون في عملية الانتاج وزاد ازدهاراً وانتشاراً.

يمارس أعضاء الهيئة الدولية للصناعة بمساعدة الكمبيوتر CAM-I عملاً صعباً في تصنيف الأجزاء والعمليات وبرمجتها وتحليلها لتطبيق المكننة الانتاجية الكاملة. وما تزال التوقعات مجرد ومضة عند هؤلاء الخبراء مثل البروفسور «اينونغ هام» من هندسة النظم التصنيعية والصناعية التابعة لدائرة «بين ستيتس»، ولكن في النهاية سيكون الزبون قادراً على تغذية كمبيوتر المصنع بالمواصفات التي يرغبها مباشرة. لن يصمم الكمبيوتر السلعة التي يرغبها الزبون ـ والقول للبروفسور «هام»ـ وانما يختار عمليات المعالجة التصنيعية المستخدمة، ويحدد الآلات ويعينها، ثم يسلسل خطوات الانتاج الضرورية. وسوف يكتب البرامج الضرورية لأجهزة الكمبيوتر الثانوية أو وسائط السيطرة العددية التي ستدير الآلات، وسيغذيها بالتحكم التكييفي». Adaptivecontrol الذي يجعل هذه العمليات المختلفة أقرب إلى الكمال والفعالية من الناحيتين الاقتصادية والبيئية معاً.

في النهاية، يقوم الزبون بتشغيل المفتاح أو الزر الذي يطلق كافة العمليات الانتاجية، بعد أن وضع المواصفات التي يريد، وسيصبح جزءاً من عملية الانتاج. وبينما ما يزال نظام التصنيع الحثي للزبون Customer-activate بعيد التطبيق، فعلى الأقل تكونت بعض «خردواته». إذن، وعلى الأقل نظرياً، إذا تم وصل المقص الليزري المبرمج بالكمبيوتر، والمستخدم في صناعة الثياب والذي

وصف في الفصل الخامس عشر، بالهاتف مع كمبيوتر شخصي يصبح قادراً على تلقي تغذية من الزبون بأبعاده الخاصة، وأن يختار القماش الملائم له ومن ثم يأمر القاطعة الليزرية بالعمل ـ دون أن يغادر بيته. ويشرح هذه العملية، روبرت هـ. أندرسون رئيس دائرة الخدمات المعلوماتية في شركة «راند» والخبير الرائد في التصنيع بمساعدة الكمبيوتر، بالطريقة التالية: «خلال عشرين عاماً ستكون أبدع الابتكارات عند المرء أن يصبح زبوناً خلاقاً مبدعاً... سوف تجلس وتقوم بأداء أعمال مثل، تصميم بذلة قماشية لك أو تقوم بوضع تعديلات لتصميم قياسي، فأجهزة الكمبيوتر قادرة على قطع بذلة لك بواسطة الليزر، وقادرة على حياكتها أيضاً بواسطة جهاز تحكم عددي... إنك حقاً ستقدر، بسبب الكمبيوتر أن تأخذ مواصفاتك وتحولها إلى السيارة التي تريد، وستقوم أجهزة الكمبيوتر بالطبع ببرمجة جميع أنظمة الأمان الفدرالية داخلها وكل الوظائف الفيزيائية للظروف حتى لا تدعك تمضي بعيداً عن الحدود والقيود».

وإذا أضفنا لذلك إمكانية أن يعمل معظم الناس قريباً في اكواخهم الالكترونية المستقبلية، يمكننا تصور التحول الهام في «الأدوات» المتوفرة للمستهلك. فالعديد من الوسائل الألكترونية التي سنستخدمها في المنزل لتقوم بالعمل المدفوع الأجر، ستمكننا أيضاً من انتاج السلع أو الخدمات لاستخداماتنا الشخصية. في ظل هذا النظام، سيعود المنتهلك، الذي كان سائداً خلال حقبة الموجة الأولى، إلى مركز الفعالية الاقتصادية ـ ولكن في الموجة الثالثة ذات الأساس التكنولوجي العالي.

وباختصار، سواء تطلعنا إلى حركات الإغاثة والإعانة الذاتية ونزعات الخدمة الذاتية أو تقنيات الإنتاجية الجديدة، نجد التطور ذاته يقرب المستهلك أكثر فأكثر إلى الانتاج. وفي عالم كهذا العالم، سوف تتبدد الفروق التقليدية بين المنتج والمستهلك، والسلع الدخيلة ستصبح «مطلقة» وكذلك فإن معظم الانتاج سيتحول من القطاع (ب) الاقتصادي إلى القطاع (آ) حيث المستهلك هو المسيطر. حالما يقع هذا سنبدأ بتحويل أكثر المؤسسات الجوهرية: السوق.

أسلوب حياة المتهلك:

إن الاغواء الرغبي للمستهلك لإشراكة في عملية الانتاج قد أشعل جذوة تطبيقات ذلك. لفهم سبب هذا، لا بد أن نتذكر الأسباب الكامنة وراء قيام السوق، وأولها انفصام المنتج والمستهلك، الذي يتم القضاء عليه الآن، لم يكن وجود السوق المركبة ضروري عندما كان معظم الناس يستهلكون ما الذي ينتجونه بأنفسهم، وقد نبعت ضرورتها حينما انفصلت مهمة الاستهلاك عن الانتاج.

كان الاقتصاديون التقليديون قد عرّفوا السوق تعريفاً ضيقاً بأنها ظاهرة رأسمالية نقدية الأساس. لكن هذا التعريف ما هو إلا ضرب آخر من أنواع متعددة لشبكة التبادل، وكان هناك وما يزال أنواع أخرى مختلفة لشبكات التبادل. وما يألف لدينا في الغرب هو السوق الرأسمالية ذات الأساس الربحي، وهناك أيضاً أسواق اشتراكية ـ شبكات التبادل التي ينتج فيها «ايڤان ايڤانوڤيتش» سلعاً وخدمات في سمولينك ويتاجر بها مقابل سلع وخدمات ينتجها «يوهان سمث» في برلين الشرقية. فهنالك اذن اسواق أساسها مالي وأسواق أساسها تقايضي، لذلك فإن السوق ليست رأسمالية محضة أو اشتراكية محضة أيضاً. انها نتيجة مباشرة وحتمية لطلاق المنتج والمستهلك، وأينما حدث هذا الطلاق، نشأت السوق. وأينما ضاقت الفجوة بين الاثنين، تصبح وظيفة السوق الكلية ودورها وسلطتها أمراً على بساط البحث. وما بروز المتهلك اليوم إلا دلالة على تغير دور السوق في حياة الناس، ومن السابق لأوانه معرفة المدى الذي ستقذفنا هذه القوة الدافعة والهامة إليه.

من المؤكد أن السوق لن تختفي تماماً، فما نحن براجعون إلى اقتصاد ما قبل السوق. وما دعوته بالقطاع (ب)ـ قطاع التبادل ـ لن يبتدد ويندثر أبداً، فنحن سنستمر في الاعتماد الكلي على السوق لزمن بعيد وطويل. مع ذلك، يشير نشوء «الانتهلاكية» بقوة نحو تفسير جوهري في العلاقة بين القطاعين (آ)و(ب) ـ وهي

مجموعة العلاقات التي يتجاهلها نهائياً، وحتى الآن، اقتصاديو الموجة الثانية ـ لأن الإنتهلاك يقود إلى نزع الأسواقية De-Marketization ، أي إزالة بعض الفعاليات المعينة على الأقل، وهذا ما يؤدي إلى دور تحولي للسوق في المجتمع. إنها تلمح إلى اقتصاد مستقبلي يختلف عن أي اقتصاد عرفناه من قبل ـ اقتصاد لن يظل منكفىء الثقل لجانب القطاع (آ) أو القطاع (ب). وهي تشير إلى انبثاق اقتصاد لا يناظر اقتصاديات الموجة الأولى أو الموجة الثانية، لكنه سيصهر خصائص كلا الاقتصادين في بوتقة تركيبة تاريخية جديدة أساسها نشوء المنتهلك.

هذه التركيبة ستقود إلى أساليب عمل جديدة تعززها ارتفاع تكاليف كثير من الخدمات المدفوعة الأجرة وسقوط البيروقراطية الخدمية للموجة الثانية وتوفر تقنيات الموجة الثالثة ومشاكل البطالة البنيوية وكثير من العوامل المشتركة. وإذا سمحنا لأنفسنا بالتفكر في بعض التحولات التي ذكرت سابقاً ـ كالإنتقال نحو نزع المزامنة De-Synchronization ، ونحو العمل نصف دوام مدفوع الأجر ـ يتبين بعض التحولات في هذه الأساليب الحياتية. إذن، فنحن نتحرك إلى اقتصاد مستقبلي لن تتمكن فيه أعداد من الناس شغل أعمال دوام كامل مدفوعة الأجر، أو اقتصاد يتجدد فيه تعريف «الدوام الكامل»، كما حصل في السنوات السابقة، وهذا يعني تقصير أسبوع العمل أو سنته تصاعدياً. (وكان صدر في السويد قرار يضمن خمس أسابيع اجازة لكل عامل دون الأخذ بعين الاعتبار مدة خدمته، فيصبح معدل العمل السنوي العادي 1840 ساعة؛ وفي الواقع فإن التغيبية عن العمل Absenteeism قد تصاعدت ليصبح المعدل الحقيقي لكل عامل 1600 ساعة عمل سنوياً). وفعلاً، فإن أعداداً كبيرة من العمال والمستخدمين يتلقون أجر ما يعادل ثلاثة أو أربعة أيام عمل أسبوعياً، أو يستفيدون من اجازة عن العمل لستة أشهر أو سنة سعياً وراء أهداف تعليمية أو استجمامية. هذا الإتجاه قد يزداد بتزايد عدد أفراد الأسرة الذين يساهمون في الحصول على مدخولات، فوجود عدة أفراد في سوق العمل الأجري ـ «معدلات تقاسمية للعمل» Labor Participation Rates أعلى ـ قد ينقص ساعات العمل للعامل بنسبة جيدة، وهذا يلقي مسألة وقت الفراغ تحت الضوء. فما أن ندرك ازدياد وقت الفراغ لاستغلاله في

انتاج السلع والخدمات للاستخدام الفردي ـ الانتهلاك ـ حتى ينفصل التمييز القديم بين العمل والفراغ.

إن القضية لسيت العمل مقابل الفراغ، بل العمل الأجري للقطاع (ب) مقابل غير المدفوع الأجر، الموجه والمرشد إلى الذات الفردية العائد، للقطاع (أ). وفي سياق الموجة الثالثة تصبح أساليب حياتية جديدة أساسها تناصف الإنتاج بين تبادلي واستغلالي ذاتي أكثر عملية». وكانت، في الواقع، هذه الأساليب الحياتية شائعة في الأيام الأولى للثورة الصناعية بين سكان المزارع الذين كانوا يمرون بعملية امتصاص بطيئة في البروليتاريا المدائنية. ولفترة انتقالية طويلة، كان معظم الناس يعملون نصف دوام في المصانع ونصف دوام في الأرض؛ يزرعون طعامهم ويشترون بعض حاجياتهم ويصنعون ما تبقى. وما يزال هذا النمط سائد في أجزاء كثيرة من العالم ـ ولكن على أسس تكنولوجية بدائية.

تصور هذا النمط الحياتي ـ مصطحباً بتقنيات القرن الحادي والعشرين ـ في انتاج الغذاء، فضلاً عن طرق الغوث الذاتي Self-Help الأخرى، معززاً لانتاج الكثير من الخدمات. فبدلاً عن نمط الثوب مثلاً، قد يشتري المنتهلك المستقبلي شريطاً مسجلاً عليه برنامج يشغل آلة حياكة الكترونية «ذكية»، ويصبح باستطاعة حتى أقل الأزواج براعة أن يصنع قمصانه الخاصة والمناسبة للزي السائد بمساعدة هذا الشريط. وميكانيكياً، قد يصبح بمقدور عامل صيانة السيارات أو يقوم بأكثر من مجرد ضبط المحرك، إذ قد يبني نصف سيارة. ولقد رأينا أنه من الممكن يوماً ما أن يبرمج الزبون المواصفات التي يرغب في عملية تصنيع السيارة باستخدام الكمبيوتر والهاتف. ولكن هنالك طريقة أخرى يستطيع بها المستهلك، وهذا ممكن حالياً، أن يشارك في انتاج السيارة، وهذا ما تقدمه شركة «برادلي اوتوميتيف» من خلال مجموعة GT للتركيب التي تسمح لك بأن «تصنع سيارتك الرياضية الفارهة». فيقوم المنتهلك الذي اشترى المجموعة ما قبل التجميعية الجزئية بنصب اهيكل المصنوع من الألياف الزجاجية على هيكل الفولكسفاجن المعدني ويربط أسلاك المحرك ويضع أجهزة التوجيه والقيادة ويثبت المقاعد وهلم جرا. إذن، بامكان المرء تصور جيل كامل معياري تربى على اسلوب العمل

نصف الدوامي المدفوع الأجر، ويتوق لاستخدام سواعده المجهزة بكثير من الوسائل التكنولوجية الصغيرة الحجم والرخيصة في البيت، وهو الذي سيشكل قطاعاً ضخماً من السكان. هذا الجيل سيعمل بشكل متقطع، نصف وقته في السوق، والنصف الآخر خارجه؛ وعوضاً عن العمل طوال العام، سيأخذ اجازة قدرها عام بين الحين والآخر، وقد يقل كسبه للمال، إلا أنه سيعوض ذلك بتشغيل أعماله الخاصة في مهمات عدة تكلف مالاً الآن، وبالتالي يخفض من تأثرات التضخم.

ويمثل المورموني * الأميركي المدخل للأساليب الحياتية المستقبلية الممكنة، إذ أن الكثير من الأوتاد المورمونية ـ الوتد Stake يطابق الأسقفية الكاثوليكية، مثلاً ـ تمتلك مزارع خاصة تعمل بها. وينفق أعضاء الوتد، بما فيهم من يقطنون المدن، بعضاً بل وقت فراغهم للعمل مزارعين متطوعين لانتاج الغذاء، ومعظم ما ينتج لا يباع بل يخزن لأوقات الطوارىء أو يوزع على ذوي الحاجة من الطائفة. ولديهم أيضا مصانع تعليب مركزية ومراكز لتعبئة الزجاجات ومبان لتخزين الحبوب ويزرع بعض المورمونيين غذاؤهم الخاص ويأخذونه للتعليب، وآخرين في الواقع، يشترون الخضار الطازجة من «السوبرماركت» ويعلبونها في مصنع التعليب المحلي. يقول مورموني من مدينة «سالت ليك»: تشتري أمي البندورة وتعلبها، وتقوم «جماعتها»، جميعة العون النسائي للاغاثة، بتعيين يوم محدد للذهاب جميعهن بهدف تعليب البندورة للاستخدام الشخصي». وكذلك، فإن العديد من المورمونيين لا يساهمون ببذل المال لكنيستهم وحسب بل أنهم في الواقع يؤدون الأعمال الطوعية ـ كالأعمال الإنشائية مثلاً. ولا يوحي أي مما ورد أننا سنصبح كأعضاء الكنيسة المورمونية، أو أنه من الممكن مستقبلاً بعث الوشائج الاجتماعية على نطاق واسع التي يجدها المرء في جماعة عالية التعاون، والتي هي في نفس الوقت اتوقراطية لاهوتية. لكن من المرجح أن يصبح مبدأ الانتاج للاستغلال الذاتي، سواء من قبل الأفراد أو المنظمات، ذو انتشار واسع. فتوفر العقول

(*) المورموني Mormon ، عضو في طائفة دينية أميركية انشأها جوزيف سميث سنة 1830 وقد أباحت تعدد الزوجات فترة ثم حظرته (المترجم).

الالكترونية المنزلية وتوفر البذار المصممة وراثياً للاستنبات في المدينة أو حتى الشقق، وبتوفر الأدوات المنزلية الرخيصة للعمل المبدع، وتوفر المواد الجديدة كاللواصق والأغشية الحيوانية أو النباتية، وبمنح النصائح التقنية المجانية عن طريق الهاتف وربما عن طريق شاشة التلفزيون أو الكمبيوتر، سيصبح ممكناً إبداع أساليب حياتية أكثر كمالاً وتنوعاً وأقل رتابة وأكثر إرضاءً من الناحية الابداعية وأقل كثافة أسواقية كتلك التي طبعت الموجة الثانية بطابعها.

ومن السابق لأوانه معرفة المدى الذي يمضي إليه هذا التحول من النشاط التبادلي في القطاع (ب) إلى الإنتهلاكية في القطاع (آ)، ومدى التوازن بين هذين القطاعين وتباينهما من بلد لآخر، وما هو الأسلوب الحياتي الخاص الذي سيتمخض عنهما. وما هو مؤكد هو أن التحول الهام في التوازن بين نمطي الانتاج للاستغلال والانتاج للتبادل سيظهر واجبات عميقة تجاه نظامنا الإقتصادي وقيمنا أيضاً.

إقتصاديات الموجة الثالثة:

هل من الممكن أن الهبوط المأسوف عليه لأخلاق العمل البروتستانتي مرتبط بهذا التحول من الانتاج للآخرين إلى الانتاج للذات؟ ففي كل مكان نشهد ذبول وانحطاط روح الشعب الصناعي التي رفعت من شأن العمل الجاد والمخلص، ويتذمر المدراء التنفيذيون الغربيون بسوداوية مفرطة من هذا «المرض الإنجليزي» الذي سيحولنا جميعاً إلى فقر مدقع مالم نعالجه، ويقولون أن «اليابانيين هم الوحيدون الذين ما يزالون يعملون بكد وجهد». لكنني سمعت قادة يابانين من أقطاب الصناعة يقولون إن قوتهم العاملة تعاني من نفس الإصابة، ويقولون «إن الكوريين هم الذين ما يزالون يعملون بجد». مع ذلك، فالناس نفسهم الذين لا يرغبون فرضياً بالعمل بجد في الوظيفة هم غالباً نفس الناس الذين في الواقع، يعملون بجد خارج الوظيفة ـ في إكساء حماماتهم بالآجرّ وصنع السجاد واستغلال وقتهم ومواهبهم في الحملات السياسية وحضور جلسات المساعدة الذاتية وزراعة الخضار في حدائقهم وكتابة القصص القصيرة وتغيير ديكور غرف النوم.

هل من الممكن أن الحافز القوي الذي يعزز من توسع القطاع (ب) يصب قنواته الآن في القطاع (آ)؟ أي في الإنتهلاك؟ لقد جلبت الموجة الثانية معها أكثر من مجرد المحركات البخارية والأنوال الآلية، لقد جلبت معها التحول المباشر للشخصية المنطقية Charactero-logical وما نزال نشهد هذا التحول حالياً الذي يحدث بين السكان المتنقلين من مجتمعات الموجة الأولى إلى مجتمعات الموجة الثانية ـ كالكوريين مثلاً الذين يقومون بتوسيع القطاع (ب) على حساب القطاع (أ). بالتباين، فإن مجتمعات الموجة الثانية التي تتأثر بالموجة الثالثة ـ حيث يعود الإنتاج للقطاع (أ) ويعود المستهلك لعملية الإنتاج ـ تبدأ تحولاً في الشخصية المنطقية، وسنسبر غور هذا التحول المدهش فيما بعد، أما الآن فما علينا إلّا أن نضع نصب أعيننا تأثر بنية الشخصية بنشوء الانتهلاكية.

إن نشوء المستهلك سيؤثر تأثيراً كبيراً على الاقتصاد أكثر من تأثيره على أي شيء آخر، وسيكون على الاقتصاديين تطوير مفاهيم جديدة أكثر شمولية في الاقتصاد بدلاً من توجيه مدافعهم إلى القطاع (ب) ـ وسيكون عليهم أيضاً مهمة تحليل ما يحدث في القطاع (آ) والإفادة من تفاعل القطاعين. وفي حين تعيد فيه الموجة الثالثة بناء الاقتصاد العالمي، تهاجم من ناحية أخرى الحقول الاقتصادية بوحشية لعجزها عن تفسير ما يحدث. فحتى الأدوات الاقتصادية الأكثر تعقيداً، بما فيها النماذج الحاسوبية والمصفوفات، لا تفيدنا إلا بأقل القليل، كما يبدو، عن كيفية سير الاقتصاد وعمله. وفي الواقع، ينتهي الكثير من الاقتصاديين أنفسهم إلى أن الفكر الاقتصادي التقليدي، الغربي والماركسي، بعيد كل البعد عن الواقع المتحول بسرعة. وتكمن أحد الأسباب الرئيسية وراء ذلك أن تحولات هامة تقع خارج إطار القطاع (ب) ـ أي خارج عملية التبادل كلها. وحتى تعود العلوم الاقتصادية من جديد لتلمس الواقع، سيكون اقتصاديو الموجة الثالثة بحاجة إلى تطوير نماذج ومقاييس ومؤشرات جديدة تصف عمليات القطاع (آ) وسوف يجبرون على التفكير ثانية في العديد من الفرضيات الأساسية على ضوء بروز المنتهلك؛ وما إن نلاحظ تلك العلاقات القوية التي تربط الانتاج المقاس (والانتاجية) في القطاع (ب) بالإنتاج اللامقاس (والانتاجية) في القطاع (آ)،

الاقتصاد اللامرئي، عندها سنكون مرغمين على إعادة تعريف تلك الاصطلاحات والتعابير. كان ڤيكتور فوشس، من المكتب القومي للبحوث الاقتصادية، قد شعر بتلك المشكلة منذ منتصف الستينات، إذ أشار إلى أن نشوء الخدمات جعل المقاييس التقليدية للانتاجية غير ذات جدوى وأعلن «أن المعرفة والخبرة والأمانة والحافز التي يتمتع بها المستهلك تؤثر على الانتاجية الخدماتية». ولكن حتى في روح هذه الكلمات ما تزال انتاجية المستهلك ترى من خلال رموز القطاع (ب) ـ أي كإسهام في الانتاج التبادلي. ولا يوجد اعتراف حتى الآن بأن الانتاج الفعلي أيضاً يأخذ مكاناً له في القطاع (آ) ـ ذلك أن انتاج السلع والخدمات للاستغلال الذاتي هو حقيقي تماماً، وأنه قد يستبدل السلع والخدمات المنتجة في القطاع (ب). أما أرقام الإنتاج التقليدية، وخصوصاً أرقام حاصل الإنتاج القومي، فسوف يتناقص معناها حتى تتسع لتضم بصورة واضحة ما يحدث في القطاع (آ). إن تفهم نشوء المنتهلك يساعد أيضاً على التركيز الحاد على مبدأ الكلفة، وبالتالي نتملك البصيرة الحادة حينما ندرك أن فعالية المنتهلك في القطاع (آ) تقود إلى تكاليف أعلى أو أدنى بالنسبة للشركات أو الوكالات الحكومية العاملة ضمن القطاع (ب). فمثلاً، تضيف المعدلات المرتفعة لإدمان الكحول والتغيبية والانهيارات العصبية والاضطرابات العقلية التي تعاني منها القوة العاملة كلها إلى «كلفة انجاز العمل» كما تقاس تقليدياً في القطاع (ب). (قدر أن إدمان الكحول وحده يكلف الصناعة الأميركية 20 بليون دولار، سنوياً خلال وقت الانتاج. وفي بولندة والاتحاد السوفييتي حيث هذا المرض أكثر انتشار تصبح الأرقام المقارنة أكثر روعاً).

لقد استفحل الأمر لدرجة أن جمعيات الغوث الذاتي تخفف من هذه المشاكل التي تعاني منها القوة العاملة فتقلص بالنتيجة من هذه التكاليف الأدائية؛ إن فعالية الانتهلاكية بالتالي تؤثر على فعالية الانتاج وهناك عوامل أكثر حدة أيضاً تؤثر على الكلفة الانتاجية في العمل. ما مدى تعلم العمال لصحة التفاهم؟ هل جميعهم يتكلم ذات اللغة؟ هل بامكانهم معرفة الوقت؟ هل هم مستعدون للعمل ثقافياً؟ هل الخبرات الاجتماعية التي اكتسبوها خلال حياتهم الأسرية تضيف من المنافسة

بينهم أم تنقصها؟ كل هذه المثالب والمواقف والقيم والخبرات والحوافز الشخصية الضرورية للإنتاجية المرتفعة في القطاع (ب)، قطاع التبادل، تُنْتَج أو بالأحرى تنتهلك في القطاع (آ). إن نشوء المنتهلك ـ إعادة دمج المستهلك في العملية الانتاجية ـ سيرغمنا على النظر أكثر قرباً إلى مثل هذه العلاقات التبادلية.

هذا التحول العظيم ذاته سيرغمنا على اعادة تعريف الفعالية Effeciency . واليوم، في تقرير مبدأ الفعالية، يقارن الاقتصاديون الطرق الاختيارية لإنتاج السلعة أو الخدمة ذاتها، ونادراً ما يقارنون فعالية انتاجها في القطاع (ب) مقابل انتهلاكها في القطاع (آ). مع ذلك، فهذا هو فعلاً ما يمارسه ملايين من الناس ـ الذين يفترض بأنهم بريئون من النظرية الاقتصادية. إنهم يكتشفون أن الانتهلاك، عندما يتم ضمان مستوى مالياً معيناً، أكثر قابلية للربح من الناحيتين الاقتصادية والسيكولوجية من أن يزداد مورد المال. وحتى رجال الاقتصاد أو الأعمال لا يتعقبون بصورة شاملة التأثيرات السلبية لفعالية القطاع (ب) على القطاع (آ) ـ مثال على ذلك: عندما تطلب شركة ما من مديريها التنفيذيين تنقلاً عالي السرعة، يتسبب هذا بموجة من الأمراض الناجمة عن الجهد والضغط وانهيار الأسرة أو قد يرفع هذا من تناول الكحول.

وقد نجد أن ما يعتبر غيرفعال في اصطلاحات القطاع (ب) التقليدية هو في الواقع عالي الفعالية عند اعتبار الاقتصاد كل واحد لا مجرد أجزاء تتناثر فيه الفعالية. ولإجلاء المعنى، ينبغي على «الفعالية» أن تشير إلى النتائج الثانوية وليس إلى النتائج الهامة ذات المقام الأول وحسب، وأن تشير لكلا القطاعين وليس أحدهما.

ماذا عن مبادىء مثل مبدأ «الدخل» أو«الرفاه» أو«الفقر» أو«البطالة»؟ وإذا ما تعايش المرء نصف تعايش داخل نظام السوق ونصف تعايش آخر خارجه، فأي السلع المادية أو غير المادية ستعتبر جزءاً من دخله؟ وإلى أي مدى تصبح أرقام الدخل بمجملها ذات معنى في مجتمع يكون الانتهلاك فيه معظم ما يمتلكه الشخص المتوسط؟ وكيف نعرّف الرفاه في مثل هذا النظام؟ أينبغي على الرفاه أن

يكون متعلق للعمل؟ وإذا الأمر كذلك، هل ينبغي أن يكون كل ذلك العمل بالضرورة داخل القطاع (ب)؟ أو هل على متلقيات Recipients الرفاه أن تشجع على الانتهلاك؟ ما هو المعنى الحقيقي للبطالة؟ هل يعتبر العامل المسرح الذي يبنى سقفاً جديداً لمنزله أو يصلح سيارته عاطل عن العمل مثله مثل الذي يجلس كسولاً في بيته يتابع مباراة لكرة القدم على شاشة التلفزيون؟.

إن نشوء المنتهلك يرغمنا على استجواب طريقتنا كلها تجاه مشاكل البطالة التوأمية من ناحية، والفساد البيروقراطي والتوظيف الفائض من ناحية أخرى. لقد حاولت مجتمعات الموجة الأولى استيعاب البطالة مثلاً بمقاومة التكنولوجيا، بايقاف الهجرة أو حدها، بإيجاد تبادلات عمل، بزيادة الصادرات وتقليص الواردات، بوضع برامج العمل الشعبي، بتخفيض ساعات العمل، بمحاولة زيادة التنقلية العمالية، بترحيل أعداد كبيرة جداً من الناس، وحتى بشن الحروب لدفع الاقتصاد. مع ذلك، أصبحت المشكلة أكثر تعقيداً وصعوبة اليوم. أصحيح أن مشاكل المدد العمالي ـ الوفرة والنقص ـ لا يمكن ولن يتم معالجتها بصورة مرضية ضمن إطار مجتمع الموجة الثانية سواء كان اشتراكياً أو رأسمالياً؟ وبأخذ الاقتصاد كوحدة كلية، لا التركيز بشكل شامل على جزء منه، هل بإمكاننا تأطير المشكلة بطريقة جديدة تساعدنا على معالجتها؟ وإذا كان الانتاج حاصل في كلا القطاعين، وإذا كان الناس مشغولون في انتاج السلع والخدمات لأنفسهم في قطاع ومن أجل الآخرين في قطاع آخر، كيف سيؤثر هذا على الجدل القائم حول الدخل الأدنى المكفول للجميع؟.

نموذجياً، كان الدخل في مجتمعات الموجة الثانية مرتبط حتمياً بالعمل للاقتصاد التبادلي، لكن ألا «يعمل» المنتهلكون أيضاً حتى ولو لم يكونوا جزءاً من السوق أو هم كذلك جزئياً؟ أليس من حق الرجل أو المرأة اللذان يقضيان وقتهما في المنزل يربيان طفلاً، وبالتالي يكونا مساهمين بانتاجية القطاع (ب) من خلال جهودهما في القطاع (آ)، أن يتلقيا دخلاً، حتى لو لم يلتزما بعمل مدفوع الأجر في القطاع (ب)؟ إن نشوء المنتهلك سيحول جذرياً كل معتقداتنا الاقتصادية،

وكذلك أسس الصراع الاقتصادي. وستستمر بدون شك المنافسة بين العامل ـ المنتجون والمدير ـ المنتجون، ولكن ستتقلص أهميتها ببروز الانتهلاكية وباقتراب الالتحام مع الموجة الثالثة ومجتمعها، وسيحل مكانها صراعات اجتماعية جديدة. وستدور رحى المعارك حول الحاجات المطلوبة من القطاعين الاقتصاديين، وستحتد الصراعات حول، مثلاً، الترخيص ببناء الرموز وما شابه عندما تحاول قوى الموجة الثانية التمسك بالأعمال والأرباح من خلال منع المنتهلكين الوصول إليها. وسوف تحارب اتحادات المدرسين النقابية لتجعل الآباء بعيدين عن الفصول الدراسية بنفس الحماسة التي يحارب بها التجار للحفاظ على رموز البناء المماتة. مع ذلك، وكما أن المشاكل الصحية (كالافراط في تناول الطعام أو عدم ممارسة التمارين الرياضية أو التدخين مثلاً) لا يمكن معالجتها من قبل الأطباء فقط بل تتطلب استجابة المريض الفعالة وتعاونه، كذلك فإن المشاكل التعليمية لا تعالج دون وجود الآباء. إن نشوء المنتهلك يغير المشهد الاقتصادي كله، وجميع هذه النتائج ستتكاثف، والاقتصاد العالمي سيتغير بحقيقة تاريخية هائلة تواجهه الآن ـ والتي يبدو أن رجال الاقتصاد والفكر في الموجة الثانية لم يلاحظوها؛ هذه الحقيقة الأخيرة تقحم للمنظور كل ما قرأناه الآن في هذا الفصل.

زوال الأسواقية:

مالم يكن ملحوظاً ليس مجرد تحول أنماط المساهمة في السوق، ولكن الجوهري في الأمر هو إتمام كامل العملية التاريخية لبناء السوق. نقطة التحول هذه ثورية جداً في تضميناتها، لكنها من الدقة بحيث كاد المفكرون الرأسماليون والماركسيون على السواء في جدلياتهم الموجية الثانية أن يفقدوا دلالاتها ومميزاتها. إنها غير منسجمة مع كلا الرأيين النظريين فبقيت بالتالي غير مستبينة من قبلهما. لمدة عشرة آلاف عام على الأقل، كانت السلالة البشرية منشغلة ببناء شبكة تبادلية واسعة ـ السوق ـ وتقدمت هذه العملية للأمام بسرعة كبيرة في الثلاثمائة عام الأخيرة عندما انطلقت الموجة الثانية؛ لقد «سُوّقت» حضارة الموجة الثانية العالم بأكمله. واليوم، وفي نفس الوقت الذي يبرز الانتهلاك فيه ثانية، تتجه هذه

العملية إلى الاندثار. ولا يمكن تقدير المعنى التاريخي لهذا إلا إذا أوضحنا ماهية السوق أو شبكة التبادل التي يمكن تشبيهها بخط الأنابيب ليسهل تصور الآتي. عندما اندلعت الثورة الصناعية مطلقة العنان للموجة الثانية كان نفر قليل من الناس ملتزم بالنظام النقدي؛ كانت التجارة قائمة لكن الحدود الخارجية للمجتمع كانت تلمسها فقط. وكانت الشبكات المختلفة من الوسطاء والموزعين وبائعي الجملة والمفرق والصيارفة وعناصر أخرى من النظام التجاري عبارة عن وحدات صغيرة وبدائية ـ مددها خطوط أنابيب قصيرة وضيقة ينبع منها المال والسلع. ولمدة ثلاثمائة عام قمنا بصب طاقات الأرض لبناء خط الأنابيب هذا الذي تم بطرق ثلاثة. أولها انتشار تجار ومرتزقة الموجة الثانية في كافة أرجاء الأرض لدعوة الناس بالترغيب والترهيب لدخول السوق ـ لينتجوا أكثر وينتهلكوا أقل. فتم إغراء رجال القبائل الأفريقية الذين كانوا يعتمدون على الاكتفاء الذاتي أو أجبروا على زراعة محاصيل صناعية وحفر مناجم النحاس. أما الفلاحون الآسيويون الذين يزرعون قوتهم فقد جندوا للعمل في مزارع شجر المطاط لصنع إطارات السيارات. وكذلك بدأ الفلاحون في أميركا اللاتينية بزراعة القهوة لتباع في أوربا والولايات المتحدة. وعند كل تطور جديد من هذه التطورات كان خط الأنابيب يزداد ضخامة وتوسعاً.

وثانيها تزايد نزعة «تسليع» Commoditization الحياة، فلم يكتفي بتعشيق عدد متزايد من الشعوب «في» السوق، بل تزايد تصميم سلع وخدمات مخصصة «للسوق»، وهذا تطلب تضخيم مستمر «لقنال الاستيعاب» التابعة للنظام ـ توسيع قطر الأنابيب. وأخيراً فقد توسعت السوق بطريق آخر، ففي وقت تعقد فيه نمو الاقتصاد والمجتمع، تضاعفت الاجراءات الضرورية ليمر فيها، مثلاً، لوح الصابون من المنتج إلى المستهلك. فكلما زاد عدد الوسطاء، تفرعت القنوات أو الانابيب في متاهات لا آخر لها. هذا التعقد المتزايد للنظام كان بحد ذاته شكل من أشكال نمو التطور، وأنه إضافة جديدة للقنوات والصمامات الخاصة لخط الأنابيب.

وقد وصلت جميع أشكال توسيع السوق هذه إلى حدودها القصوى اليوم،

وتناقص دمج الناس في السوق، وما يزال قليل من الناس البعيدين جداً غير متصلين بالسوق. وحتى مئات الملايين من الفلاحين في البلاد الفقيرة الذين يعملون لتوفير أودهم اللازم ما يزالون مدمجين جزئياً بالسوق ونظامها النقدي. بالتالي فإن ما تبقى ليس إلا عملية إلتهام بأفضل الحالات، والسوق بعد ذلك لا تستطيع توسعاً بابتلاع عدد هائل من السكان.

ما يزال الشكل الثاني للتوسع ممكن نظرياً على الأقل، فتصورياً، ما يزال في مقدورنا تخيل خدمات أو سلع اضافية للبيع أو المقايضة، ولكن من دقة القول أن نشوء المنتهلك يصبح ذا أهمية بالغة، إن العلاقات بين القطاع (آ) والقطاع (ب) علاقات معقدة، وتعتمد بعض نشاطات المنتهلك على شراء الأدوات أو المواد من السوق، لكن بروز نزعة الاعتماد على الذات ولا جماهيرية العديد من السلع والخدمات توحي بأن زوال الأسواقية منظور. وأخيراً يبدو أن التعقيد المتزايد «لخط الأنابيب» ـ في التوزيع وتزايد عدد الوسطاء يصل نقطة اللاعودة. وتتفوق تكاليف التبادل ذاته، حتى لو قيست تقليدياً، على تكاليف الإنتاج المادي في كثير من المجالات، وتصل هذه العملية في نقطة معينة إلى الشفير. في هذه الأثناء، فإن بروز الحواسب الالكترونية ونشوء تكنولوجية المنتهلك النشطة يشيران إلى قوائم جرد أصغر وسلاسل مبسطة في التوزيع بعد أن كان معقداً. ومرة أخرى أيضاً يشير الدليل إلى نهاية عملية الأسواقية فإن لم يحدث هذا في زماننا، فموعده قريب بعد ذلك.

إذا كان «مشروع خطوط الأنابيب» على وشك الزوال، فماذا يعني هذا الأمر بالنسبة إلى القيم والعمل والعقل؟ فالسوق، رغم كل ما ورد، لا تتألف من الفولاذ والأحذية أو القطن والطعام المعلب بل إن السوق بناء تأخذ هذه السلع طريقها من خلاله، وفضلاً عن ذلك، فهي ليست مجرد تركيبة اقتصادية، انهاإحدى طرق تنظيم الناس، واحدى طرق التفكير، روح الشعب، ومجموعة مشتركة من التوقعات والآمال (كالتوقع مثلاً أن السلع المشتراة ستُسلَّم حقاً).

بالتالي، فالسوق تركيبة سيكولوجية بقدر واقعيتها الاقتصادية، وتتجاوز

مؤثراتها الاقتصاديات. إذ أن العلاقات التبادلية بين بلايين الناس التي أوجدتها السوق، أصبحت عالماً لا يستطيع أي كان مسك زمام المبادرة أو التحكم فيه ـ لا فرد ولا دولة ولا حضارة.

لقد جلبت هذه السوق الإعتقاد أن الاندماج في السوق يعتبر «تقدمياً» بينما مبدأ الاكتفاء الذاتي يعتبر «رجعياً»، ونشرت النزعات المادية والاعتقاد أن الاقتصاد والدافع الاقتصادي هما القوة المحركة للحياة الإنسانية. وهي التي رسخت من الرأي القائل بأن الحياة ما هي إلا تعاقب معاملات تعاقدية Contractual Trans-actions ، وبأن المجتمع مرتبط ببعضه من خلال ما يشبه «عقد الزواج» أو«العقد الاجتماعي».

لقد شكلت الأسواقية بالتالي هيئة من الأفكار والقيم والأفعال والمسالك لبلايين الناس وشغلت نغم الحضارة الموجة الثانية، فاستغرق الأمر استثماراً هائلاً للوقت والطاقة ورأس المال والثقافة والمواد الأولية لايجاد حالة يستطيع بها عميل مشتريات في كارولينا الجنوبية أن يتبادل العمل والعقود مع موظف غير مرئي ومجهول له في كوريا الجنوبية ـ كل مزود بحاسوبه الخاص أو معداده؛ وبصورة فردية عن ماهية السوق؛ وكل له مجموعة توقعات حول الآخر؛ وكل يمارس أفعال معينة قابلة للتكهن بها حيث لكل منهما خبرته الحياتية في أداء أدوار معينة قبل تحديدية؛ وكل منهما جزء من نظام عالمي عملاق يضم الملايين بل البلايين من الناس. وقد يجادل أحدنا بمعقولية أن تركيبة هذه البيئة المعقدة من العلاقات البشرية وانتشارها الانفجاري عبر زوايا الأرض كان الإنجاز الأعظم لحضارة الموجة الثانية الذي يتقزم أمامه حتى انجازاتها التكنولوجية المذهلة. إن الابداع التدريجي لبنية التبادل السيكولوجية والثقافية الإجتماعية الضرورية (المنفصلة تماماً عن وابل السلع والخدمات النابعة منها) يشبه بناء الأهرامات المصرية وقنوات جر المياه الرومانية وسور الصين وكاتدرائيات العصر الوسيط مجتمعة ومضخمة آلاف المرات.

لقد أعطى مشروع البناء الأكبر الذي لم يكن له مثيلاً في التاريخ، بناء

الأنابيب والقنوات التي تنبض من خلالها وتفيض الحياة الاقتصادية للحضارة، لحضارة الموجة الثانية في كل مكان قوتها الداخلية الدافعة والاندفاع التسييري. حقاً، إذا كان لهذه الحضارة المحتضرة مهمة على الإطلاق، فهي عملية تسويق العالم، وهذه المهمة أنجزت تماماً اليم وانتهى العصر البطولي لبناء السوق لتستبدل بطور جديد يجدد ويحدث خط الأنابيب هذا. ونحن بدون شك سنعيد تصميم أجزاء هامة منه لينسجم مع الدفقات المتزايدة للمعلومات، وسيعتمد النظام على التقنيات الألكترونية والبيولوجية والاجتماعية الجديدة الذي سيتطلب بالتالي مصادر وخيال خلاق ورؤس أموال، ولكن بمقارنته بالجهد المرهق لعملية التسويق في الموجة الثانية فإن هذا البرنامج التجديدي سيتشرب جزئيات أصغر من الوقت والطاقة والمال والخيال. إنه سيستخدم أدواتاً أقل وأناس أقل من عملية البناء الأصلية.

ومهما كانت عملية التحول هذه معقدة، فإن الأسواقية لن تعتبر بعد ذلك مشروع الحضارة المركزي، بالتالي، ستنتج الموجة الثالثة أول حضارة «عبر سوقية» Transmarket في التاريخ. ولا أعني بهذا التعبير، عبر سوقية، حضارة بدون شبكات تبادلية ـ أي حضارة ترتد إلى مجتمعات الإكتفاء الذاتي تماماً الصغيرة والإنعزالة غير القادرةأو غير الراغبة بالتعامل التجاري مع الآخرين أنا لا أقصد الرجوع نحو الخلف، بل أقصد بـ«عبر سوقية» حضارةً تعتمد على السوق التي لن تستهلك بعد ذلك الحاجة إلى بناء وتوسيع وتعقيد ودمج هذه التركيبة؛ إنها حضارة قادرة على الاستمرار من خلال برنامج عمل جديد ـ بسبب أن السوق موجودة فعلاً. فكما لا يستطيع إنسان القرن السادس عشر أن يتصور كيف سيغير نمو السوق برنامج عمل العالم بلغة التطور التكنولوجي أو السياسي والديني والفني والاجتماعي والقانوني والزواجي أو تطور الشخصية، أيضاً من الصعوبة بمكان تبصر النتائج بعيدة المدى لزوال الأسواقية. مع ذلك، فتلك النتائج تشع في كل صدع من حياة أطفالنا، أن لم تكن حياتنا كذلك. إن مشروع الأسواقية قد حدد سعراً، هذا السعر كان ضخماً حتى في الصيغ الإقتصادية المحضة، وكما ارتفعت انتاجية السلالة البشرية خلال الثلاثمائة عام الماضية، تم إدخار جزء هام من هذه

الإنتاجية ـ في كلا القطاعين ـ ثم وزع على مشروع بناء السوق. وحيث إن مهمة البناء والتشييد الأساسية قد اكتملت اليوم، تصبح الطاقات الهائلة المستهلكة سابقاً في بناء السوق العالمي متوفرةً لأهداف انسانية أخرى. من هذه الحقيقة وحدها سيتدفق ترتيب لا حدود له من التحولات الحضارية: ولادة معتقدات جديدة؛ أعمال فنية لا يمكن تصور مدى نطاقها؛ تطور علمي رائع؛ وفوق هذا وذاك ظهور أنواع جديدة من المؤسسات الإجتماعية والسياسية.

إن القضية اليوم ليست مجرد رأسمالية أو اشتراكية، أو مجرد قضية طاقة وغذاء وسكان ورأس مال ومواد خام أو أعمال، إن القضية هي دور السوق في حياتنا ومستقبل حضارة. وهذا، بصورة جوهرية ما يهم نشوء المنتهلك. وما التحول في البنية الاقتصادية العميقة إلا جزء من موجة تحولات مشابهة بينها علاقات متبادلة؛ هذه التحولات التي تضرب قواعد الطاقة والتكنولوجيا ونظام المعلومات والأسرة والمؤسسات التجارية. وفي هذاالسياق أيضاً يتم تثوير النظرية التي قام عليها عالم الحضارة الصناعية ألا وهي نظرية الواقعية الصناعية.

الفصل الحادي والعشرون

الدوامة الفكرية

لم يحدث من قبل أبداً أن يصبح عدد هائل من الناس في بلدان عديدة ـ حتى المثقفون منهم ـ عاجزين عقلياً لهذه الدرجة، يغرقون في دوامة الصراع الفكري المحير والمتنافر، إن تصارع الرؤى يهز عالمنا العقلي، وكل يوم يأتي يحمل إلينا بدعاً جديدة، أو اكتشافاً علمياً أو دينياً أو حركة أو بيانات إن آلاف التيارات الحديثة والمتعارضة التي تكتسح شاشة الوعي مثل عبادة الطبيعة ونظرية العقل الباطني التراكمي ESP والطلب الهوليستيكي Holistic وعلم الأحياء الاجتماعي Sociobiology والفوضوية Anarchism والبنيوية Structualism والماركسية الجديدة والعلوم الفيزيائية الجديدة والصوفية الشرقية والولع التقني Technophilia والرهاب التقني Technophobia ، تمتلك هيئاتها العلمية أو مرشدها المؤقت. إننا نشهد هجوماً متصاعداً على العلم التأسيسي، وبعثاً واسع النطاق للأصولية العقائدية والبحث اليائس عن شيء ـ أي شيء للإيمان به. وكثير من هذه الفوضى في الواقع هي نتيجة حرب ثقافية مركزة وكثيفة ـ إنه صدام وصراع ثقافة الموجة الثالثة الصاعدة مع الأفكار الراسخة والمسلمات القائمة للمجتمع الصناعي. فكما قضت الموجة الثانية على الأفكار التقليدية السائدة ونشرت عقيدتها التي دعته بالواقعية الصناعية، كذلك نشهد اليوم ثورة فلسفية تهدف إلى خلع المسلمات التي سادت الثلاثمائة عام الماضية. لقد أصبحت الأفكار الأساسية للحقبة الصناعية موضع تكذيب وشك واسقاط من الاعتبار ويأخذ مكانها اليوم نظريات أكبر وأقوى.

لم تكسب المعتقدات الأساسية لحضارة الموجة الثانية قبولاً خلال القرون الثلاثة الماضية إلا بعد صراع مرير، ففي العلوم والتعليم الدين وفي ألف مجال ومجال حارب المفكرون «التقدميون» للحركة الصناعية ضد المفكرين «الرجعيين» الذين عكسوا عقلية المجتمعات الزراعية. واليوم دار الزمان دورته وأصبح مؤيدو الحركة الصناعية في وضع حرج أمام ثقافة الموجة الثالثة الجديدة التي بدأت بأخذ شكلها النهائي.

تصور جديد عن الطبيعة:

إن أكثر شيء يتضح فيه تصادم الأفكار ذاك هو تصورنا المتغير عن الطبيعة، ففي العقد المنصرم برزت حركة بيئية عالمية استجابة للتغيرات الأساسية والخطيرة التي أصابت المجال الحيوي للأرض. لم تحصر هذه الحركة مهمتها في مهاجمة التلوث أو المنكهات الغذائية أو المفاعلات النووية والطرق السريعة والغازات الصادرة عن «سبراي» الشعر، بل دعت إلى التفكير من جديد في مسألة الإعتماد على الطبيعة. نتيجة لذلك فنحن نتقدم نحو فكرة جديدة تؤكد على التكافل العضوي والتناغم مع الأرض بدلاً من الاعتقاد أن الإنسان منشغل بحرب دموية مع الطبيعة. إننا نتحرك من الوضعية العدائية إلى اللاعدائية على المستوى العملي. وقد قاد هذا إلى آلاف الدراسات الهادفة إلى تفهم العلاقات التبيؤية لنتمكن من تلطيف تأثيراتنا عى الطبيعة لتتوجه نحو الطرق البناءة. وبدأنا بتقدير هذه العلاقات المعقدة وديناميتها من حيث وضع مفهوم المجتمع ذي الدور المتجدد والقابلية التحديثية للنظم الطبيعية وقدراتها. كل هذا ينعكس على تحول مشابه في المواقف العامة تجاه الطبيعة، فسواء درسنا الاحصائيات الاستبيانية أو أغاني «البوب» الشعبية أو الصور المرئية في الاعلانات والمواعظ، نجد الدليل على الدور البارز للطبيعة وموقفنا تجاهها، رغم شاعريته.

من ناحية أخرى يتوق سكان المدن إلى الأرياف، إذ يشير معهد الأرض المدينية Urbanland Institution في تقاريره أن أعداداً هامة من الناس تتحول إلى

المناطق الريفية. وازدهرت في السنوات الأخيرة الدعوة إلى تناول الأطعمة الطبيعية واجراء الولادة الطبيعية والإرضاع الطبيعي والايقاعات البيولوجية أو الإهتمام برعاية الجسم. أما عدم إيمان الناس بالتكنولوجيا فقد أضحى واسع الانتشار وحتى في أوساط المتشددين بفكرة الناتج القومي الاجمالي نجد أنهم لا يدخرون جهداً في إبداء رأيهم بوجوب احترام الطبيعة وحمايتها وليس اغتصابها - إذ ينبغي الحد من التأثيرات التكنولوجية على الطبيعة وحظرها ويجب عدم تجاهلها فقوة الإنسان التدميرية للأرض أصبحت في وضع خطر أكثر مما شككت به حضارة الموجة الثانية. في نفس الوقت، تصبح الأرض نقطة متناهية الصغر أمام الكون الذي يزداد عظماً وتعقيداً في كل دقيقة تمر؛ فمنذ بدأت الموجة الثالثة منذ حوالي 25 عاماً طور العلماء مجموعة متماثلة كاملة من الوسائل الجديدة لسبر أطراف الطبيعة القصية. وقد ابرزت هذه الوسائل بدورها، من ليزرية وصاروخية ومسارعات وبلازمات والقدرات التصويرية المدهشة والعقول الألكترونية والأشعة المتصادمة، الكثير من المفاهيم المحيطة بنا إننا نشهد الآن الظواهر الكبرى والصغرى والأسرع بتراتيب حجم لم تظهر خلال الموجة الثانية، فنحن نسبر ظواهراً تعادل بدقتها وصغر حجمها 1/1,000,000,000,000,000 جزء من السنتميتر في كون يبعد طرفه عنا ما يعادل الواحد وإلى يمينه (23) صفراً من الأميال. ونحن ندرس ظواهراً تحدث في زمن قصير للغاية يعادل 1/10,000,000,000,000,000,000,000 جزء من الثانية، بالتباين، يقدر الفلكيون أن عمر الكون يناهز 20,000,000,000 سنة.

إن المدى المجرد للطبيعة القابلة للاستكشاف قد انفجر أمام فرضيات الأمس الواسعة. وفي هذا الحجم الهائل للكون المثير للدوران يقال لنا إن الأرض ربما لا تكون المجال الوحيد المأهول. يقول الفلكي «اوتو ستروف» Strove «إن عدد النجوم الهائل التي ينبغي أن يكون لها كواكباً تدور حولها، واستنتاجات علماء الأحياء أن الحياة ملك فطري لأضرب معينة من جزيئيات معقدة أو متكتلات جزئية، وتوحد العناصر الكيماوية في الكون كله، وصدور الحرارة والضوء من نجوم شبه الشمس، وعدم وجود الماء على الأرض فقط بل اكتشف في المريخ

والزهرة أيضاً، كل هذا يجبرنا على التفكير بعكس ما اعتدنا عليه سابقاً». وأن تأخذ بعين الإعتبار وجود حياة محتملة بين النجوم لا يعني بالضرورة وجود أشباه بشرٍ أقزام لونهم أخضر، ولا يعني أبداً صحوناً طائرة. لكن مجرد الإلماح أن الحياة لا تنفرد الأرض بها فهذا، ياليت شعري، يحول مفهومنا عن الطبيعة ومكاننا فيها.

منذ عام 1960 كان العلماء ينصتون إلى الظلام آملين اكتشاف إشارات آتية من حضارة ذكية بعيدة، وكذلك عقد الكونغرس الأمريكي جلسات استماع حول «امكانية وجود حياة ذكية في مكان آخر من الكون»، بينما تحمل سفينة الفضاء بيونير ـ 10 التي تبحر عبر النجوم تحية مصورة إلى سكان الفضاء. وفي حين يبزغ فيه فجر الموجة الثالثة، يتراءى كوكبنا الأرض أكثر صغراً وأكثر عرضة للعطب، ومكاننا في الفضاء يبدو أقل فخامة». وحتى الامكانية البعيدة بأننا لسنا وحدنا تعطينا برهة من التردد، إذ أن تصورنا للطبيعة لم يعد كما كان.

تصميم التطور:

مرة أخرى يجد علماء الأحياء والأركيولوجيون والانثربولوجيون أنفسهم وهم يحاولون كشف أسرار التطور Evolution ، أمام عالم أكبر وأعقد مما تصوروه سابقاً، ويكتشفون أن القوانين التي اعتبرت في الماضي شاملة في تطبيقاتها ما هي إلا حالات خاصة في الواقع. يقول فرانسوا جاكوب، عالم الوراثة الحائز على جائزة نوبل: «منذ داروين، طور علماء الأحياء بالتدريج خريطة بيانية لآلية التطور دعيت بالاصطفاء الطبيعي Natural Selection . من هذا الأساس قامت المحاولات لرسم التطور بجميع جوانبه وصوره ـ الكوني والثقافي والايديولوجي والاجتماعي ـ محكوماً بآلية اصطفائية متناظرة. لكن هذه المفاهيم أصبحت منذثرة طالما أن قواعدها تتغير على كل المستويات». وحتى على المستوى البيولوجي تصبح القواعد قيد الإستجواب بعد أن كانت مطبقة شمولياً، لذلك يتساءل العلماء فيما إذا كان التطور البيولوجي نتيجة للمتغيرات والاصطفاء الطبيعي أو أنه على مستوى

الجزيئيات يعتمد على تراكمات المتغيرات الناتجة عن «انحراف جيني» Genetic drift دون حصول عملية الاصطفاء الطبيعي الداروينية. ويقول الدكتور موتو كيمورا Kimura من المعهد القومي للبحوث الوراثية في اليابان «يبدد أن التطور عى المستوى الجزيئي متنافراً تماماً مع توقعات الداروينية الجديدة».

وهنالك مسلمات أخرى سادت زمناً طويلاً تتداعى للسقوط الآن، إذ قال لنا علماء الأحياء إن اليوكاريتوتيس Eukaryotes (الكائنات البشرية ومعظم أشكال الحياة الأخرى) قد تحدرت بشكل كامل من خلايا أبسط تسمى البروكاريوتس Prokaryotes (من بينها البكتريا والإشنيات)، هذه النظرية تتقوض الآن وتأتي فكرة أخرى بدلاً عنها تقول إن الأشكال الحياتية الأبسط قد تحددت من أشكال أعقد. فضلاً عن ذلك، فمن المفترض أن يساير هذا التطور تكيفاً يعززه البقاء. مع ذلك فإننا نسمع كثيراً عن أمثلة مثيرة من النمو التطوري Evolutionary Development الذي يمنح فائدة بعيدة المدى على حساب ضرر قصير المدى. ثم هناك الأنباء المروعة من حديقة الحيوان «جرانت بارك» في أطلانطا حيث زاوجت الصدفة نوعين اثنين من القرد ينتميان إلى فصيلتين مختلفتين من الكروموزومات (المورثات)، وكانت النتيجة عبارة عن أول قرد هجين معروف، ورغم أن الباحثين ليسوا واثقين من خصوبة هذا القرد الهجين، لكن تركيبته الوراثية الغريبة دعمت فكرة أن التطور قد يحدث من خلال تعاظم التغيرات الصغيرة. وحقاً، فبدلاً من رؤية التطور على أنه عملية هادئة طويلة النفس، نجد كثيراً من علماء اليوم من أحيائيين وآثاريين يدرسون «نظريات الكوارث» Theory of Catastrophies لتفسير «الفجوات» و«القفزات» التي حدثت في فروع متعددة من سجل التطور. وآخرون يدرسون التغيرات الصغيرة التي قد تكون تضخمت عبر التغذية الاسترجاعية Feedback في التحولات البنيوية المفاجئة.

هذه القضايا تقسم المجتمع العلمي إلى خصوم ومؤيدين، لكن هذه الخلافات تتقزم أمام حقيقة مغيّرة للتاريخ. ففي أحد أيام 1953 كان البيولوجي الشاب جيمس واطسون Watson ، من كامبردج في انكلترة، جالساً في حانة

عندما هرع إلى الداخل فرانسيس كريك Crick نشواناً وهو يصيح «اكتشفنا سر الحياة»، وبالفعل هذا ما حصل. فقد اكتشف واطسون وكريك بنية الـD.N.A، في عام 1957، حيث كانت اهتزازات الموجة الثالثة في أولها، اكتشف الدكتور آرثر كورنبرغ Kornberg كيف ينتج الـ D.N.A ذاته، ووصف النتيجة في موجز شهير يقول «لقد كشفنا رموز الـ DNA وعرفنا كيف يبث الـ DNA تعليماته إلى الخلية.. وكشفنا الكروموزومات وكيف تحدد الوظيفة الوراثية.. لقد ركبنا الخلية وحللناها.. ودمجنا الخلايا من سلالات مختلفة.. عزلنا الجينات البشرية المحضة.. رسمنا خريطة المورثة.. ركبنا المورثة وحللناها.. غيّرنا الشيفرة الوراثية للخلية». واليوم يستطيع المهندسون الوراثيون في مختبرات العالم المختلفة انتاج اشكال حياتية غريبة، فأغلقوا باب جولة التطور ذاته بعد أن تصور مفكرو الموجة الثانية أن الأنواع البشرية هي أوج العملية التطورية الطويلة. وينبغي أن يواجه مفكرو الموجة الثالثة الآن حقيقة أننا سنصبح «مصممين» لعملية التطور، فهذه العملية لم تعد كما كانت سابقاً؛ ومثل مبدأ الطبيعة، يصاغ مفهوم جديد لمبدأ التطور أيضاً.

شجرة التقدم:

وحيث إن أفكار الموجة الثانية عن الطبيعة والتطور تتغير نحو منظور جديد، فمن غير المفاجىء أن يتم تقييم أفكار الموجة الثانية عن التقدم Progress من جديد.

كانت الحقبة الصناعية تتصف، كما رأينا، بتفاؤلية رشيقة التي رأت في كل إنجاز علمي أو في «سلعة حديثة متطورة» دليلاً على التقدم الحتمي نحو الكمال البشري. ومنذ أواسط الخمسينات عندما بدأت الموجة الثالثة بضرب حضارة الموجة الثانية، لم تتعرض الأفكار الأخرى للتقريع الشديد مثلما تعرضت له هذه العقيدة البهيجة. لقد كان ظهور «الوجوديون» في الخمسينات «والهيبيز» Hippies في الستينات فرصة لجعل التشاؤمية، وليس التفاؤلية، حول الظرف البشري

موضوعاً ثقافياً سائداً. وقد بذلت هذه الحركات جهداً عظيماً لتبدل نبرة التفاؤلية بنبرة اليأس القانط. وسرعان ما أصبحت التشاؤمية أناقة إيجابية: إذ استبدلت أفلام هوليوود في الخمسينات والستينات أبطال الفلك الناتىء في الثلاثينات والأربعينات بالبطل المضاد المغترب ـ المتمرد على اللاقضية؛ القاتل المحترف الحديث؛ الإنتهازي المغفل الوسيم والجذاب؛ راكبو الدراجات المثيرون للمتاعب؛ البانكس، الجماعة العاطفية التي تتمنع عن التعبير والصعبة المراس. الحياة لعبة لم يكسبها أحد.

وقد تبنى الخيال والمسرح والفن نزعة اليأس التشاؤمي هذه في كثير من دول الموجة الثانية؛ ففي أوائل الخمسينات حدد الروائي كامو Camus المواضيع التي سيتبعها روائيون كثيرون نتيجة لذلك. وقد أوجز ناقد بريطاني هذا الأمر بما يلي: «الإنسان غير معصوم، والنظريات السياسية نسبية والتقدم الآلي مجرد سراب». وحتى الخيال العلمي الذي كان زاخراً من قبل بمغامرات يوتوبية أصبح أمراً متشائماً ومقلداً لروايات هكسلي واورويل. وأصبحت التكنولوجيا بنظر الكثيرين القوة المدمرة الماحقة للحرية الإنسانية والبيئية الطبيعية وليست محركاً للتقدم، وأصبحت كلمة «التقدم» قذرة فعلاً لكثير من علماء البيئة وغزت المكتبات مؤلفات صخمة تحمل عناوينا مثل «المجتمع المنهار» و«العصر الأسود القادم» و«مخاطر التقدم» و«موت التقدم».

عندما دخل مجتمع الموجة الثانية حقبة السبعينات وضع «نادي روما» تقريراً حول «حدود النمو» اتصف بنبرة جنائزية ستسود معظم العقد القادم ووضع تصوراً لكارثة العالم الصناعي والاضطرابات والبطالة والتضخم كثفه الحظر النفطي سنة 1973؛ كل هذا أضاف حجاباً قاتماً للتشاؤمية السائدة ورفضاً لفكرة التقدم الإنساني الحتمي. وتحدث هنري كيسنجر بنبرة شبنغلرية(*) عن أفول الغرب ـ باثاً بذلك شعوراً بالنشوة يشوبه الخوف للمصاعب التي ستواجهه.

(*) أوزفالد شبنغلر Oswald Spengler (1880ـ1936) فيلسوف ألماني قال بأن الحضارة الغربية المعاصرة هي في طريقها إلى الموت (المترجم).

وسواء كان لهذا اليأس مبرراته أم ما تزال، فعلى القارىء أن يقرر هذا بنفسه، وما يتضح لنا أمر واحد وحسب: لقد وجدت فكرة التقدم الحتمي الوحيد المسار، وهي عماد آخر للواقعية الصناعية، قليلاً من المرحبين بها عندما بان أن نهاية حضارة الموجة الثانية وشيكة.

ويسود العالم اليوم إقرار بأن التقدم لم يعد يقاس بالتقدم التكنولوجي أو المعيار المادي للحياة ـ فالمجتمع المنحط أخلاقياً وجمالياً وسياسياً وبيئياً هو ليس مجتمعاً متطوراً مهما كان ثرياً أو تقنياً. باختصار، نحن نتقدم نحو فكرة أكثر شمولية عن التقدم ـ إنه التقدم الذي لا ينجز آلياً ولا تحدده المعايير المادية وحدها. ونحن أيضاً أقل ميلاً للتفكير أن المجتمعات تتحرك في مسار واحد وأن كل مجتمع ينتقل آلياً من محطة حضارية إلى أخرى أو إلى محطة «أكثر تقدماً» من الأخرى: فقد يكون هناك العديد من الخطوط والطرق الفرعية بدلاً عن الخط المساريّ الواحد، وأن المجتمعات قد تكون قادرة على تحقيق تقدم وتطور شاملين عبر تنوع الطرق والمناهج: فالتصور الجديد للتقدم أنه شجرة مزدهرة تمتد أفنانها المختلفة نحو المستقبل، وأن تنوع الثقافات الإنسانية وثرائها هما المقياس، في هذا الضوء قد يصبح التحول الحالي نحو عالم لاجماهيري وأكثر تنوعاً بحد ذاته قفزة هامة نحو الأمام ـ إنه التحول الذي يناظر نزعة التمييز والتركب المشترك في التطور الأحيائي. ومهما حدث بعد ذلك فمن غير المرجح أن تعود الحضارة مرة أخرى إلى النظرية التقدمية الساذجة والأحادية المسار المفرطة في التفاؤل التي أهمت الموجة الثانية وميّزتها.

إذن، فقد شهدت العقود الماضية صياغة جديدة للمفاهيم السائدة عن الطبيعة والتطور والتقدم على حد سواء: هذه المفاهيم كانت بدورها قائمة على أفكار أولية ـ كمسلماتنا حول الزمان والمكان والمادة والسببية، والموجة الثالثة تفكك هذه المسلّمات التي كانت الصمغ الفكري الذي ربط حضارة الموجة الثانية.

مستقبل الزمن:

لا تجلب كل حضارة جديدة معها مجرد تغيرات في طريقة تناول الناس

للوقت في الحياة اليومية بل تلعب أيضاً تغيرات في الخرائط العقلية للزمن، والموجة الثالثة تعيد رسم هذه الخرائط الزمنية. لقد زعمت حضارة الموجة الثانية منذ عهد نيوتن حتى الآن بأن الزمن يسير في خط واحد يبدأ في غمامات الماضي السحيق حتى أبعد نقطة من المستقبل. وهي تصور المستقبل على أنه مطلق وموحد عبر كل أجزاء الكون يستقل عن المادة والفراغ، وزعمت أيضاً أن كل دقيقة أو كل جزء من الزمن تشبه القادم منها. أما اليوم، ونسبة إلى جون جريبن Gribbin وهو فيزيائي فلكي انقلب إلى كاتب علمي، فإن العلماء الوقورون المسلحون بأوراق اعتماد اكاديمية وبسنوات خبرة في البحوث يقولون لنا بهدوء.. إن الزمن ليس شيء يتدفق بصورة متصلبة نحو الأمام بخطى ثابتة تشير إليها الساعات والتقاويم، بل إنه الذي يلتف أو ينحرف في الطبيعة حيث تبدو المحصلة النهائية مختلفة ويعتمد ذلك على المكان الذي يقاس منه. وفي الطرف المطلق، تستطيع الأجسام فوق المنهارة Supercollapsed Objects أو الثقوب السوداء إبطال الزمن جملة وتفصيلا، وتجعله يقف بجوارها ساكناً. وفي أوائل هذا القرن أثبت آنيشتاين Einstain أن الزمن قابل للتكثف والتمدد وأطلق نظرية الزمن المطلق؛ وقد وضع المثال الخالد عن المراقبين وعربة القطار، الذي يجري تقريباً كما يلي:

يقف رجل بجانب عربة القطار ويرى وميضي ضوء ينبعثان بتزامن واحد ـ أحدهما في أقصى الطرف الشمالي للعربة والآخر في جنوبها، والمراقب واقف وسط المسافة بين الوميضين، يجلس شخص آخر في قطار سريع جداً يسير شمالاً بمحاذاة العربة وما إن يمر بالمراقب الواقف في الخارج حتى يرى وميضي ضوء إلا أنهما ليسا متزامتين بالنسبة له إن القطار يتسارع به من وميض إلى آخر؛ فالضوء في أحد الوميضين يصل إليه أسرع من الضوء الآخر وبالنسبة له أيضاً يبدو له أن الوميض الشمالي قد أضاء أولاً.

وبينما في الحياة اليومية تبدو المسافات قصيرة وسرعة الضوء سريعة جداً حتى ليصبح الفارق غير ملحوظ فإن المثال الذي يعرض وجهة نظر آينشتاين هو أن الترتيب الزمني للأحداث Chronological Order ـ ما يقع أولاً ثم ثانياً ثم... حسب الوقت ـ يعتمد على سرعة المراقب؛ فالزمن ليس مطلق بل نسبي. هذا

بعيد جداً عن نوعية الزمن الذي أسست عليه الفيزياء الكلاسيكية والواقعية الصناعية، إذ سلم كلاهما أن «قبل» و«بعد» لهما معنى ثابتاً مستقلاً عن أي مراقب، واليوم تتعرض الفيزياء لانفجارين، داخلي وخارجي. فكل يوم يكتشف الفيزيائيون أو يفترضون أجساماً أولية جديدة أو ظواهر في الفيزياء الفلكية من الكواركات Quark إلى أشباه النجوم Quasais، مع تطبيقات مدهشة يقتحم بعضها مفاهيماً جديدة عن الزمن. أحدها مثلاً الثقوب السوداء Black Holes التي تنتشر في الكون انتشاراً واسعاً لتبتلع كل شيء حتى الضوء، فتشد إليها بذلك القوانين الفيزيائية إن لم نقل تحطمها. هذه الدوامات السوداء، كما يقال، تقضي فيها الخصوصيات التي تتلاشى فيها الطاقة والمادة ببساطة؛ وقد افترض الفيزيائي روجر بنروز Penrose وجود «الثقوب الحارة» Hot Holes و«الثقوب البيضاء» White Holes التي من خلالها تفيض الطاقة والمادة الضائعتين في كون آخر ـ ومهما كان ذلك يحمل من معان فإن لحظة واحدة بجوار الثقب الأسود كما يعتقد قد تكافىء دهوراً لانهائية على الأرض. لذا، إن أرسلت محطة مهمات فضائية عبر الكواكب سفينةً فضائية لاستكشاف ثقب أسود فلربما سننتظر نحن ملايين السنوات حتى تصل السفينة. مع ذلك، وبسبب التشوه الجاذبي Gravitational Distortion جوار الثقب الأسود ودون اعتبار تأثيرات السرعة، فإن ساعة السفينة ستشير أن الانتقال قد استغرق دقائقاً أو ثوان معدودة.

وعندما نترك عالم السماوات المتناهية العظمة وندخل عالم الأجسام أو الأمواج المجهرية نجد ظواهراً مدهشة ومحيرة أيضاً. لقد افترض الدكتور جيرالد فاينبرغ Feinberg من جامعة كولومبيا وجود جسيمات تدعى التخيونات Tachyons تتحرك بسرعة تفوق سرعة الضوء والتي يعتبر الزمن لديها متحركاً نحو الوراء، ويقول الفيزيائي البريطاني ج.ج. تيلور: «تختلف الفكرة الميكروسكوبية للزمن عن الزمن الماكروسكوبي»؛ وبالنسبة إلى فيزيائي آخر هو فريتجوف كابرا فإن الزمن ببساطة أكبر «يتحرك بنسب مختلفة في أجزاء مختلفة من الكون». وبصورة متصاعدة بالتالي، لا يمكننا التحدث عن «الزمن» بصيغة المفرد، إذ يبدو أن هناك «أزمنة» خيارية وجمعية تعمل بقواعد مختلفة في أجزاء

مختلفة من الكون أو الأكوان التي نقطنها. كل هذا يدك دعائم فكرة الموجة الثانية عن الزمن الأحادي المسار الشامل ـ دون أن تأخذ محل الأفكار القديمة عن الزمن الدائري Cyclical أو الحلقي.

وفي اللحظة التي نعيد فيها بناء استخداماتنا الاجتماعية للزمن بصورة جذرية ـ بإدخال الزمن أو الوقت المرن لحقل العمل ونزع تقارن العمل من الناقلة الميكانيكية، وبالطرق الأخرى التي وصفت في الفصل التاسع عشر ـ فإننا أيضاً وبصورة جوهرية نعيد صيانة الصور النظرية عن الزمن، وبينما تبدو هذه الاكتشافات النظرية للوهلة الأولى عديمة الجدوى في التطبيقات العملية للحياة اليومية، فقد كان هذا ينطبق أيضاً على علامات الطبشور التي تحتاج لتأمل ملي وهي مكتوبة على اللوح ـ إنها المعادلات التي قادت أخيراً إلى تفجير الذرة.

المسافرون إلى الفضاء (الحيِّز):

هذه التغيرات في مفهوم الزمن تحدث فجوات أيضاً في تفهمنا النظري للفضاء، فالزمن والفضاء متشابكان في العلاقة، إلا أننا نغير تصورنا عن الفضاء بأساليب فورية أيضاً. إننا نغير الأفضية التي فيها جميعنا يحيا ويعمل ويلهو، إن كيفية وصولنا للعمل ومدى ترحالنا ومكان عيشنا كل هذا يؤثر على خبرتنا عن الفضاء. وكل هذه الأمور تتغير أيضاً. في الواقع فإن وصول الموجة الثالثة يجعلنا ندخل طوراً جديداً من العلاقة بين الإنسان والفضاء.

جلبت الموجة الأولى معها، التي نشرت الزراعة في العالم، كما رأينا سابقاً مستوطنات زراعية دائمة عاش الإنسان فيها طوال حياته لا يبعد عن مسقط رأسه سوى عدة أميال. لقد أدخلت الزراعة الوجود المكثف مكانياً ولا مبارحية المكان وعززت الشعور بالمحلية ـ عقلية القرية. إلا أن حضارة الموجة الثانية قامت بتركيز السكان في المدن الكبرى وأنتجت المتنقلون لأنها كانت بحاجة لامتصاص المصادر من بعيد ولتوزيع السلع إلى أماكن قصية. وكانت الثقافة التي أفرزتها شاملة الفضائية ومتمركزة في المدينة أو الأمة لا القرية. أما الموجة الثالثة فإنها تغير خبرتنا

المكانية وذلك بنشر السكان بدلاً عن تركيزهم. وبينما ما يزال ملايين الناس يصبون في المناطق المدينية في الدول التي ما زالت في مرحلة التصنيع، فإن البلدان العالية التقنية تمر الآن بانعكاس هذا التيار. كل المدن الكبرى مثل طوكيو ولندن وزيوريخ وجلاسكو تفقد سكانها مثل عشرات المدن الأخرى في حين تكسب من وراء ذلك المدن المتوسطة والصغيرة الحجم. وقد أعلن المجلس الأمريكي للتأمين على الحياة أن «بعض خبراء المدن يعتقدون أن المدينة الأمريكية أصبحت شيئاً من الماضي»، وتقول مجلة «فورتشن» إن «تكنولوجية النقل والاتصالات قطعت الأوتار التي تربط الشركات الكبرى بالمدن الرئيسية التقليدية». وقد حمل أحد مقالات مجلة «بزنس ويك» عنواناً يقول: «مشهد أمةٍ بلا مدن هامة».

إن لا تمركزية السكان وإعادة توزيعهم سوف يحول بمرور الزمن مسلماتنا وآمالنا عن الحيِّز الفردي والاجتماعي أيضاً وعن مسافات التنقل المقبولة وعن الكثافة الاسكانية وأمور أخرى عديدة. بالاضافة إلى هذه التغيرات، يبدو أن الموجة الثالثة تولد وجهة نظر جديدة عن الكثافة المحلية ـ العالمية بل حتى المجراتية Galactic . وفي كل مكان نجد تركيزاً جداً على «المجتمع» و«الجوار»، وعلى السياسة والروابط المحلية في نفس الوقت الذي فيه أعداداً كبيرة من الناس ـ هم غالباً نفس الناس الموجهين بنزعة المحلية ـ يهتمون بالقضايا العالمية وينتابهم القلق من حرب أو مجاعة حدثت على بعد عشرة آلاف ميل. وفي حين تتكاثر فيه الاتصالات المتقدمة، ونشهد تحول العمل إلى البيت الألكتروني، فسوف يتم تشجيع التركز الثنائي Dual Focus الجديد؛ إذ إن أعداداً كبيرة من الناس تبقى قريبة، منطقياً، من البيت، ويقل تنقلها من وإلى، وتسافر للمتعة ربما ولكن ليس من أجل العمل حتماً ـ بينما يتراوح مجال عقولها وخطاباتها عبر الكوكب الأرضي والفضاء الخارجي أيضاً. إن الموجة الثالثة تدمج الإهتمام بالبعيد والقريب وتتبنى تصورات عملية ونسبية عن الفضاء. ويوجد لدي في مكتبتي العديد من الصور الفوتوغرافية الكبيرة التي التقطتها الأقمار الصناعية للأرض وكذلك صورة التقطتها طائرة u-2 لمدينة نيويورك وجوارها بالأشعة تحت الحمراء وتصل دقتها الحادة لدرجة أن متحف الميتروبوليتان واضح جداً، وكذلك الطائرات الفردية

وهي جاثمة في منحدرات مطار لاجرديا تبدو مرئية جداً. وسألت موظف مسؤول في وكالة الفضاء (ناسا) مشيراً إلى الطائرات في لاجارديا أنه إذا كبرت الصورة هل بإمكان المرء رؤية الشارات والرموز على الأجنحة، فنظر إلي باحتمال مرح وصحح من خطأي وأجاب «بل البراشيم»!.

لكننا لسنا محصورين حتى الآن بالصور الساكنة المعدلة، إذ يقول الأستاذ آرثر. هـ. روبنسون، رسام الخرائط من جامعة وسكنسن، أنه خلال عقد من الزمان سيكون بإمكان الأقمار الصناعية أن تنقل لنا خرائطاً حيةً ـ عرض حي لمدينة أو بلد ـ لنراقب النشاطات التي تحدث عليها. وبهذا تنتقل الخريطة من مرحلة العرض الساكن إلى العرض المتحرك أو السينمائي، وحقاً ستصبح كالأشعة السينية في الحركة فلا تظهر ما على سطح الأرض وحسب، بل تكشف ما يكمن تحت السطح طبقةً طبقة وما يكمن مرتفعاً عليه مهما كان عالياً. هذه الخرائط ستقدم صورة حساسة ومتغيرة باستمرار للأرض وعلاقتنا بها.

في الأثناء، يتمرد بعض واضعو الخرائط على الخريطة العالمية التقليدية التي شوهدت في كل فصل مدرسي خلال الموجة الثانية، فمنذ الثورة الصناعية، كانت الخريطة الأكثر استخداماً في العالم هي المرسومة بإسقاط مركاتور. وبينما هذا النمط من الخرائط يلائم الملاحة البحرية فقط لأنها تشوِّه معيار السطوح، إن نظرة سريعة على أطلسك الصغير سيظهر لك ـ إذا كان يستخدم خريطة مركاتور ـ بأن الجزيرة الاسكندناقية أكبر من الهند رغم أن الأخيرة أكبر منها بثلاث مرات. وتدور جدالات ساخنة بين صانعي الخرائط حول اسقاط جديد طوره أرنوبيترز Arno Peters ، وهو مؤرخ ألماني، يظهر السطوح الأرضية بنسب ملائمة كل سطح للآخر، ويقول بيترز متهماً إن تشوهات خريطة مركاتور قد شجعت غطرسة الأمم الصناعية، وجعل من الصعب علينا رؤية العالم اللاصناعي بمنظور ملائم سياسياً وكذلك خرائطياً، فقد تم «التحايل على الدول النامية حول ما يتعلق بسطوحها وأهميتها».

وتظهر خريطته الغريبة على العين الأوربية والأمريكية أن القارة الأوربية

متقلصة، وآلاسكا أكثر تسطحاً وانحشاراً، بينما تبدو كندا والإتحاد السوفييتي وأمريكا الجنوبية أكثر استطالة وكذلك الجزيرة العربية والهند وأفريقيا. وقد تم توزيع 60 ألف نسخة من خريطة بيترز في البلاد اللاصناعية بواسطة بعثة ڤيلتمسون Weltmission التبشيرية البروتستانتية وعن طريق منظمات دينية أخرى. كل هذا الجدل يدل على عدم وجود خريطة «صحيحة» واحدة، بل مجرد صور مختلفة للفضاء لتخدم أهدافاً عدة؛ وبمعنى أكثر دقة فإن وصول الموجة الثالثة يرافقه طريقة جديدة لرؤية العالم.

الكّلانيّة والجزءانية:

هذه التحولات العميقة في آرائنا عن الطبيعة والتطور والتقدم والزمان والمكان بدأت تتجمع مع بعضها، في الوقت الذي تنتقل فيه من ثقافة الموجة الثانية، التي أكدت على دراسة الأشياء بمعزل عن الأخرى، إلى ثقافة الموجة الثالثة التي تؤكد على الأخذ بعين الإعتبار القرائن والعلاقات والكليات.

في أوائل الخمسينات، في الوقت الذي شرع علماء الأحياء فيه باستكشاف الشيفرة الوراثية، بدأ مبتكرو نظريات الاتصالات والمهندسون في مختبرات بيل، وخبراء الكمبيوتر في شركة آي. بي. إم، وفيزيائيون في مختبرات بوست اوفيس البريطاني، بالإضافة إلى مختصين في المركز القومي للبحث العلمي في فرنسا، بفترة عمل مكثف وممتع اعتمد على البحث العملياتي Operations Rsearch الذي قيض له أن يتوقف أثناء الحرب العالمية الثانية، لكن هذا العمل أفرز ثورة الأتوماتيكية الذاتية Automation وشُعب جديدة تماماً أو أنواع جديدة من التكنولوجيات التي أصبحت الأساس لإنتاجية الموجة الثالثة في المصنع والمكتب. مع هذه التقنيات جاء منهج جديد من التفكير، إذ كان المنتوج الأساسي للثورة الأتوماتيكية الذاتية هو «المنهج النظائمي» System approach .

بينما أكد المفكرون الديكارتيون على تحليل العناصر أو الأوليات وغالباً على حساب القرينة، نجد أن مفكري النظم أكدو على ما يدعوه سايمون رامو Ramo

أحـــد أول الـداعـين لـنـظريـة الـنـظم، بـ«الـنـظرة الكليـة لا التجـزيئيـة نحـو المشكـلات». وقد كـان للتأكيـد على عـلاقات التغـذية الإسـترجاعيـة بين الـنـظم الفرعية Subsystems وبين الكليات الأكـبر التي شكلتها هـذه الوحـدات من قبل التفكير النظائمي أثراً ثقافياً واسعاً منـذ أواسط الخمسينات عنـدما بـدأت تتسرب أولاً من المختـبرات. وقد تم تـوظيف لغة هـذا التفكير ومفـاهيمـه من قبـل علماء الاجتـماع والنفس والفلسفة ومحللي السيـاسـات الخـارجيـة والمنـاطقـة واللغـويـين والمهندسين والمدراء، لكن المدافعين عن نظرية النظم ليسوا الوحيدين الذي دعـوا خلال العقدين الماضيين إلى طريقة أكثر تكاملية في رؤية المشكـلات، فالثـورة ضد التخصص المفـرط Overspecialization الضيقـة الأفق تلقى مـداً من حـملات السبعينات البيئية عندما اكتشف الايكولوجيون بشكل مـتزايد «الشبكـة» الطبيعيـة والعلاقات المتبـادلة بـين الأنواع وكـلانية الـنـظم البيئية Ecosystems Wholism. وكتب پاري لوبيز في مؤلّفه «العمل البيئي»: «أن اللابيئيـين Non-Environmentalists يميلون إلى فصـل العناصر إلى أوليـات ومعالجـة كل واحـدة على حـدة في وقت واحد. بالتبـاين، يميل البيئيـون إلى رؤية الأشيـاء بصورة مختلفـة تماماً... فغريزتهم هي موازنة الكل، وليس معالجة جزء منه».

إن المنهج الايكولوجي (البيئي) والمنهج الـنـظائمي يتشابكـان ويتشاركـان في الاندفاعة نحو تـركيب المعرفـة ودمجها. في الأثنـاء، تسمع في الجـامعات دعـوات متزايدة لـلأخذ بـالمنهج عبر المعارفي المتبـادل Interdisciplinary Approach لأن العوائق الإدارية ما تزال تقف حجر عثرة أمام تخصب الأفكار ودمـج المعلومات في معظم الجامعات. هذا المطلب لتطبيق المنهج عبر المعارفي المتبادل أو منهج التعددية المعارفية Multidisciplinary أصبـح الآن واسع الإنتشـار لدرجـة أنه أخـذ صفة شعائرية.

هذه التحولات في الحياة الفكريـة انعكست في أماكن ثقـافية أخـرى أيضاً. الديانات الشرقية مثلاً لزمها زمن طويل حتى يعتنقها أتباع بين الـطبقات الـوسطى الأوربية، وهذا لم يحدث إلا عندما بدأ المجتمع الصناعي بالاندمـاج جديـاً، فبدأ

آلاف من الشباب الأوربي بالاحتفاء بالسوامين* وتكريمهم وبالاحتشاد عند القبة لسماع مواعظ المرشد (الغورو) الصغير (16 عاماً)، وبارتياد المطاعم النباتية الهندوسية الطراز والرقص في الشارع الخامس ويغنون للعالم الذي لم يتجزأ لأقسام ديكارتية بل بقي «كلاً واحداً» Oness.

وفي حقل الصحة العقلية، بحث الأطباء النفسيون عن طرق علاج «الشخص الكلّي» Whole Person بتطبيق المعالجة الغشتالية، فانتشرت هذه الطريقة حتى أسست المعالجة الغشتالية ومعاهدها في الولايات المتحدة، كان هدف هذا النشاط، بالنسبة للمعالج النفسي فريدريك بيرلز «زيادة المجهود البشري بواسطة عملية الدمج «للوعي الحسي الفردي Individual-Sensory Awarness وللإدراكات والعلاقات مع العالم الخارجي. وفي الطب برزت حركة الصحة الهـ[illegible]ستيكية أو الكلانية Holistic أساسها أن صحة الفرد تعتمد على الدمج الفيزيائي والروحي والعقلي. وتكسب الحركة، بخلط الشعوذة مع ابتكارات طبية خطيرة، قوة عظيمة كانت ذروتها في نهاية السبعينات. وقالت مجلة «ساينس» Science الأمريكية: «قبل عدة سنين لم يكن يخطر لبال الحكومة الاتحادية أن تضطر لرعاية مؤتمر حول السلامة الصحية كانت مواضيع جدول أعماله تتمثل بالمعالجة بالإيمان Faith Healing وعلم القزح Iridology والوخز الضغطي والتأمل البوذي والطب الكهربائي. ومنذ ذلك الحين تصاعد الإهتمام الشعائري بأساليب المعالجة الخيارية ونظمها التي تندرج كلها تحت لواء الطب الهوليستيكي».

تحت ظل هذه النشاطات من غير المفاجيء أن تزحف مصطلحات مثل «الكلانية» Wholism «الهوليستيكة» إلى المفردات المعجمية العامة على كافة المستويات. ويتم استخدامها حالياً دون تمييز تقريباً، إذ دعا أحد خبراء البنك الدولي إلى «تفهم هوليستيكي لا.. للملجأ المدائني». وطالبت مجموعة باحثة في الكونغرس الأمريكي بدراسات «هوليستيكة» شاملة بعيدة المدى، ودعا خبير المناهج الدراسية إلى تطبيق القراءة «الهوليستيكية» والتسجيلية لتعليم طلاب

(*) السوامي Shoami معلم ديني هندوسي (المترجم).

المدارس الكتابية، بينما تقدم القاعة الرياضية الجميلة في بيفرلي هيلز «التمارين الهوليستيكية».

إن كل واحد من هذه الحركات مختلفة عن الأخرى، لكن عنصرها المشترك هو الهجوم الواضح على فرضية أن الكل يفهم بدراسة أجزائه، كل جزء بمعزل عن الآخر. ويوجز الفيلسوف ايرفن لاستزلو Laszlo ، منظر النظم الرائد، إندفاعة هذه الحركات بقوله: «إننا جزء من نظامي مترابط من الطبيعة، فإذا لم يعلم أصحاب النزعة العامة Generalists بتطور النظريات النظائمية للأنماط الترابطية، فستقودنا مشاريعنا قصيرة المدى والقدرات الاستحكامية المحدودة إلى الدمار». هذا الهجوم على التجزيئية والجزئية والتحليلية أصبح أكثر ضراوة حتى أن العديد من «الهوليستيين» المتطرفين نسوا تماماً الجزءانية في سعيهم وراء الكلانية؛ هذا السعي الذي يفوق الوصف، والنتيجة ليست كلانية على الاطلاق بل تجزؤ وتشظي آخر إذ أن كلانيتهم هي شطرانية Halfism . ومن ناحية أخرى، يسعى العديد من النقاد المتبصرين إلى إقامة توازن الخبرات التحليلية للموجة الثانية مع تركيز أكثف على التركيبية Synthesis وعبّر عن هذه الفكرة بصورة جلية العالم البيئي ايوجين. پ. أودوم Odum في حثه لزملائه على توحيد الكلانية مع الانقاصية Reductionism ـ أي النظر إلى النظم الكلانية بالاضافة إلى النظر لأجزائها». وقد أعلن عندما فاز هو وشقيقه هوارد الأكثر شهرة منه جائزة معهد الحياة الفرنسي Institut de la Vie : «بما أن العناصر الأولية... تنضم لتنتج كليات وظائفية أعظم، فإن خواصاً جديدة تظهر لم تكن معروفة أو واضحة في المستويات المتتالية... وهذا لا يعني أننا نهجر العلوم الإنقاصية، فلهذا المنهج فضل كبير على البشرية وصالحها، إلا أن الوقت قد حان لمساندة الدراسات ذات النظم الدمجية على نطاق واسع».

وبمجملها، فإن نظرية النظم والإيكولوجيا والتأكيد العام على المنهج الكلاني (الهوليستيكي) مثلها كمثل مفاهيمنا المتغيرة عن الزمان والمكان هي جزء من هجوم ثقافي شامل على المقدمات الفكرية لحضارة الموجة الثانية. ويصل هذا

الهجوم ذروته في النظرة الجديدة لقوانين السببية: السببية الجديدة New Causal-ity .

حجرة السمر الكونية:

أعطتنا الموجة الثانية وحضارتها التأكيد بأننا عرفنا (أو على الأقل استطعنا معرفة) سبب حدوث الأشياء، فكل ظاهرة تحتل موقعاً فريداً ومحدداً في المكان والزمان وأخبرتنا أيضاً أن الشروط ذاتها تفرز النتائج ذاتها دائماً، وأن الكون بأكمله يتألف من عصا البلياردـ إن صح التعبير، وكرات البلياردـ السبب والنتيجة. هذه الفكرة الآلية عن مبدأ السببية كانت وما تزال مفيدة لحد كبير، فهي تساعدنا على الاستشفاء من الأمراض وبناء ناطحات السحاب العملاقة وتصميم الآلات الذكية وتجميع منظومات هائلة الحجم. ورغم قوة هذا المبدأ في تفسير الظواهر التي تعمل كالآلات البسيطة، لكنه لم ينل كثيراً من الرضا عند تفسير ظواهر مثل النمو والإنحطاط والإنهيارات المفاجئة إلى مستويات جديدة من التعقد، والتحولات الكبيرة التي تقع فجأة أو، عكسياً، الحوادث الصغيرةـ التي تقع صدفة في الغالبـ المتحولة صدفة إلى قوى انفجارية عملاقة.

واليوم يتم حشر طاولة الرهان النيوتنية إلى زاوية حجرة السمر الكونية، فأصبحت السببية الآلية حالة خاصة تطبق على بعض الظواهر لا كلها، والعلماء والمتخصصون في كافة أنحاء العالم ينسجون فكرة جديدة عن التغير والسببية تماشياً مع الأفكار المتغيرة عن الطبيعة والتطور التقدم والزمان والمكان والمادة. فالعالم الأبستمولوجي ماغورو ماروياما Maruyama الياباني المولد والعالم الإجتماعي الفرنسي ادجار مورين Morin ومنظرو المعلوماتية مثل ستافورد بير Beerوهنري لابوريت Laborit وآخرون، كلهم يقدمون مفاتيح الحلول عن كيفية عمل السببية في النظم اللاميكانيكية التي تولد وتحيا وتموت وتتعرض للتطور والثورة. وكذلك يذكر البلجيكي الحائز على جائزة نوبل ايليا بريغوغين Prigogine تركيبة الأفكار عن النظام والفوضي، الصدفة والضرورة وكيف ترتبط كلها بالسببية

جزئياً، ينشأ مبدأ السببية للموجة الثالثة من مفهوم أساسي لنظرية النظم، أي فكرة التغذية الإسترجاعية. والمثال الذي يساعد على توضيح هذه الفكرة هو الثيرموستاد المنزلي الذي يحافظ على درجة حرارة معينة للغرفة في أي ظرف؛ فعندما يشغل الثيرموستاد فرنة يقوم بتوجيه ارتفاع الحرارة الناتجة حتى تصل للدرجة المطلوبة لتدفئة الغرفة وعندما تنخفض درجة الحرارة فإنه يستشعر هذا التغير في محيطه ويشغل الفرن ثانية».

ما نراه هنا هو عملية تغذية استرجاعية تصون التوازن وتثبط التغير عندما يهدد بتجاوز مستوى معين، وهي تسمى التغذية الإسترجاعية السلبية Negative Feedback ووظيفتها المحافظة على الاستقرار.

ما إن حددت التغذية الإسترجاعية وسبرت من قبل المنظرين المعلوماتيين والمفكرين النظميين في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات حتى بدأ العلماء بالبحث عن أمثلة أو مناظرات لها. وبنشوة غامرة اكتشفوا نظم صون الاستقرارية Stability-Protecting Systems المشابهة في كل مجال، بدءاً بالفسيولوجيا (كالعمليات التي يحافظ بها الجسم على درجة حرارته) وانتهاءًا بالسياسية (كما في الأسلوب التي تقمع بها مؤسسة ما، المعارضة عندما تذهب إلى ما وراء المستوى المطلوب). وتظهر التغذية الإسترجاعية السلبية في العمل أيضاً حيث تحافظ الأشياء بها على توازنها واستقرارها.

في أوائل الستينات، لاحظ الناقدون مثل ما روياما أن إهتماماً مبالغاً يُنفق على الاستقرارية وليس على التغير. ما كان ضرورى، بالنسبة له، هو المزيد من الأبحاث حول« التغذية الإسترجاعية الإيجابية Positive Feedback ـ العمليات التي لا تقمع التغير بل تضخمه ولا تحافظ على الاستقرارية بل تتحداها، وأحياناً تسيطر عليها، وأكد ما روياما أن بإمكان التغذية الإسترجاعية الإيجابية أن «تركل» النظام أو تسبب له انحرافاً طفيفاً وتهدد بنيته. إذا كان النوع الأول من التغذية الإسترجاعية مقلص للتغير أو «سلبي»، فها هنا طبقة كاملة من العمليات مضخمة للتغير أو «ايجابية»، وكلاهما بحاجة إلى انتباه ومراقبة قريبة. إن بإمكان

التغذية الاسترجاعية الايجابية أن توضح السببية في العديد من العمليات الغامضة التي ورد بعض منها آنفاً.

فلإن التغذية الإسترجاعية الإيجابية تحطم الإستقرارية وتتغذى على نفسها، يساعد هذا على فهم الدوائر المفرغة Vicious Circles ـ والدوائر الفاضلة Vir-tuous circles. عد إلى مثال الثيرموستاد مرة أخرى، ولكن الذي أجهزته الحسية أو آلية التنبيه لديه منعكسة، ففي كل مرة تصبح الغرفة فيها دافئة فإن الثيرموستاد، بدلاً من اغلاق الفرن، سوف يشغله مرغماً درجات الحرارة على الارتفاع إلى مستويات أكثر سخونة، أو تصور لعبة «المونوبولي» (أو لعبة الاقتصاد الواقعي) والتي فيها كلما ازداد المال بيد اللاعب، ازدادت الأملاك التي يستطيع شراءها وهذا يعني دخلاً إيجارياً أكثر، وبالتالي مالاً أكثر ليشتري به الأملاك. وكل ما ورد أمثلة على التغذية الاسترجاعية الواقعية.

إن التغذية الاسترجاعية الإيجابية تساعد على تغيير أية عملية ذاتية الاستثارة ـ مثل سباق التسلح مثلاً. ففي كل مرة ينتج فيها الإتحاد السوفييتي سلاحا جديداً، تسعى الولايات المتحدة لإنتاج سلاح أكبر، وهذا ما يثير الإتحاد السوفييتي لبناء سلاح أكبر منه. حتى درجة الجنون العالمي.

وعندما نضم التغذية الإسترجاعية السلبية والإيجابية معاً، ونرى المدى الغني الذي تتفاعل فيه هاتين العمليتين المختلفتين في عملية عضوية معقدة ـ من العقل البشري حتى الاقتصاد ـ سرعان ما تنبثق رؤىً مريعة. فما إن ندرك أننا كحضارة أو كأي نظام حقيقي معقد ـ سواء وحدة عضوية بيولوجية أو نسقاً سياسياً عالمياً ـ تنزع فينا مضخمات التغير ومقلصاته، أي التغذية الإسترجاعية الإيجابية والسلبية وتتفاعل، حتى نبدأ في رؤية مستوى جديد من التعقيد في العالم الذي نتعامل معه، إن تفهمنا للسببية في تقدم، ويزداد تقدماً عندما ندرك أن مقلصات التغير ومضخماته هذه لم تكن مزروعة في النظم البيولوجية أو الإجتماعية منذ البداية؛ فلربما لم تكن أبداً حتى وجدت كنتيجة تعزى إلى الصدفة.

حادثة تائهة اذن قد تقدح زند سلسلة خيالية من التبعات غير المتوقعة.

وهذا دليل ليقول لنا لم يكن من الصعوبة غالباً تتبع التغير وتقديره استقرائياً دون حصول مفاجآت كثيرة، وهي السبب وراء احتمالية ارتداد العملية الوئيدة والثابتة إلى تغير مفاجىء أو بالعكس؛ وهذا بدوره يفسر لم قد تقود شروط ابتدائية متشابهة إلى نتائج مغايرة إلى حد التطرف أحياناً ـ وهذه فكرة غريبة على عقلية الموجة الثانية.

إن السببية في الموجة الثالثة تصور عالماً من القوى المتفاعلة المتبادلة، عالم زاخر بالمدهش، بمضخمات التغير ومقلصاته وعناصر عديدة أخرى ـ وليس مجرد كرات بلياردو تضرب بعضها على نحو متوقع مسبقاً وبصورة لا نهائية على طاولة المراهنة الكونية. إنه عالم أكثر غرابة من آلية الموجة الثانية البسيطة التي أشير إليها. هل كل شيء قابل للتنبؤ به حسب هذا المبدأ كما تضمنت ذلك سببية الموجة الثانية الآلية؟ أم أن الأشياء لا يمكن التنبؤ بها فطريا ولا يمكن تجنب حدوثها، عما ألح نقاد الآلية على ذلك؟ هل نحن محكومون بالصدفة أم بالضرورة؟ لقد جلبت الموجة الثالثة أشياء جديدة لتقال حول هذا التناقض القديم أيضاً. وفي الواقع أنها تساعدنا على التهرب من كليهما أو الوقوع في الشرك الذي طال لزمن طويل القائلين بالحتمية ضد المعارضين لها. الضرورة ضد الصدفة.. ربما يكون هذا من أكثر الفتوحات الفلسفية أهمية».

درس النمل الأبيض:

ضرب الدكتور ايليا بريغوغين، وفريقه للعمل المشترك في الجامعة الحرة ببروكسل وجامعة تكساس في اوستن، مسلمات الموجة الثانية مباشرة بإظهار كيف تقفز البنى الكيميائية وبنى أخرى إلى حالات عليا من التغاير والتعقيد بإتحاد الصدفة والضرورة. ومن أجل هذا الانجاز حاز بريغوغين على جائزة نوبل. وكان بريفوغين ولد في موسكو ونشأ منذ طفولته في بلجيكا وفي مرحلة شبابه بهرته مشكلات الزمن ودهش لتناقض ظاهري قائم. فمن ناحية كان هناك إيمان فيزيائي بعامل الآنتروبيا Entropy ـ أي أن الكون في إنهيار مستمر وأن كل

الأنماط المنظمة ستفنى في النهاية. ومن ناحية أخرى كان هناك الإعتراف البيولوجي بأن الحياة ذاتها هي منظمة وأننا باستمرار نصعد نحو مستويات أعلى وأعقد من المنظمة. فالأتروبيا أشارت إلى اتجاه، والتطور أشار لاتجاه آخر، وهذا ما قاد بريغوغين إلى التساؤل عن كيفية تكون الأشكال العليا من المنظمة، وكان جوابه سنوات من البحوث الكيميائية والفيزيائية. واليوم، يشير بريغوغين أنه في أي نظام معقد، سواء كانت الجزيئيات في سائل أو الخلايا العصبية للدماغ أو حتى حركة المرور في المدينة، تعاني أجزاؤه دائماً من تغير على نطاق ضيق: إنها في حالة تقلب مستمر والجزء الداخلي لأي نظام يهتز بالتقلب. أحياناً، عندما تظهر التغذية الإسترجاعية السلبية يتم كبت هذه التقلبات أو قمعها، فيصان توازن النظام. ولكن عندما تظهر التغذية الإسترجاعية الإيجابية، فقد تتضخم بعض هذه التقلبات بصورة هائلة لدرجة يتهدد توازن النظام فيها بالإنهيار. وقد تضرب التقلبات الناشئة في المحيط الخارجي في هذه اللحظة، فيتضخم الإهتزاز المتصاعد أكثر فأكثر ـ حتى يدمر توازن الكل، وتسحق البنية الوجودية*.

هذا الإنهيار للتوازن القديم، سواء كان بفعل تقلبات داخلية أو قوى خارجية، لا ينتج غالباً الفوضى أو الإنهيار، بل يكون بداية بنية جديدة ذات مستوى عالٍ، هذه البنية الجديدة قد تكون أكثر اختلافا عن القديمة ومتفاعلة داخلياً بصورة أكثر تعقيداً عن السابقة، تحتاج إلى مزيد من الطاقة والمادة (وربما المعلومات والمصادر) لتغذي وتساند نفسها. ويدعو بريغوغين هذه النظم الجديدة الأكثر تعقيداً بالتراكيب أو البنى التبددية Dissipative Structures بعدما لفت انتباهه التناظرات الاجتماعية معها بعيداً عن التفاعلات الكيميائية والفيزيائية، وألمح أيضاً أنه بالإمكان رؤية التطور على أنه عملية تقود إلى وحدات عضوية

(*) قد يكون مفيداً أكثر تطبيق هذه الأفكار على النظام الإقتصادي: بتم صون العرض والطلب بتوازن عمليات التغذية الاسترجاعية المختلفة. والبطالة إذا كثفت بالتغذية الإسترجاعية الإيجابية ولم تعوض ذلك بالتغذية الإسترجاعية السلبية في أي مكان من النظام، يمكنها عندئذ تهديد استقرارية الكل وقد نلتقي هذه المشكلة مع تقلبات خارجية كارتفاع أسعار النفط مثلاً. فتصبح الإنتقالات الدورية الداخلية والتقلبات أوسع نطاقاً حتى بتم بعثرة وتحطيم توازن النظام برمته.

متنوعة بيولوجياً واجتماعياً ومعقدة تصاعدياً، من خلال انبثاق البنى التبددية الجديدة العالية التراتب.

لذا ونسبة إلى بريغوغين الذي تمتلك أفكاره رنيناً فلسفياً وسياسياً، فضلاً عن معانيها العلمية الصرفة، فنحن نطور «الترتيب» من«التقلب»، أو كما يعبر عن ذلك عنوان احدى محاضراته «النظام من الفوض»، هذا التطور، مع ذلك، لا يمكن تخطيطه أو تقريره وتحديده سلفاً بأسلوب ميكانيكي. وحتى جاءت نظرية الكم Quantum theory، اعتقد مفكرو الموجة الثانية الرواد أن الصدفة تلعب دوراً ضئيلاً، أو لا تلعب أي دور على الاطلاق في عملية التغيير، فالشروط الإبتدائية لها تحدد سلفاً نتيجتها. واليوم، يسود اعتقاد في الفيزياء دون الذرية Subatomic Physics مثلاً أن الصدفة تهمين على عملية التغيير، وبدأ علماء في السنوات الأخيرة مثل جاك مونو Monod في البيولوجيا ووالتر بكلي Buckly في علم الإجتماع ومارورياما في الأبستمولوجيا والسيبرنتيك Cybernetics في دمج هذه المتناقضات.

إن بريغوغين لم يضم الصدفة والضرورة سوياً وحسب، بل اشترط واقعياً علاقاتها كل مع الأخرى، وباختصار، فإنه يلمح أنه في اللحظة التي «تقفز» التركيبة بها إلى مرحلة جديدة أكثر تعقداً يصبح من المستحيل عملياً، وحتى مبدئياً، التنبؤ بالهيئة* التي ستأخذها، ولكن ما إن يتم اختيار الطريق وتكون البنية الجديدة قائمة، تهيمن الحتمية Determinism مرة أخرى.

في مثال مثير يصف بريغوغين كيف يبني النمل الأبيض أعشاشه الرفيعة البنية من خلال نشاط لا بنيوي ظاهرياً. يبدأ النمل الأبيض بالدبيب على سطح الأرض عشوائياً، متوقفاً هنا وهناك لإيداع قطعة من المادة اللزجة، توزع هذه الإيداعات صدفة، لكن المادة تحتوي على جاذب كيماوي يجذب جموع النمل

(*) ينسحب هذا أيضاً بصورة محتملة على القفز من حضارة الموجة الثانية إلى حضارة الموجة الثالثة، وأيضاً على التفاعلات الكيميائية.

الأبيض. وبهذه الطريقة تتجمع المادة اللزجة في أماكن عدة، وبالتدريج تأخذ هيئة عمود أو جدار. إذا كانت هذه الإنشاءات منعزلة يتوقف العمل، لكن إذا تجاورت صدفة يتم بناء قنطرة تصبح بعد حين قاعدة تعمير العش. إن ما استهل بنشاط عشوائي تحول إلى بنى لا عشوائية معقدة جداً نرى فيها، كما يقول بريغوغين «التشكيل الغريزي للبنى المتماسكة»؛ النظام من الفوضى. كل هذا يضرب السببية القديمة بعنف، ويوجز بريغوغين هذا بقوله: «تظهر قوانين السببية الصارمة لنا حالات محدودة صالحة للتطبيق على الحالات المثالية العليا وحسب، وتقريباً تبدو كالكاريكاتور في وصف التغيير. . . علم التعقيد. . يقود إلى وجهة نظر مختلفة جداً». وبدلاً من وجهة نظر الموجة الثانية بأننا مسجونون في كون مغلق يعمل وظيفياً كالساعة الآلية، نجد أنفسنا في نظام أكثر مرونة فيه، كما يقول« احتمالية دائمة لعدم الاستقرارية التي تقود إلى ميكانيكية جديدة. إننا نعيش فعلاً في «كون مفتوح».

إن هذه الثقافة الجديدة الموجهة نحو التغيير والتنوع المتنامي ستحاول دمج الأفكار الجديدة حول الطبيعة والتطور والتقدم والمفاهيم الجديدة الأكثر غنى حول الزمان والمكان وانصهار الانقاصية مع الكلانية بالسببية الجديدة. والواقعية الصناعية التي بدت مرة قوية كاملة تطوق الكون بتفاسيرها عن انسجام الكون وعناصره يتم التخلص من فضلاتها الآن وتبددت ادعاءاتها حول الشمولية. وسوف يرى كيف كانت الايديولوجية العظمى للموجة الثانية اقليمية بقدر ما تخدم ذاتها. وما اندثار نظام الموجة الثانية الفكري إلا سبباً هاماً في اعتناق ملايين الناس لأي شيء، من الطاوية حتى التكساسية إلى الصوفية السويدية، ومن معالجة الإيمان في الفلبين حتى مهنة السحر الويلزية. فبدلاً من بناء ثقافة جديدة تلائم عالماً جديداً، تراهم يحاولون تصدير أو استزراع أفكار قديمة كانت ملائمة لأوقات معينة وأماكن أخرى، أو إحياء المعتقدات التعصبية التي كانت تلائم ظروف أسلافهم المختلفة عن ظروفنا. هذا هو بالضبط انهيار بنية العقل. . عقل الحقبة الصناعية وعدم وجود علاقة متزايدة له مع الحقائق الإجتماعية والتقنية والسياسية الجديدة التي أدت إلى بحث سلمي حالي لإجابات قديمة واستمرار تيار البدع

الفكـرية الـزائفـة التي تتفـرقـع ثم تستهلك ذاتهـا بسرعـة كبـيرة في وسط «السوبرماركت» الروحي هذا كل صخبه الحماسي ودجله الغيبي.

بالمقابل، هناك ثقافة ايجـابية جـديدة ستؤتي أكلهـا ـ ثقافة ملائمة لزمـاننا ومكاننا فبدأت تبصرات دمجية جديدة وقوية تفهم الواقع بعـد استكشافه، وتلمح من البدايات تماسكاً وأناقة أمام أطلال الثقافية الصناعية التي يكنسها تاريخ التغيرات للموجة الثالثة. لقد كانت الايديولوجية العظمى لحضارة الموجة الثانية المتفوضة الآن تنعكس في الأسلوب الذي سلكته الصناعية لتنظيم العالم. وانعكست صورة الطبيعة المؤسسة على جسيمات منتشرة على فكرة الدولة ـ الأمة أو الدولة القومية المنتشرة والمستقلة حالياً. واليوم، في الوقت الذي تتغير فيه فكرتنا عن الطبيعة والمادة نجد أن الدولة القومية ذاتها في وضع انتقالي ـ خطوة أخرى في الطريق نحو حضارة الموجة الثالثة.

الفصل الثاني والعشرون

انحلال الأمة

في وقت تضرم فيه نار الحركات القومية في العالم ـ حيث تتكاثر الحركات القومية التحررية في بلدان مثل اثيوبيا والفلبين، وحيث تعلن جزر صغيرة مثل دومينيكا في البحر الكاريبي وجزر فيجي في جنوبي المحيط الهادي قوميتها وترسل بوفودها إلى الأمم المتحدة ـ يحدث أمر غريب في البلدان المتقدمة تكنولوجياً: فبدلاً من نشوء أمم جديدة تتعرض الأمم القديمة لخطر الإنقسام، وفي حين تبرز فيه الموجة الثالثة، تتعرض الدولة القومية ـ الوحدة السياسية الرئيسية لحقبة الموجة الثانية ـ إلى ضغوطات لا مفر منها. إحدى هذه الضغوط تريد تحويل السلطة السياسية من الدولة القومية إلى المناطق والجماعات دون القومية، وأخرى تريد نقل السلطة من الأمة إلى الوكالات والمنظمات الدولية. إن هذه الضغوط تقود إلى تقسيم الأمم المتقدمة تكنولوجياً إلى وحدات أصغر وأقل سلطة، كما توحي نظرة سريعة للعالم لهذا الأمر.

أبخازيون وتكساسيون:

الوقت هو آب/أغسطس/1977. ثلاثة رجال يرتدون القبعات جلسوا إلى طاولة بسيطة، في أحد أطرافها مشكاة وشمعة متوهج لهبها، وفي طرفها الآخر علم مجعد وعلى الراية وجه غاضب لرجل على رأسه عصابة تشبه دوامة عليها الأحرف اللاتينية FLNC. قال هؤلاء الرجال الملثمون لرجال الصحافة الذين جلبوا معصوبي الأعين إلى مكان اللقاء أنهم مسؤولون عن تفجير محطة البث

التلفزيوني في سيرادي بيغنو ـ وهي المحطة الكورسيكية الوحيدة لاستقبال بث التلفزيون الفرنسي. إنهم يريدون لكورسيكا أن تنفصل عن فرنسا، فباريس تنظر لأهل الجزيرة بإزدراء تقليدي، والحكومات الفرنسية المتوالية لم تفعل شيئاً يذكر لتطوير اقتصاد الجزيرة. وقد كانت ذروة غضبهم عندما أبحرت وحدات من الفيلق الأجنبي الفرنسي إلى قواعد في كورسيكا بعد الحرب الجزائرية، وثار المحليون إلى أبعد حد عندما منحت الحكومة البييدنوار Piedsnoirs ـ وهم المستعمرون السابقون في الجزائر ـ مساعدات مالية وبعض الحقوق الخاصة للاستيطان في كورسيكا. وصل المستوطنون في جماعات، واشتروا من غير ما إبطاء العديد من حقول الكرمة (وهي عصب الصناعة في الجزيرة دون اعتبار السياحة)، وهذا ما جعل أهل الجزيرة يشعرون بالغربة أكثر على أرضهم وجزيرتهم. واليوم تعاني فرنسا من تخمر ضيق النطاق (كالمشكلة الآيرلندية) في جزيرتها المتوسطية. وفي الطرف الآخر من البلاد تتفاعل عواطف الإنفصاليين منذ مدة طويلة، وكانت ذروتها السنوات الأخيرة. إذ تلقى حركة الانفصاليون في بريتاني Brittany ، حيث فيها أعلى نسبة بطالة وأدنى الأجور في فرنسا، دعماً واسعاً، وتنقسم إلى فرق متنافسة ولها جيش إرهابي اعتقل بعض اعضائه بتهمة القيام بتفجير بعض المباني الرسمية بما فيها قصر في ڤرساي. في الاثناء، تقلق فرنسا مطالب الاستقلال الثقافي والاقليمي لمقاطعتي الإلزاس واللورين، وأجزاء من لا نغيدوق وغيرها.

وعبر القنال الإنجليزي، تواجه بريطانيا ضغوطاً مشابهة، لكنها أقل عنفاً، من الأسكتلنديين، ومنذ بدايات السبعينات كان الحديث عن القومية الاسكتلندية يعتبر «نكتة» في شوارع لندن، لكن هذه القضية لم تعد مضحكة على الاطلاق حالياً، وخاصة بعد الأخذ بعين الاعتبار أن يساهم نفط بحر الشمال في تطوير الاقتصاد الاسكتلندي في المستقبل، وعندما فشلت حركة لتكوين مجلس اسكتلندي منفصل عام 1979، ازدادت الضغوط المطالبة بالاستقلال الذاتي وبصورة أكثر عمقاً من ذي قبل. فدعاة القومية الاسكتلندية، الذين ضايقتهم سياسات الحكومات التي تحابي التطوير الاقتصادي للجنوب، يتهمون الاقتصاد البريطاني البطيء أنه يجرهم نحو الأسفل، في حين اقتصادهم منطلق للأعلى،

ويطالبون بسيطرة أكبر على نفطهم. ويسعون أيضاً إلى استبدال صناعات الفولاذ والسفن الكاسدة بصناعات جديدة متقدمة ذات أساس الكتروني. وفعلاً، بينما يمزق بريطانيا جدل حول دعم حكومي لصناعة أشباه الموصلات أم لا، فإن اسكتلندة هي ثالث أكبر مجمع للدارات المدمجة في العالم بعد كاليفورنيا وماساتشوسيتس وفي مكان آخر ببريطانيا تبدو ضغوط الانفصاليين واضحة في ويلز، وتظهر على السطح أيضاً حركات استقلالية صغيرة في كورنوول Cornwall وويسيكس حيث يطالب الاقليمون المحليون بحكم ذاتي وبمجلس تشريعي مستقل والانتقال من الصناعة المتخلفة إلى الصناعة التكنولوجية المتقدمة. إن أوربا كلها تشعر باستفحال الضغوط النابذة: في بلجيكا يتصاعد التوتر بين الفالون Walloons والفليميش Flemish والبروكسيليين. وفي سويسرا احرزت جماعة انفصالية مؤخراً نصراً في مطالبهم لمقاطعتهم في الجورا. وفي ألمانيا الغربية يطالب الألمان السودتيين Sudeten بحقوقهم بالعودة إلى أراضيهم الأصلية في تشيكو سلوفاكيا. وهنالك ضغوط مماثلة في تسيرولز الجنوبية في ايطاليا، والسلوفين في النمسا، والباسك والقتلانيين في اسبانيا والكرواتيين في يوغوسلافيا، بالإضافة لعشرات الجماعات الأخرى المغمورة.

وعلى الجانب الآخر من الأطلسي، لم تنته بعد الأزمة الكندية الداخلية حول مقاطعة كويبيك. وقد أوجد انتخاب رينيه ليڤيسك Lévesque وتهريب رؤوس الأموال والأعمال التجارية خارج مونتريال والامتعاض المتصاعد بين الكنديين الناطقين بالانجليزية والناطقين بالفرنسية، احتمالاً حقيقياً للانفصال القومي. وحذر رئيس الوزراء الكندي «السابق» بيير ترودو الذي خاض معركة حقيقية للحفاظ على الوحدة القومية من أنه «إذا نجحت النزعات النابذة في تحقيق أغراضها، فإننا بذلك نقود البلد إلى الإنهيار أو إلى التقسيم بحيث تتحطم قدرته ووجوده للعمل كأمة موحدة». من ناحية أخرى، فإن كويبيك ليست المصدر الوحيد للضغوط الإنفصالية، فقد تعادلها في الأهمية جوقة الأصوات الإنفصالية أو المطالبة بالحكم الذاتي في مقاطعة ألبرتا Alberta الغنية بالنفط.

وعبر المحيط الهادي، هنالك أمم كاستراليا ونيوزيلندة تتعرض لنزعات

مشابهة. ففي مدينة بيرث، تذمر واحد من أقطاب صناعة المناجم وهو لانج هانكوك، أن استراليا الغربية الغنية بالمعادن مجبرة على شراء السلع والبضائع من استراليا الشرقية بأسعار مرتفعة. وتدعى استراليا الغربية أنها، سياسياً، دون التمثيل في «كانبيرا»، وأن السفر الجوي في أراضيها الواسعة ليس مكافئاً لمساحتها، وأن السياسات القومية لا تشجع الإستثمار الأجنبي في الغرب. وتقول اللافتة المكتوبة بحروف مذهبة والمعلقة خارج مكتب لانج هانكوك «حركة انفصال استراليا الغربية»! ولنيوزيلندة أيضاً مشاكلها الإنفصالية الخاصة؛ فالقوة الهيدروكهربائية في «ساوث آيلند» تزود البلاد بمعظم حاجاتها لطاقة، ولكن يقول سكان «ساوث آيلند» الذين يشكلون ثلث مجموع السكان تقريباً أنهم يتلقون أقل القليل مقابل ذلك والصناعة ما تزال ترتحل نحو الشمال. وفي اجتماع ترأسه محافظ دنيدن ولدت حركة لتعلن استقلال ساوث آيلند، إن ما رأيناه خلال هذه النظرة الشاملة هو الصدوع التي تتباعد باستمرار لتهدد بتمزيق الدولة القومية، ولا تغيب هذه الضغوط عن القوتين العملاقتين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. إنه من الصعب تصور انفصال فعلي لدولة كالإتحاد السوفييتي مثلاً، كما تنبأ بذلك المنشق أندريه أمالريك Amarlik . لكن السلطات السوفييتية حكمت بالسجن على قوميين أرمن بعد الإنفجار الذي وقع عام 1977 في مترو موسكو، وقام حزب الإتحاد القومي السري منذ عام 1968 بحملة لإعادة توحيد الأراضي الأرمنية.

وتقوم جماعات مماثلة بذلك في جمهوريات سوفييتية أخرى. ففي «جورجيا» أرغم آلاف المتظاهرين الحكومة على جعل الجيورجية اللغة الرسمية لهذه الجمهورية، وروع المسافرون الأجانب في مطار تبيليسي عندما سمعوا أن الرحلة المتوجهة إلى موسكو هي رحلة إلى «الإتحاد السوفييتي». وبالفعل، بينما كان الجورجيون يتظاهرون ضد الروس، كان الأبخازيون ـ جماعة الأقلية في جورجيا ـ يعقدون اجتماعاً في عاصمتهم سوخومي للمطالبة بالاستقلال الذاتي عن الجورجيين.

كانت هذه المطالب والاجتماعات الجماهيرية التي عقدت في ثلاثة مدن من الخطورة بحيث أعلن زعماء الحزب الشيوعي خطة انمائية قيمتها 750 مليون دولار لاسترضاء الأبخازيين.

ومن المستحيل قياس حدة وكثافة العاطفة الانفصالية في الإتحاد السوفييتي وانحاؤه المختلفة، لكن كابوس الحركات الانفصالية لا بد أنه انتاب السلطات. فإذا ما اندلعت حرب مع الصين أو قامت فجأة ثورات في أوربا الشرقية، فمن المرجح أن تواجه موسكو ثورات انفصالية أو استقلالية علنية في كثير من جمهورياتها.

إن معظم الأمريكيين لا يدركون الظروف التي قد تمزق الولايات المتحدة إلى كيانات متعددة (مثلما لم يدرك الكنديون ذلك إلاَّ في العقد المنصرم)، لكن الضغوط الإقليمية Sectionalist هي في طريقها للظهور، ففي كاليفورنيا حالياً رواية سرية رائجة تصور الشمال الغربي ينفصل عن أمريكا بتهديدها للجوء إلى تفجير المناجم النووية في نيويورك وواشنطن. وهنالك سيناريوهات أخرى تشبه ذلك النمط، ومنها أن تقريراً أعد إلى كيسنجر عندما كان مستشاراً للأمن القومي ناقش الانفصال المحتمل لكاليفورنيا والجنوب الغربي لتشكل كيانات جغرافية ناطقة بالاسبانية أو ثنائية اللغة، وقد وردت رسالة إلى أحدى المجلات ونشرت في باب «رسائل إلى المحرر» تتحدث عن دمج ولاية تكساس مع المكسيك من جديد لتشكلان قوة بترولية جبارة تدعى «تكسيكو». وكنت اشتريت في مدينة «اوستن» [في تكساس] نسخة من مجلة «تكساس منثلي» التي انتقدت بشدة سياسة واشنطن المتسمة «بالتكشير عن الأنياب» تجاه المكسيك، مضيفة: «ظهر في السنوات الأخيرة أننا نتقاسم الكثير من الأشياء مع أعدائنا القدماء في «مكسيكو سيتي» أكثر مما نتقاسم مع قادتنا في واشنطن... لذا فإن على تكساس ألا تفاجأ بمحاولة المكسيك تجنب النوع ذاته من الامبريالية الاقتصادية». واشتريت أيضاً من نفس المكان ملصقاً كبيراً معروضاً بشكل بارز يتألف من نجمة تكساس وعبارة: انفصلوا!.

قد يتطلب مثل هذا الكلام وقتاً طويلاً لتحقيقه، ومع ذلك فإن الحقيقة الجلية هي أن السلطة القومية توضع تحت الإختبار وأن الضغوط الأقليمية تتصاعد عبر الولايات المتحدة وعبر بلدان متقدمة تكنولوجياً، وبغض النظر عن الاحتمالية المتزايدة للانفصالية Separatism في البورتوريكو وآلاسكا، أو مطالب الأمريكيين

الأصليين للإعتراف بهم أمة «مستقلة»، يمكننا تتبع تصدعات متباعدة بين الولايات القارية ذاتها. فنسبة إلى المؤتمر القومي لهئيات الدولة التشريعية، «هناك حرب أهلية ثانية تشن الآن في أمريكا». ويعزي هذا الصراع إلى الشمال الشرقي والغرب الأوسط الصناعيين ضد ولايات الحزام الشمسي الجنوبية والجنوبية الغربية». وتحدثت نشرة أعمال رائدة عن «حرب ثانية بين الولايات»، معلنة أن «النمو الاقتصادي المتفاوت يدفع المناطق نحو صراع حاد». هذه اللغة المَيّالة للقتال يستخدمها احكام والموظفون الرسميون من الجنوب والغرب والذين يشيرون أن ما يحدث هو «مكافىء إقتصادي للحرب الأهلية». وبسبب حنقهم على مشاريع الطاقة المقترحة من البيت الأبيض، ونسبة إلى «النيويورك تايمز»، فإن هؤلاء الرسميين قد «رهنوا كل شيء إلا الإنسحاب من الإتحاد الفيدرالي وذلك لإنقاذ مخزونات البترول والغاز الطبيعي الضرورية لنمو القاعدة الصناعية للمنطقة». تصدعات متباعدة تقسم الولايات الغربية ذاتها أيضاً. يقول جيفري نايت، المدير التشريعي لمنظمة أصدقاء الأرض: «بشكل متزايد، تدرك الولايات الغربية أنها ليست سوى مستعمرات انتاج الطاقة لولايات مثل كاليفورنيا». وقد كانت ملصقات ضخمة قد انتشرت على نطاق واسع في تكساس ولويزيانا واوكلاهوما خلال أزمة النفط في أواسط السبعينات، وتقول «دع الأنذال يتجمدون في الظلام». وقد يوجد التضمين المكشوف لحركة الإنفصال في صياغة كلمات إعلان نشرته ولاية لويزيانا في النيويورك تايمز، ويقول: «ينبغي على القارىء أن يتفهم وجود أمريكا بدون لويزيانا». وتسدى النصائح لسكان الغرب الأوسط لكي يكفوا عن «السعي وراء عوادم دخان السيارات» للانتقال إلى صناعة أكثر تقدماً وأن يبدؤوا بالتفكير كالاقليميين، بينما يقوم حكام الشمال الشرقي بتنظيم أنفسهم للدفاع عن مصالح المنطقة، ويمكن الالماح إلى هذه النزعة العامة في إعلان نشر على صفحة كاملة دعا إلى «ائتلاف لإنقاذ نيويورك»، وقال الاعلان بلغة الإتهام «إن نيويورك تنهب وتغتصب من قبل السياسات الفيدرالية» وأن «النيويوركيين قادرون على القتال».

ما كل هذا الكلام العدواني الذي يجتاح العالم، فضلاً عن الاضطرابات

والعنف؟ والجواب الصحيح هو: هذه الضغوط الداخلية والإنفجارية في البلدان هي نتاج للثورة الصناعية. فبعض هذه الضغوط ناشيء عن أزمة الطاقة والحاجة للتحول من قاعدة طاقة الموجة الثانية إلى تلك في الموجة الثالثة. وبعضها الآخر قد ينسب إلى الصراع حول الانتقال من القاعدة الصناعية للموجة الثانية إلى تلك في الموجة الثالثة، وكما تم الإشارة إليه في الفصل التاسع عشر، فإننا نشهد في عدة أماكن نمو الإقتصاد دون القومي أو الإقليمي الكبير والمعقد والمميز داخلياً، كما كان الاقتصاد القومي قبل جيل. كل هذا يشكل رأس جسر اقتصادي للحملات الانفصالية أو حملات الاستقلال الذاتي.

ولكن سواء أخذت قالب الإنفصالية أو الإقليمية أو الثنائية اللغوية أو الحكم الذاتي أو اللامركزية الصريحة، تحرز قوى التنابذ عن المركز النجاح لتلقي الدعم والمساندة بسبب عدم وجود استجابة مرنة من الحكومات القومية تجاه اللاجماهيرية المتسعة للمجتمع. وحينما يفقد المجتمع الجماهيري للحقبة الصناعية تدامجه تحت صدمة الموجة الثالثة، فإن الجماعات الإقليمية والمحلية والعرقية والإجتماعية والدينية ستصبح أقل اتحادية، فالشروط والحاجات تتشعب.

الأفراد أيضاً يكتشفون اختلافاتهم ومميزاتهم أو يؤكدونها من جديد، وتقابل الشركات هذه المشكلة بإدخال تنوع أكثر في خطوطها الإنتاجية وسياسة «تجزئة السوق». مقارنة بهذا، تجد الحكومات القومية أنه لمن الصعوبة جعل سياستها كما تتناسب وحاجات الزبون. ولأنها أسيرة تراكيب الموجة الثانية البيروقراطية والسياسية، تجد أيضاً من المستحيل معاملة كل منطقة أو مدينة، وكل جماعة عرقية أو دينية أو اجتماعية أو جنسية أو عنصرية متنافسة عى أنها مختلفة، دعك من معاملة كل مواطن كفرد. وبتنوع الظروف يبقى اصحاب القرار القوميين جاهلين للمتطلبات المحلية المتغيرة. وإن حاولوا تمييز هذه المطالب العالية المحلية أو الخصّيصية، فسوف تغمرهم معطيات عسيرة الهضم، مفرطة التفصيل. وقد قال بيير ترودو، عندما حشر في المعركة ضد الانفصالية الكندية عام 1967 : «أنتم لا يمكنكم توقع إجراء فعال من الحكومة الفيدرالية إذا كان جزء واحد منها سواء مقاطعة أو ولاية، له مرتبة خاصة وهامة جداً، وتميزت علاقاته مع الحكومة

المركزية عن علاقات المقاطعات الأخرى». بالنتيجة، تستمر الحكومات القومية في واشنطن ولندن وباريس وموسكو في فرض سياسات موحدة ومعايرة مصححة للمجتمع الجماهيري على جماعات قومية تتباعد وتنقسم عنها بصورة متزايدة، وتتناسى الحاجات المحلية أو الفردية وتتجاهلها، مسببة لهيب الامتعاض. وبتطور اللاجماهيرية، يمكننا التنبؤ بأن القوى الإنفصالية أو النابذة عن المركز ستتكثف بشكل مذهل، وتهدد وحدة العديد من الدول القومية. إن الموجة الثالثة تمارس ضغوطاً هائلة على الدولة القومية من بنيتها التحتية.

من الأعلى إلى الأسفل:

في نفس الوقت نرى أصابعاً قوية تمزق الأمة من بنيتها الفوقية، فالموجة الثالثة جلبت معها مشكلات بعيدة، وبنية جديدة من الاتصالات وممثلون جدد على المسرح العالمي ـ كلها تقلص بتطرف من قوة الدولة القومية. وكما أنه على الحكومة القومية معالجة العديد من المشكلات الصغيرة جداً والمحلية جداً بشكل فعال، وتنشأ أيضاً مشكلات جديدة هي من الكبر بحيث تعجز أية أمة على استيعابها وامتصاصها بمفردها. وكتب المفكر السياسي الفرنسي «دينيس دو روجيميه» Rougement : «إن الدولة القومية التي تعتبر ذاتها مستقلة تماماً هي من الصغر بحيث أنها لا تلعب دوراً حقيقياً على المستوى العالمي، لدرجة أن الدول الأوربية الثماني والعشرين تعجز كل بمفردها القيام بضمان دفاعها العسكري، وازدهارها الاقتصادي، ومصادرها التقنية، ومنع نشوب الحرب النووية والكوارث البيئية». ولا حتى تستطيع ذلك الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي أو اليابان.

والصلات الاقتصادية المتينة بين الدول تجعل من المستحيل لأية حكومية قومية أن تتدبر أمر استقلالية اقتصادها أو الحد من التضخم بمفردها، والفقاعات المتضخمة دائماً من النقد الأوربي مثلاً، وكما لمحنا سابقاً، لا تستطيع أمة بمفردها، مهما كانت قوتها وسلطانها، أن تنظمها. والسياسيون القوميون الذين يزعمون أن بمقدور سياساتهم المحلية أن «تحد من التضخم» أو أن «تقضي على مشكلة البطالة» هم

إما سذج أو كاذبون، طالما أن معظم الأمراض الاقتصادية قابلة للانتقال وراء الحدود القومية، ويعجز أي درع اقتصادي للدولة القومية أن يصدها.

فضلاً عن ذلك، فمثلما لا تستطيع الحدود القومية بصورة متزايدة احتواء الدفقات الاقتصادية، هي أيضاً أقل دفاعية أمام القوى البيئية. فإذا أفرغت المصانع الكيماوية السويسرية نفاياتها في نهر الراين، أصاب التلوث حتماً ألمانيا وهولندة وبحر الشمال أخيراً، فلا ألمانيا أو هولندا قادرة على حماية طرقها المائية.

والآثار الجانبية التي تخلفها ناقلات النفط، أو تلوث الهواء، أو التغيرات المناخية المفاجئة، أو تدمير الغابات وما شابه، قادرة على اكتساح الحدود القومية التي أصبحت مساحية جداً. ويفتح نظام الاتصالات العالمي الجديد المجال أمام كل أمة لغزو أمة أخرى ثقافياً من الخارج. ولطالما استاء الكنديون من وجود 70 محطة تلفزيونية أمريكية منتشرة على الحدود الكندية لتبث برامجها للجماهير. لكن هذا النموذج من الموجة الثانية عن الاختراق الثقافي يعتبر ثانوياً مقارنة مع نظم اتصالات الموجة الثالثة المرتبطة بالأقمار الصناعية والحواسب والطابعات البرقية وأنظمة الكبل الترددي والمحطات الأرضية الرخيصة. كتب السيناتور الأمريكي جورج. س. ماكجفرن: «من طرق «مهاجمة» أمة من الأمم، اللجوء إلى تقييد سيل المعلومات ـ قطع الإتصال بين المقرات الرئيسية وفروع ما وراء البحار لشركة متعددة الجنسية... وبناء أسوار اعلامية حول الأمة... ويدخل كل ذلك في مصطلح دخل المعجم حديثاً وهو «السيادة الإعلامية» Information Soverignty». مع ذلك يُشَّك بفعالية ختم الحدود القومية أمام الاختراقات الإعلامية إلى حد بعيد لأن التحول إلى القاعدة الصناعية للموجة الثالثة يتطلب تطوير «شبكة جهاز عصبي» أو نظام إعلامي عالي التشعب وحساس وواسع الانفتاح، وليس لجوء الدول إلى بناء سدود تقف في وجه السيول الإعلامية والمعطيات التي قد تتدخل في تطورها الاقتصادي لا أن تسرّع منه. وأكثر من هذا، فإن كل فتح تكنولوجي يقدم طرقاً جديدة أخرى لإختراق صدفة الأمة.

كل هذه المشكلات ـ الاقتصادية والبيئية وتكنولوجيا الاتصالات ـ الجديدة

تتلاقى لتشير إلى موقع الدولة القومية في المخطط العالمي، وكلها تأتي دفعة واحدة في الوقت الذي يظهر فيه ممثلون سلطويون جدد على المسرح العالمي لتحدي السلطة القومية.

المؤسسة الدوليّة:

أكثر هذه القوى شهرة ونفوذاً هي الشركة عبر القومية (الدولية)، أو كما هو متعارف عليه، الشركة المتعددة الجنسيات. ما شاهدناه في الخمسة وعشرين سنة الماضية هو شمولية عالمية غير عادية للانتاج، ليس أساسها تصدير المواد الأولية والسلع الجاهزة من بلد لآخر، بل أساسها أيضاً منظمة الانتاج عبر الحدود القومية قد تقوم الشركة عبر القومية بأبحاثها في بلد، وتصنّع المواد في آخر، وتجمعها في بلد ثالث، وتبيع السلع المصنعة في رابع، وتودع فائض أرباحها في خامس وهكذا دواليك. فهي قد تؤدي العمليات الإندماجية في عشرات البلدان.

إن حجم وأهمية هذا اللاعب الجديد وسلطته السياسية في اللعبة العالمية قد ارتفع منذ أواسط الخمسينات، وقد حققت اليوم حوالي عشرة آلاف مؤسسة مركزها في البلاد العالية التقنية وغير الشيوعية، إندماجاً خارج بلدانها الأم، واندمجت أكثر من ألفي شركة في ستٍ أو أكثر من البلاد المضيفة. ومن بين 982 شركة صناعية كبرى، تبلغ مبيعات كل منها بليون دولار، هناك 242 شركة لها حصة 25٪ أو أكثر من «السعة الأجنبية» Foreigncontent للمبيعات والموجودات والصادرات والدخول والعمالة. وبينما يختلف رجال الاقتصاد في كيفية تعريف وتقييم (وبالتالي تصنيف وإحصاء) هذه الشركات، فمن الواضح أنها تمثل عامل حاسم جديد في النظام العالمي ـ وتحدٍ للدولة القومية. ولأخذ فكرة خاطفة عن مقياسها، فإنها كانت سنة 1971 تمتلك 268 بليون دولار من موجودات السيولة القصيرة الأجل. هذا المبلغ، نسبة إلى اللجنة الفرعية للتجارة الدولية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، كان «أكثر من إجمالي جميع المؤسسات النقدية الدولية بضعفين ذلك الوقت».

وبالمقارنة نجد أن الميزانية الإجمالية «السنوية» للأمم المتحدة تمثل أقل من 1/268 أو 0,0073 من هذا المبلغ. وفي أوائل السبعينات، كان دخل المبيعات السنوي لشركة جنرال موتورز أكبر من الناتج القومي الإجمالي لبلجيكا أو سويسرا. هذه المقارنات قادت الاقتصادي ليستر بروان، رئيس معهد الرصد العالمي، إلى الإشارة أنه «قد قيل مرة أن الشمس لا تغيب عن الامبراطورية البريطانية. واليوم فإن الشمس فعلاً قد غابت عن الامبراطورية البريطانية لكنها ليست كذلك على عشرات الامبراطوريات المؤسسية العالمية، بما فيها امبراطوريات آي. بي. إم I.B.M ويونيلفر وفولكسفاغن وهيتاشي». وتمتلك شركة ايكسون Exxon لوحدها اسطولاً من الناقلات النفطية أكبر بخمسين مرة من اسطول الإتحاد السوفييتي. وقد أشار جوزيف ڤيلشينسكي: Wilczynski المتخصص بشؤون الشرق والغرب، واستاذ الاقتصاد في الكلية الملكية العسكرية الاسترالية، مستغرباً أنه في عام 1973 كانت عائدات المبيعات لعشر من هذه الشركات المتعددة الجنسيات كافية «لتمنح الـ 58 مليون عضو في الأحزاب الشيوعية للأربعة عشر بلداً اشتراكياً إجازة ستة أشهر فخمة على المستوى الأمريكي». ويعتقد بأن هذه الشركات ابتكار رأسمالي، إلا أنه يوجد فعلاً خمسون «شركة اشتراكية متعددة الجنسيات» تعمل في بلاد الكوميكون، فتمد خطوط الأنابيب وتصنع المواد الكيماوية والآلات الميكانيكية وتستخرج البوتاس والحرير الصخري، وتسير الخطوط الملاحية البحرية. وأكثر من ذلك، تمارس البنوك والمؤسسات المالية الاشتراكية ـ مثل بنك نارودني موسكو وبنك البحر الأسود وشركة البلطيق العامة للتأمين ـ نشاطاتها في زيوريخ وڤيينا ولندن وباريس. ويعتبر بعض الماركسيين أن «تدويل الانتاج» Production Internationalization أمر ضروري و«تقدمي». بالاضافة إلى ذلك، فهنالك 140 شركة متعددة الجنسيات، من بين خمسمائة شركة غربية تخطت مبيعات كل واحدة عام 1973 أكثر من 500 مليون دولار، لها «نشاطات تجارية هامة» مع بلد أو أكثر من بلدان الكوميكون.

وليست كل هذه الشركات ذات منشأ غربي غني، فقد سعى النظام الاقتصادي لبلدان أمريكا اللاتينية مؤخراً إلى إيجاد شركات متعددة الجنسيات

خاصة لها تتولى الشؤون الزراعية ومشاريع الاسكان الشعبي والسلع الصناعية. وتقوم شركات فلبينية بتطوير الموانىء العميقة في الخليج العربي، بينما تقوم شركات هندية متعددة الجنسية ببناء المصانع الألكترونية في يوغوسلافيا ومصانع الفولاذ في ليبيا والأدوات الميكانيكية في الجزائر.

إن ظهور الشركة عبر القومية يحول من موقع وموقف الدولة القومية في العالم.

ورأى الماركسيون أن الدولة القومية هي في خدمة سلطة المؤسسات وأكدوا بالتالي على المصالح العامة بين الطرفين، مع ذلك للشركات عبر القومية، في غالب الأحيان، مصالحها الخاصة التي تتعارض ومصالح بلادها وبالعكس. فالشركات عبر القومية «البريطانية» انتهكت قرارات الحظر البريطاني، وكذلك انتهكت الشركات عبر القومية «الأمريكية» الأنظمة الأمريكية المتعلقة بالمقاطعة العربية للشركات اليهودية، وخلال فترة الحظر الذي فرضته اوبيك، قامت الشركات النفطية المتعددة الجنسيات بتخصيص الطلبيات بين البلدان حسب أولوياتها الخاصة وليس حسب أولوياتها القومية، فالولاء القومي يتبدد بسرعة عند تضرب الفرص المؤاتية في مكان آخر، لذا تقوم هذه الشركات بنقل أعمالها من بلد لآخر وتتهرب من القواعد البيئية وتثير النعرات بين بلد وآخر لمصلحتها الذاتية. وكتب ليستر براون: «خلال القرون القليلة الماضية، كان العالم مقسم إلى مجموعة من الدول القومية المستقلة ذات السيادة... وبانبثاق مئات من الشركات المتعددة الجنسيات أو الدولية، تكسو هذا التنظيم من الكيانات السياسية ذات الاقتصارية المتبادلة، شبكة من المؤسسات الاقتصادية؛ وفي هذا النسيج تقلصت نسبياً السلطة التي اقتصرت، فيما مضى، كلياً على الدولة القومية التي كانت القوة العظمى الوحيدة على المسرح العالمي. وحقاً، فقد كبرت هذه عبر القوميات وتضخمت إلى الحجم الذي أكسبها بعض مظاهر الدولة القومية ذاتها، مثل السلك شبه الدبلوماسي ووكالات الاستخبارات الفعالة التابعة لها». «إن حاجة الاستخبارات للشركات عبر القومية لا تختلف كثيراً عن حاجة للولايات المتحدة أو فرنسا أو أي بلد آخر لها». ويضيف جيم هوجان في تحليله لوكالات

الاستخبار الخاصة في مجلة «سبوكس»: «إن أي مناقشة لمعارك الاستخبارات بين السي. آي. إيه والكي. جي. بي ووكالات الأقمار الصناعية التابعة لهم ستكون ناقصة أن لم تصف الأدوار التي تزداد أهمية التي تلعبها شركات مثل ايكسون وتشيس مانهاتن وميتسوبيشي ولوكهيد وفيليبس وشركات أخرى».

والشركات عبر القومية ليست جميعها صالحة أو طالحة، فعندما تتعاون مع بلادها «الأم»، فإنها تستغل هذا لصالحها أحياناً، وتنفذ سياساتها أحياناً، وتستغل ذلك لتنفيذ سياساتها الخاصة أحياناً أخرى. ولكن بقدرتها على نقل البلايين جيئة وذهوباً عبر الحدود القومية مباشرة، فهي غالباً ما تفوق الحكومة القومية وتسبقها في نشر التكنولوجيا بسرعة نسبياً. وكتب هوغ ستيفنسون في دراسة حول تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدولة القومية: «إن المسألة ليست قدرة الشركات الدولية على الالتفاف على القوانين والأنظمة الإقليمية الخاصة ومدى هذه القدرة، بل إنها الإطار الكامل من فكرنا وردة فعلنا الموجود في مفهوم الدولة القومية المستقلة، والذي تصيره الشركات الدولية غير نافذ». وبلغة نظام السلطة العالمي، فقد قلص نشوء عبر القوميات دور الدولة القومية بدلاً من تعزيزه.

نسج الشبكة عبْر القومية:

رغم أنها الأكثر شهرةً، فإن الشركات عبر القومية ليست القوى الوحيدة على المسرح العالمي. نحن نشهد على سبيل المثال، بروز تكتلات نقابية عبر قومية ـ وهي انعكاس لتلك الشركات، ونمو الحركات الدينية والثقافية والعرقية المنتشرة عبر الحدود القومية لتنضم إلى بعضها البعض. ونرى الحركات المناوئة للأسلحة النووية وهي تجتذب المعارضين من بلدان كثيرة في آن واحد، وكذلك نشهد انبثاق تكتلات سياسية حزبية عبر قومية. ولذلك يتحدث الديمقراطيون المسيحيون والاشتراكيون على حد سواء، عن توحيد أنفسهم في «أحزاب أوربية» Europarties تتخطى الحدود القومية ـ وهذه حركة سرّع وجودها تأسيس البرلمان الأوربي. وفي الأثناء، يوازي هذه التطورات تكاثر سريع للاتحادات عبر قومية غير

الحكومية. وهذه الاتحادات تكرس نفسها في كل مجال بدءاً بالتعليم وحتى استكشاف المحيطات والرياضة والعلوم وانتهاءً بالبستنة واسعافات الكوارث: وتتراوح ما بين إتحاد كرة القدم الأوقيانوسي، أو الاتحاد الفدرالي لعلوم الأسنان في أمريكا اللاتينية إلى الصليب الأحمر الدولي والإتحاد الدولي للشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة والاتحاد الدولي للمحاميات. وتمثل هذه «المظلة» من المنظمات والإتحادات ملايين الأعضاء وعشرات آلاف الفروع في مختلف الدول، وتعكس كل مدى ممكن من المصلحة السياسية حتى المصلحة الغيرية.

وفي سنة 1963، كانت تنتشر وراء الحدود القومية حوالي 1300 منظمة من هذه المنظمات، وتضاعف هذا الرقم في أواسط السبعينات حتى وصل إلى 2600 منظمة، ويتوقع أن يصل الإجمالي إلى 3500ـ4500 منظمة عام 1985 ـ أي بمعدل منظمة جديدة كل ثلاثة أيام. وإذا كانت الولايات المتحدة هي «المنظمة العالمية»، فهذه الجماعات الأقل مرئية تشكل في الواقع «منظمة العالم الثاني». إذ وصلت ميزانياتها عام 1975 إلى 1,5 بليون دولار ـ وهو جزء بسيط جداً من المصادر التي تسيطر عليها وحداتها التابعة لها. ولديها أيضاً «الرابطة النقابية» Trade Assaciation ـ أتحاد الرابطات الدولية مقره بروكسل. وتتصل هذه المنظمات مع بعضها البعض عمودياً من خلال تجمعات محلية واقليمية وقومية وتجمعات أخرى تلتقي سوياً برعاية المنظمة عبر القومية، وتتصل معها بعضها أيضاً أفقياً عبر شبكة مكثفة من الإتحادات المالية والجماعات العاملة واللجان التنظيمية الدولية وقوى المهام. هذه الروابط عبر القومية كثيفة جداً حتى أنه، ونسبة إلى دراسة حول إتحاد الرابطات الدولية، كان هناك ما يقدر بـ 52075 من العلاقات القابلة للتمييز، والمتشابكة والإرتباطات المتبادلة بين 1857 منظمة من هذه المنظمات سنة 1977؛ وهذا رقم يتصاعد دائماً.

وتعقد أيضاً آلاف من الاجتماعات والمؤتمرات والندوات عبر القومية التي تقود أعضاء هذه التجمعات المختلفة للاحتكاك المباشر. ورغم أنها ما تزال نامية نسبياً، فهذه الشبكة عبر القومية T-NET تضيف بعداً جديداً للنظام العالمي المنبثق

عن الموجة الثالثة. لكن هذا لا يكمل الدولة، فما يزال دور الدولة القومية يزداد تقلصاً في حين تسعى الدول بحد ذاتها لايجاد وكالات فوق قومية Supernational Agencies لتحافظ على أقصى قدر ممكن من السيادة والاستقلال وحرية العمل.

لكنها ترغم للانقياد خطوة وراء خطوة لقبول قيود جديدة على استقلاليتها، فالدول الأوربية مثلاً أجبرت حتماً، بالضغينة وبالتذمر، على تأسيس السوق المشتركة والبرلمان الأوربي ونظام النقد الأوربي ووكالات متخصصة مثل سيرن CERN ـ المنظمة الأوربية للأبحاث النووية. فأصبح بإمكان ريتشارد بورك، مثلاً، مفوَّض السوق المشتركة لشؤون الضرائب أن يلقي على عاتق الدول الأعضاء ضغوطاً تجبرها على تغيير سياساتها الضرائبية المحلية. أما السياسات الزراعية والصناعية التي كانت باريس ولندن تحددهما قبل وقت مضى، أصبح رسمها يعين في بروكسل. وفي الواقع فإن أعضاء البرلمان الأوربي يفرضون بالقوة زيادة قدرها 480 مليون دولار في ميزانية السوق رغم معارضة لحكوماتهم القومية، وربما تكون السوق المشتركة المثال الرئيسي لانجذاب السلطة إلى وكالة فوق قومية، لكنه ليس الوحيد. إننا في الواقع، نشهد انفجاراً سكانياً لهذه المنظمات الحكومية الدولية IGOs ـ وهي مجموعة اتحادات لثلاث دول فأكثر، وهي تتراوح من منظمة الأرصاد الجوية العالمية ووكالة الطاقة الذرية الدولية إلى منظمة القهوة العالمية واتحاد أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة، ناهيك عن منظمة البلدان المصدرة للنفط ـ أوبيك. هذه السوكالات ضرورية اليوم لتنسيق المواصلات والاتصالات والامتيازات والعمل الدولي في عشرات الجماعات الأخرى من الرز حتى المطاط.

وقد تضاعف عدد هذه المنظمات الحكومية الدولية، إذ كان عددها 139 منظمة عام 1960 فأصبح 262 منظمة سنة 1977، ومن خلالها تسعى الدولة القومية إلى التغلب على المشكلات الاكبر غير القومية. في حين تحافظ فيه على سيطرة قرارية على المستوى القومي. مع ذلك، يحدث تحول تجاذبي ثابت تدريجياً لتلك القرارات نحو هذه الكيانات الأكبر من التنظيمية القومية.

ومن بروز المؤسسة المتعددة الجنسيات والانفجار السكاني للاتحادات عبر القومية وحتى تكوّن هذه المنظمات الحكومية الدولية، نرى مجموعة تطورات تسير

كلها في الاتجاه نفسه، فالأمم تصبح أقل قدرة على إتخاذ مبادرات مستقلة ـ إنها تفقد الكثير من استقلاليتها وسيادتها. إنها لعبة عالمية متعددة الأطراف الدول فيها والشركات والنقابات والجماعات السياسية والعرقية والثقافية، والإتحادات الدولية والوكالات فوق القومية، كلها من اللاعبين. فالدولة القومية التي تتهددها فعلاً ضغوط من البنية التحتية، تجد حرية عملها مقيدة وسلطتها مستبدلة أو متقلصة، ونظام عالمي جديد يتشكل.

الوعي العالمي:

يعكس تقلص دور الدولة القومية ظهور اقتصاد عالمي جديد الأسلوب، انبثق مذ كان للموجة الأولى اندفاعتها الأولى. لقد كانت الدول القومية الحاويات السياسية الضرورية لاقتصاديات من الحجم القومي؛ واليوم لا تتصدع هذه الحاويات وحسب بل أصبحت مهجورة لا قيمة لها لأسباب عدة. أولاً نمو الاقتصاد الاقليمي ضمنها بصورة واسعة والذي كان مرتبطاً بالاقتصاد القومي قبل ذلك. ثانياً، تضخم الاقتصاد العالمي الذي أطلقته هي حتى أصبح يتلبس أشكالاً جديدة وغريبة. لذا، فإن الشركات عبر القومية تهيمن على الاقتصاد العالمي الجديد، يساعدها في ذلك البنوك المتشعبة والصناعة المالية التي تؤدي عملها بسرعة الكترونية فائقة، فتكسب أموالاً واعتمادات لا تستطيع دولة بمفردها على تنظيمها. وهي تتجه نحو نظام العملات عبر القومية ـ ليس «مال عالمي» موحد، بل تنوعاً في العملات «العملات الماورائية» Meta-Currencies ، ولكل منها «سوق سلّة العملات» أو السلع القومية. وهي تتمزق بالصراع بين موردي الموارد ومستغليها على مستوى عالمي، وتخرّمها الديون المخيفة التي وصلت الآن إلى مستوى قياسي. إنها اقتصاد متمازج، فهي تشكل مشاريعاً مشتركة بين شركات رأسمالية خاصة وشركات الدول الإشتراكية لتعمل جنباً إلى جنب، وعقيدتها ليست سياسة عدم التدخل الاقتصادي أو الماركسية بل انها ايديولوجية العالمية Globalism ـ التي تتضمن إندثار فكرة القومية. وكما أوجدت الموجة الثانية شريحة من الناس لها مصالح تتعدى المصالح المحلية، فأصبحت القاعدة

للإيديولوجيات القومية، كذلك تعزز الموجة الثالثة بروز جماعات مصالحها تتعدى المصالح القومية، وهي تمثل أساس الايديولوجية العالمية المفرزة، التي تسمى أحياناً بـ«الوعي العالمي» Planetaryconsciousness ؛ هذا الوعي يتقاسمه المدراء التنفيذيون متعددو الجنسيات، والقائمون بالحملات البيئية ذوي الشعر المرسل، ورجال المال، والثوريون، والمفكرون والشعراء والرسامون، ناهيك عن ذكر أعضاء الوكالة الثلاثية. حتى أن جنرالاً أمريكياً يحمل أربع نجوم فوق كتفيع قد قال إن «الدولة القومية قد تغمدها الله برحمته»!. إن العالمية أكثر من مجرد إيديولوجية تخدم مصالح جماعة معينة، تماماً مثلما ادعت القومية أنها تتحدث باسم أمة برمتها، كذلك تدعي العالمية أنها لسان حال العالم كله، وظهورها ضرورة تطورية وهي خطوة أخرى نحو عقيدة «الوعي الكوني» Cosmic Consciousness.

باختصار، نحن نشهد هجوماً مدمراً على كافة الصعد الاقتصادية والسياسية وحتى على مستوى المنظمة والإيديولوجية، يشن من النواة على عماد حضارة الموجة الثانية: الدولة القومية. وفي لحظة تاريخية دقيقة تقاتل فيها بلاد فقيرة بيأس لتأسيس هوية قومية، لأن القومية في الماضي كانت ضرورة للحركة الصناعية الناجحة، فإن البلاد الغنية، التي تتسابق خارج حلبة الصناعية، تقلص من دور الأمة أو تستبدله وتحط من قدره. وفي العقود القادمة، قد نشهد صراعات ناشئة حول تكوين مؤسسات عالمية جديدة قادرة على تمثيل الشعوب ما قبل القومية بالعدل، بالإضافة للشعوب ما بعد القومية، في العالم.

أساطير ومبتكرات:

لا يستطيع أحد اليوم، سواء خبراء البيت الأبيض أو الكرملين أو حتى رجل الشارع العادي، أن يتكهن بالأسلوب الذي سيخرج به النظام العالم الجديد ـ أيُّ أنواع جديدة من المؤسسات ستنشأ بالترتيب الاقليمي أو العالمي. لكن من الممكن تفنيد عدة خرافات شائعة. أولها خرافة الأفلام التي يعلن ـ مثل فيلم «المدحلة» و«الشبكة» ـ فيها أحد الأشرار بنظرة فولاذية أن العالم مقسم أو

سوف يقسم إلى مناطق نفوذ تحكمه مجموعة من الشركات عبر القومية. وفي شكلها الأكثر عمومية، تصور هذه الخرافة شركة طاقة واسعة واحدة، وشركة غذائية واحدة، وشركة انشاءات واحدة، وشركة سياحية واحدة وهلم جرا. وكل واحدة من هذه الشركات دائرة في فلك شركة أعظم وأضخم منها. لكن هذه الصورة الساذجة مقامة على تقديرات استقرائية من مبادىء الموجة الثانية كالتخصصية والتركيزية وحد الانتاج الاقصى.

لم تفشل هذه الفكرة وحسب في الأخذ بعين الاعتبار التنوع الغني لشروط الحياة الواقعية وظروفها والتقاء الثقافات والأديان والعادات والتقاليد في العالم، وسرعة التغيير، والاندفاعة التاريخية التي تحمل الدول العالمية التكنولوجية نحو اللاجماهيرية؛ ولم تفترض سلفاً بصورة ساذجة وحسب أن الحاجات البشرية من الطاقة والاسكان والغذاء هي أجزاء مستقلة كل عن الأخرى؛ بل أنها تتجاهل التحولات الجوهرية التي تثور بنية الشركة وأهدافها. هذه الخرافة باختصار قائمة على أساس مندثر عن الموجة الثانية عن ماهية الشركة وتركيبتها.

تصور الخرافة الأخرى بصورة خيالية كوكبا تحكمه حكومة عالمية مركزية واحدة. هذا التصور هو امتداد لبعض المؤسسات أو احكومات القائمة ـ «الولايات المتحدة العالمية»، «دولة بروليتارية عالمية»، أو ببساطة أكبر أمم متحدة أوسع. مرة أخرى، هذه الفكرة قائمة على امتدادات مبسطة لمبادىء الموجة الثانية.

إن الرؤية العامة للمستقبل ليست شركة عالمية تهيمن عليه، ولا حكومة عالمية تسيطر عليه وتحكمه، بل إنها نظام أكثر تعقيداً من هذا، نظام أشبه ما يكون بالمنظمات المصفوفية التي وجدناها تبرز في صناعات متقدمة معينة. فبدلاً من بيروقراطيات عالمية هرمية واحدة أو متعددة، نحن نحيك الشبك أو النسيج الذي يضفر ضروباً مختلفة من المنظمات ذات المصالح المشتركة. قد نرى، مثلاً، انبثاق «مصفوفة المحيط» في العقد القادم لا يتألف فقط من الدول القومية بل وأيضاً من المناطق والمدن والشركات والمنظمات البيئية والجمعيات العلمية، وأخرى لها

مصالح في البحر. وبحدوث التغيرات، تنبثق جماعات جديدة لتنضم إلى مصفوفة واحدة، وقد تسقط أخرى، وقد تظهر بنى تنظيمية أخرى ـ وهي تظهر فعلاً الآن ـ لتعالج قضايا جديدة: مصفوفة الفضاء، مصفوفة الغذاء، مصفوفة النقل، مصفوفة الطاقة وما شابه؛ كلها تتفاعل وتتشابك وتشكل نظام مفتوح فوضوي عوضاً عن النظام المغلق المنظم. وباختصار، إننا ننتقل نحو نظام عالمي يتألف من وحدات علاقاتها متبادلة بشكل مكثف كما علاقات الخلايا العصبية الدماغية، بعد نظام الدوائر البيروقراطية. وعندما يحدث هذا، نتوقع جدلاً حاداً سيندلع في الأمم المتحدة حول قضية بقائها كمنظمة اتحاد نقابي للدول القومية أو وجوب تحولها لتضم وحدات من نوع جديد ـ أقاليم، أديان ربما، وحتى شركات أو جماعات عرقية ـ لها الحق في وجود ممثلية فيها. وفي حين تتمزق فيه الأمم الأخرى وتبنى من جديد، وتظهر فيه على المسرح العالمي الشركات المتعددة الجنسيات وممثلون آخرون، وهي حين تنشب فيه الاضطرابات وتهديدات الحرب، فنحن جميعاً مدعوون لابتكار أشكال سياسية جديدة تماماً أو ابتكار «حاويات» جديدة للحد من مظهر خارجي في الترتيب العالمي ـ عالم أصبحت الدولة القومية فيه، لأهداف كثيرة، مفارقة تاريخية خطيرة.

الفصل الثالث والعشرون

غاندي والأقمار الصناعية

«رعدات مشنجة». . «ثورة غير متوقعة». . «سقوط قاس». . هكذا بحث الصحفيون بذعر عن كلمات تصف الاضطرابات العالمية المتصاعدة. لقد أذهلتهم وأخذتهم الصاعقة لقيام الثورة الاسلامية في ايران. وقد تبدو التجولات المفاجئة للسياسة الماوية في الصين وانهيار الدولار والقتالية الحديثة للدول الفقيرة وثورات التمرد في السلفادور أو افغانستان، كلها حوادث مجفلة وعشوائية غير مترابطة. إن العالم، كما قيل لنا، يميل نحو الفوضى.

مع ذلك، فإن معظم ما يبدو فوضوياً هو ليس بفوضوي، فاكتساح حضارة جديدة للأرض سيحطم العلاقات القديمة ويبررها، ويمحق الأنظمة السياسية ويتوّه النظام المالي. إن ما يبدو فوضى هو في الواقع إعادة تخطيط مكثف للسلطة لتتلاءم والحضارة الجديدة. وما إن ننظر إلى شفق الغروب لحضارة الموجة الثانية حتى نفاجأ بمحصلتها؛ فقد خلفت الحضارة الصناعية وراءها عالم ربع سكانه يعيشون بغنىً ووفرة نسبياً، وثلاثة أرباعه يعيشون في فقر نسبي و800 مليون فهم يعيشون بمستوى ما يدعوه البنك الدولي «بالفقر المطلق». وفي نهاية العصر الصناعي هذا كان 700 مليون نسمة يعانون من نقص التغذية بالإضافة إلى 550 مليون أميّ. وهناك ما يقدربمليار ومئتي مليون نسمة يعيشون دون الاستفادة من الخدمات الصحية العامة أو حتى من الماء الصالح للشرب. لقد ترك وراءه عالم فيه 20ـ30 أمة صناعية تعتمد على الموارد الخفية من الطاقة الرخيصة والمواد الخام الرخيصة في تحقيق معظم نجاحاتها الإقتصادية. وتركت وراءها أيضاً بنية تحتية عالمية ـ صندوق

النقد الدولي والبنك الدولي والإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والكوميكون ـ نظمت التجارة والمالية لصالح قوى الموجة الثانية، وتركت الكثير من الدول الفقيرة التي تعتمد على اقتصاد احادي المورد، ملوىً لخدمة حاجات الدول الغنية. إن الانبثاق المتسارع للموجة الثالثة لا يتنبأ فقط بانحطاط امبراطورية الموجة الثانية، بل ينسف كل أفكارنا التقليدية ويتخلص من الفقر المستشري فوق أرضنا.

استراتيجية الموجة الثانية:

منذ أواخر الأربعينات سادت استراتيجية واحدة لتحكم معظم الجهود الرامية إلى تقليص الهوة بين العالم الغني والعالم الفقير وهذا أدعوه باستراتيجية الموجة الثانية. انطلقت هذه الاستراتيجية من مقدمة مفادها أن مجتمعات الموجة الثانية هي قمة وذروة التقدم التطوري Evolutionary Progress لذا ينبغي على كافة المجتمعات الأخرى، من أجل معالجة مشاكلها، أن تقلد الثورة الصناعية بصورة أساسية كما حدث ذلك في الغرب والإتحاد السوفييتي واليابان. ويتكون التقدم من انتقال ملايين الناس من الزراعة إلى الانتاج الجملي، ويتطلب ذلك المدننة Urbanisation والمعايرة القياسية وجميع مبادىء الموجة الثانية. أي أن التطور باختصار يتطلب تقليداً صحيحاً لنموذج ناجح فعلاً والإيمان به. حاولت عشرات الحكومات من بلدان مختلفة تنفيذ هذه الخطة ـ اللعبة، إلا أن قلة منها فقط، مثل كوريا الجنوبيةوتايوان، حيث تسود ظروف خاصة، نجحت فعلاً في بناء مجتمع الموجة الثانية، بينما انتهت معظم هذه الجهود إلى كوارث. ونسبت عوامل الفشل في البلدان الفقيرة إلى عشرات الأسباب كالاستعمار الجديد وسوء التخطيط والفساد والأديان المتخلفة والقبلية والشركات المتعددة الجنسيات ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية والإبطاء والتسرع. مع ذلك تبقى الحقيقة، مهما اختلفت الأسباب، إن التصنيع تقليداً لنموذج واحد هو نموذج الموجة الثانية قد فشل فشلاً ذريعاً. وإيران تمثل أكثر الحالات دراماتيكية في هذا المسعى. ففي عام 1975 تبجح الشاه الدكتاتوري أنه سيجعل ايران أكثر دولة متقدمة صناعياً في

الشرق الأوسط وذلك بتطبيق استراتيجية الموجة الثانية، وكتبت نيوزويك: «يكدح مهندسو الشاه في بناء وتشييد فخمين للمصانع والسدود والطرق الحديدية والطرق المعبدة السريعة، وكل الزركشات الأخرى للنهوض بثورة صناعية كاملة التجنيح». وفي يونيو حزيران /1978 كانت المصارف الدولية ما تزال تتزاحم لتقرض بلايين الدولارات بمعدلات فائدة ضئيلة لشركة الملاحة الخليجية الفارسية ولشركة مازاديرن للصناعات النسيجية وتافانير (مؤسسة الطاقة العامة ـ مملوكة للدولة) ومجمع الفولاذ في أصفهان وشركة الألمنيوم الايرانية، وشركات أخرى كثيرة. وبينما كان من المفترض أن تحول عملية البناء هذه من إيران إلى دولة «عصرية»، كان الفساد يحكم طهران، وفاقم الإستهلاك الحاد من التباين بين الفقراء والأغنياء، وكان للمصالح الأجنبية ـ وبشكل رئيسي المصالح الأمريكية ـ يوم مشهود (كان مدير ألماني في طهران يتقاضى زيادة الثلث عما كان يتقاضاه في وطنه، لكن مرؤوسين كان يعملون مقابل 1/10 مما يتقاضاه هو). ووجدت الطبقة الوسطى في المدينة نفسها جزيرة ضئيلة وسط بحر من البؤس. وباستثناء النفط، كان ثلثي السلع المنتجة للسوق تستهلك في طهران من قبل 1/10 من سكان البلاد. بينما استمرت في الأرياف، حيث كان الدخل ما كاد يصل 1/5 من دخل المدينة إلا بشق النفس، حياة الفلاحين تحت ظروف قمعية مغذية للثورة.

وبدعم من الغرب في محاولة تطبيق استراتيجية الموجة الثانية، تصور المليونيرات والجنرالات والتقنو قراطيون الذين يديرون حكومة طهران، أن التطور ما هو إلا عملية اقتصادية بحتة، بينما الدين والحياة الأسرية والأدوار الجنسية كلها أمور ستهتم هي بذاتها إذا كانت علامات الدولار مناسبة، وكانت الأصالة الثقافية تعني القليل لهم إذ رأوا العالم، من خلال انغماسهم في التصنيعية، على أنه معاير باستمرار وليس أبداً متحرك نحو التنوعية.

وكانت مقاومة الأفكار الغربية ونبذها يعتبر ببساطة أمراً «رجعياً» من قبل مجلس الوزراء الذي كان 90٪ من أعضائه قد تلقوا تعليمهم في جامعات هارفارد

وبيركلي أو جامعات أوربية أخرى. ولولا ظروف فريدة معينة ـ مثل التمازج الإنفجاري للبترول والإسلام ـ لكان معظم ما حدث في إيران شبيهاً في بلاد أخرى والتي تسعى لتطبيق استراتيجية الموجة الثانية. إن معظم ما يشابه هذا قد ينطبق على عشرات المجتمعات الفقيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكان سقوط نظام الشاه في إيران قد أشعل شرارة الجدل الواسع في عواصم أخرى، من مانيلا وحتى مكسيكو، قد يسأل أحدنا مستفسراً عن سرعة التحويل، هل كانت خطوة التحول مبالغة التسارع؟ هل عانى الايرانيون من صدمة المستقبل؟ وحتى بوجود العوائد النفطية، هل تستطيع الحكومات إيجاد طبقة وسطى واسعة لتجنب الاضطرابات الثورية؟.

لكن المأساة الإيرانية واستبدال نظام الشاه بثيوقراطية قمعية يرغمنا على استجواب المنطلقات النظرية الأصلية نفسها التي انطلقت منها استراتيجية الموجة الثانية. هل الثورة التصنيعية التقليدية هي السبيل الوحيد نحو التقدم؟ وهل معنى هذا تقليد النموذج الصناعي في الوقت الذي وصلت فيه الحضارة الصناعية إلى نقطة فنائها؟.

نموذج النجاح المحطم:

طالما بقيت أمم الموجة الثانية «ناجحةً» ـ مستقرة وثرية وتزداد ثراءً ـ كان من السَّهل اعتبارها نموذجاً لبقية دول العالم. مع ذلك، فقد انفجرت الأزمة العامة للحركة الصناعية منذ أواخر الستينات، فانتشرت الاضرابات والتعتيم والانهيارات والجريمة والضغط النفسي عبر عالم الموجة الثانية، وقامت المجلات بتغطية مواضيع ساخنة مثل «لماذا لا يعمل شيء بعد الآن؟». واحتضرت نظم الطاقة والنظام الأسري، وكذلك تقوضت نظم القيمة والبنى المدائنية. وهجمت بوحشية مشكلات التلوث والفساد والتضخم والتغريب والعزلة والعنصرية والبيروقراطية والطلاق والنزعة الاستهلاكية اللامعقولة، وكذلك حذر الاقتصاديون من احتمال انهيار شامل للنظام النقدي. في هذه الأثناء، حذرت حركة بيئية عالمية من أن التلوث والطاقة ومحدودية المصادر الطبيعية قد تؤدي

جميعها خلال وقت قريب إلى استحالة استمرار الوظيفة الإعتيادية لدول الموجة الثانية. وقد أشير وراء هذا أيضاً أنه حتى ولو نجحت استراتيجية الموجة الثانية بمعجزة في الدول الفقيرة، سيحول هذا العالم كله إلى مصنع عملاق يثير الخراب والدمار البيئي، ويخيم الظلام والكآبة فوق الأمم الأكثر غنىً بسبب استفحال الأزمة العامة للصناعية، وفجأة يسأل ملايين الناس أنفسهم ليس عن قدرة استراتيجية الموجة الثانية على العمل وحسب، بل لم يريد البعض منافسة ومضاهاة حضارة عانت هي نفسها من آلام الاحتضار لمثل هذا الانحلال العنيف؟ تطور مجفل آخر يقوض أيضاً فرضية استراتيجية الموجة الثانية وهي «في البداية تتطور، ومن بعد ذلك تصبح ثرياً» ـ إن الغنى كان نتيجة العمل بلا كلل أو ملل، والتوفير والأخلاقية البروتستانتية وعملية التحول الاقتصادي ـ الاجتماعي الطويلة، مع ذلك، فقد حدَّ الحظر الذي فرضته «اوبيك»، والفيض المفاجيء للبترودولار إلى الشرق الأوسط من هذه الفكرة الكالفينية من رأسها المدبب. ففي غضون أشهر معدودة دخلت بلايين غير متوقعة وانتشرت كالقطران في إيران والسعودية والكويت وليبيا وبلدان عربية أخرى، ورأى العالم ثروة غير محددة «تتقدم» على التحول بدل أن تتبعه. وفي الشرق الأسط كان المال هو الذي أنتج حملة «التطوير»، ولم يكن «التطوير» هو الذي أنتج المال، وهذا لم يحدث على نطاق واسع أبداً من قبل. في الأثناء، كانت المنافسة بين الدول الغنية ذاتها تتسخن، فكتب مراسل «النيويورك تايمز» في طوكيو: «بالفولاذ الكوري الجنوبي يتم التشييد في كاليفورنيا، وتسوق أجهزة التلفزيون المصنوعة في تايوان إلى أوربا، والحرارات الهندية تباع للشرق الأوسط... الصين تنمو بشكل مثير كقوة صناعية كبرى محتملة. فيبقى السؤال: إلى أي مدى ستنافس الاقتصاديات النامية الصناعات المتقدمة في اليابان والولايات المتحدة وأوربة»!.

أما عمال الفولاذ الفرنسيين المضربين فيعبرون عن هذا الأمر بمدى أكثر غنى، إذ دعوا إلى وضع حد لـ«مجزرة الصناعة» فاحتل المحتجون برج ايفل. وفي الدول الصناعية هاجمت صناعات الموجة الثانية وحلفاؤها من السياسيين سياسة «تصدير الأعمال» وأي سياسة تنشر التصنيعية في البلاد الفقيرة، وباختصار، تتكاثر

الشكوك على مختلف الأصعدة حول لصالح من يجب أن تعمل استراتيجية الموجة الثانية المبجّلة، أو لصالح من تعمل في الأصل.

استراتيجية الموجة الأولى:

باشرت الدول الغنية في السبعينات باللجوء إلى أساليب تخطيطية جديدة نحو الدول الفقيرة يدفعها إلى ذلك فشل استراتيجية الموجة الثانية وصدمة مطالب الدول الفقيرة بمعالجة شاملة للإقتصاد العالمي، والقلق على مستقبلها. بين ليلة وضحاها، تحولت بعض الحكومات و«وكالات التطوير» بما فيها البنك الدولي ووكالة التطوير الدولية ومجلس تطوير ما وراء البحار، إلى ما يسمى باستراتيجية الموجة الأولى. هذه الاستراتيجية هي نسخة مماثلة لاستراتيجية الموجة الثانية ولكنها معكوسة: فبدلاً من ضغط الفلاحين وارغامهم على الهجرة إلى المدن المزدحمة، دعت إلى تأكيد جديد على التطوير الريفي. وبدلاً من التركيز على المنتجات الزراعية الصناعية المعدة للتصدير، فقد حثت على الإكتفاء الغذائي الذاتي، وبدلاً من السعي كالناقة العمياء وراء دخل قومي أعلى على أمل أن تسيل الفوائد للمحتاجين، قد دعت إلى تحويل المصادر مباشرة إلى «الحاجات البشرية الأساسية». وبدلاً من الإندفاع نحو وسائل تكنولوجية للإستغناء عن العمال، يحث المنهج الجديد على الإنتاج المكثف للعمال بمتطلبات قليلة من الطاقة ورأس المال والخبرة، وبدلاً من بناء مصانع الفولاذ العملاقة أو مصانع المدن الواسعة، تؤيد هذه الإستراتيجية مراكز الخدمات اللامركزية الصغيرة النطاق والمصممة للقرية.

كان أنصار استراتيجية الموجة الأولى قادرين على إظهار كارثيّة نقل العديد من التكنولوجيات الصناعية إلى الدول الفقيرة وذلك على عكس الفكرة السائدة في الموجة الثانية؛ إذ تتعطل الآلات وتبقى بلا صيانة، وهي تحتاج إلى مواد خام مكلفة ومستوردة في الغالب، فضلاً عن قلة العمال المهرة. لذا، وكما تقول الجدلية الجديدة، ما كان ضروري هو «التكنولوجيات الملائمة»، والتي تدعى بعض

الأحايين أيضا بـ«التكنولوجيات الوسيطة» و«اللينة» و«البديلة»، والتي تقع «بين المنجل والحصّادة». سرعان ما أسست مراكز تطوير مثل هذه التكنولوجيات في الولايات المتحدة وأوربة مثل جمعية تطوير التكنولوجيا الوسيطة التي كانت أسست في بريطانيا سنة 1965. لكن الدول النامية بدأت أيضاً بتأسيس مثل هذه المراكز التي أنتجت اختراعات تكنولوجية بسيطة. فقد طور «لواء مزارعي الموشودي» في بوتسوانا واسطة جر بالحمار أو بالثور يمكن استخدامها في حراثة وزراعة ورش السماد في نسق الحراثة الأحادي أو الثنائي، وتبنت دائرة الزراعة في غامبيا أداة هيكلية يمكن استخدامها كدجر محراث وكرافعة للفول السوداني، وكذلك لنشر البذار وإقامة الضلوع في التربة. وما يزال العمل في غانا مستمراً لتطوير درّاسة للرز تعمل بالدوّاسات، وضاغط لولبي للحنطة المستهلكة لتخميرها وعاصرة مصنوعة من الخشب لاستخراج الماء من ألياف الموز.

لقد طبقت استراتيجية الموجة الأولى على أسس واسعة أيضاً، ففي عام 1978 حظرت الحكومة الهندية الجديدة التي كانت ما تزال ترنح من ارتفاع أسعار النفط والأسمدة، توسيع صناعة النسيج الممكننة وحثت على الانتاج الواسع لمنسوجات على الأنوال اليدوية بدلاً عن الآلية. ولم يكن هدف ذلك زيادة الطاقة العمالية بل لتعويض الهجرة إلى المدن بتأييد الصناعة البيتية الريفية، وكانت هذه المعادلة الجديدة ذات مغزى ممتاز باعتراف الجميع. فهي تواجه الحاجة إلى إبطاء الهجرة الكثيفة إلى المدن، وتهدف إلى جعل القرى ـ حيث يقطن العدد الأعظم من فقراء العالم ـ زاخرة أكثر بالحياة، وهي أكثر تفهماً للعوامل البيئية حيث تؤكد على استغلال المصادر المحلية الرخيصة بدلاً من المستوردات المكلفة. وتتحدى كل التعاريف التقليدية والضيقة جداً «للإكتفاء»، وتقترح سبيلاً تنموياً أقل تكنوقراطيةً آخذة بعين الإعتبار العادات والثقافة المحلية، وتؤكد على تطوير ظروف الفقراء لا على جعل رؤوس الأموال في أيدي الأغنياء على أمل أن يهبط بعض خيرها عليهم. ولكن بعد كل مصداقيتها، تبقى معادلة الموجة الأولى استراتيجية لتحسين أسوأ ظروف الموجة الأولى دون تغييرها أبداً. إنها اسعاف لا علاج، أو على الأقل هي كذلك في إدراك حكومات عديدة في العالم. وقد عبر

الرئيس الاندونيسي «سوهارتو» عن فكرة معتنقة بصورة واسعة، عندما إتهم هذه الاستراتيجية بأنها «قد تكون شكلاً جديداً من الإمبريالية، وإذا ساهم الغرب بمشاريع التنمية الريفية على نطاق صغير فإن ورطتنا قد تخفف نوعاً ما، لكننا لن نتقدم أبداً».

إن علاقة الحب المفاجئة بين العمل والتكثيف تتعرض لتهمة كونها خدمة ذاتية للأغنياء. إذ طالما بقيت الدول الفقيرة ترزخ تحت ظروف الموجة الأولى، قلّت السلع المنافسة التي قد تندفع إلى السوق العالمية المتخمة، وطالما بقيت في الحقل، إذا صح التعبير، قلّ استهلاكها للنفط والغاز والموارد النادرة الأخرى وأصبحت أكثر استقراراً من الناحية السياسية.

وهنالك أيضاً، وهو أمر كان في أعماق استراتيجية الموجة الأولى، زعم على الطريقة الأبوية يقول إنه بينما تحتاج عوامل أخرى من الإنتاج الاقتصاد بها، فإن وقت العامل وطاقته لا يحتاجان لذلك ـ إن العمل الشاق والمضني الذي لا يؤديه بديل في الحقول أو حقول الأرز هو أمر جميل طالما أن الأمر يؤديه شخص آخر. ويوجز «سمير أمين» مدير المعهد الأفريقي للتخطيط والتنمية الإقتصادية، العديد من هذه الأفكار قائلاً إن تقنيات تكثيف العمالة قد استحالت جذابة فجأةً «والفضل في ذلك يعود لخليط من ايديولوجية الوجودية والعودة إلى اسطورة العصر الذهبي، والمتوحش النبيل، والنقد الموجه لواقعية العالم الرأسمالي». والأنكى من ذلك بعد هو أن معادلة الموجة الأولى تحت التأكيد على دور العلوم والتكنولوجيا، لذلك نجد أن الكثير من التكنولوجيات التي تطور الآن باسم التكنولوجيا الوسيطة هي أكثر بدائية من تلك التي كانت متوفرة للمزارع الأمريكي سنة 1776 ـ قريبة من المنجل لا من الحصّادة.

عندما بدأ المزارعون الأمريكيون والأوربيون بتطبيق «تكنولوجيا أكثر ملائمة» قبل مئة وخمسين عاماً، عندما تحولوا من أسنان تسوية التربة الخشبية إلى الحديدية منها وإلى المحراث المعدني، لم يديروا ظهورهم للمعرفة المتراكمة في الهندسة والمعادنية (علم المعادن) بل استفادوا منها جل الاستفادة. وفي معرض

أقيم في باريس سنة 1855، ونسبة إلى رواية معاصرة، كانت درّاسات الحبوب المبتكرة حديثاً معروضة بصورة مثيرة ثم «عُينَ ستة رجال للعمل على الدراسات اليدوية في الوقت الذي تباشر فيه الدراسات الآلية عملياتها المختلفة، والتالي كان نتائج ساعة عمل واحدة:

ستة درّاسين على الدراسة اليدوية ـــــــــــــــــــــــــــ 36 ليتر قمح
درّاسة بلجيكية ـــ 150 ليتر قمح
درّاسة فرنسية ـــ 250 ليتر قمح
درّاسة انجليزية ـــ 410 ليتر قمح
درّاسة أميركية ـــ 740 ليتر قمح.

هؤلاء فقط الذين لم ينفقوا سنوات العمر في كابوس العمل اليدوي استطاعوا بتؤدة التخلص من الميكانيكية التي استطاعت أن تدرس، حتى عام 1855، القمح والحبوب أسرع بـ 123 مرة من سرعة الإنسان. إن معظم ما ندعوه الآن «بالعلم المتقدم» كان علماء من الدول الغنية قد طوروه لصالح الدول الغنية، وما أقل الأبحاث القيمة التي وجهت لمعالجة المشكلات اليومية لفقراء العالم، مع ذلك، فهي أيضاً تلك «السياسة الإنمائية» التي تعمي نفسها عن احتمالات المعرفة العلمية والتكنولوجية المتقدمة، وتلعن مئات الملايين من الفلاحين الكادحين، اليائسين والجائعين وتجرهم إلى انحطاط أبدي. إن بمقدور استراتيجية الموجة الأولى أن تحسن حياة أعداد هائلة من بني البشر في بعض الأماكن وفي أوقات معينة، وبالرغم من ذلك لا يوجد دليل قوي يظهر أنه بإمكان دولة كبيرة أن تنتج بطرق الموجة الأولى قبل المكننة فائضاً لاستغلاله في التبادلات التجارية، وحقاً فهنالك مجموعة من الدلائل تشير إلى العكس تماماً. وبفضل جهد بطولي، كادت الصين الماويّة، ولكن ليس تماماً، أن تتجنب كارثة المجاعة؛ وكان إنجازاً هائلاً. ولكن في أواخر الستينات، كان الإصرار الماويّ على التنمية الريفية والصناعة الخلفية في أقصى طاقته. لكن الصين وصلت إلى طريق مسدودة، فمعادلة الموجة الأولى نفسها هي وصفة تؤدي إلى الركود، وهي ليست قابلة

للتطبيق على نطاق واسع في البلدان الفقيرة، على العكس من استراتيجية الموجة الثانية.

وفي هذا العالم المتنوع علينا ابتكار عشرات الاستراتيجيات التجديدية وغض النظر عن «الموديلات» التي تعود للحاضر الصناعي أو الماضي ما قبل الصناعي سواءً بسواء. فقد حان الوقت لننظر فيه إلى القادم من المستقبل.

قضية الموجة الثالثة:

هل نحن مجبرين على حصر أنفسنا بتلك الرؤيتين المندثرتين أبداً؟ إنني صورت تلك الإستراتيجيات البديلة كاريكاتورياً وعن عمد حتى أبين حدة الفروقات، ففي الحياة العملية، قلة من الحكومات قادرة على تبني النظريات المجردة، ونجد محاولات عدة لضم عناصر كلا الإستراتيجيتين. مع ذلك، فإن نشوء الموجة الثالثة بتلك القوة ما هو إلا إيحاء بعدم ضرورة العودة إلى الخلف جيئة وذهوباً بين هاتين الصيغتين، فوصولها يغير كل شيء بتطرف. وحيث لا تظهر أية نظرية من العالم العالي التقنية، الرأسمالي والماركسي على السواء، تعالج مشاكل «العالم النامي»، وحيث لا يوجد نماذج قابلة للتحويل بمعظمها، تنبت علاقة غريبة بين مجتمعات الموجة الأولى وحضارة الموجة الثالثة الناشئة. لقد شاهدنا أكثر من مرة محاولات ساذجة «لتطوير» غير بلد من بلدان الموجة الأولى بإدخال أشكال الموجة الثانية المتنافرة ـ الإنتاج الجملي، وسائل الإعلام الجماهيرية، التعليم المصنعي الأسلوب، حكومة برلمانية شبيهة بأنموذج ويستمنستر، والدولة القومية وغيرها كثير ـ دون إدراك أن نجاح هذا يعتمد بصورة رئيسية على تحطيم شكل الأسرة التقليدي وعادات الزواج والدين وبنية الأدوار، وعلى اقتلاع الثقافة من جذورها.

وبتباين مدهش، حصل فعلاً أن يكون لحضارة الموجة الثالثة مظاهر تشابه فعلاً مظاهر مجتمعات الموجة الأولى كالإنتاج اللامركزي والمدى الملائم والطاقة القابلة للتجديد واللامدائنية والعمل المنتج داخل البيت ومستويات الإنتهلاك

العالية وغيرها؛ إن هذا رجوعاً ديالكتياً مدهشاً بالفعل، وهذا ما يعلل الإفتتان بالماضي الريفي الذي نجده لدى مجتمعات الموجة الثالثة، وما هو مفاجيء ومذهل أن لحضارتي الموجة الأولى والموجة الثالثة صفات مشتركة كثيرة أكثر من الصفات المشتركة مع حضارة الموجة الثانية، فهما منسجمتان باختصار هل يمكّن هذا الإنسجام الغريب العديد من مجتمعات الموجة الأولى الحالية على اكتساب بعض مظاهر الموجة الثالثة ـ دون ابتلاع الجرعة بكاملها ودون تسليم ثقافاتها كلها أو بالعبور خلال «مرحلة» الموجة الثانية التطورية؟ هل من الأيسرلبعض البلدان أن تلج بنى الموجة الثالثة دون أن تمر بمرحلة التصنيع التقليدية؟ وهل من الممكن الآن لمجتمع أن يكسب مستوى معيشياً مرتفعاً دون التركيز المرضي على الانتاج التبادلي كما كان في الماضي؟ وبتوفر مدى واسعاً من الخيارات التي جلبتها الموجة الثالثة، ألا يمكن لتلك المجتمعات تخفيض معدلات وفيات الأطفال وتحسين معدل الأعمار والتعليم والتغذية والنوعية العامة للحياة دون التخلي عن أديانها وقيمها، وأن تعتنق المادية الغربية التي رافقت انتشار حضارة الموجة الثانية؟.

لن تأتي استراتيجيات «التطوير» المستقبلية من واشنطن أو موسكو أو باريس أو جنيف، بل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وستكون أهلية تتلاءم والحاجات المحلية الفعلة. وهي لن تفرط في التركيز على الاقتصاد على حساب البنية البيئية والثقافية والدينية والأسرية والأبعاد النفسية لوجودها، وهي لن تقلد أي انموذج خارجي. سواء أكان الموجة الأولى أو الثانية أو حتى الثالثة. لكن ارتقاء الموجة الثالثة يضع كافة الجهود في منظور جديد فهي تعطي أفقر دول العالم، وحتى أغناها، فرصاً جديدة تماماً.

الشمس والقريدس والرقائق:

يوحي الإنسجام المفاجيء للعديد من المظاهر البنيوية لحضارتي الموجة الأولى والثالثة أنه بالإمكان، خلال العقود القادمة، ضم عناصر الأصالة والمعاصرة في حاضر جديد أفضل. خذ على سبيل المثال قضية الطاقة مع كل

الحديث الدائر عن أزمة الطاقة التي تواجهها الدول المتحولة إلى حضارة الموجة الثالثة ينسى غالباً أن مجتمعات الموجة الأولى تواجه أزمة طاقة خاصة بها. منطلقةً من قاعدة منخفضة جداً، أي نظم الطاقة على هذه المجتمعات أن توجدها؟ أنها بالتأكيد في حاجة إلى محطات طاقة كبيرة وممركزة تعمل بالطاقة المستخرجة، على نمط محطات الموجة الثانية. ولكن في كثير من هذه المجتمعات، كما أظهر العالم الهندي أموليا قومار ريدي Reedy، فإن الحاجة العاجلة هي طاقة لا ممركزة في الأرياف بدلاً عن الموردات المركزية العملاقة في المدن ـ إن أسرة فلاح لا أرض له تنفق حوالي ست ساعات يومياً بحثاً عن الأخشاب الضرورية للطهي والتدفئة،

وتنفق أربع أو ست ساعات أخرى في جلب الماء من البئر وكمية مماثلة لرعي القطعان من ماعز وغنم، و«طالما أن مثل هذه الأسرة غير قادرة على استئجار عامل وشراء الأدوات الضرورية للعمل، فإن مسؤوليتها المعقولة الوحيدة هي انجاب ثلاثة أطفال على الأقل لإشباع حاجاتها من توفير الطاقة»، ويضيف ريدي أن الطاقة الريفية «قد تكون منع حملٍ ناجح». لقد قام ريدي بدراسة حاجات الطاقة الريفية، وخلص إلى نتيجة مفادها أن متطلبات قرية ما قد توفر بواسطة مصنع «بيوغازي» رخيص وصغير يستغل الفضلات البشرية والحيوانية في القرية ذاتها. واستمر في عرض أن عدة آلاف من هذه الوحدات ستكون أكثر إفادةً، وجيدة بيئياً وأكثر اقتصادية من محطات التوليد المركزية القليلة والعملاقة. وهذه الفكرة تجد صدى لها في البحوث البيوغازية وتجهيزاتها من بنغلادش حتى جزر فيجي، ولدى الهند حالياً 12 ألف محطة عاملة، وتخطط لبناء مائة ألف وحدة أخرى. أما الصين فتخطط لبناء 200 ألف محطة بيوغازية أسروية للعمل في زيشوان، ولدى كوريا 29450 وحدة وتأمل في أن تصل إلى 55 ألفاً عام 1985. وليس ببعيدٍ عن مدينة نيودلهي قام جاغديش كابور، كاتب المستقبليات البارز ورجل الأعمال، باستصطلاح عشرة أكرات (=10 آلاف مترمربع) وحولها إلى «مزرعة شمسية» نموذجية ذات محطة بيوغازية، وتنتج هذه المحطة الآن القمح والفاكهة والخضار تكفي لإطعام أسرته والعمال، فضلاً عن أطنان منها تباع في السوق وتجني أرباحاً. وقد قام المعهد الهندي للتكنولوجيا بتصميم محطة شمسية

ذات قدرة تبلغ عشرة كيلوواط تولد الكهرباء في القرية لإنارة بيوتها ولتشغيل مضخات المياه وأجهزة الراديو والتلفزيون فيها. وقامت السلطات أيضاً بتدشين محطة لتحلية المياه تعمل بالطاقة الشمسية بالقرب من مدراس. وكذلك شيدت شركة «سنترال أليكترونيكس» منزل وصفي قرب نيودلهي يستخدم الخلايا الشمسية الفوتوفولتية لتوليد الكهرباء.

إن أزمة الطاقة المرافقة لإنهيار حضارة الموجة الثانية تولد أفكاراً جديدة عن كيفية انتاج الطاقة المركزية واللامركزية الواسعة النطاق أو ضيقه في المناطق الفقيرة من العالم. وهنالك توازٍ جلي بين بعض المشكلات التي تواجه مجتمعات الموجة الأولى ومجتمعات الموجة الثالثة الناشئة، فكلاهما عاجز عن الاعتماد على أنظمة الطاقة المصممة لحقبة الموجة الثانية.

ماذا عن الزراعة؟ مرة أخرى، تقودنا الموجة الثالثة إلى وجهات لا تقليدية. ففي مختبر الأبحاث الايكولوجية في تسكون، أريزونا، يتم استنبات سمك القريدس «الأربيان» في أحواض زجاجية إلى جانب الخيار والخس ـ حيث تكرر فضلات القريدس في تسميد الخضار. وكذلك يقوم العلماء في ڤيرمونت بإجراء التجارب لاستنبات سمك السلور والسلمون المرقط والخضار بطريقة مشابهة، حيث يقوم الماء في حوض السمك بالتقاط الحرارة الشمسية ويطلقها ليلاً للمحافظة على درجةالحرارة، بينما تستخدم فضلات الأسماك كأسمدة. وفي ماساتشوستس يقوم المعهد الكيميائي الجديد بتربية الدجاج أعلى أحواض الأسماك، فما ترميه من فضلاتها يسمِّد الإشنيات والطحالب التي تأكلها الأسماك فيما بعد. هذه أمثلة ثلاثة من عدد لا يحصى من ابتكارات الإنتاج الغذائي والمعالجة الغذائية ـ وكثير منها له علاقة قائمة مع مجتمعات الموجة الأولى الحالية. وقد يعد مركز البحوث المستقبلية في جامعة جنوبي كاليفورنيا تصوراً علمياً عن الإتجاهات في مخزون الغذاء العالمي خلال العشرين عاماً القادمة، فأشارت على سبيل المثال، أن العديد من التطورات الرئيسية ستستغني عن الأسمدة الصناعية وسيكون لدينا بنسبة 10/9 مخصباً مطلقاً ومستحكماً عام 1996 والذي سيخفف الحاجة إلى الأسمدة النتروجينية بنسبة 15٪ وهنالك احتمال أن تتوفر حينئذ

الحبوب المثبتة للنتروجين والتي ستقلص حاجتها إليه على فترات. ويعتبر التقرير أنه من حكم المؤكد توليد أنواع جديدة من الحبوب تنتج غلالا أكثر للهكتار الواحد في الأراضي البعلية بنسبة 25ـ50٪. ويشير أنه من الممكن باستخدام أساليب الري الإستقطارية والآبار اللامركزية المسيرة بطاقة الرياح وتوزيع المياه بواسطة حيوانات الجر، أن يزيد انتاج الغلال ويقطع دابر التقلبات السنوية لكمية المحاصيل. فضلاً عن ذلك، يتحدث التقرير عن الحشائش العلفية التي قد تستطيع مضاعفة الاستيعاب الغذائي للدواجن والمواشي في المناطق القاحلة بسبب حاجتها لحد أدنى من المياه؛ وذلك عن قفزة محتملة تصل إلى 30٪ من الغلال غير الحبوبية في التربة الاستوائية نتيجة تفهم أفضل للتركيبات المغذية؛ وعن الفتوحات العلمية في السيطرة على الحشرات الزراعية المرضية، التي ستقضي على خسائر المحاصيل إلى حد كبير؛ وعن الطرق الجديدة المنخفضة التكاليف لضخ المياه؛ وعن السيطرة على ذبابة تسي تسي، وهذا قد يقود إلى فتح مناطق واسعة جديدة لمزارع المواشي والدواجن؛ وعن تطورات أخرى عديدة. وعلى المدى الزمني الطويل، بإمكان المرء تصور تكريس بعض الزراعة لإنتاج «مزارع الطاقة»ـ أي محاصيل لإنتاج الطاقة. وقد نشهد أخيراً تآلف تكييف الطقس والكمبيوتر والأقمار الصناعية الموجهة والهندسة الوراثية لإحداث ثورة في مخزون الغذاء العالمي. وبينما هذه الاحتمالات لا تشبع معدة فلاح جائع حالياً، ينبغي على حكومات الموجة الأولى الأخذ بعين الإعتبار هذه الإحتمالات في تخطيطها الزراعي الطويل المدى، وينبغي أن تبحث عن طرق تضم بها المعول والكمبيوتر.

وهنالك تقنيات جديدة أيضاً ترتبط بالتحول إلى حضارة الموجة الثالثة تفتح احتمالات جديدة. فالمستقبلي الراحل جون ماكهيل McHale وزوجة ماجدة كوردويل ماكهيل ينتهيان إلى القول في دراستهما الرائعة «الحاجات البشرية الأساسية» أن ظهور تقنيات بيولوجية متقدمة جداً تحمل معها أملاً عظيماً لتغيير مجتمعات الموجة الأولى. تتضمن هذه التقنيات كل شيء، من زراعة المحيطات إلى استغلال الحشرات وعضويات أخرى في العمل المنتج، ومن معالجة الفضلات السيللوزية حتى انتاج اللحوم عن طريق العضويات المجهرية وتحويل نبات مثل

اليوفربيا Euphorbia إلى وقود كبريتي حر. وهنالك ثورة «العلاج الأخضر» Green Medicine ـ أي صناعة المستحضرات الصيدلانية من الحياة النباتية المجهولة سابقاً أو التي كانت مادون الإستنفاع منها، وهذه الثورة تحمل معها آفاقاً واسعة في الكثير من بلدان الموجة الأولى.

وتلقي التطورات التقنية في مجالات أخرى بظلال الشك على النظرية التطورية التقليدية، فهناك قضايا ملحة تواجه بلدان الموجة الأولى كالبطالة المتفشية والإستخدام الوظيفي النامي، وقد أثار هذا نقاشاً دولياً بين منظريّ الموجة الأولى والموجة الثانية. يقول أحد الطرفين أن صناعات الإنتاج الجملي لاتستخدم عدداً كافياً من العمالة، وأن على خطط التطوير والتنمية أن تبني مصانعاً أضيق نطاقاً وأكثر بدائية تقنياً حتى تستوعب عمالاً أكثر وطاقة ومال أقل. ويحث الطرف الآخر على إدخال صناعات الموجة الثانية، أي التي تخرج الآن من الأمم الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية ـ كصناعة الفولاذ والسيارات والأحذية والمنسوجات وما شابه. لكن الإندفاع نحو بناء مصنع للفولاذ على نمط الموجة الثانية قد يكون معادلاً لصورة مصنع يجره حصان تحت ضربات السوط المبرحة. وقد تكون هناك أسباب استراتيجية معينة لبناء مصنع كهذا، ولكن كم سيطول الزمن حتى يصل الطلب على الفولاذ إلى الذروة لتكون الطاقة الإنتاجية في حدها الأقصى، خاصة عند ظهور مواد مركبة جديدة أقوى وأقسى من الفولاذ وأخف وزناً من الألمنيوم، وعندما تحل مواد شفافة قوية كالفولاذ وملاط بلاستيكي مقوى محل أنابيب المياه المطلية بالزنك؟ نسبة للعالم الهندي م.س. اينغار Iyngar هذه التطورات قد تجعل «التوسع الخطي في انتاج الفولاذ والألمنيوم توسعاً فائضاً». وربما بدلاً من السعي وراء القروض أو الاستثمارات الأجنبية لبناء القدرة الفولاذية، هل ينبغي على البلدان الفقيرة أن تستعد الآن لـ«عصر المواد»؟.

تجلب الموجة الثالثة احتمالات مباشرة أيضاً، إذ يقول «وارد مورهاوس» Morehouse من بحاثة برنامج سياسة البحوث في جامعة «لند» السويدية، إنه على البلاد الفقيرة أن تتطلع إلى وراء صناعة الموجة الأولى الضيقة النطاق، أو صناعة الموجة الثانية المركزية والواسعة النطاق، وعليها أن تركز بدلا عنهما على

احدى الصناعات الرئيسية للموجة الثالثة الناشئة؛ وهي الميكروالكترونيات Micro-electronics. يكتب قائلاً: «إن التركيز المفرط على تكنولوجية التكثيف العمالي بانتاجية منخفضة قد يكون شركاً للبلدان الفقيرة؛ بينما ترتفع هذه الانتاجية إلى نحو مذهل في صناعة رقائق الكمبيوتر، ومن المؤكد أنها الفرصة الذهبية لهذه البلدان بعد توفر رؤوس الأموال للحصول على مردود أكبر بكل وحدة من رأس المال المستثمر».

والأكثر أهمية، من ناحية أخرى، هو ذلك التساوق بين تكنولوجيا الموجة الثالثة والتراتيب الإجتماعية القائمة. لذا، يقول مورهاوس، فإن التنوع السلعي الواسع في صناعة الميكرو اليكترونات يعني أنه «باستطاعة البلدان النامية أن تأخذ تقنية رئيسية وتكيفها لتلائم المتطلبات الإجتماعية فيها أو موادها الخام. إن تكنولوجية الميكروالكترونيات تلائم لا مركزية الإنتاج». هذا يعني أيضاً انخفاضاً في الضغط السكاني على المدن الكبرى، وهذا لإنخفاض السريع يخفف من تكاليف النقل كثيراً. ومن انجازات هذا النموذج الإنتاجي انخفاض حاجاته من الطاقة ونمو سريع للسوق والتنافس الحاد جداً ـ لدرجة أن الأمم الغنية بحد ذاتها تحاول احتكار هذه الصناعات ولا يبدو أنها قد نجحت في تحقيق ذلك. ومورهاوس ليس الوحيد الذي يشير إلى تضافر الصناعة الأكثر تقدماً مع حاجات الدول الفقيرة، إذ يقول «روجر ميلين» Melen ، المدير المساعد لمختبر الدارات المتكاملة التابع لجامعة ستانفورد: «لقد نقل العالم الصناعي كل فرد من أفراده إلى حقل الإنتاج. أما الآن فإننا ننقل المصانع والقوى العاملة إلى الريف مرة أخرى، لكن بعض الأمم لم تتحول فعلاً عن الإقتصاد الزراعي للقرن السابع عشر، كالصين مثلاً. ويبدو الآن أن هذه الأمم قادرة على دمج تقنيات تصنيعية جديدة في مجتمعاتها دون الحاجة لنقل سكان بأكملهم». وإذا كان هذا ما يكان، فإن الموجة الثالثة تقدم استراتيجية تكنولوجية جديدة في حربها على الحاجة.

إن الموجة الثالثة ترمي الحاجة للنقل والاتصالات في منظور جديد. لقد كانت الطرق في عصر الثورة الصناعية ضرورة وشرطاً للتطور الاجتماعي والسياسي

والاقتصادي، بينما يعتبر اليوم نظام الإتصالات الألكترونية ضرورةً. وفيما سبق، ساد الإعتقاد بأن الاتصالات هي ثمرة التطور الإقتصادي لكنها برأي «جون ماجي» Magee ، مدير شركة آرثر. دي. ليتل للأبحاث، اليوم «فرضية بالية.. إن نظم الإتصالات عن بعد هي شرط مسبق أكثر مما هي نتيجة». والتكلفة الرخيصة الحالية للإتصالات توحي باستبدال العديد من وظائف النقل بأنظمة الاتصالات، إذ أن إنشاء شبكة اتصالات متقدمة بدلاً من البنى المتشعبة للطرق والشوارع الباهظة التكاليف، هو أكثر حفاظاً على الطاقة وأقل تكلفةً وأكثر ملائمة على المدى الطويل، ومن الواضح أن النقل بواسطة الطرق ضرورة، ولكن يمكن تخفيض تكاليف إنشاء الطرق، عندما يصبح الانتاج لا مركزياً بعد مركزيته، بدون عزل القرى عن بعضها البعض وعن المدن والعالم بشكل عام.

إن ازدياد الوعي لدى قادة بلدان الموجة الأولى بأهمية الاتصالات يتضح من خلال كفاحهم الشديد من أجل توزيع جديد للطيف الالكتروني العالمي. وبسبب تطوير قوى الموجة الثانية للاتصالات عن بعد في وقت مبكر، فقد سيطرت على الترددات المتوفرة، إذ يستغل الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وحدهما 25٪ من نطاق البث على الموجة القصيرة، فضلاً عن قسم واسع من أجزاء النطاق الأكثر تعقيداً.

مع ذلك، فإن النطاق، مثل قاع المحيطات والهواء الصالح للتنفس، هو ملك للجميع ـ أو يجب أن يكون كذلك ـ وليس حكراً على قلة من الناس. لكن بعض بلدان الموجة الأولى تصر على اعتبار النطاق مصدر محدود، وتريد أن تحدد حصتها منه، حتى لو كانت حينئذٍ تفتقر للوسائل المناسبة لاستغلاله (وتزعم أيضاً أن باستطاعتها» تأجير «حصتها إلى حين تقرر فيه على استغلال هذه الحصة بذاتها). ومن تلك الدول من دعا إلى «نسق اعلامي دولي جديد» فما كان من الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي إلا أن تقاوما هذه الفكرة. مع هذا، فالمسألة الأكبر التي تواجه تلك الدول هي مسألة داخلية: كيف تقسم مصادرها المحدودة بين الإتصالات والنقل؟ وهي ذات المسألة التي يجب أن تواجهها الأمم المتقدمة تقنياً أيضاً.

قد يصبح ممكناً لمجتمعات الموجة الأولى أن تتجنب بعض النفقات الضخمة على النقل الثقيل الذي كانت أمم الموجة الثانية تتحملها باللجوء إلى بناء محطات أرضية رخيصة ونظم الري بالكمبيوتر وربما أيضاً وسائل الاستشعار عن بعد للتربة، وربطها جميعاً بجهاز كمبيوتر «تيرمينال» رخيص يستخدم في القرية والصناعة المنزلية. وقد تبدو هذه أفكاراً طوباوية حالياً، لكن سرعان ما تصبح من أوجه الحياة التقليدية والعادية مستقبلاً. وهذا المستقبل ليس ببعيد، فقد قام الرئيس الإندونيسي سوهارتو بضغط زر ألكتروني بطرف سيفه التقليدي آذناً بتدشين نظام اتصالات عبر القمر الصناعي يهدف لربط الأرخبيل الإندونيسي ـ مثلما تم ربط الساحل الشرقي الأمريكي بالساحل الغربي بالسكة الحديدية قبل قرن من الزمان. إنه الرمز إلى البدائل الجديدة التي تقدمها الموجة الثالثة للبلاد الساعية نحو التحول. وهذه التطورات في الطاقة والزراعة وتكنولوجيا الإتصالات توحي إلى شيء أعمق ـ مجتمعات جديدة برمتها تنصهر في الماضي والمستقبل، من الموجة الأولى والموجة الثالثة. وبمقدور المرء أن يلاحظ استراتيجية التحول هذه مقامة على أساس تطور الصناعات الريفية الرخيصة ذات التوجه الفردي، المنخفضة الدفق، وتكنولوجيات مصطفاة بعناية فائقة مرتفعة الدفق في ظل نظام اقتصادي مطوق لحمايتها أو تطويرها وقد قال جاغديش كابور: «يجب إقامة توازن جديد الآن بين «العلم المتطور جداً والتكنولوجيا المتوفرة للبشرية» وبين «الرؤية الغاندية للمراعي الشاعرية الخضراء أو الجمهوريات الفردية»، ويضيف كابور أن هذا التآلف العملي يتطلب، تغيير شامل للمجتمع، لرموزه وقيمه ونظامه التعليمي ودوافعه ودفق مصادر الطاقة وبحوثه العلمية والصناعية، والكثير الكثير من المؤسسات الأخرى». مع ذلك، يؤمن عدد متزايد من المفكرين المستقبليين والمحللين الإجتماعيين والعلماء والمتخصصين، أن هذا التحول هو في حالة إنطلاق ويحملنا إلى فرضية جديدة وجذرية: باختصار، غاندي بأقمار صناعية!

المتهلكون الأصليون:

في ذلك السياق أيضاً فرضية أخرى على مستوى أعمق تستلزم علاقات

الناس الإقتصادية مع السوق ـ سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية الشكل، لا يهم. هذه الفرضية تطرح استجواباً حول كمية العمل والوقت الإجمالي للفرد، أي فرد، التي يجب تكريسها للانتاج وحول ذات الكمية التي يجب تكريسها للإنتهلاك ـ أي الكم المفروض للعمل المدفوع الأجر في السوق مقابل الكم المفروض للعمل الذاتي.

لقد انخرط معظم سكان الموجة الأولى فعلياً في النظام النقدي، وتم «تسويقهم» ولكن، بينما قد يكون الدخل المالي المزري الذي يكسبه فقراء العالم ضرورياًوحيوياً من أجل بقائهم، فإن الإنتاج التبادلي لا يؤمن سوى جزء ضئيل من دخولهم، ويؤمن الإنتهلاك الجزء الباقي. وتشجعنا الموجة الثالثة على النظر إلى هذه الحالة أيضاً بمنظور جديد.

إن البطالة تتفشى بين ملايين الناس في معظم بلاد العالم؛ ولكن هل التوظيف الكامل في هذه المجتمعات هو هدف واقعي؟ أين هي تلك التركيبة من السياسات القادرة على تأمين أعمال بدوام كامل حالياً لكل تلك الملايين الساخطة؟ هل فكرة «البطالة» هي بحد ذاتها مبدأ من مبادىء الموجة الثانية كما ألمح إلى ذلك الاقتصادي الآسوجي يونار ميردال؟.

يكتب «پول ستريتين» Streeten من البنك الدولي أن المشكلة ليست البطالة التي استلزمت في المفهوم الغربي وافترضت مسبقاً العمل بأجر القطاع الحديث وأسواق العمل وتبادلات العمل وتعويضات الضمان الاجتماعي.. ان المشكلة تتمثل في العمل غير المعوض وغير المنتج للفقراء وخصوصاً فقراء الأرياف». إن البروز المدهش للمنتهلكين في الأمم الغنية حالياً ظاهرةمذهلة من ظواهر الموجة الثالثة، وتقودنا أولاً وأخيراً إلى مساءلة أعمق لفرضيات وأهداف أقتصاديي الموجة الثانية، ربما يكون من الخطأ مضاهاة الثورة الصناعية الغربية التي شهدت تحول معظم النشاط الإقتصادي من القطاع (آ)ـ قطاع الانتهلاك ـ إلى القطاع (ب)ـ قطاع السوق. وربما احتاج الإنتهلاك إلى رؤية ترى فيه قوة ايجابية، وليس رمزاً من رموز الماضي المأسوف عليها. وربما يكون ما هو ضروري لمعظم

الناس عمل كامل الدوام مدفوع الأجر بالإضافة إلى رسم سياسات تصورية جديدة تهدف لجعل انتهلاكهم أكثر «انتاجية». وربط هاتين الفعاليتين الاقتصاديتين قد يكون فعلاً المفتاح المفقود من أجل البقاء لملايين من الناس، وهذا قد يعني، على أرض الواقع التزويد «بأدوات تحويلية للانتهلاك» ـ كما تفعل الدول الغنية الآن والتي نشهد فيها الآن تداؤب رائع بين القطاعين حيث تقدم السوق أدوات تمويلية قوية لخدمة المنتهلك ـ من الغسالات إلى المثقاب اليدوي والفاحصات للمدَّخرات. لكن البؤس في البلدان الفقيرة هو من القتامة بحيث يصبح التحدث عن الغسالات أو الأدوات التمويلية للوهلة الأولى خارجاً عن نطاق الوضوع، ومع هذا، ألا يوجد هناك نظير للمجتمعات المتحركة إلى ما وراء حضارة الموجة الأولى؟.

يذكرنا المعماري الفرنسي يونافريدمان أن فقراء العالم لا يريدون أعمالاً بالضرورة ـ انهم يريدون «الطعام والسقف»؛ والعمل هو السبيل لتحقيق هذا. إلا أنه بإمكان المرء أن يزرع طعامه ويبني سقفه أو أن يساهم في تلك العملية على الأقل. لذا قال فريدمان في بحث لليونسكو إنه ينبغي على الحكومات تشجيع ما دعوته بالإنتهلاك، وذلك بالتعامل بمرونة فيما يتعلق بقوانين الأرض وقواعد البناء. ويحث الحكومات بشدة على إزالة هذه العوائق ومساعدة الناس على بناء مساكنهم بأنفسهم بتقديم يد العون في «التنظيم وبعض المواد التي يصعب الحصول عليها.. وتطوير الموقع ان أمكن «أي تقديم الخدمات من ماء وكهرباء.

إن ما يقوله فريدمان وآخرون هو أن ما يساعد الفرد على الإنتهلاك بفعالية كبيرة يعادل في أهميته الإنتاج الذي يقاس باصطلاحات اجمالي الناتج القومي GNP التقليدية. ولزيادة «انتاجية» المنتهلك ينبغي على الحكومات أن تركز على البحوث العلمية والتكنولوجية المتعلقة بالإنتهلاك. ولكن، حتى هذه اللحظة، بمقدور هذه الحكومات وبأقل التكاليف، أن تمنح أدواتاً يدوية بسيطة والمشاغل الحرفية الإجتماعية والمهنية المدرسية المحترفية وتسهيلات الإتصالات الضرورية وأجهزة توليد الطاقة ـ بالإضافة إلى الترويج المشجع والدعم المعنوي لهؤلاء الذين يستثمرون «عرقهم» في بناء مساكنهم أو تحسين منتوجهم الغذائي من الأرض. إلا

أن دعاية الموجة الثانية، لسوء الحظ، تعمل على التقليل من شأن من يؤدي عمله بنفسه، وتعتبر هذا العمل أدنى نظرياً من خردة الإنتاج الجملي. لذلك على الحكومات أن تمنح الجوائز، بدلاً من تعليم الناس احتقار جهودهم الذاتية وتقييم سلع الموجة الثانية والتقليل من قيمة الأعمال الذاتية، لكل من بنى مسكناً أو سلعة بنفسه حسب معايير الابتكار والأفضلية، أو الإنتاج الأكثر «انتهلاكية»، وقد تساعد حقيقة أن أغنى شعوب العالم بذاتها تقوم بالانتهلاك بشكل متزايد على تغيير المواقف عند الفقراء جداً؛ فالموجة الثالثة تلقي الضوء على تحول العلاقة بالسوق إلى نشاطات غير سوقية في جميع مجتمعات المستقبل. وتنشيء الموجة الثالثة إهتمامات لا اقتصادية ولا تكنولوجية بحدودها القصوى، فهي تحمل رؤية جديدة نحو التعليم مثلاً، لقد كان التعليم بالإجماع عاملاً مركزياً في مسيرة التطور، ولكن أي نوع من التعليم؟.

حين أدخلت القوى الإستعمارية التعليم الرسمي إلى أفريقيا والهند وأجزاء أخرى من عالم الموجة الأولى، قامت بزرع المدارس المصنعية النموذج أو نماذج قليلة جداً لا تتجاوز 10٪ من مدارسها النخبوية. واليوم يتم اعادة النظر بنماذج الموجة الثانية التعليمية في كل مكان. ان الموجة الثالثة تتحدى فكرة الموجة الثانية في ضرورة تلقي التعليم في المدارس، بل ترى وجوب ضم التعليم إلى العمل والصراع السياسي والخدمة الاجتماعية وحتى اللهو. لذلك تحتاج فرضيات التعليم التقليدية إى اعادة تدقيق في الدول الفقيرة والغنية على حد سواء.

هل التعليم مثلاً هو هدف ملائم؟ وإذا كان كذا، ماذا يعني التعليم فعلاً؟ هل يعني القراءة والكتابة؟ في بحث مثير أعده معهد نيفيس للأبحاث المستقبلية ومقره أدنبره، قال الأنثروبولوجي الكبير سيرادموند ليتش أن القراءة أسهل في التعلم وأكثر فائدة من الكتابة وأنه ليس ضروري أن يتعلم الجميع الكتابة. وتحدث مارشال ماكلوهان عن العودة إلى الثقافة الشفوية Oral Culture أسوة بالعديد من مجتمعات الموجة الأولى.

إن تكنولوجيا التمييز الصوتي Speech Recognition تفتح آفاقاً جديدة لا

تصدق، فقد تكون أزرار الإتصالات الجديدة الرخيصة جداً أو المسجلات الصغيرة المدمجة مع المكنات الزراعية قادرة على إعطاء التعليمات الشفوية للمزارع الأمي. وفي ضوء هذا يصبح حتى تعريف التعليم الوظيفي بحاجة إلى تفكير عملي جديد.

وأخيراً، تشجعنا الموجة الثالثة على النظر إلى ما وراء فرضيات الموجة الثانية حول الدافع أيضاً. إن التغذية الأفضل قد ترفع من مستوى الذكاء والمنافسة الوظيفية بين ملايين الأطفال ـ في نفس الوقت الذي تزيد فيه من الحافز والدافع. وغالباً ما يتحدث أناس الموجة الثانية عن سلبية وافتقار الدافع عند القروي الهندي أو الفلاح الكولومبي مثلاً متناسين التأثيرات القاتلة للدافع الناتجة عن سوء التغذية والطفيلات المعدية والمناخ والسيطرة السياسية القمعية، وقد يكون جزء من قتل الدافع هو عدم الرغبة بتدمير البيت والأسرة والحياة ذاتها في الحاضر لمجرد أمل مشكوك بتحقيقه من أجل حياة أفضل في السنوات القادمة.

طالما أن «التطور» يحمل معنى تركيب ثقافة أجنبية مع ثقافة محلية قائمة، وطالما أن الاصلاحات الفعلية تبدو مستحيلة التحقيق، فهنالك كل سبب ممكن ليتعلق المرء بالشيء الذي يملكه مهما كان ضئيلاً. ولأن مظاهر الموجة الثالثة تتناغم ومظاهر الموجة الأولى سواء في الصين أو إيران، هذا يوحي بأن التغيير لن يكون تمزيقياً، وأن صدمة المستقبل ستكون أقل إيلاماً. بالتالي فهي قد تضرب أسس اللادافعية Demotivation وستجلب معها احتمالية التغيير الثوري في العقل والسلوك الفردي، وليس فقط في حقل الطاقة والتكنولوجيا والزراعة والاقتصاد.

خط البداية:

إن حضارة الموجة الثالثة الناشئة لا تزودنا بنموذج جاهز لمضاهاته وحسب، فحضارة الموجة الثالثة ليست بمشكلة أبداً. إنها تفتح للفقراء والأغنياء فرصاً غريبة وربما محررة لأسرهم أيضاً. وهي لا تنبه إلى ضعف عالم الموجة الأولى وبؤسه وفقره، بل إلى بعض من قواه المتأصلة؛ فمظاهر هذه الحضارة القديمة التي تبدو

متخلفة جداً مقابل مظاهر حضارة الموجة الثانية، هي مفيدة جداً عند قياسها بقالب حضارة الموجة الثالثة المتطورة. وانسجام هاتين الحضارتين التي ستظهر نتائجه في المستقبل القريب ينبغي أن يغير اسلوب تفكيرنا بالعلاقات بين أغنياء العالم وفقرائه، ويتحدث الاقتصادي «سمير أمين» عن «الحاجة المطلقة» لإختراق «المعضلة الكاذبة»: تقليد تقنيات الغرب الحالي أو التقنيات القديمة التي تناسب الظروف السائدة في الغرب قبل قرن من الزمن».

وهذا بالضبط هو ما تحاول الموجة الثالثة أن تجعله ممكناً. إن الفقراء إلى جانب الأغنياء يربضون عند خط البداية استعداداً لسباق جديد ومروع إلى المستقبل.

فصل ختامي:
الالتقاء الكبير

نحن لم نعد نقف في نفس المكان الذي كنا عليه قبل عقد من الزمان، تبهرنا التغيرات التي كانت علاقاتها مع بعضها مجهولة لنا، ولكن هناك اليوم التحام وتماسك، في الذي أعتبر فوضى التغير مسبقاً، للنمط المستقبلي الذي يتكون الآن. وفي التقاء تاريخي عظيم، تجري عدة انهار مع بعضها لتشكل معاً تحولاً إلى موجة ثالثة محيطة تكتسب زخماً متكاثراً كل ساعة، ولا يمثل التحول التاريخي إلى الموجة الثالثة توسعاً افقياً للمجتمع الصناعي، بل إنه تحول جذري التوجه والإتجاه ناسفاً ونافياً ما كان قائماً في السابق. إنه لا يضيف، بل إنه تحول كامل وثوري على الأقل في يومنا هذا كما كانت الحضارة الصناعية قبل ثلاثمائة عام. وما يحدث ليس بثورة تكنولوجية وحسب، إنه ولادة حضارة جديدة بكل ما تحوي الكلمة من معنى، فإذا أخذنا نظرة شاملة على البسيطة التي غطيناها، نجد باختصار تغيرات عميقة جداً موازية للكثير من المستويات الحضارية في آنٍ معاً.

إن كل حضارة تتأثر في المجال الحيوي (البيولوجي) وتؤثر فيه، وتعكس تمازج السكان والمصادر أو تحوله، ولكل حضارة مجال تكنولوجي مميز ـ قاعدة للطاقة ترتبط بنظام انتاجي يرتبط بدوره بنظام توزيعي. ولكل حضارة مجال إجتماعي مكون من مؤسسات اجتماعية لها علاقاتها المتبادلة. ولكل حضارة مجال إعلامي ـ قنوات إتصال تفيض منها المعلومات الضرورية. ولكل حضارة مجالها السلطوي الخاص بها. وبالإضافة، فلكل حضارة مجموعة من العلاقات الخصيصة

مع العالم الخارجي ـ سواء استغلالية، تكافلية، حربية، أو سلمية. ولكل حضارة عقائدها الكبرى ـ مجموعة من الفرضيات الثقافية القوية التي توحد أراءها مع الواقع وتبرر عملياتها. إن الموجة الثالثة، كظاهرة، تجلب معها تغيرات جذرية معززة ذاتياً في كل هذه المستويات المختلفة في آنٍ واحد. والنتيجةليست مجرد إنحلال المجتمع القديم، بل إنها خلق مؤسسات للمجتمع الجديد. ونحن لا نرى إلا الانحطاط والذبول والإنهيار من حولنا، فمؤسسات الموجة الثانية تتحطم فوق الرؤوس، والجريمة تتصاعد، والعائلة النووية تنقسم على ذاتها وتتجزأ، والبيروقراطيات تسيء للوظيفية، وتصدع نظم الخدمات الصحية وتذبذب الاقتصاد الصناعي على نحو خطير. مع هذا، فإن الأفول الإجتماعي هو التربة الخصبة للحضارة الجديدة.

ففي حقول الطاقة والتكنولوجيا والبنية الأسرية والثقافية وغيرها، توضع في الحيِّز البنى الأساسية التي ستميز المظاهر الأساسية لتلك الحضارة الجديدة. ونحن، في الواقع، نستطيع تمييز هذه المظاهر الأساسية لأول مرة، وبامكاننا إلى حد معين إدراك علاقاتها التبادلية.

إن حضارة الموجة الثالثة الجنينية ليست متماسكة بالمجالين البيئي والاقتصادي وحسب، لكن التصميم سيجعلها أكثر احتشاماً وديمقراطية من حضارتنا، وما من سبيل يوحي بحتمية هذا. فالفترة الإنتقالية سوف تتسم بفرط التمزق الإجتماعي فضلاً عن المصاعب الاقتصادية الجمة والتصادمات القطاعية والمحاولات الإنفصالية والكوارث التكنولوجية والشغب السياسي والعنف والحروب وتهديدات الحرب. وفي ظل هذا المناخ الذي تسود فيه المؤسسات المنحلة والقيم المتفسخة سوف تبرز الحركات الفاشيستية وزعمائها تسعى وراءالسلطة وقد تحصل عليها، وما من واحد منا يجهل نتائج وعثرات هذا. إن تصادم الحضارتين يفرز مخاطر هائلة، لكن الشذوذات لا تكمن بالتدمير بل بالبقاء المطلق. ومن المهم معرفة أين تمضي بنا إندفاعة التغيير الرئيسية ـ أي نوع من العالم سنجد، فهذا يساعدنا على تجنب أسوأ المخاطر الكامنة أمامنا مباشرة. وباختصار، أي نوع من المجتمع هو في طور التكوّن؟.

أساسيات المستقبل:

بخلاف الحضارة السابقة، ينبغي على حضارة الموجة الثالثة أن تتبع أسلوب التنويع في مصادر الطاقة ـ الهيدروجينية والشمسية والافراغ البرقي وربما النووية المتطورة، بالإضافة لمصدر آخر للطاقة لا يمكن تصوره بعد في الثمانينات (وبدون شك ستستمر بعض المحطات النووية بالعمل حتى لو عانى الناس من كوارثها، وحتى أسوأ من كارثة ثري ماين آيلاند، لكنها ستصبح باهظة التكاليف واستطراداً خطيراً).

سيكون الانتقال إلى قاعدة جديدة للطاقة ومتنوعة حدثاً غريباً إلى حد كبير يرافقه تعاقب متقطع للوفرة والشح وتأرجح الأسعار المتقلب، لكن الإتجاه البعيد المدى يبدو واضحاً وهو التحول من حضارة أساسها الإعتماد على مصدر أحادي من الطاقة إلى حضارة أساسها الإعتماد على عدة مصادر، وكذلك القائمة على الإعالة الذاتية Self-Sustaining . فحضارة الموجة الثالثة التي تملك طاقة متجددة لا نافذة سوف تتكل على قاعدة تكنولوجية أكثر تنوعاً أيضاً، ناشئة من البيولوجيا والجينات والالكترونيات وعلوم المواد وعمليات سبر الفضاء الخارجي وأعماق البحار. وبينما قد نتطلب بعض التكنولوجيات الجديدة تغذية عالية بالطاقة، فإن معظم تكنولوجيات الموجة الثالثة مصممة لاستهلاك أقل قدر ممكن من الطاقة. ولن تكون هذه التكنولوجيات كثيفة وخطيرة بيئياً مثل تكنولوجيات الماضي، فكثير منها سيكون صغير النطاق، بسيط التشغيل، وسيتم تحويل فضلاتها الصناعية لمواد أولية مفيدة لصناعات أخرى.

ولأن «المعلومات» هي المادة الأولية الأساسية لحضارة الموجة الثالثة ـ وهي المادة التي لا يمكن أن تنفذ ـ وهي التي تتضمن الخيال، فمن خلالها ستكتشف بدائل للمصادر التي ستنفذ حالياً رغم أن هذا البديل سيصاحب بتأرجحات اقتصادية عنيفة. وسوف تعيد الحضارة الجديدة بناء هيكل التعليم بناء على الأهمية الجديدة للمعلومات، وستعيد تعريف البحث العلمي وتنظيم وسائط الإتصال. فوسائط الإعلام الحالية، المطبوعة والألكترونية، لا تتلاءم ومستوى القدرة

الإتصالية، ولا تفي بحاجات التنوع الثقافي اللازم والأساسي للحياة، إن الصورة ستنقلب في حضارة الموجة الثالثة اعلامياً، فلن يسيطر عليها ثقافياً مجموعة قليلة من وسائل الإعلام كما كان، بل ستتكل عى وسائل إعلام جماهيرية متفاعلة، وستغذي الصورة المرتفعة التنوع والفردانية لداخل تيار المجتمع العقلي وخارجه. وعلى المدى البعيد، سيمهد التلفزيون الطريق أمام «الڤيديو الفردي أو الشخصي» Individualvideo أي البث الضيق المحمول إلى المطلق: صور تخاطب الفرد ذاته في آن معاً. وقد نستخدم أخيراً الأدوية في اتصال مباشر بين الأدمغة وبين أشكال أخرى من الاتصال الكهروكيماوي Electrochemical Communication الذي يشار إليه الآن ولكن بنحو غامض. كل هذا سيثير مشكلات سياسية وأخلاقية مروعة، وحتى لو لم تعالج، فلن تختفي. أما أجهزة الكمبيوتر المركزية والعملاقة ذات الأسطوانات التي تئز، وأنظمة التبريد المعقدة ـ حيث ما تزال موجودة ـ فسوف تستبدل بالرقائق Chips الذكية جداً، وستغزو كل بيت ومستشفى وفندق وكل الأجهزة والآليات، وأخيراً كل مبنى قرميدي ـ إن المحيط الألكتروني سيتكلم معنا.

وبغض النظر عن الاعتقادات العامة الخاطئة، فإن هذا التحول نحو مجتمع أساسه قاعدة معلوماتية ذات الألكترونية المرتفعة سوف يقلص حاجتنا للطاقة المرتفعة التكاليف. ولا تعني عملية «كمبترة» Computerization أو «أعلمة» In-formationalization المجتمع اقتلاع الشخصانية Depersonalization في العلاقات الإنسانية. وكما سترى في الفصل القادم، سيستمر الناس في إظهار عواطفهم من بكاء وتألم وضحك واستمتاع ولهو، ولكن ضمن إطار متغير. وما انصهار أشكال الموجة الثالثة في الطاقة والتكنولوجيا ووسائل الإعلام الا تسريعاً للتحولات الثورية في أسلوب العمل، وما تزال عملية بناء المصانع مستمرة (وفي أجزاء أخرى من العالم سوف تبنى مصانع جديدة خلال العقود القادمة)، لكن مصنع الموجة الثالثة هو أقل شبهاً بالمصانع التي عهدنا لها، وفي البلدان الغنية سيستمر هبوط عدد الناس المشتغلين في المصانع، وفي حضارة الموجة الثالثة لن يكون المصنع نموذجاً لأنواع أخرى من المؤسسات، ولن تكون وظيفته الرئيسية

الإنتاج الجملي. إن مصنع الموجة الثالثة سينتج ـ وهو ينتج الآن فعلاً ـ سلعاً جاهزة لا جماهيرية ـ وغالباً زبائنية ـ وسيعتمد على أساليب متطورة كالكلانية أو أسلوب الانتاج «السريع» «Presto» Production . وهو في النهاية سيحتاج لطاقة أقل ومواد أولية مضاعة أقل وطاقة عمالية أقل، وسيطلب الذكاء التصميمي أكثر من أي وقت مضى. والأكثر أهمية من هذا وذاك هو تشغيل بعض آلاته مباشرة من قبل المستهلكين أنفسهم وليس العمال.

وسوف يؤدي العاملون في مصانع الموجة الثالثة عملهم بدون تلك البربرية والتكرارية القاتلة اللتان سادتا في أجواء العمل للموجة الثانية. ومستويات الضجيج ستخف، وسيأتي العمال ويذهبون في ساعاتهم المناسبة، وسيصبح مكان العمل الحقيقي أكثر انسانية وفردانية، عابقاً بالأزهار واللون الأخضر في الغالب لتتقاسم المكان مع الآلات. وضمن حدود معينة، ستكون الأجور والأرباح معتمدة للعمال حسب الأفضلية الإنتاجية للفرد. أما مصانع الموجة الثالثة فسيتم تشييدها خارج مراكز المدن الكبيرة، ومن المرجح أن تكون أصغر حجماً من مصانع الماضي بوحدات تنظيمية أصغر حيث تتمتع كل منها بدرجة كبيرة من الإدارة الذاتية. وبصورة مشابهة، فإن مكتب الموجة الثالثة سيختلف تماماً عن مكتب الموجة الثانية. أما الجزء المقوّم الأساسي للعمل المكتبي ـ الورق ـ سوف يستبدل جذرياً (وقد لا يكون هذا كاملاً)، وستخرس مفاتيح الآلة الكاتبة، ويتقلص عدد خزائن الملفات. وسيتغير دور السكرتيريا مظهرياً عندما تزيل الألكترونيات الكثير من المهام العتيقة وتفتح فرصاً جديدة. وستقل أهمية الحركة التعاقبية جيئة وذهاباً عبر العديد من المكاتب والطباعة المتكررة إلى ما لا نهاية لأعمدة الأرقام، لكن صنع القرار المستقل بمشاركة أوسع سيزداد أهمية. ولتشغيل هذه المصانع والمكاتب المستقبلية، ستحتاج شركات الموجة الثالثة لموظفين عندهم القدرة على الإستجابة الحذرة والمتعقلة والواسعة الحيلة وليس الإستجابة الحفظية دون استيعاب وتفهم. ولتنشئة هؤلاء الموظفين، ستتحول المدارس عن الأساليب والمناهج الحالية التي ما تزال تنشيء منتجي الموجة الثانية للعمل المرتفع التكرارية.

إن أكثر تحولات الموجة الثالثة إثارة قد يكون نقل العمل من المصنع

والمكتب إلى المنزل، لكن بعض الأعمال لن يمكن تنفيذها فيه. وعندما تحل الإتصالات الرخيصة مكان النقل الباهظ التكاليف، وعندما يزداد دور الذكاء والخيال في العملية الإنتاجية ويتقلص دور القوة البهيمية أو العمل العقلي الروتيني، فإن شريحة هامة من القوة العاملة في مجتمعات الموجة الثالثة سوف تؤدي جزءاً من عملها في البيت على الأقل، وتبقى المصانع لهؤلاء الذين ينبغي عليهم أداء ومعالجة الأشياء المادية، وهذا يقدم مدخلاً إلى هيكلية المؤسسات في حضارة الموجة الثالثة.

لقد أشار بعض العلماء بناءً على تعاظم أهمية المعلومات، أن الجامعة ستأخذ مكان المصنع كمؤسسة مستقبلية مركزية، مع هذا، فإن هذه الفكرة التي تأتي من الأكاديميين عموماً أساسها فرضية ساذجةتقول أن الجامعة، والجامعة فقط، قادرة فعلاً على اشتمال المعرفة النظرية؛ لكنها ليست سوى فانتازيا «بروفيسورية» تتمنى لمس أرض الواقع. ويرى المدراء التنفيذيون من جميع أنحاء الأرض أن الطاقم التنفيذي هو محور المستقبل ومرتكزه. والمهنة الجديدة «مدراء المعلومات» تصور غرف الكمبيوتر التابعة لهم كمركز للحضارة الجديدة؛ لكن العلماء يرون هذا المركز في مختبرات الأبحاث الصناعية. وبعض الوجوديين يحلمون باستعادة الكمبونة الزراعية في العصور الوسطى الجديدة Neo-Medieval . وقد يرشح آخرون «حجرات المسرات» Gratification Chambers للمجتمع المنقوع في أوقات الفراغ.

لكن مرشحي الخاص، ولأسباب ذكرتها سابقاً، لن يكون أي منها، إنه المنزل. ففي اعتقادي، سيتولى المنزل أهمية جديدة في حضارة الموجة الثالثة. إن نشوء المنتهلك وانتشار الكوخ الألكتروني واستنباط هياكل تنظيمية جديدة في العمل ولا جماهيرية الإنتاج والمكننة الذاتية كل هذا يشير إلى بروز المنزل ثانية كوحدة مركزية في مجتمع الغد ـ الوحدة التي تعزز من الوظائف الإقتصادية والطبية والتعليمية والإجتماعية، وليست التي تقلصها وتقضي عليها. هذا يوحي أيضاً بأن الشركات (ومنظمات الإنتاج الإشتراكية) المستقبلية لن تتعالى على المؤسسات

الإجتماعية؛ إنها ستُميِّز في حضارة الموجة الثالثة كمنظمات معقدة تسعى وراء أهداف عديدة في آنٍ واحدٍ ـ وليس مجرد الربح أو حصص نسبية من الانتاج. وبدلاً من التركيز على خط تحتي واحد، كما تمرس المدراء الحاليون على هذا، سوف يُعنى مدير الموجة الثالثة المتميز بسعة الحيلة والدهاء «بالخطوط التحتية» المتعددة وسيتحمل مسؤولية إذا فشل بتحقيق هذا. أما عائدات وأرباح المؤسسة التنفيذية فإنها ستعكس تدريجياً هذه التعددية الوظائفية الجديدة عندما تستجيب الشركة بحساسية أكبر لما تعتبره الآن عواملاً غير اقتصادية لا مترابطة من بيئية وسياسية واجتماعية وثقافية وأخلاقية من خلال وسائل طوعية أو قسرية. وسوف تصاغ مفاهيم الموجة الثانية عن الفعالية ـ والتي تقدر غالباً من خلال قدرة الشركة على تزييف التكاليف غير المباشرة للمستهلك أو جابي الضرائب ـ بصورة تأخذ بعين الإعتبار التكاليف الإقتصادية والإجتماعية الخفية وغيرها والتي تترجم غالباً إلى تكاليف اقتصادية مؤجلة أيضاً. أما نظرية «فكر بمنهج اقتصادي» المشوقة بصورة مميزة لمدير الموجة الثانية فسوف تستحيل أقل انتشاراً. وسوف تختبر الشركة أيضاً ـ كمعظم المنظمات الأخرى ـ ترمياً جذرياً عندما تسود مبادىء الموجة الثالثة الأساسية. فبدلاً من مزامنة المجتمع مع سرعة وحركة خط التجميع، فإن مجتمع الموجة الثالثة سيتحول إلى ايقاعات وبرامج زمنية مرنة، وبدلاً من القياسية الإجتماعية المتطرفة للسلوك والأفكار واللغة واسلوب العيش، سيقام مجتمع الموجة الثالثة على أساس التجزيئية والتنوعية. وبدلاً من المجتمع الذي يركز السكان ودفق الطاقة ومظاهر حياتية أخرى، فإن مجتمع الموجة الثالثة سيتناثر ويصبح لا مركزياً، وبدلاً من اختيار نطاق حد الإنتاج الأعظمي ومبدأ «الأكبر هو الأفضل»، سيفهم مجتمع الموجة الثالثة معنى «النطاق الملائم». وبدلاً من مجتمع عالي المركزية، سيلحظ مجتمع الموجة الثالثة ويدرك قيمة عملية صنع القرار بلا مركزية أوسع.

هذه التحولات تتضمن تغيراً مذهلاً من البروقراطية النموذجية البالية إلى تنوع واسع من المنظمات الجديدة في الأسلوب سواء في العمل أو الدولة أو التعليم وغيرها. وحيث تبقى هيكلية الهرم قائمة، فإنها ستميل إلى التوسع والترحُّل

وستزيل بعض المنظمات الجديدة تمسكها القديم بمبدأ «رجل واحد... رئيس واحد» ـ وكل هذا يوحي بعالم عمل ناسه يشاركون في سلطة إتخاذ القرار، وستواجه جميع المجتمعات المنتقلة إلى الموجة الثالثة مشكلات البطالة العميقة والقصيرة الأجل. فمنذ عقد الخمسينات وحتى الآن يلاحظ أن تزايد عدد الياقات البيضاء والخدميات بصورة كبيرة قد قلّص قطاع التصنيع وتشرب ملايين العمال المسرَّحين. واليوم حيث تمكنن أعمال الياقات البيضاء أيضاً تبرز مسألة خطيرة حول المدى الممكن لتوسع قطاع الخدمات التقليدي الذي يقود إلى كساده، تقوم بعض البلدان بتقنيع هذه الأزمة بواسطة سياسة استيعاب العمال الإضافي، وتضخيم البيروقراطيات العامة والخاصة وتصدير العمالة الزائدة وما شابه، لكن هذه المشكلة غير قابلة للعلاج ضمن إطار اقتصاديات الموجة الثانية. وهذا يساعد على شرح أهمية ضم المستهلك والمنتج في المستقبل ـ وهو ما دعوته بنشوء المنتهلك. إن حضارة الموجة الثالثة تجلب معها إحياء قطاع اقتصادي ضخم قاعدته الإنتاج من أجل الاستغلال Production for use وليس من أجل التبادل، وأساسه مبدأ الخدمة الذاتية لا مبدأ «افعل ذلك للسوق». هذا الانقلاب الدرامي بعد ثلاثمائة عام من هيمنة «الأسواقية» سيتطلب رؤى جديدة وجذرية للمشاكل الإقتصادية التي نعاني منها كالبطالة والإنعاش ووقت الراحة وأدوار العمل مثلاً. وستجلب معها أيضاً تقريراً متغيراً لدور «التدبير المنزلي» في الاقتصاد، وتغييرات جوهرية في مفهوم دور المرأة التي ما تزال تؤلف الغالبية العظمى من مدبرات المنزل. إن الاندفاعة الكبيرة للأسواقية في الأرض أصبحت في ذروتها تلازمها تبعات كثيرة لا يبزها خيال في حضارات المستقبل.

في الأثناء، سوف يتبنى أناس الموجة الأولى فرضيات جديدة عن الطبيعة والتقدم والتطور والزمان والمكان والسببية والمادة، وتفكيرهم سيكون أقل تأثراً بالقياس على الآلة. وسيتأطر هذا التفكير بمفاهيم مثل المعالجة Processing والتغذية الاسترجاعية واللاتوازن Disequilibrium ، وسيكونون هم أكثر وعياً بالمنقطعات Discontinuities المتدفقة مباشرة من المستمرات Continuities. وسينشأ حشد جديد من المعتقدات والمفاهيم العلمية والتصورات الجديدة عن

الطبيعة البشرية، والأشكال الغنية جديدة معها بسبب التنوعية البعيدة التي لم تكن محتملة وممكنة أو ضرورية لهذا الحد خلال العصر الصناعي. هذه التنوعية الثقافية الناشئة سيخرقها الإضطراب حتى يتم تطوير أشكال جديدة من حلول الصراع الجماعي (فالنظم القانونية الحالية تفتقر للخيال الوافي والملائم لمجتمع مرتفع التنوعية).

إن التمايز المجتمعي سيعني أيضاً دوراً متقلصاً للدولة القومية ـ القوة القياسية العظمى حتى الآن. ستقام حضارة الموجة الثالثة على توزيع جديد للسلطات لن تكون للدولة فيه نفوذ وتأثير كما كان في السابق، بينما ستتقلد المؤسسات الأخرى ـ كالشركات متعددة الجنسيات وحتى الحي المستقل أو الدولة ـ المدنية ـ سلطات أكثر أهمية، وستحصل الأقاليم والمناطق على نفوذ أوسع حالما تنقسم السوق القومية والاقتصاد القومي إلى أقسام متعددة؛ وبعض منها حالياً أكبر من السوق القومية واقتصاديات الماضي فعلاً. وستنشأ تحالفات جديدة يربطها بصورة دنيا التقارب الجغرافي وتوحدها الصلات المشتركة الثقافية والبيئية والدينية والاقتصادية. فمثلاً، قد يطور إقليم في أميركا الشمالية روابطه القوية مع إقليم في أوربة أو اليابان أكثر من تطويرها مع اقليم مجاور له أو حتى مع حكومته القومية. وربط هذا كله سوياً لن يقود إلى حكومة عالمية موحدة بل إلى شبكة كثيفة من المنظمات عبر الدولية الجديدة. وخارج الأمم الغنية، فإن الدول اللاصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع سكان العالم ستكافح الفقر بأدوات جديدة دون أن تقنع بظروف الموجة الأولى أو تقلد بصورة عمياء مجتمع الموجة الثانية. ستظهر «استراتيجيات تطويرية» جديدة لتعكس الشخصية الدينية أو الثقافية الخاصة بكل اقليم وتستعد بوعي لتخفيف صدمة المستقبل. ولن تستمر أبداً عملية التدمير القاسية لتقاليدها الدينية وبنيتها الأسروية وحياتها الاجتماعية على أمل خلق صورة مشابهة لبريطانيا أو ألمانيا أو الإتحاد السوفييتي أو الولايات المتحدة. فالعديد من هذه البلدان ستبني على خلفية ماضيها المميز مع إدراكها للتوافق بين مظاهر معينة لمجتمع الموجة الأولى وبين المظاهر الناشئة في بلدان الموجة الثالثة على الأسس التكنولوجية الحالية.

مفهوم البراكتوبيا:

كل ما رأيناه هو المقدمات إلى اسلوب جديد من الحياة يطال الكوكب كله وليس الأفراد وحسب ومن الصعب تسمية هذه الحضارة الجديدة باليوتوبيا؛ إنها ستهتز بالعديد من المشاكل في الأعماق، هذه المشاكل التي سندرسها في الصفحات الباقية، هي مشاكل فردية ومجتمعية وسياسية، ومشاكل العدالة والمساواة والأخلاق والاقتصاد الجديد (وخاصة العلاقة بين العمل والإنتعاش والإنتهلاك)، وكلها ستجر معها جدالات عدوانية. لكن حضارة الموجة الثانية ليست مضادة يوتوبيا Anti-Utopia؛ إنها لا تحيي الصورة الروائية في رواية «ألف وتسعمائة وأربع وثمانون» أو رواية «عالم جديد وشجاع». فكلا هذين الكتابين الرائعين ـ ومئات أخرى من قصص الخيال العلمي المشابهة ـ يرسمان مستقبلاً لمجتمعات بيروقراطية عالية المركزية وقياسية حيث يتم فيها إبادة خصوصيات الفرد، إلا أننا نسير في الاتجاه المعاكس فعلاً؛ وبينما ترافق الموجة الثالثة تحديات كبيرة للإنسانية كالتهديدات البيئيةوخطر الإرهاب النووي والفاشيةالألكترونية، إلا أنها ليست استمراراً خطياً لكابوس الصناعية. إننا نلمح في الأفق ظهور ما يسمى بـ«البراكتوبيا» Practopia ـ حضارة ليست هي أفضل العوالم المحتملة وليست أسوائها، بل الإحتمال العملي والمفضل لعالمنا. وبصورة مغايرة لليوتوبيا، فإن البراكتوبيا ليست معصومة عن الأمراض والقذارة السياسية والأخلاق العفنة، وهي أيضاً ليست ساكنة Static أو مجمدة في اكتمال خيالي، ولا هي نسخة سابقة تقولب نفسها في مثالية سلفية، وعلى العكس من ذلك، فإن البراكتوبيا لا تجسد شراً متبلوراً ليوتوبيا تخرج عن لبوسها وهي ليست معادية للديمقراطية ولا عدوانية نظرياً ولا تقلص أفرادها إلى كينونات مشوهة ومبتورة، ولا تدمر جيرانها أو تحط من محيطها. باختصار، فإن البراكتوبيا خيار ايجابي ثوري، ومع ذلك فهي تكمن ضمن نطاق ما يمكن الوصول إليه حقيقةً.

وفي هذا المعنى نجد أن حضارة الموجة الثالثة مستقبل براكتوبي يلمح فيه المرء حضارة تتسامح مع الفروقات الفردية وتعتنق (لا تقمع) التنوعات العرقية

والإقليمية والدينية والدونية الثقافية للمجتمعات الأخرى؛ حضارة مقياسها البيت، ليست مجمدة بل تنبض بالابتكارات وتساعد على تقديم الاستقرار النسبي للأقليات. حضارة ليست غايتها بعد ذلك صب معظم طاقاتها إلى الأسواقية. حضارة قادرة على توجيه العواطف والحماس نحو الفن الخلاق، حضارة تواجه خيارات تاريخية لم يسبق لها مثيل ـ كالمورثات والتطور مثلاً ـ وتستنبط معايير أخلاقية جديدة للتعامل مع قضايا معقدة كهذه، أخيراً، إنها الحضارة الأكثر إنسانية وديمقراطية التي لها توازن أفضل مع المجال البيولوجي، والتي لن تعتمد بعد ذلك على استغلال الموارد العالمية بصورة خطيرة. عمل يصعب تحقيقه، لكنه ليس بالمستحيل.

السؤال الخطأ:

لم يحدث كل هذا؟ لم تصبح الموجة الثانية عقيمة فجأة؟ لم هذا الإندفاع الحضاري الجديد إلى الصدام مع القديم؟ لا أحد يدري حتى الآن، وبعد مرور ثلاثمائة عام على الحقيقة، يعجز المؤرخون عن معرفة «سبب» وقوع الثورة الصناعية. وكما رأينا، لكل نقابة أكاديمية أو مدرسة فلسفية تفسيراتها المفضلة، فالحتميون التقنيون يشيرون إلى المحرك البخاري، والبيئيون يشيرون إلى تدمير الغابات البريطانية، والاقتصاديون إلى تقلبات أسعار الصوف ويؤكد آخرون التغيرات الدينية أو الثقافية، كحركة الإصلاح البروتستانتي Reformation وعصر التنوير وما شابه.

نستطيع أيضاً في عالم اليوم تمييز قوى سببية متبادلة، إذ يشير الخبراء إلى شدة الطلب على احتياطيات النفط الآخذة بالنقص، والإزياد المتضاعف لسكان العالم والتهديد المتصاعد للتلوث البيئي العالمي، على أنها قوى فاعلة في التغير البنيوي على الصعيد العالمي.

ويشير آخرون إلى التطورات اللامعقولة في حقول العلم والتكنولوجيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتغيرات السياسية والإجتماعية المرافقة لتلك

التطورات. وما يزال آخرون يؤكدون على صحوة العالم اللاصناعي والاضطرابات السياسية التالية لها التي تهدد خطوط الطاقة الرخيصة والمواد الخام الضرورية لحياة الغرب. ويمكننا الإشارة أيضاً إلى تغير القيم المذهل ـ كالثورة الجنسية والاضطرابات الشبابية في الستينات والمواقف المتحولة نحو العمل. وقد يشير المرء إلى سباق التسلح فقط الذي سرّع من تغيرات تكنولوجية معينة. واختيارياً، قد نرى مسببات الموجة الثالثة في التحولات الثقافية والأبستمولوجية في عصرنا التي تعادل في عمقها التحولات التي أنجزها عصر الإصلاح الديني وعصر التنوير مجتمعين. باختصار، هنالك عشرات بل مئات تيارات التغيير التي تغذي المركز الكبير، وترتبط كلها مع بعضها البعض بصورة تبادلية وطرق سببية مشتركة. وقد نعثر على تغذية استرجاعية ايجابية مذهلة تعمل في النظام الإجتماعي فتسرّع تحولات معينة وتضخمها، بالإضافة إلى عقد سلبية تخمد تغيرات أخرى.

وقد نجد في فترة التمرد هذه مشابهات «للقفزة» الكبرى التي وصفها ايليا بريجوجين وعلماء آخرون والتي تتمثل باختراق صُدفي لبنية بسيطة إلى مستوى جديد من التعقيد والتنوع. حقاً، قد يكون طرحنا سؤال «والسبب»؟ طريقة خاطئة في تشكيل صيغة السؤال أو أنه السؤال الخطأ جملة وتفصيلاً. ولا نقول هذا بغية اسقاط مبدأ السببية بل لندرك تعقيداته، فهو لا يوحي أبداً بالحتمية التاريخية. وقد تكون حضارة الموجة الثانية قد تحطمت وأصبحت عقيمة، لكن هذا لا يعني أن تأخذ حضارة الموجة الثالثة شكلاً معيناً، إذ قد يتغير مظهرها بعدد من القوى جذرياً؛ وما الحروب أو الإنهيارات الإقتصادية أو الكوارث البيئية إلا من مظاهر هذه القوى. والصدفة تلعب دورها هنا، إذ ما من أحد قادر على وضع حد لموجةالتغيير التاريخية الأخيرة، ولكن هذا لا يعني أننا عاجزون عن التأثير على مساراتها. فإذا صحَّ ما كنت قلته عن التغذية الإسترجاعية الإيجابية، فإن «ركلة» بسيطة للنظام منها قد تقود إلى تغييرات واسعة النطاق. والقرارات التي نتخذها اليوم أفراداً وجماعات وحكومات لقادرة على توجيه تيارات التغيير المتسارعة أو تحويلها وسيكون ولكل فرد استجابته الخاصة والمختلفة للتحديات التي يفرزها الصراع الجبار الذي ألّب أنصار الموجة الثانية على أنصار الموجة الثالثة، فالروس

سوف يستجيبون بطريقة، والأمريكيون بأخرى وكذلك اليابانيين والألمان والفرنسيين، وستصبح البلدان متباينة عن بعضها وليست مشابهة لكل منها، وهذا التباين سيجد طريقه داخل البلد ذاته أيضاً، وقد تؤدي التغيرات الصغيرة إلى نتائج كبيرة في الشركات والمدارس والمشافي والأحياء وهذا هو السبب في استمرار وجود التأثيرات الفردية الهامة، ويصح ذلك عندما ندرك أن التحولات الكامنة في طريقنا هي من نتائج الصراع وليست من نتائج التطور الآلي الذاتي. لذا نجد في كل دولة متقدمة تقنياً اقليماً ومناطق متخلفة فيها تكافح وتحارب لإتمام حركة تصنيعها وتحاول حماية مصانع الموجة الثانية فيها وأعمالها. وهذا يضعها أمام صرع جبهوي مع الأقاليم والمناطق المتقدمة جداً في بند القاعدة التكنولوجية لعمليات الموجة الثالثة. هذه المعارك تمزق المجتمع وتقسمه، ولكنها تتيح فتح فرص واسعة أمام العمل السياسي والاجتماعي الفعال والمؤثر. وهذا الصراع الجبار لا يعني أن الصراعات الأخرى تفقد أهميتها أمامه. إذ سوف يستمر صراع الطبقات والصراع العرقي وصراع والشباب والكبار ضد ما أسميته في كتاب آخر بـ«امبريالية متوسطي العمر»، والصراع بين المناطق والأجناس والديانات وبعضها سيزداد خدة طبعاً. لكن كل أشكال الصراع هذه يصوغها الصراع الجبار ويقودها إليه؛ إنه الصراع الجبار الذي سيرسم المستقبل الأساسي. في أثناء ذلك، هنالك شيئان يخترقان كل شيء ملازمان لنشوء الموجة الثالثة، الأول هو التحول إلى مستوى عالمي للتنوع في المجتمع ـ أي لا جماهيرية المجتمع. والثاني هو التسارع ـ الخطوة الأسرع التي تقع على وطئها التغيرات التاريخية. وهذان التحولان يقيدان الأفراد والمؤسسات ويضغطان عليهما على حد سواء ويكثفان من الصراع الجبار. وفجأة، وقد اعتادت على مستوى منخفض التنوع والتغيير الوئيد، ستجد المؤسسات ومعه الأفراد نفسها وهي تحاول التماشي مع التنوعية المرتفعة والتغيير المتسارع جدا. والضغوط الناشئة عند ذلك تهدد بعجز كفاءة القرار على التحمل والنتيجة هي صدمة مستقبل.

ويبقى أمامنا خيار واحد لا خياران: وهو رغبتنا في تشكيل جديد لذواتنا ومؤسساتنا لتتعامل مع الحقائق الجديدة وهذا هو ثمن السماح لمستقبل انساني

عملي ولائق أن يطرق الأبـواب. فعلينا إذن من أجـل صنع التغيـيرات الضرورية تبني رأي جديد مفعم بالخيال في مسألتين هامتين حاسمتين لوجودنـا وبقائنـا كبشر ومغمورتين في المناظرات العامة وهما: مستقبل الشخصية وسياسة المستقبل.

الفصل الخامس والعشرون

المحيط النفسي الجديد

أين نحن من الحضارة الجديدة الناشئة؟ ألا تعني هذه الدفقات الإجتماعية والتحولات التكنولوجية الجديدة نهاية عهود الصداقة والحب والإلتزام والرعاية والصلات الإجتماعية؟ ألن تكون عجائب الالكترونيات المستقبلية وبالاً على العلاقات الإنسانية، فتحولها إلى علاقات فارغة إتكالية أكثر مما هي اليوم؟.

إنها أسئلة مشروعة نابعة عن مخاوف منطقية ودلائل هذه المخاوف ترى في الانهيار النفسي ـ المنطقي Psycho-Logical الذي له وقع القنبلة في «المجال السيكولوجي» المشاعي، وفي الواقع نحن نمر في مرحلة تحطم مجالات الموجة الثانية من تقنية وإعلامية واجتماعية ونفسية أيضاً، فتسمع عبر كل بلداننا اسطوانةً مألوفة جداً: معدلات مرتفعة من انتحار اليافعين والأحداث، ومن الإدمان على الكحول والإحباط النفسي الواسع والجريمة والتخريب المتعمد للممتلكات العامة. وفي الولايات المتحدة تكتظ غرف الطوارىء «بالمحششين» و«ضحايا القيادة المتهورة» و«مستنشقي الكوكائين» و«مدمني الهيروين». ناهيك عن ضحايا «الإنهيارات العصبية». وتزدهر مهن العمل الإجتماعي والصحة النفسية في كل مكان. ففي واشنطن، أعلنت اللجنة الرئاسية للصحة النفسية أن ربع سكان الولايات المتحدة يعانون من شكل معين من الضغوط العاطفية الحادة. وصرح عالم نفسي من المعهد القومي للصحة النفسية أنه لا توجد أسرة إلا وتعاني من أحد أشكال الإضطراب النفسي وأن «التمرد النفسي ـ المنطقي متفشٍ في المجتمع

الأميركي المضطرب والقلق على مستقبله والمنقسم على نفسه». صحيح أن الاحصائيات التي لا يعتمد عليها والتعاريف اللينة تجعل الأجيال الجديدة في شك من الأمر وأن المجتمعات الأولى عانت من الأمراض النفسية ولم تكن نموذجاً يحتذى به، لكن هناك شيء غير طبيعي يجري حالياً. فالحياة اليومية يتنازعها حد ماضٍ كحد السيف يرهقها ويثير الأعصاب ويجعل الأمزجة خاضعة لسيطرة هشة؛ لقد طفح الكيل عند ملايين من الناس. وفوق ذلك يشاحنهم جيش متضخم ظاهرياً من جماعات الكوكس Kooks والفلاكس Flakes والمعتوهين وغريبي الأطوار في الملبس والمسلك، والذي يفتن سلوكهم الإجتماعي باستمرار وسائل الإعلام. وفي الغرب على الأقل نرى تصويراً رومانتيكياً مؤذياً يمجد الجنون Insanity ومساكنته، فتزعم كتب أفضل المبيعات أن الجنون اسطورة، بينما تقول مجلة أدبية مقرها في مدينة بيركلي أن هدفها ورسالتها اعتبار «الجنون والعبقرية والقداسة صفات تسكن مملكة واحدة لها نفس هيبة الأخرى». في الأثناء، نرى ملايين الناس تبحث عن هويتها أو عن علاج سحري لدمج شخصياتها من جديد ليزودها بالألفة أو النشوة الفورية أو يقودها إلى حالات «أرقى» من الوعي. ومنذ أواخر السبعينات أخذت «حركة الطاقات البشرية الكامنة» تنتشر انتشاراً سريعاً في الولايات المتحدة وأحدثت أكثر من ثمانية آلاف «طريقة علاجية مختلفة» تتألف من غرائب ووسائل التحليل النفسي والأديان الشرقية والتجارب الجنسية واللهو واحياء الأيام الخوالي. وذكرت احصائية نقدية أن هذه الوسائل» لُفّت بعناية وأناقة وصُدِّرت من الساحل الشرقي للساحل الغربي بأسماء مثل ديناميكا العقل، الأريكا Arika ، ورسالة التحكم الذهني والتأمل المعرفي المتعالي وديانتيك علم العلوم Scientology Dianetics ، موزعة طرقها العلاجية الخاصة.

منذ الخمسينات، وفي نفس الوقت، دخلت الطوائف الدينية الأميركية هذا الخضم، فنشرت بهدوء عبر البلاد تدعمها الاعتمادات المالية المرتفعة وحملات تجنيد الأعضاء». وتفوق الحركة البروتستانتية الأميركية أهمية صناعة القدرات البشرية الكامنة، فهي تروق أكثر للشرائح الفقيرة والأقل ثقافة في المجتمع وتتضخم هذه الحركة باستغلالها المتطور للإذاعة والتلفزيون القويا التأثير. ويتدافع وكلاء حركة

«الولادة الثانية» الدينية لبث الخلاص من مجتمع يصورونه متفسخاً منحلاً هالكاً ملعوناً.

لكن موجة القلق هذه لم تضرب جميع أجزاء العالم الصناعي بقوة متكافئة، فيعتبرها الأوربي ظاهرة أميركية بحتة لا تطاله. وحتى في الولايات المتحدة ذاتها لا يزال البعض يعتبرها تجسداً آخر من التآكل الخرافي لكاليفورنيا، قد لا يكون هذان الرأيان مخطئين، فإن كان الكرب النفسي والروحي والإنحلال واضحين بصورة مذهلة في الولايات المتحدة وخاصة في كاليفورنيا، فهذا دليل على أن الموجة الثالثة قد وصلتها قبل وصولها إلى أي مكان آخر فتركت تداعي وانهيار البنى الإجتماعية يقع في وقت باكر جداً. حقاً، فقد استقر في العديد من المجتمعات نوع من «البارانويا» Paranoia ، وليس في الولايات المتحدة فقط، فترى الإرهابيين في شوارع روما وتورينو يمشون شمَّ الأنوف، وتزداد في باريس ولندن اللتان زال الهدوء عنهما، حوادث السرقات المسلحة وتخريب الممتلكات المتعمد. ويخشى المسنون في شيكاغو التجول في الشوارع بعد هبوط الظلام، وفي كاليفورنيا تقدم إحدى المجلات لقرائها دليلاً عملياً عن «المسدسات ودروس في إطلاق النار. وكلاب مدربة وأجهزة إنذار ضد السرقة وأجهزة السلامة الشخصية ودروس في فن الدفاع عن النفس وأنظمة الأمن الألكترونية». هنالك رائحة عفنة في الهواء؛ إنها رائحة احتضار حضارة الموجة الثانية.

الهجوم على الشعور بالوحدة:

لخلق حياة عاطفية مرضية ومحيط نفسي سليم لحضارة المستقبل الناشئة، ينبغي علينا تحديد ثلاثة متطلبات أساسية للفرد: الحاجة إلى مجتمع Community والحاجة إلى بنية، والحاجة إلى معنى. إن تفهم الأسلوب الذي قوض المتطلبات الثلاثة لمجتمع الموجة الثانية يوحي لنا بالكيفية التي نصمم بها محيط نفسي أكثر صحة لنا ولأطفالنا في المستقبل. أول تلك المتطلبات أن يولد أي مجتمع متحضر شعوراً بالجماعة فهذا تعويض عن الشعور بالوحشة والتوحد ويعطي الناس شعوراً

حيوياً بالانتماء. مع ذلك فإن المؤسسات القائمة حالياً التي يعتمد المجتمع عليها تتقوض جميعاً في المجتمعات التكنولوجية، والنتيجة هي وباء منتشر من التوحد والوحشة يمتد من لوس انجلوس حتى لينغراد يصيب اليافع والأزواج التعساء والكهل والعامل العادي بالعزلة الإجتماعية. ويعترف الآباء بأن أولادهم ينشغلون عنهم وعن زيارتهم أو حتى مكالمتهم هاتفياً. ويطلق أحد علماء الإجتماع على الغرباء المنعزلين في الحانات ومحلات غسل الملابس آلياً بأنها رمز «للأسرار الحزينة اللامتناهية»، بينما تمثل نوادي ومراقص المنفردين Singles المرتع لحالات الطلاق اليائسة. والطلاق عامل مهمل في النظام الاقتصادي، فكم من ربات البيوت من الطبقات الأرستقراطية والوسطى، اللواتي ينفذن إلى اللامبالاة بسبب الفراغ المعشعش في منازلهن الثرية في الضواحي، ذهبن إلى سوق العمل للمحافظة على سلامتهن العقلية؟ وكم من الحيوانات الأليفة (وكميات ضخمة من طعامها الخاص) قد اشتريت لكسر طوق الصمت في بيت فارغ؟ إن الشعور بالوحدة يفسر الكثير من أسفارنا وشؤون لهونا ويسهم في تعاطي المخدرات والشعور بالإحباط وتدني الإنتاجية، ويوجد صناعة مربحة في حقل «القلوب الموحشة» Lonelyhearts ، التي تساعد، كما تزعم، على تحديد واصطياد المرأة أو الرجل المنفرد والوحيد.

وليس جديداً الألم بالشعور بالوحدة، لكنه منتشر جداً حالياً حتى أضحى خبرة مشتركة في المجتمعات فالمجتمع لا يتطلب مجرد أواصر الإشباع العاطفي بين الأفراد، بل يتطلب أيضاً روابط ولاء قوية بين الأفراد ومؤسساتهم. إن ملايين الناس يشعرون بالإنسلاخ عن مؤسساتهم والذين هم جزء منها في نفس الوقت الذي يفقدون به صداقات وصحبة أفراد آخرين، فيتوقون إلى مؤسسات جديرة باحترامهم وتأييدهم وولائهم. والشركة تمثل حالةً في هذا المجال. لقد أصبحت الشركة بشكل متزايد متجردة عن الأفراد، وتنوعت نشاطاتها بتفاوت كبير حتى بات موظفوها لا يشعرون بالمهمة المشتركة، وغاب شعور الجماعة وكذا تعبير «ولاء الشركة» حتى أصبح كثير من الناس يعتبرونه خيانة للذات فقالت «فليتشر نيبل» في روايتها الشهيرة «المسار التحتي» التي تدور أحداثها حول الأعمال التجارية

العملاقة، وعلى لسان بطلتها بكلمات لاذعة لزوجها المدير التنفيذي «ولاء الشركة! هذا يجعلني أرغب بالتقيؤ».

وفيما عدا اليابان حيث ما يزال نظام العمل مدى الحياة والطريقة الأبوية في معاملة عمال الشركات Paternalism قائماً (رغم أنهما لنسبة مئوية متقلصة من القوة العاملة)، فإن علاقات العمل هي زائلة بصورة متزايدة وغير مشبعة عاطفياً. وحتى حينما تحاول الشركات إضفاء بعد اجتماعي في علاقات العمل ـ كالرحلات السنوية والفرق الرياضية وحفلات أعياد الميلاد في مقارها ـ إلا أن معظم هذه العلاقات سطحية جداً. لهذه الأسباب هنالك قلة قليلة لديها شعور الإنتماء دون أنفسهم. وينبع هذا الشعور الدافء المشترك من وقت لآخر عند الأزمات والضغوط والكوارث أو الثورات الجماهيرية؛ واضرابات الطلاب الكبيرة في الستينات مثلاً أفرزت الشعور الجماعي الغريزي. وتفعل المظاهرات المعادية للأسلحة النووية حالياً فعل تلك الأزمات، ولكن سرعان ما تذري الرياح تلك المشاعر التي أفرزتها جميع تلك الحركات، لأن المجتمع يعاني من أزمة الإمدادات القصيرة Short Supply . وأحد المداخل إلى وباء التوحد والوحشة هو المستوى المرتفع من التنوع الإجتماعي إذ تساعد لاجماهيرية المجتمع وتأكيد الفروقات لا التشابهات على فردنة Individulize ذوات الناس بإشباع القدرات الكامنة لدى كل فرد تقريباً، وهذا ما يعسر التواصل والاحتكاك الإنساني، فكلما تَفَرْدَنَ الفرد، ازدادت صعوبة العثور على صديق أو عشيق تلقى عنده الاهتمامات والقيم والأذواق والبرامج الزمنية المشتركة. ومن الصعب أيضاً الإلتقاء بأصدقاء بسبب تزايد التدقيق في اختيارهم عبر الروابط الإجتماعية، والنتيجة هي علاقات أساسها مريض ومخلخل أو لا علاقات على الإطلاق. إذن، فبينما يحمل انهيار المجتمع الجماهيري معه وعد الإشباع الذاتي الفردي بصورة أعظم، فلا بد من المرور حالياً بألم العزلة الإجتماعية. وإذا لم يكن مجتمع الموجة الثالثة الناشيء معدني القلب بارده، فعليه أن يواجه تلك المشكلة مباشرة ويصلح المجتمع.

كيف نباشر بعمل ذلك؟ ما إن نلاحظ أن الوحدة والوحشة لم تعدان قضية شخصية بل مشكلة جماعية أوجدها تفسخ مؤسسات الموجة الثانية حتى تتضح

رؤى كثيرة نستطيع المباشرة بها؛ ونبدأ من حيث يبدأ المجتمع عادة ـ من الأسرة وذلك بتوسيع وظائفها التي كانت تقلصت.

لقد تم تخليص الأسرة منذ الثورة الصناعية تدريجياً من عبء كهولها، وقد حان الوقت للترميم الجزئي لهذه المسؤولية الأسروية، وأقول جزئياً لأن الأحمق الذي يتوق للماضي فقط هو الذي يؤيد ويفضل تفكيك نظم «البنسيونات» العامة أو الخاصة، أو جعل الكهول يعتمدون كلياً على أسرهم كما كان في الماضي. ولكن لم لا تقدم ضريبة وحوافز أخرى إلى الأسرة ـ بما فيها الأسرة النووية وغير التقليدية ـ التي تعني بكهولها بدلاً من توكيل «بيوت» المسنين المجردة عن المشاعر بهذه الوظيفة؟ لماذا لا نكافىء اقتصادية هؤلاء الذين يحافظون على الروابط الأسرية ويمتنونها من خلال الخطوط الجيليَّة بدلاً من معاقبتهم؟ ويمكن توسيع المبدأ نفسه إلى وظائف أخرى للأسرة أيضاً. إذ ينبغي تشجيع الأسرة على أخذ دور أكبر ـ لا ضئيل ـ في تعليم صغارها. وكذلك على المدارس أن تأخذ على عاتقها تقديم العون اللازم للآباء الراغبين في تعليم أولادهم في المنازل، وعدم اعتبار هذا الأمر فلتاناً أو خرقاً للقانون. وينبغي أن يكون للآباء أيضاً تأثيراً أكبر على المدارس، وفي نفس الوقت هناك أمور كثيرة على المدرسة تأديتها من أجل ايجاد نوع من الانتماء، فبدلاً من اعطاء الدرجات للطلاب مقابل الأداء الفردي يمكن جعل جزء من علامة الطالب معتمدة على الأداء في الصف ككل أو أداء فريق ما ضمنه. هذا يعطي تعزيزاً مبكراً لفكرة أن كل منا يتحمل مسؤولية تجاه الآخرين. وبقليل من التشجيع قد يلحق المثقفون الخلاقون بالآخرين بطريقة أفضل لترقية شعور الجماعة. وللشركات أيضاً فعالية كبيرة لبناء الروابط الإنسانية من جديد، فالانتاج في الموجة الثالثة يمكن من انتشار وحدات العمل اللامركزية الصغيرة والأكثر شخصانية. وقد تقوم الشركات الإبتكارية بتعزيز المعنويات والإحساس بالإنتماء عندما نطلب من العمال تنظيم أنفسهم في شركات صغرى أو تعاونيات للتعاقد معها مباشرة لإنجاز أعمال معينة. إن تقسيم الشركات الكبيرة إلى وحدات صغيرة ذات إدارة ذاتية قد لا يطلق طاقات انتاجية جديدة وحسب، بل يبني المجتمع من جديد أيضاً.

نورمان ماكراي، المحرر المساعد في جريدة الإيكونوميست قال في اقتراح: «إن فرقاً شبه مستقلة تتألف من 6ـ17 شخصاً يختارون أنفسهم كأصدقاء لا بد أن تعلمها قوى السوق أي وحدات القياس أو النتاج التي ستتقاض أجرها عليها والنسبة التعويضية لكل وحدة منتجة، وبالتالي يجب أن يسمح لها تدريجياً اتباع الطريقة الإنتاجية بحسب ما تراه ملائماً». ويضيف ماكراي: «سيقوم هؤلاء الذين يستنبطون تعاونيات جماعية من الصداقات الناجحة بتقديم الكثير لصالح المجتمع وربما قد يستحقون بعض المساعدات المادية أو الاعفاءات الضريبية». (المثير في هذه التراتيب بشكل خاص هو استطاعة المرء تكوين تعاونيات داخل شركة ربحية أو إذا لزم الأمر داخل شركات ربحية ضمن إطار مؤسسة انتاجية اشتراكية).

وقد تعيد الشركات النظر في أمور لوائحها التقاعدية. إن اخراج عامل مسن عن العمل لا يجرده من مرتبه المنتظم والكامل وينهي ما اعتبره المجتمع دوره الإنتاجي وحسب بل انه يعتبر أيضاً العديد من الروابط الإجتماعية. فلماذا لا يوضع المزيد من خطط التقاعد الجزئي والبرامج التي تعين شبه المتقاعدين على تعليم خبراتهم للخدمات الإجتماعية القليلة الكادر مقابل أجر جزئي أو طوعياً؟ وهناك طريقة أخرى لجذب المتقاعدين والإحتكاك مع الشباب وبالعكس، فيمكن في أي مجتمع أن يعين كبار السن «مدرسين مساعدين» أو«ناصحين مخلصين» وذلك بدعوتهم لتعليم بعض خبراتهم ومهاراتهم في المدارس المحلية على أساس نصف دوام أو التطوع، أو اعطاء التلاميذ «دروساً خصوصية» في النصائع والتعليمات، ويتم تحت إشراف المدرسة تعليم التصوير الفوتوغرافي من قبل مصورين متقاعدين أو اصلاح المحركات من قبل ميكانيكي السيارات أو مسك الدفاتر من قبل المحاسبين، وهكذا دواليك. وفي الكثير من الحالات ستنشأ رابطة سليمة بين مسدي النصائح ومتلقيها من خلال النصح، وإنها ليست بخطيئة أن تشعر بالوحدة ويجب ألا تكون ناقصة في مجتمع تتفسخ تراكيبه بسرعة وقد طرح أحدهم في رسالة إلى جريدة «جويش كرونيك» اللندنية سؤالاً يقول: لم يعتبر من «غير اللائق» الالتحاق بجماعات، مع أنه واضح تماماً أن سبب وجودها هو ترتيب لقاءات مع الجنس الآخر؟». وينطبق هذا السؤال أيضاً على حانات العزاب

ومراقصهم وأماكن قضاء عطلاتهم. وتشير الرسالة إلى وجود مؤسسات مثل «شادشين» في أوربة الشرقية تهدف إلى جمع القابلين للزواج مع بعضهم وهنالك أيضاً مكاتب لعقد المواعيد بين الجنسين وخدمات الزواج ووكالات مشابهة أخرى، وتختتم بالقول «إننا بحاجة إلى القدرة على إباحة الإعلان للعون والاحتكاك الإنساني والحياة الاجتماعية». إننا بحاجة إلى خدمات عديدة جديدة ـ تقليدية ومبتكرة ـ لجمع شمل الذين يشعرون بالوحدة بطريقة لائقة تحفظ ماء الوجه، ويعتمد بعض الناس اليوم على إعلانات «القلوب الموحشة» المنتشرة في المجلات والتي تساعدهم على تحديد شريك أو صديق. ولن يطول الوقت حتى تدير خدمات التلفزيون المحوري المحلي أو المجاور اعلانات تظهر صفات أزواج المستقبل لكل من يريد قبل اللقاء الأول المباشر. (بدون شك سيكون لهذه البرامج نسبة نجاح هائلة). ولكن هل ينبغي حصر خدمات المواعدة من أجل علاقات عاطفية وحسب؟ ولم لا تكون خدمات ـ أو أماكن ـ يأتي الناس إليها للقاء ومصاحبة صديق جديد؟ إن المجتمع بحاجة إلى هذه الخدمات، وطالما أنها شريفة ومهذبة، لا ينبغي الشعور بالحرج عند ابتكارها واللجوء إليها.

مجتمع عن بعد:

على مستوى السياسة الإجتماعية طويلة المدى لا بد من الانتقال بسرعة إلى «المجتمع عن بعد» Telecommunity. أما هؤلاء الذين يتمنون ترميم المجتمع واصلاحه فيجب عليهم أن يركزوا على تأثير التقسيم الإجتماعي على تنقلات العمل والتنقلية العالية. وكنت ذكرت هذا في كتابي «صدمة المستقبل»، ولذلك لن استعيد النقاش كله من ذهني.

لكن احدى الخطوات الأساسية التي قد تتخذ لبناء شعور الجماعة في الموجة الثالثة هي استبدال وسائل التنقل بالإتصالات الاصطفائية. أما الخوف العام من الحواسب الألكترونية ووسائل الإتصال عن بعد سوف يجردنا من الاحتكاك المباشر ويجعل العلاقات البشرية أكثر إتكالية وهذه نتيجة ساذجة وغافلة. وفي الواقع،

فإن العكس قد يكون صحيحاً، أجل ستضعف بعض العلاقات في المصنع والمكتب، ولكن مقابل هذا ستتعزز وتتوطد الروابط في البيت والمجتمع بهذه التكنولوجيات الجديدة. ان العقول الألكترونية ووسائل الإتصال عن بعد تساعد على ايجاد مجتمع، وعلى الأقل تحرر الكثير من الناس من التنقل اليومي بين البيت ومكان العمل ـ وهو القوة النابذة التي تقذف بنا في كل الإتجاهات عند كل صباح، وتقودنا إلى علاقات العمل السطحية وتضعف من الروابط الإجتماعية الأهم في البيت والمجتمع.

هذه التكنولوجيات الجديدة، عندما تصبح متوفرة للناس للعمل بواسطتها في البيت (أو في مراكز عمل مجاورة)، ستكون لصالح الأسر في جعلها مترابطة وأكثر دفئاً وتقرباً ومزاجية أرقى. وقد يصبح الكوخ الألكتروني مكان العمل المميز للأم والأب في المستقبل، وقد يقود هذا إلى تكون وحدة عمل أسرية جماعية جديدة تضم الأطفال وأحياناً الأقرباء أيضاً. ومن المؤكد أن يقضي الزوجان العاملان في المنزل خلال النهار امسياتهما خارجه (بينما النموذج الشائع جد اليوم هو انهيار المتنقل من العمل إلى المنزل تعباً حال وصوله إليه بعد العمل وسيأبى على نفسه تجاوز عتبة الباب ثانية). وعندما تحل الاتصالات عن بعد مكان التنقل نتوقع تكاثر للمطاعم والمسارح والحانات والنوادي المجاورة واحياء أماكن التعبد ونشاطات الجماعات الطوعية ـ وكلها قائمة على أساس الاحتكاك المباشر وجهاً لوجه. ولن تزدرى جميع العلاقات الاتكالية، فالمسألة ليست مسألة تواكل بل سلبية وعجزية. لذلك سيجد الخجول أو العاجز غير القادر على مغادرة البيت أو الخائف من مواجهة الناس أن المحيط الإعلامي المنبثق سيقوم له اتصالات الكترونية متفاعلة مع آخرين عندهم الإهتمامات ذاتها والمشتركة ـ لاعبو الشطرنج، جامعو الطوابع، عشاق الشعر والأدب أو الرياضة ـ فيتم الإتصال بهم مباشرة من أي مكان في البلد، وحتى لو كانوا اتكاليين. ستكون هذه العلاقات علاجاً أفضل للشعور بالوحدة من التلفزيون الذي نعرفه اليوم حيث تصب كل خطاباته في اتجاه واحد فيقعد المتلقي عاجز عن التفاعل مع الصورة الظاهرة على الشاشة. فإذا طبقت هذه الإتصالات بصورة اختيارية، فستقود إلى

تكوين مجتمع عن بعد. باختصار، هنالك أموراً عدة نستطيع من خلالها مساندة واغناء المجتمع وليس تدميره عند بناء حضارة الموجة الثالثة.

بنية الهيروين:

إن إعادة بناء المجتمع هي جزء من عملية أكبر وأشمل، وأفراد هذا المجتمع يحتاجون إلى بنية حياتية بعد أن تطعمت بنية الحياة ومعانيها بانهيار مؤسسات الموجة الثانية. فالحياة التي تفتقر إلى بنية مفهومة ومدركة هي حطام لاهدفي، وغيابها يغذي ذلك الإنهيار. أما وجودها فيزود المجتمع بنقاط مرجعية ثابتة نسبياً وضرورية، لهذا السبب يعتبر الكثير من الناس أن العمل بنية حاسمة نفسياً، وأنه فوق الأجر وأعلى منه ـ وما مطالب هؤلاء الناس بأمور معينة في وقتهم وطاقتهم إلا دليلاً على انتظام حياتهم حول عنصر البنية الشاملة ذاك. وكذلك فإن الواجبات المطلقة الموكلة للآباء لتربية الأطفال ومسؤوليةرعاية العاجز والانضباط الصارم من العضو في هيئة دينية أو في حزب سياسي هي بنية بسيطة مفروضة على الحياة.

لكن بعض الشباب يلجؤون إلى تعاطي المخدرات لخلق بنية مرئية غائبة عنهم، ويقول العالم النفسي رولو ماي May : «إن إدمان تعاطي الهيروين يشق طريقاً إلى الحياة بالنسبة للشاب المدمن. ولأنه قد عانى من اللاهدفية الدائمة، فإن بنيته تتألف الآن من كيفية هروبه من الشرطة وكيف يحصل على المال وأين يمارس عادته ـ كل هذا يعطيه نسيجاً جديداً من الطاقة بدلاً من العالم اللابنيوي الماضي». لقد كانت الأسرة النووية والبرامج الزمنية المفروضة اجتماعياً والأدوار الشديدة التمييز، والمميزات المرئية في المرتبة والظرف وخطوط السلطة المفهومة، كلها عوامل أوجدت بنية حياتية كافية لمعظم الناس خلال حقبة الموجة الثانية. وانهيار الموجة الثانية حالياً يفكك هذه البنية في العديد من أوجه الحياة الشخصيةوذلك قبل أن تظهر مؤسسات الموجة الثالثة المستقبلية الحاملة لتلك البنية. ولهذا السبب، وليس مجرد بعض الفشل الشخصي!، يشعر الملايين حالياً

باحتقار الحياة اليومية لأي مظهر من مظاهر الترتيب المميز، وفقدان هذا الترتيب بضيف فقدان المعنى أيضاً، ويتأتي هذا الشعور «بقيمة» الحياة من جملة العلاقات السليمة مع المجتمع المحيط بنا ـ من الأسرة والشركة والدين والحركة السياسية؛ ويعتمد هذا الشعور على مدى قدرتنا في رؤية أنفسنا كجزء من مخطط أكبر بل من مخطط كوني شامل.

لقد أدى التحول الإجتماعي المفاجىء عن القواعد الإجتماعية الجوهرية، كالتحول عن وضوح الأدوار والفروقات المرتبية وخطوط السلطة وانغمار ثقافة الصورة المركبة، وفوق هذا وذاك انهيار النظام الفكري الضخم للواقعية الصناعية، إلى تبعثر الصورة الشاملة والعالمية التي زرعها كل فرد في عقله. بالنتيجة، فإن معظم الناس الذين يدرسون العالم من حولهم لا يرون إلا فوضى قائمة فيعانون من شكل من أشكال العجزية واللاهدفية الشخصية.

عندما ندرك كل هذه الأمور في كلٍّ واحد ـ الشعور بالوحدة وفقدان البنية وانهيار المعنى، التي صاحبت تقوض الحضارة الصناعية ـ نستطيع فهم بعض أكثر الظواهر الإجتماعية إثارة للضجة في عصرنا، وليس أقلها إلا النشوء المدهش للطوائف الدينية.

سرُّ الطوائف الدِّينية:

لم ينغمس كثير من الرجال البارزين والناجحين في حياتهم في الإنضمام إلى طوائف دينية كثيرة العدد والتي تظهر حالياً في نظام الموجة الثانية المتصدع؟ والذي يعلل السيطرة المطلقة التي كانت لـ«جيم جونز» على اتباعه؟ يقدر حالياً بأن حوالي ثلاثة ملايين أميركي ينتمون الآن إلى حوالي ألف طائفة دينية أكبرها تحمل أسماء مثل «كنيسة التوحيد» و«مهمة النور الإلهي» و«الهيركريشنا» و«الطريق»، حيث تمتلك كل منها معابدها وفروعها الخاصة في معظم المدن الكبرى. احدى هذه الطوائف وهي «كنيسة التوحيد» التي يرأسها «صن ميونغ مون» ويبلغ عدد اعضائها بين 60ـ80 ألفاً، تصدر صحيفة يومية لها في نيويورك وتمتلك مصنعاً

لتعليب الأسماك في فرجينيا فضلاً عن مشاريع ومؤسسات لها مجالاتها الأخرى والتبرعات الهائلة.

ولا تنحصر هذه الجماعات الدينية في الولايات المتحدة وحدها، فقد لفتت دعوى قضائية مثيرة أنظار العالم إلى مركز «النور السماوي» في سويسرة بمدينة فنترتور. ولكن كما قالت صحيفة «الايكونوميست» اللندنية: تكثر هذه الطوائف والشيع والجماعات الدينية في الولايات المتحدة لأنها تتقدم عشرين عاماً عن بقية العالم، ولكن يمكن اكتشاف مثل هذه الظاهرة في أوربة شرقيها وغربيها وأماكن عديدة أخرى». والسؤال الذي يطرح ذاته هنا، لم تفرض هذه الجماعات طاعة عمياء وتكريساً مطلقاً لها على اعضائها؟ وسر هذا بسيط للغاية؛ فهي تدرك حاجة الناس إلى مجتمع وبنية ومعنى. لهذه الأسباب تعمل الطوائف وتنجح، وفي البداية تقدم للطوائف للأفراد الذين يشعرون بالوحدة صداقة لا تمييز فيها. ويقول مسؤول في كنيسة التوحيد موضحاً: «إذا كان الشخص الراغب بالإنتساب يعاني من الوحدة، نتحدث إليه ونعطيه الأمل وما أكثر الناس الذين يعانون هذا». فيحاط العضو الجديد بأناس يقدمون الصداقة له فيشرق وجهه ويرضى.

يرى العديد من الطوائف الحاجة الضرورية للحياة الجماعية المشتركة وتقدم الحوافز لأعضائها من حنان ودفء ورعاية فيتخلون وهم راضين عن الاحتكاك مع اسرهم وأصدقائهم السابقين، ويكدسون ما يكسبون للطائفة ويمسكون عن ممارسة الجنس أحياناً وعن تعاطي المخدرات مقابل ذلك. لكن الطائفة تبيع، فضلاً عن احياة الإجتماعية، البنية الضرورية جداً، فتفرض كوابحاً شديدة على السلوك وتوجب الإنضباط الصارم، ويمضي بعضها إلى فرض هذا النظام لدرجة العقاب والعمل الشاق القسري وأشكال خاصة من النبذ والسجن. يقول دكتور الأمراض النفسية هـ. أ. س. سوخديو من كلية نيوجرسي الطبية، بعد أن التقى الناجين من الإنتحار الجماعي الذي جرى في «جونز تاون» وقراءاته لكتابات أعضاء طائفة «معبد الشعوب» Peoples Temple : «إن مجتمعنا في منتهى الحرية والإباحية ويواجه ناسه خيارات كثيرة يعجزون خلالها على الاختيار بسبب عدم قدرتهم على اتخاذ قرار مؤثر في أي خيار. انهم يريدون الآخرين ليتخذوا القرار

عنهم وسوف ينقادون وراءهم». ويلخص رجل يدعى شيروين هاريس الذي كانت زوجته السابقة وابنته من بين من الذين انتحروا مع جيم جونز في غويانا، هذا كله في جملة: «هذا مثال لم سيتعرض له بعض الأميركيين ما لم يأتوا ببنية ما في حياتهم».

والسلعة الضرورية الأخيرة التي تسوّقها الطوائف هي «المعنى»، فلكل طائفة صورتها المقدسة والموجهة عن الواقع ـ السياسي أو الثقافي و الديني. وتمتلك الطائفة الحقيقة المطلقة وكل من يفشل في تمييز قيمة هذه الحقيقة من العالم الخارجي هو شيطان من أتباع ابليس، أما العضو الجديد في الطائفة فلن يكل التطبيل والتزمير لرسالة الجماعة في أطراف النهار وآناء الليل ويوعظ بلا انقطاع حتى يبدأ باستخدام مصطلحات الطائفة ومفرداتها عند الحاجة ومن ثم صورها المجازية عن الوجود. قد يكون «المعنى» الذي تلقنه الطائفة سخيفاً منافياً للعقل بالنسبة للغريب، ولكن هذا لا يهم، فالمحتوى الثابت في رسالة الطائفة هو عرضي معظم الأحيان وقوته تكمن في تقديم الفرضيات والبدائل عن ثقافة الصورة المركبة والمجزأة التي حولنا. وعندما يتم قبول الإطار العام من قبل جند الطائفة يبدأ الأعضاء في تنظيم معظم المعلومات الفوضوية التي تقصف من الخارج، وسواء كان هذا الإطار الفكري منسجم مع الواقع الخارجي أو لا، فإنه يقدم للعضو مجموعة دقيقة من الأماكن الضيقة والمقفلة التي يستطيع تخزين المعطيات الواردة بها، وهذا الإطار، بالتالي، يزيح الضغط الملقى على عاتق العضو ولا يقدم الحقيقة بل النظام والترتيب وبالتالي المعنى. وبإحساس عضو الطائفة بأن لوجوده معنى ـ هذا المعنى الذي يجب أن ينقله إلى الغرباء ـ كذلك تقدم الطائفة الهدف والتماسك في عالم يبدو منحلاً غير متماسك. اذن، تبيع الطائفة الجماعية والمعنى والبنية بسعر باهظ إلى حد بعيد: الاستسلام اللاعقلي للذات. انه للبعض بلا شك الخيار الوحيد والأمثل لضمان عدم الانحلال الشخصي، ولكثير منا فإن سبيل الطائفة مكلف جداً.

لذلك، من أجل جعل حضارة الموجة الثالثة ديمقراطية وسليمة من الناحية

النفسية والعقلية علينا أن نتوجه إلى أبعد من مجرد ايجاد موارد جديدة للطاقة أو الإنغماس في تكنولوجيات جديدة.

نحن بحاجة إلى أكثر من خلق المجتمع الإجتماعي، إن للبنية والمعنى ضرورة قصوى أيضاً. ومرة أخرى تبدو هنالك أشياء بسيطة نستطيع تأديتها حتى نبدأ.

منظمو الحياة وأشباه الطوائف:

على المستوى الأبسط والأكثر مباشر، لم لا نكوِّن كادراً من «منظمي الحياة» المختصين وفوق المختصين؟ مثلاً، قد نحتاج إلى أطباء نفسيين أقل ليحفروا جحوراً كجحور الخلد للوصول إلى الهوية والآن وإلى اناس أكثر يساعدوننا، حتى ولو بأبسط السبل، على الانسجام مع حياتنا اليومية. فمن أكثر التعابير الغربية انتشاراً حالياً هي «غداً سأنظم نفسي» و«انني أصل إلى تفاهم مع سلوكي»، ومع ذلك فإن بناء حياة الفرد تحت الظروف الحالية من الاضطراب الإجتماعي والتكنولوجي الشديد يصعب تحقيقه. وإن تحطم بنى الموجة الثانية الطبيعية والإفراط في عرض خيارات أساليب الحياة والبرامج الزمنية والفرص التعليمية، كلها كما رأينا تصعد من الصعوبات، وبالنسبة للفقراء تفرض الضغوط الإقتصادية عليهم بنية مرتفعة، والعكس صحيح بالنسبة للطبقة الوسطى وخاصة الأطفال منها، فلم لا ندرك هذه الحقيقة. إن بعض الأطباء النفسيين يؤدون اليوم وظيفة تنظيم الحياة لمرضاهم. فبدلاً من قضاء سنوات على أريكة الطبيب، تراهم يقدمون مساعدات عملية للعثور على عمل أو اختيار فتاة معينة أو صديق لها أو تظيم ميزانية مالية أو حتى تطبيق الحمية الغذائية وهكذا. نحن بحاجة للمزيد من هؤلاء المستشارين الذين يشيدون البنية لنا، وما من داع للخجل عند السعي وراء الاستفادة من خدماتهم.

وفي حقل التعليم نحتاج إلى الانتباه لأمور تجاهلناها بصورة رتيبة؛ فنحن ننفق ساعات طوال في تعليم دروس متنوعة كثيرة حول بنية الحكومة أو بنية وحيدة

الخلية (الأميبيا) مثلاً. ولكن كم نبذل من الجهود في تدريس بنية الحياة اليومية ـ كطريقة تقسيم وتخصيص الزمن فيها ـ وطرائق الانفاق المالي الشخصي أو الأماكن التي يجب ارتيادها للمساعدة في مجتمع ينفجر بالتعقيدات؟ إننا نسلم بمعرفة الشباب لطريقهم إلى بنيتنا الإجتماعية، وفي الواقع لدى معظمهم صورة مشوشة عن الأسلوب الذي يتبعه العالم في تنظيم العمل، ولا يوجد عند معظم الطلاب مفهوماً عن الهندسة الاقتصادية لمدينتهم نفسها أو الطريقة التي تعمل بها البيروقراطية المحلية أو عن المكان الذي يجب للذهاب إليه للشكوى ضد تاجر ما، ومعظمهم لا يفهمون كيف تمت هيكلة مدارسهم ـ أو حتى جامعاتهم ـ ناهيك عن جهلهم لكيفية تحول هذه البنى بتأثير صدمة الموجة الثالثة. ونحن بحاجة أيضاً إلى نظرة جديدة عن المؤسسات المزوّدة بالبنية ـ بما فيها الطوائف الدينية. فالمجتمع المتوازن هو الذي يطرح طيفاً واسعاً من المؤسسات تتراوح بين تلك ذات الهيكل الحر أو تلك ذات الهيكل المتماسك. ونحتاج إلى فصول مدرسية مفتوحة Open بالإضافة للمدارس التقليدية، وكذلك إلى منظمات مرنة وفي نفس الوقت لها تراتيب رهبانية صارمة، واليوم تتسع الهوة بين البنية الكلية المقدمة من الطائفة وبين اللابنيوية الكلية للحياة اليومية.

وإذا وجدنا أن السيطرة والخضوع الكاملين الموجبين في العديد من الطوائف الدينية منفر ومكروه، فلربما كان علينا تشجيع تشكيل ما قد يسمى بـ«شبه الطوائف الدينية» Semi-Cults التي تقع في حيز ما بين الحرية اللابنوية وبين النسق الموحد ـ Regimentation ذي البنية المتماسكة. فقد يتم تشجيع المنظمات الدينية والخضريون Vegeterians وشيع أخرى على تشكيل جماعات يفرض عليها ترغيب اعضائها بين البنية العالية والبنية المعتدلة حسب اسلوب العيش الذي يبتغون. وقد يرخص لشبه الطوائف هذه اللجوء إلى التعنيف الجسدي أو العقلي أو أنها لن تتورط في هذا أو في ممارسات أخرى كالإختلاس والإبتزاز وما شابه، او تكون فترة العضوية فيها بالنسبة للراغبين ببنية خارجية أخرى تتراوح بين الستة أشهر أو السنة ثم يغادرونها دون ضغوط أو توجيه اتهامات مضادة، فقد يجد بعض الناس أن العيش في شبه طائفة لفترة معينة ثم الرجوع إلى العالم الخارجي

مرة أخرى ومن ثم الإنضمام إلى المنظمة لفترة زمنية وهكذا، أمراً مساعداً لهم.

أو ليس ممكناً لهؤلاء الناس الإستفادة من التخيير بين واجبات البنية العالية المفروضة وبين الحرية المقدمة من قبل المجتمع الأكبر؟ إن شبه الطوائف الدينية هذه تفي بالحاجة إلى منظمات دنيوية موقعها بين حرية حياة المدينة وبين الإنضباط العسكري. وهي قد تؤسس سلكاً متنوعاً من خدمات المدينة يؤدي خدمات اجتماعية مفيدة. وقد تقوم به منظمات المدن أو المدارس أو الشركات الخاصة فتجند الشباب على أساس تعاقدي ويعيشون مع بعضهم ضمن قواعد انضباطية صارمة وتكون أجورهم حسب نظام أجور الجيش (وبشد هذه الأجور إلى الحدود الدنيا السائدة يستفيد أعضاء السلك من حسومات خاصة في التعليم الجامعي أو التدريب المهني مثلاً). هذه المنظمات، مثل سلك مكافحة التلوث وسلك الصحة العامة وسلك أشباه الأطباء وسلك مساعدة الكهول، تستطيع منح ايرادات عالية للمجتمع والفرد. وهي تستطيع جلب المعنى الضروري جداً لحياة اعضائها من خلال قيامهم بتأدية خدمات مفيدة وبعض من البنية الحياتية، هذا المعنى الذي لا يكون نوعاً من الصوفية الزائفة أو اللاهوتية السياسية بل الفكرة المثلى والبسيطة في خدمة المجتمع، ووراء هذه المعايير سنحتاج إلى دمج المعنى الشخصي مع وجهات نظر العالم الأكبر والأشمل، فلا يكفي فهم ـ أو الاعتقاد بهذا الفهم ـ الإسهامات الصغيرة تجاه المجتمع. بل لا بد من التأقلم في مخطط أكبر من المعاني، فعندما تصل الموجة الثالثة سنحتاج إلى صياغة أفكار العالم في قالب دمجي جديد ـ أي تراكيب متماسكة تربط الأشياء ببعضها وليس مجرد تراكيب مفككة ومجزأة. وطالما أنه لا توجد وجهة نظر واحدة للعالم تلملم أطراف الحقيقة كلها، فلا بد من تطبيق مجازات متعددة ومؤقتة لتكوين صورة كاملة (إذا لم تصبح كاملة بعد) للعالم. ولكن الإعتراف بهذه المسلّمة لا يعني أن الحياة لا معنى لها، وحقاً حتى لو كانت الحياة بلا معنى ضمن معنىً كونياً ما فباستطاعتنا بناء هذا المعنى مشتقاً من علاقات إجتماعية لائقة ومن اعتبار أنفسنا جزء من دراما أكبر ـ الكشف المترابط للتاريخ.

إذن، يجب علينا في بناء حضارة الموجة الثالثة أن نمضي وراء مهاجمة الشعور

بالوحدة، فعلينا البدء في تزويد الحياة بإطار من النظام والهدف، فالبنية والمعنى والمجتمع شروط مسبقة ذات علاقة متبادلة من أجل مستقبل صالح للعيش. وفي العمل لتحقيق هذه الأهداف، فقد يكون مساعداً لنا تفهم أن الألم الحالي من العزلة الإجتماعية واللاشخصانية اللابنيوية والإحساس باللامعنى الذي يعاني الكثير من الناس فيه، هو عرض من أعراض إنهيار الماضي وليس وميضاً من المستقبل.

مع ذلك، لن يكون كافياً لنا أن نغير المجتمع، ففي حين نشكل فيه حضارة الموجة الثالثة من خلال أفعالنا اليومية فإنها بدورها ستشكلنا حسبما تشاء. فهناك محيط نفسي جديد ينبثق سيغير جوهر الشخصية.

الفصل السادس والعشرون

شخصية المستقبل

بينما تتخلل حضارة غريبة صلب حياتنا نتساءل إن أصبحنا نحن أيضاً أشياءً من الماضي. ومن غير المفاجىء إذا شعرنا أحياناً مثلما شعر الناس في الماضي عندما واجهوا حضارة الموجة الثانية بوجود عاداتهم وقيمهم وأعمالهم الإعتيادية وأجوبة أسئلتهم. ولكن إذا كان بعض منا قد أصبح بوجوده مفارقة تاريخية، فهل بيننا أناس من المستقبل يساهمون في بناء حضارة الموجة الثالثة القادمة؟ وبرؤيتنا للإنحلال السائد حولنا، هل نرى الخطوط الرئيسية لشخصية المستقبل، أو قدوم «الإنسان الجديد» Un Homme Nouveau ، ان صح التعبير؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلن تكون هذه المرة الأولى التي ينظر فيها للإنسان الجديد القادم من الأفق. ففي مقالة رائعة وصف أندريه ريتزلير Reszler من مركز الثقافة الأوربية المحاولات الأولى للتنبؤ بمقدم نوع جديد من الكائنات البشرية. ففي نهاية القرن الثامن عشر كان هناك، على سبيل المثال، «آدم الأميركي»- الرجل المولود في أميركا الشمالية المفترض ألا يحمل آثام ضعف الرجل الأوربي. وفي منتصف القرن العشرين كان من المفترض أن يظهر الرجل الجديد في ألمانيا الهتلرية، وقد قال «هيرمان راوشسننغ Rauschning «أن النازية هي أكثر من مجرد عقيدة؛ إنها ارادة خلق «الرجل الخارق». Superman وهذا «الآري» القوي سيكون في تكوينه فلاح ومقاتل وآلة». وقد قال هتلر لرواشسننغ: «لقد رأيت الرجل الجديد؛ إنه جسور وباسل وقاس وعندما وقفت أمامه ارتعدت فرائصي». هذا التصور للإنسان الجديد (ونادراً ما تحدث أحدهم عن «المرأة الجديدة» إلا كعبارة في فكرة تخطر بعد

فوات الأوان)، انتاب الشيوعيين أيضاً؛ فما يـزال السوفييت يتحـدثون عن قـدوم «الإنسان الاشتراكي»، لكن تروتسكي هو الذي تحدث بعـاطفة زاخـرة وحيَّة عن إنسان المستقبل: «سيصبح الإنسان بصورة لا تقارن مـع رجل المـاضي فهو أقـوى وأكثر حكمة ووعياً وجسده أكثر تناسقاً وحركاته أكثر ايقاعـاً وصوتـه أكثر مـوسيقةً ونغميـة. وستكتسب أساليبـه في العيش نوعيـة مثيرة وقـويـة أو سيصـل الإنسـان المتوسط إلى مستوى أرسطو أو غوته أو ماركس». وقبـل عقد أو عقـدين أعلن عن قدوم رجل جديد سيكون له «عقلاً جديداً». ووجد «جيفارا» Guevara الإنسان المثالي المستقبلي بتملكه لحياة باطنية أغنى.

ومـع ذلك يشـير ريتزلـير عـلى نحـو مقنـع أن وراء معـظم التصـورات عن «الرجل الجديد» يكمن ذلـك الرفيق القـديم والمألوف أي النبيل الـبربري Noble Savage ، المخلوق الأسـطوري المتمتع بكـل السجايا والصفـات التي أفسـدتهـا الحضارة أو قضت عليها. وعندما يستجوب ريتزلـير هذا الإضفـاء الرومـانسي على البدائي، يذكرنا بأن الأنظمـة التي انطلقت عمـداً في إيجاد «الـرجل الجـديد» قـد جلبت معها الخراب الديكتاتوري عادةً في بـداياتهـا. وسيكون من الحـماقة بـالتالي الإعـلان مرة أخـرى عن مولـد «الرجـل الجديـد» (إلا إذا عنينا ذلـك من خـلال السياق البيولوجي المحض المخيف الذي يعمل المهندسون الوراثيون فيه). وتوحي الفكرة بتكوين نموذج أصلي Prototype واحد أو نموذج مثالي وحيد تجهـد حضارة بأكملها لمضاهاته. وفي مجتمع يتحرك بسرعة نحـو اللاجمـاهيريـة كل شيء يصبح ممكناً. مع ذلك من الحمق الإعتقاد أيضاً أن الظروف المادية للحياة المتغيرة بشكـل جـوهري سـتـترك الشخصية، أو بـدقة أكـثر، الشخصية الإجتـماعية غـير متأثرة؛ فالإنتقال إلى بنية اجتماعية عميقة يحمل معه تعديلاً للشخصيـة الإجتماعيـة. وحتى لو آمن واحد منا بطبيعة بشرية معينة لا متغيرة ـ وهي فكـرة عامـة أرفضها ـ فـإن المجتمـع سيستمر بـإفراز بعض الخصـال الشخصية ومكـافأتهـا ومعـاقبـة خصـال أخـرى، وسيقود إلى تغيـرات تطوريـة في توزيـع الخصال بـين النـاس. ويعـرّف المحلل النفسي اريـك فـروم Fromm ، الـذي يعتـبر أفضـل من كتب في حقـل الشخصية الإجتماعية، هذه العمليـة «بأنها ذلـك الجزء من بنية الناس الشخصيـة

المتشركة عند معظم أفراد الجماعة». ويقول أنه في أية حضارة هنالك خصال مشتركة بين الناس لتؤلف الشخصية الإجتماعية. وبدورها تشكل الشخصيات الإجتماعية الناس حتى يضحي «سلوكهم ليس مسألة قرار واعٍ فيما يتعلق باتباع أو عدم اتباع النمط الإجتماعي، بل من يريد منهم التصرف كما يجب أن يتصرف ويجد في نفس الوقت جاذبية للتصرف وفقاً لمتطلبات الثقافة».

بالتالي، فإن هدف الموجة الثالثة ليس خلق الرجل الخارق المثالي أو نوع من الفضائل البطولية التي تجري متشاخة بين ظهرانينا، بل انتاج التغييرات المثيرة في الخصال الموزعة في المجتمع ـ ليس الرجل الجدد بل الشخصية الإجتماعية الجديدة. ومهمتنا بالتالي هي ليست التفتيش عن «الرجل» الأسطوري بل عن الخصال التي تقيّمها حضارة المستقبل على الأرجح. وخصال الشخصية هذه لن تعكس الضغوط الخارجية على الناس، فهي تنبع من التوتر القائم بين الدوافع الداخلية وتعدد الرغبات عند الأفراد وبين الدوافع الخارجية أو ضغوطات المجتمع. ولكن ما إن تنشأ خصال الشخصية المشتركة وتتشكل حتى تلعب دوراً تأثيرياً في التطور الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع. لقد صاحب قدوم الموجة الثانية على سبيل المثال انتشار الأخلاق البروتستانتية التي أكدت على التوفير والكفاح المتواصل وإرجاء اشباع الحاجات ـ وهي خصال وجهت طاقات هائلة نحو مهمات التطوير الإقتصادي. وجلبت الموجة الثانية أيضاً تغييرات في الموضوعية ـ الذاتية والفردانية والمواقف تجاه السلطة السياسية والقدرة على التفكير المجرد والتقمص العاطفي والخيال. ولكي يتم مكننة الفلاحين في قوى العمل الصناعية كان لا بد من اعطائهم مبادىء القراءة والكتابة؛ كان لا بد من تعليمهم وإعلامهم وصياغتهم وأن يفهموا احتمالية أسلوب معيشي آخر. وكانت هناك حاجة لأعداد كبيرة من الناس عندهم قدرة على تصور أنفسهم في دور جديد ومنظور مكاني ـ زماني جديد، وبالتالي كان لا بد من تخليص عقولهم من الحاضر المباشر وذلك، بدرجة معينة، بدمقرطة وسائل الإتصال والسياسة وإرغام الحركة الصناعية على دمقرطة الخيال. ونتيجة هذه التحولات النفسو ـ ثقافية Psycho-Cultural أجريت عملية توزيع جديدة للخصال ـ شخصية اجتماعية جديدة.

ونحن اليوم على حافة ثورة نفسو ـ ثقافية جديدة. وحقيقة ابتعادنا عن الإنتظام الأورويللي Orwellian Uniformity يصعّب التعميم حول شكل العقل الآتي. ومن هنا نستطيع تأمل التعامل مع المستقبل، وبالتالي نشير إلى تحولات قوية يرجح أن تؤثر على التطور السيولوجي في مجتمع الموجة الثالثة. وهذا يقودنا إلى طرح أسئلة مدهشة إن لم تكن استنتاجات. فهذه التحولات تؤثر على تربية الأطفال والتعليم ومرحلة المراهقة والعمل وحتى على الطريقة التي نشكل من خلالها تصوراتنا الشخصية. ويستحيل تغيير كل ذلك دون اجراء تغيير عميق في كامل الشخصية الاجتماعية المستقبلية.

النشوء مختلفاً:

لنبدأ أولاً بطفل المستقبل؛ إذ من المرجح أن ينشأ طفل المستقبل في مجتمع أقل تمركزاً حول الطفل Child-Centered من مجتمعنا. ويتضمن تعمير Aging السكان في جميع البلدان العالية التكنولوجية اهتماماً كبيراً بحاجات الكبار وبالتالي تركيزاً أقل على الصغار. وأكثر من ذلك، بعد أن دخلت المرأة الأعمال والمهن في الإقتصاد التبادلي، فقد زالت الحاجة التقليدية لتوجيه كل طاقاتها نحو الأمومة. وخلال الموجة الثانية ظل ملايين الآباء أحياءً في أحلام أطفالهم ـ وغالباً لأنهم أملوا أن يؤدي أطفالهم دوراً اجتماعياً واقتصادياً أفضل مما أدوه هم. وقد أدى هذا الأمل التنقلي الصاعد إلى تركيز الآباء لطاقات عقلية هائلة على أطفالهم. ويواجه آباء الطبقة الوسطى حالياً خيبة أمل مؤلمة لأن أطفالهم ـ في عالم يزداد صعوبة ـ يتحركون إلى أسفل السلم الإجتماعي ـ الإقتصادي لا قمته؛ وتتلاشى أيضاً احتمالية الإنجاز البديل. لهذه الأسباب سيدخل الوليد المستقبلي إلى مجتمع لم تعد تستحوذ عليه ـ وربما ليس معماً لحد كبير ـ حاجات ورغبات التطوير السيكولوجي واشباع حاجاته مباشرة. ولذلك سيحث أشباه الدكتور سبوكس Dr.Spocks المستقبليين على طفولة أكثر بنائية ومطلوبية، وعلى تقليص التساهل تجاه الآباء، ولن تكون مرحلة المراهقة عملية مطولة ومؤلمة كما هي حالة الكثيرين اليوم.

إن ملايين الأطفال يتربون حالياً في بيت مكون من أب واحد (أب أو أم)

عامل مضغوط باقتصاد غريب الأطوار وبأقل حد من الرفاهية والوقت المتاح الذين كانا لجيل الستينات من الأطفال. وفيما بعد من ناحية أخرى، قد ينشأ أطفال آخرون في أسر تعمل في المنزل ـ أو أسر الكوخ الاكتروني. وكما عند العديد من أسر الموجة الثانية بإمكاننا توقع إلتحاق أطفال الكوخ الألكتروني المستقبلي بمهام العمل مباشرة الذي تمارسه الأسرة ممثلة بالأب والأم، فتنشأ عندهم مسؤولية متنامية منذ نعومة أظفارهم. وتوحي هذه الحقائق بقصر مرحلة الطفولة والشباب إلا أنها أكثر انتاجية ومسؤولية. وخلال فترة الإنتقال إلى مجتمع الغد، ومهما كانت الوظائف قليلة، ستقاتل نقابات الموجة الثانية بدون شك لاستثناء الشباب من سوق العمل خارج المنزل. وسوف تطالب النقابات (والمدرسين سواء كانوا أعضاء نقابة أم لا) بمد فترة التعليم الإلزامي لسنوات أطول. وبفرض نجاح هذا المطلب سيستمر ملايين الشباب في مساعيهم دون الرضوخ القسري لسجن المراهقة المطولة. وسنشهد بالتالي تبايناً حاداً بين الشباب الذين ينضجون بسرعة بسبب مسؤوليات العمل المبكرة في الكوخ الألكتروني وبين هؤلاء الناضجون ببطء في خارجه. مع ذلك، وعلى المدى الطويل، قد نتوقع تغيير النظام التعليمي أيضاً. فالتعليم بصورة متزايدة سيأخذ مكانه خارج الفصول المدرسية، وستقلص سنوات التعليم الإلزامي رغم الضغوطات النقابية. وبدلاً من الفصل القاسي حسب الأعمار، فإن الكبير سيختلط مع الصغير، وسيصبح التعليم متعشقاً مع العمل وأكثر تمازجاً معه وأكثر امتداداً مع عمر الفرد، والعمل بحد ذاته ـ سواء من أجل الإنتاج للسوق أو الاستهلاك المنزلي ـ سيصبح أكثر احتمالاً في سن مبكرة مما كان عليه قبل جيل أو اثنين. لهذه الأسباب قد تؤيد حضارة الموجة الثالثة نزعات متباينة بين الشباب ـ المستجيبية الأقل للأنداد والتوجيه الإستهلاكي الأقل وانغماساً أقل في المتعية. وسواء تحقق هذا أم لا، فهنالك شيء أكيد واحد وهو أن النضوج سيكون مختلفاً، وكذلك ستكون الشخصيات المنتجة.

العامل الجَّديد:

عندما ينضج المراهقون ويلجون مجتلد العمل ستظهر قوى جديدة في

الشخصية تجزي خصالاً وتعاقب أخرى و تحرمها. وكان العمل خلال حقبة الموجة الثانية في المصنع والمكتب ينمو تكرارياً وتخصصياً تدريجياً وبصورة ثابتة، وبانضغاط الوقت، كان المستخدم يريد عمالاً مطيعين وملتزمين بالوقت وبأداء المهام الصماء، وقد عززت المدارس هذه الخصال الملائمة وكافأتها الشركة. وفي حين تنسل فيه الموجة الثالثة في ثنايا مجتمعنا يصبح العمل أقل تكرارية تقسيماً بحيث يؤدي كل شخص مهمة أكبر نسبياً. وقد أخذ الوقت المرن والتطوير التسارعي الذاتي مكان الضرورة القديمة لمزامنة السلوك الجماعي. ويرغم العمال على مسايرة تغيرات أكثر دواماً في مهامهم فضلاً عن تعاقب مستمر لنقل ملاك الموظفين Personnel Transfer والتغير الإنتاجي وبناء التنظيمات من جديد. بالتالي، فإن ما يحتاجه مستخدمو الموجة الثالثة هو أشخاص يقبلون المسؤولية ويتفهمون كيفية تعشق عملهم مع عمل الآخرين، ويستطيعون أداء مهمات أكبر ويتكيفون بسرعة مع متغيرات الظروف ويألفون بحساسية بالغة من حولهم.

كانت شركة الموجة الثانية دائماً تنتج ربحاً من السلوك البيروقراطي الكادح، لكن شركة الموجة الثالثة تتطلب أناساً أقل عرضة للبرمجة المسبقة والأسرع على أقدامهم. ويقول دونالد كونوفر المدير العام لشركة Corporate Education For Western Electric أن الفرق هو كالذي بين الموسيقيين الكلاسيكيين الذي يعزف كلٌ منهم نوطته حسب نمط مقرر سلفاً وموضوع سلفاً، وبين مرتجلي موسيقا الجاز؛ فما إن يقررون الأغنية التي سيعزفونها، حتى يلتقط كل واحد منهم بشكل حساس تلميحات الآخر ومن ثم، وعلى هذا الأساس، يقررون أي النوطات سيعزفون. هؤلاء فعلاً يمثلون نموذج قوى العمل اللاجماهيرية التي تحتاجها صناعات الموجة الثالثة. ونسبة إلى باحث الأراء دانييل يانكيلوفيتش فإن 56٪ فقط من العمال الأميركيين ـ وخاصة الكبار سنا ـ ما تزال الحوافز التقليدية تدفعهم للعمل، وهم أسعد حالاً بخطوط توجيه العمل الصارمة والمهام الواضحة، وهم لا يتوقعون أن يجدوا «معنىً» في عملهم. بالمقارنة، فإن 17٪ من القوى العاملة تعكس حالياً قيماً جديدة تنبثق فعلاً من الموجة الثالثة. ويقول يانكيلوفيتش، انهم، وأكثرهم من المدراء الشباب المتوسطي العمر، «الأكثر توقاً إلى تحمل

مسؤولية أكبر وممارسة عمل أكثر حيوية مع الإلتزام الذي يجدد مواهبهم ومهاراتهم». إنهم يسعون وراء المعنى بالإضافة إلى الحافز المادي. ولتجنيد مثل هؤلاء العمال، بدأ المستخدمون بعرض جوائز فردية وهذا يفسر عدم تقديم بعض الشركات المتقدمة (مثل شركة .TRWINC ، الشركة العالية التكنولوجية في كليفلاند) مجموعة ثابتة من الفوائد الهدابية لمستخدميها بل تقدم تنوعاً واسعاً من العطل الإختيارية والفوائد الطبابية والتأمينات والإقامة، وبوسع كل عامل أن يختار ما يريد من هذه الحوافز. يقول يانكيلوڤيتش: «لا يوجد هناك مجموعة واحدة من الحوافز التي تبعث الدوافع عند عدد كبير من القوة العاملة»، ويضيف بأنه في خضم هذا الخلط بين الحوافز والعمل لم يعد المال القوة الدافعة ذاتها التي كانت مرةً، ولا يوحي أحد بأن المال ليس هدفاً للعمال، فهم يريدونه بالتأكيد.

ولكن عندما يتم تحقيق مستوى مادي معين فإنهم ينوعون الحوافز التي يريدونها فلم تعد الزيادات المالية ذلك التأثير السابق على السلوك، فعندما قام «بنك أميركا» في سان فرانسيسكو بترقية ريتشارد ايزلي نائب الرئيس المساعد ونقله إلى فرع يبعد عشرين ميلاً فقط رفض ايزلي هذا العرض، فهو لا يريد الإنتقال.

وقبل عقد من الزمان عندما قدم «صدمة المستقبل» أول وصف لضغوط تنقلات العمل، كان 10٪ فقط من المستخدمين يرفضون الإنتقال من الشركات ثم قفز الرقم إلى ما بين الثلث والنصف نسبة إلى شركة ميريل لينش لإدارة النقل من المواقع، رغم أن الإنتقال يصاحبه عادة زيادة كبيرة في الراتب، ويقول نائب رئيس شركة سيلاينز: «قد تحول التوازن بالتأكيد من الترحيب بقرار الشركة والإنتقال إلى تمبكتو إلى التأكيد الأكبر على الأسرة والمحافظة على أسلوب حياة معين». وفي شركة الموجة الثالثة التي تستجيب لأمور غير الربح يصبح للمستخدم أيضاً «خطوطاً أساسية متنوعة». في الأثناء تتغير أيضاً أكثر أنماط السلطة تأصلاً ورسوخاً. فللمستخدم في شركة الموجة الثانية رئيساً واحداً حيث يتم فض الخلافات بين المستخدمين بعد رفعها للرئيس، ويختلف الأسلوب تماماً في شركات المصفوفة الجديدة. فللعمال أكثر من رئيس واحد في آن واحد ويلتقي أناس من مراتب وخبرات مختلفة في مجموعات مؤقتة منشأة لتأدية مهمة معينة Ad-Hocratic-

groups . وحسب ديفيس ولورانس الذين ألفا نصاً رائعاً حول هذا الموضوع: «تعالج . . . الخلافات بدون رئيس عام موجود مباشرة ليفصل في الشؤون الخاصة . . . فالمصفوفة ترى أن هذا الخلاف قد يكون في صالحها . . . فيتم تقييم الخلافات والإختلافات ويعبر الناس عن آرائهم حتى بعلمهم أن الآخرين لا يقرونهم الرأي». هذا النظام يتخلص من العمال الذين يبدون طاعة عمياء ويكافىء الذين يجيبون بفظاظة ـ ضمن الحدود. والعمال الذين يسعون وراء المعنى في عملهم ويستجوبون السلطة والذين يريدون ممارسة حرية التصرف أو الذين يطالبون بأن يكون عملهم ذو مسؤولية اجتماعية، هؤلاء قد يعتبرون مثيري شغب في صناعات الموجة الثانية، لكن صناعات الموجة الثالثة لا تستطيع المسير بدونهم.

وخلال هذا العرض فإننا نشهد تحولاً حاداً وعميقاً في الخصال الشخصية التي يجزيها النظام الإقتصادي وهو تحول لا يساعد الشخصية الإجتماعية القديمة بل يشكلها.

أخلاقية المتهلك:

ليست تربية الطفل والتعليم والعمل هي التي ستؤثر على تطوير الشخصية في حضارة الموجة الثالثة. فهنالك قوى أعمق تلعب دورها في تشكيل عقل المستقبل، والإقتصاد لا ينحصر تأثيره في مجالات العمل والأجر. وقد افترضت في سياق سابق أنه يمكن تصور الإقتصاد بقطاعين إثنين، الأول ينتج السلع بهدف التبادل والآخر يقوم بعمل أشياء لصالحنا. فالأول هو قطاع الإنتاج أو السوق والثاني هو قطاع الاستهلاك ولكل منهما آثاره النفسية علينا وقيمه وتعريفه الخاص للإنتاج.

خلال الموجة الثانية، شجع التوسع الكبير لاقتصاد السوق ـ الرأسمالية والإشتراكية ـ على إبداع الإكتسابية Acquisitive ، وأنشأ تعريفاً اقتصادياً ضيقاً للنجاح الشخصي. أما الموجة الثالثة فتقدم، كما رأينا، ظاهرة متزايدة من المساعدة الفردية والذاتية ونشاط الخدمة الذاتية أو الانتهلاك. ووراء مفهوم الهواية

Hobbyism المجرد، يتوقع أن يحمل هذا الإنتاج بهدف الإستغلال الذاتي أهمية اقتصادية أكبر. وكما أنه قد غدا يحتل معظم وقتنا وطاقتنا، فهو يبدأ أيضاً بتشكيل نمط الحياة ويقولب الشخصية الإجتماعية. فبدلاً من تصنيف الناس حسب ما يملكون كما تفعل ذلك أخلاقيات السوق، فإن أخلاقيات الانتهلاك ستضع قيمة كبيرة على الفعل الإنتهلاكي. وتملك الأموال الكثيرة ما يزال يحمل هيبة، ولكن هنالك صفات أخرى سيكون لها ثقلها إلى جانب ذلك، ومن بينها الإعتماد الذاتي والقدرة على التكيف في ظروف صعبة والتعايش معها والقدرة على العمل اليدوي ـ سواء في بناء جدار أو طهي اللحوم وصنع الملابس الخاصة بالمنتهلك أو صيانة وترميم خزانة قديمة. وأكثر من هذا، فبينما تطنب أخلاقيات الإنتاج أو السوق من توطيد العزم على السعي وراء هدف مستقطب لكل القوى، فإن أخلاقيات المنتهلك تدعو إلى تنوعية Roundedness الأهداف والأوجه. وكما تقيم الموجة الثالثة التوازن بين الإنتاج التبادلي والإنتاج الإستغلالي في النظام الإقتصادي، تبرز مطالب مرتفعة الصوت تطالب «بتوازن» الحياة ذاتها. فهذا التحول النشط من قطاع الإنتاج إلى قطاع الاستهلاك يوحي أيضاً بمقدم شكل آخر من التوازن في حياة الناس.

إن أعداداً كبيرة من العمال تنشغل في الإنتاج من أجل السوق وتنفق وقتها في التعامل مع المجردات ـ كلمات وأرقام ونماذج ـ وأناس لا يعرفونهم إلا قليلاً إن لم يكن البتة. وللعديد من الناس، فإن «العمل الذهني» فاتناً ومجزياً، لكنه غالباً ما صاحبه شعور بالانفصال عن مناظر وأصوات ونسيج الحياة اليومية ووجوها وبحق، فالتمجيد المتصاعد للمهن اليدوية حالياً، كالبستنة، وللفلاح أو ذي الياقة الزرقاء ولما يمكن تسميته بـ «أناقة سائق الشاحنة»، قد يكون تعويضاً للمد المتصاعد المتمثل في التجرد عن قطاع الإنتاج. بالمقارنة، نحن نتعامل في قطاع الاستهلاك مع واقع أكثر مادية ومباشرة ـ من خلال الاحتكاك المباشر مع الأشياء والناس. وما ازدياد عدد الذين يقسمون وقتهم للعمل نصف دوام وللعمل منتهلكين بدوام كامل إلا رغبة منهم للتمتع بالمادي والمجرد، والتمتع المتمم للعمل الذهني والعمل اليدوي. إن أخلاقيات المستهلك تعيد الاحترام مرة أخرى

إلى العمل اليدوي بعد أن احتقر ثلاثمائة عام. هـذا التوازن الجـديد سيؤثـر أيضاً على توزيع الخصال الشخصية. فكما رأينا، كان بروز الحركة الصناعية والمصنع ذا الاتكالية المتبادلة قد شجع الرجال الذين يعملون فيه أن يصبحوا أكثر موضوعية، بينما رفع البقاء في المنزل والعمل في مهمات منخفضـة الاتكال المتبـادل من الذاتيـة بين النساء. ولكن انجذاب أعداد كبيرة من النساء إلى العمل الإنتاجي من أجـل السوق حالياً قد حولهن إلى التمتع بالموضوعية، وتشجع النساء على التفكير بطريقة «الرجال». وبشكل معاكس، عندما يلتزم كثير من الرجال بالبيت ويتـولون حصـة أكـبر من التدبـير المنزلي، فـإن حاجتهم «للمـوضوعيـة» تنخفض ويمـرون بعمليـة التحول إلى «الذاتية» Subjectivize . وغداً عندما يقسم العديد من أناس الموجـة الثالثة حياتهم بين العمل بنصف دوام في شركات كبيرة متبادلة وبين العمل بنصف دوام من أجل الذات والأسرة في وحدات صغيرة مستقلة ومنتهلكـة، فإن هـذا قد يؤدي إلى توازن جديد للموضوعية والذاتية بين الجنسين. وبدلاً من أن نتعامل مع موقف «ذكوري» أو موقف «أنثوي»، وليس أي منهما صالـح التوازن، فـإن النظام سيكـافىء الناس القـادرين بصورة سليمـة على رؤيـة العالم من خـلال المنظورين: الذاتي الذي يفكر بموضـوعية Objective Subjectivist والعكس صحيـح أيضاً. بـاختصار، وبسبب الأهميـة المتزايـدة للاستهـلاك في الاقتصاد ككـل، يتفجر تيـار سريع من التغيير السيكولوجي، وتعـد التأثـيرات الكلية للتحـولات الأساسيـة في الإنتاج والاستهلاك، فضـلاً عن التحولات العميقـة في تربيـة الأطفال والتعليم، بتغيـير شكل الشخصيـة الاجتماعيـة، بشكل دراماـتيكي عـلى الأقـل، كـما فعلت المـوجة الثـانية قبـل ثـلاثـمايـة عـام. وحتى لـو ثبت بـطلان كـل هـذه التبصرات والتكهنات، فما يزال هناك سبباً أخيراً وكبيـراً يقودنـا لتوقـع تمزق المحيط النفسي. ويوجز هذا السبب في كلمتين اثنتين: «ثورة الاتصالات».

الأنا الجشتالتية(*) The Gestalt Me

إن الصلة بين الإتصالات وبين الشخصية صلة معقـدة لا يمكن إختراقهـا.

(*) الأنـا الجشتالتيـة أو الأنا الصـورية Configurative هي البنيـة أو الصورة من ظـاهرة سيكـولـوجيـة =

ولا نستطيع تحويل كل وسائل الإتصال على أن لا نتغير، فالثورة في وسائل الإعلام والاتصال تعني ثورة في العقل. خلال حقبة الموجة الثانية وجّه الناس ليغرفوا من بحر من الصور المنتجة للجماهير عموماً Mass Produced imagary، وغذت الصحف والمجلات ومحطات الراديو والتلفزيون والأفلام المنتجة كلها مركزياً ما يدعوه النقاد. . بالوعي المتناغم والكلي التماسك» Monolithic Consci-ence. فكان الأفراد يُشجعون باستمرار على مقارنة أنفسهم مع عدد قليل نسبياً من النماذج الوظيفية Role Models ، وتقييم أنماط حياتهم بالنسبة لأفضل الإحتمالات القليلة. ونتيجة لذلك كان نطاق النماذج الأسلوبية الشخصية المجازة اجتماعياً ضيقاً نسبياً. لكن بروز لا جماهيرية وسائل الإعلام حالياً يفرز تنوعاً مدهشاً للنماذج الوظيفية والأساليب الحياتية التي يقارن الفرد خصائصه بها. علاوة على ذلك، لا تغذينا وسائل الإعلام الجديدة بأجزاء كاملة التشكُّل، بل بأجزاء مكسرة وصور غير كاملة من الصورة كلها. وبدلاً من إعطائنا خيارات من الهويات المتماسكة لنصطفي منها ما يلائم، طلب منّا ضم الأجزاء إلى بعضها البعض لتكوين الكل الكامل: الأنا الصوَرية أو المعدلة التردد Modulater . وهذا وضع صعب يفسر بحث ملايين الناس اليأس عن هوية.

وبسبب لحاق ذلك الجهد بنا، فإننا نطور وعياً عالياً بفردانيتنا الخاصة ـ أو الخصال المميزة لفردية المرء ـ فتتغير بالتالي صورتنا الذاتية. إننا نطالب بأن نعامل كأفراد وهذا يتزامن مع تطلب النظام التعليمي للعمل الأكثر فردانية. ووراء مساعدتنا لبلورة ما هو شخصي محض لنا، تحولنا وسائل الإتصال الجديدة للموجة الثالثة إلى منتجين ـ أو بالأحرى منتهلكين ـ لصورتنا الذاتية. وقد أشار الشاعر والناقد الاجتماعي الألماني هانز ما غنوس إنزنسبرغر Enzensberger أن وسائل الإتصال القديمة تضمنت «التمييز التقني بين المتلقي والمرسل العاكس لتقسيم العمل الإجتماعي إلى منتجين ومستهلكين». وكان هذا خلال حقبة الموجة الثانية يعني أن المتصّل المتخصص كان ينتج الخطابات للجمهور، وبقي الجمهور

= متكاملة ونؤلف وحدة وظيفية لا يمكن استمدادها من أجزائها بمجرد ضم بعضها إلى بعض فيدرس سلوكها من زاوية استجابتها لوحدات أو صور متكاملة (المترجم).

عاجزاً عن الإستجابة مع مرسل الخطابات. بالمقارنة، فإن المظهر الثوري في وسائل الإتصال الجديدة أن الكثير منها تفاعلي حيث تسمح لكل مستخدم لها صنع الصور أو إرسالها بقدر ما يتلقاها بشكل مجرد من الخارج. إن الكابل الثنائي الإتجاه والفيديو كاسيت والناسخات الرخيصة والمسجلات كلها تضع وسائل الإتصال في متناول الفرد، وعلى المدى البعيد قد يصبح التلفزيون العادي تفاعلياً. فيصبح في الإمكان التحدث مع مقدمي البرامج والتأثير على سلوكهم خلال العرض. وهذا متاح الآن جزئياً من خلال Qube Cable System الذي يمكّن المشاهدين لعرض درامي الاتصال بالمخرج لتسريع المشهد أو إبطاؤه أو اختيار نهاية مغايرة للقصة.

إن ثورة الاتصالات تعطي كل منا صورة مركبة عن الذات وتزيد من تميّزنا عن الآخرين، وتسرع العملية التي «نجرّب» من خلالها صور تختلف عن صور ذاتنا، وفي الواقع تسارع من تقدمنا من خلال صور متعاقبة. وتجعل من الممكن أيضاً تسليط الضوء على صورتنا إلكترونيا للعالم كله، ولا يتوقع أحد نتيجة هذا على الشخصية، فلم يسبق لأي حضارة أن تملكت لمثل هذه الوسائل. إننا نتملك وسائل الوعي، والعالم الذي ندخله ناءٍ جداً عن تجاربنا السابقة، والذي تهتز له ـ باعتراف الجميع ـ كافة النظريات السيكولوجية. وما هو واضح بصورة مطلقة أن قوى جديدة تهب معاً لتحويل وتغيير الشخصيةالإجتماعية ـ لاستخراج خصال معينة وقمع أخرى، وبالتالي التغيير الكلي. وعندما ننتقل إلى ما وراء حضارة الموجة الثانية، فهذا لا يعني مجرد التحول من ناظم طاقة قديم إلى آخر جديد أو من قاعدة تقنية إلى أخرى، بل أيضاً القيام بثورة في الفضاء الداخلي أيضاً. على ضوء هذا، سيكون منافياً للعقل قذف الماضي إلى المستقبل ـ تصور حضارة الموجة الثالثة بمصطلحات الموجة الثانية. فحتى لو كانت فرضياتنا صحيحة جزئياً، سيتباين الأفراد حيوياً في المستقبل أكثر من تباينهم الحالي، ويحتمل أن ينضج المزيد منهم في عمر مبكر ويتحمل المسؤولية منذئذٍ، وأن يكونوا أكثر قابلية للتكيف وإظهار فردانية هامة. ومن المرجح أن يستجوبوا السلطة كما لم يستجوبها آباءهم. سيحتاجون للمال ويعملون مقابل هذا ـ ولكنهم سيقاومون العمل من أجل المال

فقط، باستثناء من وقع تحت ظروف الحرمان. فضلاً عن ذلك، فمن المرجح أن يسلموا التوازن في حياتهم ـ التوازن بين العمل واللهو، الإنتاج والاستهلاك، العمل الذهني والعمل اليدوي، المجرد والملموس، وبين الموضوعية والذاتية. وسوف يرون أنفسهم ويعرضونها بأسلوب معقد لم يسبق له مثيل. وعندما تكبر حضارة الموجة الثالثة، لن نخلق الإنسان الطوباوي المتفوق على إنسان الماضي، ولن نخلق سلالة من «السوبرمانات» الذين شار إليهم أرسطو وجوته (أو رجال مثل جنكيزخان أو هتلر)، بل يأمل المرء بخلق سلالة ـ وحضارة ـ تستحق أن تسمى سلالة بشرية. ولا يمكن هذا حتى نواجه حقيقة أخيرة ملحة وهي الحاجة إلى التغيير السياسي، وهو التوقع ـ المرعب والمبهج في آن معاً ـ الذي نستكشفه في هذه الصفحات الأخيرة، فشخصية المستقبل لا بد أن يقابلها سياسة المستقبل.

الفصل السابع والعشرون

الضريح السياسي

يستحيل أن تنسف الحضارة الصناعية ثورة في الطاقة وثورة في التقنية وثورة في الحياة الأسرية وثورة في الوظائف والأدوار الجنسية وثورة عالمية في الإتصالات دون أن تواجهها أيضاً ـ إن عاجلاً أو آجلاً ـ ثورة سياسية. فكل الأحزاب السياسية في العالم الصناعي ومجالس الشيوخ والبرلمانات ومجالس السوفييت والنظم الرئاسية والوزارات والمحاكم والوكالات التنظيمية والبيروقراطيات الحكومية ـ باختصار جميع الأدوات التي نستخدمها في حياتنا والقرارات الجماعية ـ هي أدوات مات نفعها وعلى وشك التغير. فلا تستطيع، بالتالي، حضارة الموجة الثالثة أن تعمل بهيكلية الموجة الثانية السياسية. وكما لم يقدر الثوريون الذين أوجدوا العصر الصناعي على ممارسة سلطاتهم عن طريق نظام الإقطاعية المتخلف، كذلك تواجه الحضارة الجديدة الحاجة لابتكار أدوات سياسية حديثة؛ وهذه هي الرسالة السياسية للموجة الثالثة.

الثقب الأسود:

واليوم رغم عدم إدراك خطورتها، فإننا نشهد أزمة عميقة، ليست في هذه الحكومة أو تلك، بل في الديمقراطية النيابية ذاتها في كل أشكالها. وتقصر التقنية السياسية من بلد لآخر في أداء مهامها على نحو خطير، فنجد في الولايات المتحدة شللاً كاملاً تقريباً في صنع القرار السياسي عند مواجهة المجتمع لقضايا مصيرية.

وبعد سنوات ست على حظر الأوبيك، رغم تأثير ذلك على الإقتصاد وتهديد الإستقلال وحتى الأمن العسكري، ورغم مناقشات الكونجرس ودراساته اللامتناهية، ورغم تنظيم البيروقراطية مرات عدة، ورغم الذرائع الحماسية الرئاسية، ما تزال الميكانيكية السياسية الأميركية تسقط عن محاورها، وتعجز عن إنتاج أي شيء يشبه سياسية الطاقة المتماسكة ولو في أدنى حدودها. هذا الخواء السياسي ليس فريداً فالولايات المتحدة تفتقر أيضاً إلى سياسة مدائنية شاملة (أو قادرة على الشمولية) وسياسة بيئية وأسرية وتكنولوجية وهي حتى لا تملك ـ حسب رأي النقاد الأجانب ـ سياسة خارجية بصيرة. ولا يمتلك النظام السياسي الأميركي القدرة على دمج هذه السياسات وسلسلتها حسب الأولوية حتى لو كانت موجودة.

هذا الفراغ السياسي يعكس إنهيار صنع القرار، حتى أنه أرغم الرئيس جيمي كارتر، في حديث سابق، على إدانة «الشلل.. والركود.. والإنحراف» الذي تتصف به حكومته. ان انهيار صنع القرار إذن ليست صفة لحزب واحد أو رئيس واحد، فقد كان يتعمق منذ أوائل الستينات ويعكس مشاكل بنيوية تحتية لا يستطيع أي رئيس ـ ديمقراطي أو جمهوري ـ أن يقاومها ضمن إطار النظام الحالي.

وأدت هذه المشاكل السياسية إلى زعزعة الإستقرار في المؤسسات الإجتماعية الرئيسية الأخرى كالأسرة والمدرسة والشركة. وهنالك عشرات القوانين لها تأثير مباشر على الأسرة وحياتها تلغي وتناقض بعضها بعضاً وتزيد من سوء الأزمة الأسرية. وتزامن فيض المساعدات المالية للنظام التعليمي مع بدء إنخفاض سكان العمر المدرسي؛ مع ذلك نقد تبع الإندفاع وراء بناء المدارس غير المجدي قطعاً للمعونات المالية عندما كانت في منتهى الضرورة لأهداف أخرى. في الأثناء ترغم الشركات على ممارسة عملها في محيط سياسي متقلب حتى أنها تعجز عن التكهن يومياً بالذي تريده الحكومة منها. في البداية طلب الكونجرس من شركة «جنرال موتورز» وشركات مصنعة لسيارات عديدة أن تدمج محولات حافزة في السيارات الجديدة من أجل الحفاظ على البيئة. فيما بعد، وبعد أن أنفقت جنرال موتورز 300 مليون دولار على هذه المحولات ووقعت عقداً لعشر سنوات بقيمة 500 مليون دولار لتوريدها بالمعادن النفسية الضرورية لصناعتها، أعلنت

الحكومة أن السيارات المزودة بتلك المحولات تطلق حامض الكبيريت بمعدل 35 ضعفاً من السيارات غير المزودة بتلك المحولات. في نفس الوقت، تولد الآلة التنظيمية السريعة التقلب شبكة غير نفاذة من القوانين واللوائح ـ 45 ألف صفحة سنوياً من الأنظمة الجديدة المعقدة. وهنالك 27 وكالة حكومية تنظم حوالي 5600 من القوانين الفيدرالية التي تخص صناعة الفولاذ لوحدها. (وهذا ينطبق على آلاف القوانين الإضافية المنظمة لعمليات الصناعة المنجمية والتسويق والنقل الخاصة بصناعة الفولاذ). وتنفق شركة صيدلانيه رائدة هي «إيلي ليلي» وقتاً أكثر في إملاء الإستمارات الحكومية من القيام بأبحاث تتعلق بأمراض القلب والسرطان. وتقرير واحد من شركة ايكسون النفطية إلى وكالة الطاقة الفيدرالية يتألف من 445 ألف صفحة ـ أي ما يعادل ألف مجلد!.

إن النظام السياسي التائه يعقد بصورة كبيرة كفاح مؤسساتنا الإجتماعية الرئيسية من أجل البقاء، وليست ظاهرة إنهيار القرار ظاهرة أميركية بحتة. فحكومات فرنسا وألمانيا واليابان وبريطانيا وإيطاليا تتعرض للأعراض ذاتها، كما تتعرض لها الدول الصناعية الشيوعية كذلك. وقد صرح رئيس الوزراء الياباني قائلاً: «نسمع مراراً وتكراراً عن أزمة الديمقراطية العالمية. والذي يتعرض للتحدي هي القدرة على معالجة المشكلات أو ما يسمى بقابلية ممارسة السلطة الديمقراطية! لذا فإن الديمقراطية البرلمانية اليابانية هي على المحك أيضاً». وتواجه ميكانيكية صنع القرار في جميع تلك البلدان إجهاداً وإرهاقاً وحملاً ثقيلاً من المعطيات اللاعلاقيَّة وأخطاراً غير عادية. بالتالي، يقف صانعو السياسة الحكومية عاجزين أمام مسؤولية صنع القرارات ذات الأولوية المرتفعة (أو يصنعونها بأسوأ ما يكون)، وتراهم يتسابقون كالريح لصنع آلاف القرارات الأقل قيمة والسطحية غالباً. وحتى عندما تظهر قرارات هامة، يكون قد فات الأوان عليها ونادراً ما تحقق الهدف الذي صدرت من أجله. يقول أحد المشرعين البريطانيين: «لقد عالجنا جميع المشكلات بالتشريع، فأصدرنا قوانيناً سبعاً لمعالجة مشكلة التضخم، وقضينا على الظلم كثير المرات، ووصلنا إلى حل مشابه تجاه مشكلة البيئة، لقد عولجت

كل مشكلة مرات عدة من قبل التشريع، وبقيت تلك المشكلات قائمة. ان التشريع غير فعال.. لا يعمل».

لكن مذيعاً تلفزيونياً أميركياً يعبر عن هذه الأزمة باللجوء إلى صور الماضي قائلاً: «أشعر بأن الأمة ما هي إلا عربة أسفار تجرّها جياد مسرعة قُدماً يحاول قائدها جذب العنان إليه لكن الخيل لا تستجيب له». ان هذا لأبلغ تعبير عما يشعر به أصحاب المناصب الهامة من عجز وقعود عن الواجب بشكل أمثل. وقد أسرَّ إليَّ سيناتور أمريكي مشهور عن شعوره بالإحباط العميق لعجزه عن عمل أي شيء ذي فائدة إذ يحاصره تحطم حياته الأسرية وخطى كينونته المسعورة والساعات الطوال والسفر القلق والمحموم والمؤتمرات التي لا يبدو لها من نهاية والضغوط المتواصلة، فيتساءل: «أيستحق الأمر كل هذا العناء»؟. وطرح عضو برلماني بريطاني السؤال ذاته مضيفاً أن «مجلس العموم ما هو إلا قطعة أثرية تذكارية»!. حتى إن موظف رفيع المستوى في البيت الأبيض تذمر إلى قائلاً إنه حتى الرئيس ذاته الذي يفترض بأنه أقوى رجل في العالم يشعر بالوهن مضيفاً: «يشعر الرئيس وكأنه يصرخ في سماعة الهاتف بينما لا يوجد أحد على الطرف الآخر». هذا الإنهيار المتعمق للقدرة على صنع القرار يغيّر حتى أكثر العلاقات الإجتماعية عمقاً. فمجتمع النخبة في ظل ظروف عادية لم تغيرها الثورة، يستغل النظام السياسي في أي مجتمع ليعزز من قواعده ويحقق أبعد غاياته، وتتحدد سلطته وقوته في القدرة على إحداث أشياء معينة أو منع حدوث أمور أخرى. وهذا يفترض قدرته على التكهن بالأحداث والتحكم بها ـ أي ما إن يجذب العنان حتى تستجيب الخيل له فتقف. لكن الأمور انقلبت رأساً على عقب الآن، فالنخبة لم تعد قادرة على التنبؤ بمحصلات أعمالها إذ أن النظام السياسي الذي كانت تعمل من خلاله قد استحال عتيقاً متصدع البنيان تسبقه الأحداث دوماً. وحتى إن «تحكمت» النخبة فيه عن كثب لمصلحتها الخاصة، تكون نتائج ذلك عكسية عادةً. وهذا لا يعني أن السلطة التي فقدتها النخبة قد تراكمت لصالح بقية المجتمع: إنها لم تنتقل إليه بل تتوزع عشوائياً حتى يجهل أحدهم من هو المسؤول عما حدث ومن هو المتمتع بتلك السلطة الحقيقية (وليس السلطة

الإسمية)، أو إلى أي مدى ستدوم فيه تلك السلطة، في هذه الفوضى العارمة يزداد تشاؤم الناس ليس من «نوابهم» وحسب، بل وبصورة أشمل من احتمالية كونهم نوابهم حقاً.

نتيجة لذلك بدأت «طقوس الثقة الإنتخابية» للموجة الثانية تفقد قوتها ويوهن عزمها فتتقلص عاماً إثر عام المشاركة الأمريكية العامة في التصويت. ففي الانتخابات الرئاسية التي دارت سنة 1976 لم يشارك فيها إلّا 46٪ من المقترعين المؤهلين، وهذا يعني أن انتخاب الرئيس كان من قبل ربع الناخبين تقريباً ـ أي 8/1 من اجمالي عد السكان. ومؤخراً وجد المستطلع «باتريك كادل» أن 12٪ من جمهور الناخبين ما يزالون يشعرون بأهمية الإنتخاب لهم. وعلى نحو مشابه، تفقد الأحزاب السياسية سلطتها في جذب الأنصار والأعضاء. إذ قفز في الفترة ما بين الأعوام 1960 ـ 1972 عدد «المستقلين» غير المنضمين لأي حزب في الولايات المتحدة إلى 400٪، وكان العام 1972 يشهد المرة الأولى منذ قرن الذي يتساوى فيه عدد الأعضاء المستقلين مع عدد أعضاء واحد من الأحزاب الكبرى.

وتظهر نزعات شبيهة في دول أخرى أيضاً. فقد انضمر حزب العمال الذي حكم بريطانيا حتى عام 1979 إلى الحد الذي يعتبر فيه محظوظاً إذا زعم أنه يضم مائة ألف عضو في بلد يبلغ عدد سكانه 65 مليوناً. وفي اليابان كتبت صحيفة «يوميوري شيمبن» أن للمصوتين ثقة أقل بحكوماتهم فهم يشعرون بأنهم معزولون عن قادتهم. وتجتاح موجة من الضعف السياسي بلاد الدانمارك ويعلل مهندس دانماركي سبب ذلك فيقول «إن السياسيين عاجزون عن وقف حد للنزعات التي لا تخدم مصلحة الناس». ويكتب المنشق السوفييتي ڤيكتور نيكيبلوف عن الحالة السياسية في الاتحاد السوفييتي قائلاً: «شهدت السنوات العشر الأخيرة حداً فظيعاً من الفوضى العميقة وتعزيزاً متنامياً للقدرات العسكرية، وفوضى اقتصادية حتى الكارثة، وزيادة تكاليف المعيشة ونقص المواد الغذائية الأساسية، وارتفاع معدلات الجرائم وادمان الكحول والفساد والإختلاس وفوق هذا وذاك سقوطاً مريعاً لهيبته القيادة الحالية من عيون الشعب». وفي

نيوزلندة قاد الخواء السياسي السائد أحد الساخطين النيوزلنديين إلى تحويل اسمه لـ«ميكي ماوس» وأعلن نفسه مرشحاً رئاسياً. ويلجأ إلى ذلك الكثيرين كأن يطلق أحدهم على نفسه اسم «أليس في بلاد العجائب»، لكن البرلمان كان بالمرصاد فأصدر قانوناً يحظر من تسلم أي شخص لمنصب سياسي إذا كان قد غيّر اسمه قانونياً خلال ستة أشهر قبل إجراء الإنتخابات.

ليس الغضب وحده هو شعور الناس، بل ردة فعل مفاجئة وإدانة لقادتهم السياسيين ومسؤوليهم وهم يشعرون أيضاً بأن النظام السياسي الذي وجد ليكون موجهاً وعامل استقرار لهم في مجتمع متخبط ومتقلب هو نفسه قد تحطم وتشرذم وفقد إتزانه. عندما قام فريق من العلماء السياسين باستبيان في العاصمة الأمريكية واشنطن لمعرفة «من يدير هذا المكان»؟، جاءهم الجواب بسيطاً صاعقاً، وقد أوجز الأستاذ أنطوني كنج King من جامعة ويسيسكس البريطانية هذا التقرير الذي نشره معهد المشاريع الأمريكي، بقوله «سيكون الجواب المقتضب: لا أحد، لا يوجد أحد هنا يتولى المسؤولية». وليست الولايات المتحدة هي الوحيدة في هذا الضعف بل تشاركها في ذلك دول الموجة الثانية التي تتعرض لرياح التغيير من الموجة الثالثة. هنالك خواء وفراغ سلطوي سائد ـ «ثقب أسود» في المجتمع.

الجيوش الخاصة:

من الممكن قياس الأخطار الضمنية لهذا الفراغ السلطوي بالعودة إلى فترة منتصف السبيعنات عندما برزت مشكلة الطاقة والمواد الأولية على إثر الحظر الذي فرضته الأوبك، وتعاظمت البطالة والتضخم وتدهور الدولار، وبدأت أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا بالمطالبة بنظام اقتصادي جديد وعادل، فعلت أمارات المرض كل دولة من دول الموجة الثانية. ففي بريطانيا التي تشتهر بأنها موطن التسامح واللباقة، بدأ الجنرالات المتقاعدون بتجنيد جيوش خاصة لفرض النظام، وكذلك رشحت حركة فاشية بريطانية هي «الجبهة القومية» بعض أعضائها في أكثر

من تسعين دائرة انتخابية برلمانية. واجتمع الفاشستيون وجناح اليسار لخوض صراع جماهيري في شوارع لندن. وفي إيطاليا، قام الفاشيون اليساريون وهم جماعة الألوية الحمراء بتصعيد عمليات الإختطاف والإغتيال وإطلاق النار على رضف الرُكب. وفي بولندة أدت محاولة الحكومة لرفع أسعار المواد الغذائية تماشياً مع التضخم إلى اقتياد البلاد لحافة الثورة، وفي ألمانيا الغربية التي دمرتها جرائم الإرهابيين، أصدرت مؤسسة حانقة سلسلة من القوانين المكارثية لقمع صوت المعارضة. ولكن ما إن تعافت الإقتصاديات الصناعية جزئياً (ومؤقتاً) في أواخر السبعينات حتى تراجعت علامات عدم الإستقرار السياسي. فالجيوش الخاصة في بريطانيا لم تمارس مهامها أبداً، أما الألوية الحمراء، وبعد اغتيال «الدومورو» فقد اختفت تقريباً لإعادة تنظيم نفسها. وفي اليابان تسلم زمام السلطة فيها بهدوء نظام جديد، بينما توصلت الحكومة البولندية إلى اتفاقية سلام صعبة مع المتمردين. مع ذلك، دلائل عدم الإستقرار هذه تحفزنا على التساؤل عن احتمالية صمود أنظمة الموجة الثانية السياسية القائمة في البلاد الصناعية أمام جولة ثانية من الأزمات؛ إذ أن أزمات الثمانينات والتسعينات ستكون أكثر حدة وتمزيقاً مما سبق. وتبقى الحقيقة أن الهياكل السياسية للموجة الثانية هي الأكثر فساداً اليوم مما كانت عليه خلال السبيعينات وأن قادتها غير مستعدين لمواجهة أحداث غريبة ستطفو على السطح في الخليج والمكسيك حيث النفط الذي يعتمد الغرب عليه فضلاً عن أزمات اقتصادية تزعزع الإستقرار العالمي. وقصارى القول إن الحكومات ستكون أقل تنافساً وابداعية وأقصر نظراً في معالجة أزمات الثمانينات والتسعينات وهذا يدلنا على ضرورة إجراء فحص جذري لواحدة من أكثر الأوهام السياسية خطورة وانتشاراً.

عقدة المخلِّص:

إن عقدة المخلِّص The Messiah Complex هي الوهم بقدرتنا، بطريقة ما، على انقاذ أنفسنا بتغيير الرجل (أو المرأة) الذي في القمة. إلا أن ملايين الناس الذي شهدوا تعثر سياسيّ الموجة الثانية بالمشكلات الناجمة عن انبثاق الموجة

الثالثة اهتدوا، تحفزهم الصحافة على ذلك، إلى تفسير وحيد وبسيط عن سبب معاناتهم وويلاتهم ألا هو «فشل القيادة»؛ وما يريدونه هو ما يشبه المسيح المخلص يرجع الأمور إلى نصابها ثانية في حقل السياسة. هذا التوق الشديد إلى قائد بارع ماخوي يبثه عدد كبير من الناس، حتى من حسنت نيتهم منهم، فعالمهم الذي ألفوه يتقوض ومحيطهم يزداد غموضاً مكتنفاً بالأسرار بينما تصعَّد عندهم اللاتوقعات والحاجة إلى نظام وبنية وقدرة على الإستبصار. لذا فنحن نسمع، كما قالها اورتيغا غوسيه Gosset عندما رأى نجم هتلر في صعود خلال الثلاثينات، «صرخة مرعبة ترتفع كعواء أعداد لا تحصى من الكلاب إلى مهد النجوم تطلب شخصاً ما أو شيئاً ما أن يتولى القيادة». وفي الولايات المتحدة فإن أكثر ما يدين الرئيس بصورة عنيفة هو «الإفتقار لموهبة القيادة»، وما كان انتخاب مارغريت تاتشر في بريطانيا إلا لكونها «السيدة الحديدية». وحتى في الدول الصناعية الشيوعية، حيث القيادة إلا خلاعة للفؤاد، تتكاثف الضغوط وخاصة في الإتحاد السوفييتي من أجل «قيادة أقوى». وما نشر رواية «النصر» لألكسندر شاكوفسكي إلا جزء من حملة تنادي بالستالينية الجديدة Restalinization ، وهي تمجد من قدرة ستالين على اتخاذ «القرارات السياسية الملحَّة». وفجأة ظهرت صور صغيرة لستالين على زجاج السيارات وفي البيوت والفنادق والأكشاك، فكتب «ڤيكتور نيكيبيلوف» صاحب رواية «معهد الأغبياء»: «أن هذه الظاهرة عبارة عن مد مفاجيء جاء من الأسفل.. واحتجاج، مهما كان منافياً للعقل ومدعاة للعجب، على الإنحلال الحالي والإفتقار للقيادة». وفي فاتحة عقد جديد وخطير تزداد المطالبة بـ«القيادة» وتتزامن مع تنشط جديد لقوى سوداء منسية تعمل بين ظهرانينا. فورد في صحيفة «الينيويورك تايمز» أنه في فرنسا، وبعد أكثر من ثلاثة عقود من السبات، «تسعى جماعات يمينية صغيرة لكنها متنفذة من جديد وراء النور الفكري الساطع فتطرح نظريات النخبوية Elitism السياسية والبيولوجية التي فقدت مصداقيتها غداة هزيمة الفاشية في الحرب العالمية الثانية». وبالثرثة عن تفوق العرق الآري ومعاداة الولايات المتحدة، فإن هذه الجماعات تسيطر على النتاج الصحفي الأكبر في جريدة «لوفيغارو» الإسبوعية. وتقول هذه الجماعات إن

الأعراق البشرية ولدت غير متساوية ويجب أن يبقى الأمر هكذا بفرض سياسة إجتماعية، وهي تربط جدلياتها ونظرياتها بالمرجعية إلى ي. و. ويلسون Wilson وآرثر جنسين Jensen لاكتساب صبغة علمية مزعومة في تحيزهم الخبيث المعادي للديمقراطية. وفي اليابان أمضيت وزوجتي منذ فترة ليست ببعيدة عن الذاكرة قرابة الـ45 دقيقة وسط ازدحام مروري نشهد عن كثب تعاقب شاحنات تحمل معارضين سياسيين يرتدون زياً موحداً وخوذاً ويلوحون بقبضاتهم نحو السماء احتجاجاً على السياسة الحكومية. وقال لنا أصدقاءنا من اليابانيين بأن جماعات هذا الإجتماع العاصف لها علاقة بجماعات «الياكوزا» الشبيهة بعصابات المافيا التي تنادي للعودة إلى الدكتاتورية الفاشستية التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية. ولكل هذه الجماعات أندادها في قوى «اليسار»- وهي الجماعات الإرهابية التي تتشدق ملء فيها بشعارات الديمقراطية الإشتراكية ولكنها مستعدة لاقحام نفسها على المجتمع باسلوب دكتاتوري باللجوء إلى الكلاشينكوف والقنابل الحارقة. ونرى في الولايات المتحدة، كدلالة على عدم الإستقرار، بعثاً للعنصرية المشينة، فمنذ عام 1978 قامت عصابة الكوكلاكس كلان، التي ظهرت من جديد مرة أخرى، بإحراق الصلبان في أطلانطا وطوقت مجلس مدينة ديكاتور في آلاباما بالمسلحين، وكذلك أطلقت الأعيرة النارية على كنائس السود وعلى كنيس يهودي في «جاكسون»، ولاية المسيسيبي. وفي كارولينا الشمالية قتل رجال الكوكلاكس كلان الذين يجهرون باعتناق النازية أيضاً خمسة يساريين معادين للعصابة.

وقصارى القول، إنَّ موجة المطالبة «بالقيادة الأقوى» تتزامن أيضاً مع تفشي نشاط للجماعات الفاشستية التي تأمل الإستفادة من انهيار الحكومة التمثيلية، واقتراب الوقود من الشرارة يهدد بالخطر الإنفجاري. وهذه الدعوات الصارخة للقيادة أساسها اعتقادات ثلاثة خاطئة أولها خرافة الفعالية الفاشستية التي تدعي أن الدكتاتوريين هم وحدهم القادرين على «تسيير القطار في وقته المحدد». وانهيار العديد من المؤسسات وعدم القدرة على التكهن بما سيقع لاحقاً يجعل ملايين الناس مستعدون لمقايضة بعض حرياتهم (أو حرية الآخرين وهذا أفضل) لجعل قطاراتهم الإقتصادية والسياسية والإجتماعية تنطلق في وقتها المحدد. مع هذا

فالقيادة القوية ـ وحتى الدكتاتورية ـ لا شأن لها في الفعالية، ولا يوجد دليل عظيم يوحي أن الإتحاد السوفييتي يدير أموره بصورة فعالة رغم أن قيادته بالتأكيد هي «أقوى» وأكثر فاشية من حكومات الولايات المتحدة وفرنسا والسويد، وبغض النظر عن الجيش والشرطة السرية والوظائف القليلة الأخرى، الحيوية لاستمرار النظام، فإن الإتحاد السوفييتي هو حسب كل التقييمات، حتى بتقييمات الصحافة السوفييتية «سفينةً موحلة وقذرة»، وهو مجتمع مشلول بالنفايات والإهمال والفساد والجمود ـ باختصار، إنه مشلول بـ«اللافعالية الدكتاتورية».

وحتى ألمانيا النازية، الفعالة بصورة مثيرة في ابادة البولنديين والروس واليهود والكثير من «غير الآريين» لم تكن فعالة في حقول أخرى. ويذكرنا ريموند فليتشر عضو البرلمان البريطاني الذي تلقى تعليمه في ألمانيا وبقي فيها يراقب عن كثب الظروف الإجتماعية الألمانية بحقيقة الواقع المنسي قائلاً: «نحن نتصور ألمانيا النازية نموذجاً للفعالية. ولكن في الواقع كانت بريطانيا تنظم الحرب بصورة أفضل من الألمان. وفي «الرور» استمر النازيون في انتاج الدبابات وناقلات الجنود المدرعة ولم يستغلوا خطوط السكك الحديدية لنقلها وكذلك لم يستغلوا علماءهم بصورة كبيرة؛ فمن بين 16 ألف اختراع ذا أهمية عسكرية وضعت خلال الحرب، ذهب قليل منها فعلاً للإنتاج بسبب اللافعالية السائدة حينئذٍ. وأثخنت جراح وكالات المخابرات النازية في التجسس على بعضها بعضاً بينما كانت المخابرات البريطانية رائعة. وكان البريطانيون ينظمون الأفراد طوعياً للمساهمة في صنع الأسلاك الشائكة وقدور الطهي في حين كان الألمان ما يزالون ينتجون البضائع الفخمة ووسائل الرفاهية. وبينما أجرى البريطانيون القرعة على النساء لتجنيدهن في الخدمة العسكرية، لم يتخذ الألمان هذا الأمر أبداً. هتلر نفسه كان مثال الحيرة والتردد. وبعد هذا، فإن اعتبار الرايخ الثالث نموذجاً للفعالية الاقتصادية أو الصناعية هو خرافة سخيفة ومضحكة». إن ما نريده هو أكثر من مجرد قيادة قوية كما سنرى فيما بعد لجعل القطار ينطلق في موعده.

أما الخرافة الثانية فتزعم أن أسلوب القيادة الناجح في الماضي سيكون ناجعاً وناجحاً في الحاضر والمستقبل. ويتأتى هذا الإعتقاد من خلال صور مستجدة من

لماضي تبرز قيادات ناجحة مثل روزفلت وتشرشل وديجول، لكن الحضارات المختلفة تتطلب باستمرار صفات قيادية مختلفة فما يكون قيادة قوية في حضارة ما قد لا يلائم حضارة أخرى بل ويجرها نحو الهاوية. خلال الموجة الأولى أو الحضارة الزراعية كانت القيادة حقاً موروثاً بالولادة وليس بالعمل والإنجاز، فكان الملك بحاجة إلى مهارات عملية معينة ـ كالقدرة على قيادة الجيوش في المعارك، والدهاء الماكر لضرب باروناته مع بعضهم البعض، والذكاء في إتمام مراسيم زواج انتهازي. أما معرفة الكتابة والقراءة والقدرة على تملك ناحية الفكر التجريدي فلم تكن من ضمن الضرورات. فضلاً عن ذلك كان القائد حراً في ممارسة سلطاته الفردية الشاملة باسلوب نزوي وحتى الأرعن أيضاً دون مسائلة من الدستور أو الرأي العام. وان احتاج إلى الموافقة على أمر ما، نالها من زمرة صغيرة من النبلاء والأسياد والوزراء، فكانت قدرة القائد على حشد هذا الدعم «قويةً». بالمقارنة، تعامل القائد في الموجة الثانية مع سلطة مجردة، وازداد عدد القرارات التي ينبغي أن يتخذها على صعد واسعة ومتنوعة بدءاً من التلاعب بوسائل الإعلام والتأثير فيها وحتى إدارة الإقتصاد الكبير. وكان لا بد لقراراته أن تنفذ عبر سلسلة من المؤسسات والوكالات التي يفهم علاقاتها المعقدة مع بعضها بعضاً ويوائم فيها بينها. ومن شروطه أن يكون مستعلماً متملكاً لناحية المنطق المجرد؛ وأصبح عليه أن يثير ترتيباً معقداً من القوى النخبوية وقوى النخبوية التحتية بدلاً عن البارونات. فضلاً عن ذلك، كانت سلطاته ـ حتى لو كان دكتاتوراً مستبداً ـ مقيدة، على الأقل اسمياً، بالدستور والقضاء والسياسة الحزبية وقوة الرأي الجماهيري. بعد عقد هذه المقارنة سيبدو «أقوى» قادة الموجة الأولى ضمن الإطار السياسي للموجة الثانية «أضعف» قادة الموجة الثانية وسيتصف بالإرتباك وغرابة الأطوار ولن يكون زعيماً ملائماً أبداً.

بالتالي فإن تسارعنا الحالي نحو مرحلة حضارية جديدة يجعل الزعماء الأقوياء للمجتمعات الصناعية كروزفلت وتشرشل وآيزنهاور وحتى ستالين يبدون غرباء غير مناسبين لتولي زمام السلطة وكأن الملك لودفيع المجنون قد أصبح في البيت الأبيض! والبحث عن قادة حاسمين متشبثين برأيهم ـ مثل كنيدي وكونالي وريغان

وشيراك وتاتشر ـ هو تمرين في البحث عن الماضي والصورة المثالية ذات الفرضيات المندثرة، فضعف قادة اليوم هو ليس انعكاس لصفات الشخصية بقدر ما هو ناتج عن انهيار المؤسسات التي يعتمدون عليها لممارسة سلطاتهم. وبكلام أدق فإن ضعفهم الظاهري هو نتيجة حتمية لإتساع نطاق «سلطاتهم». وفي حين تستمر فيه الموجة الثالثة في تغيير المجتمع رافعة إياه إلى مستوى أكثر تنوعاً وتعقيداً، أصبح القادة يعتمدون على مدد متزايد من الناس لمساعدتهم في صنع القرارات وتنفيذها. فكما زادت الوسائل التي تمكن من ترسيخ سلطة القائد ـ المقاتلات الأسرع من الصوت والأسلحة النووية والعقول الألكترونية ووسائل الإتصالات عن بعد ـ زادت أيضاً اتكاليته ولم تقل. هذه القاعدة لا يمكن دحضها لأنها تعكس التعقيد العالي الذي تستند السلطة إليه بالضرورة وهذا هو السبب الذي يجعل الرئيس يجلس بجانب زر إطلاق الصواريخ النووية لكي يدمر الكوكب عن آخره في أي لحظة ومع ذلك يظل عاجزاً لشعوره «بعدم وجود أحد على الطرف الآخر من الهاتف»؛ فالقدرة والعجز هما جانبان متضادين للرقاقة شبه الموصلة ذاتها.

للأسباب هذه تتطلب حضارة الموجة الثالثة الجديدة نوعاً مختلفاً تماماً من القيادة وليس من الواضح حتى الآن الصفات الأساسية اللازمة لقادة الموجة الثالثة. فقد نجد أن القوة لا تكمن في تمسك القائد بقراره الذي لا رجعة فيه بل في القدرة على إصغائه للآخرين؛ كلا ليس بالقوة الجبارة بل باللجوء إلى الخيال والإبتكار؛ وليست تتمثل في جنون العظمة بل في الإعتراف بحد طبيعة القيادة في العالم الجديد. وقد يكون على قادة المستقبل التعامل مع مجتمع لا مركزي يتسم بالتعاون والإسهام في جهود الكل ـ مع مجتمع لا يمت بصلة إلى مجتمع اليوم. وليس من المحتمل أن يوجد إنسان يتحلى بكل الخصال والصفات والشروط المطلوبة للقيادة المستقبلية، فهذه القيادة قد تصبح مؤقتة إلى حد كبير، أكاديمية وتتبع نظام الشورى. وقد شعرت «جيل تويدي» الكاتبة في صحيفة الغارديان بهذا التحول فكتبت: «من اليسير انتقاد كارتر.. من الممكن أنه كان يتسم بالضعف والتردد، ولكن الأمر وارد جداً. إن خطيئة جيمي كارتر الكبرى اعترافه

الضمني بأن المشاكل تصبح . . عامة عندما يتقلص العالم وجوهرية ومتبادلة التواكل إلى حد بعيد حتى يتعذر معالجتها من قبل مبادرة رجل واحد أو حكومة بمفردها كما كان». إنها توحي باختصار بإننا نتحول نحو المطالبة بقائد من صنف جديد ليس بسبب الصالح العام ولكن لسبب بسيط هو ضرورة ذلك لطبيعة المشكلات التي تتطلب هذا. وأزمة أفول حكومة الموجة الثانية التمثيلية هي أزمة حتمية حتى لو وجد من يتصدى لهذا من العباقرة والقديسين والأبطال الذين يركبون الصعاب، فمشكلتنا الأساسية ليست مشكلة الكادر المناسب.

النسيج العالمي:

إذا كان اختيار قائد «أفضل» هو همنا الوحيد يمكن معالجة هذه المشكلة ضمن إطار النظام السياسي القائم، لكن المشكلة أعمق من ذلك بكثير. فالقادة، وحتى «أفضلهم» هم في الواقع مشلولون لأن المؤسسات التي يعملون فيها أصبحت مماتة. لقد وضعت الهياكل السياسية والحكومية في وقت كانت فيه الدولة القومية تتشكل وكان بإمكان أي حكومة أن تصنع قراراتها مستقلة تقريباً. ولكن هذا لم يعد ممكناً الآن رغم تمتعنا بخرافة الإستقلال، وأصبح التقدم مشكلة عبر قومية حتى أن بريجينيف ومن خَلَفَهُ لا يستطيعون التصدي للعدوى الآتية عبر حدودهم. والدول الصناعية الشيوعية، رغم انفصالها عن الاقتصاد العالمي جزئياً، والتحكم الاقتصادي داخلياً فيها، تعتمد على المصادر الخارجية من بترول وغذاء وتكنولوجيا وديون وضروريات أخرى. وفي عام 1979 اضطر الإتحاد السوفييتي إلى رفع بعض أسعار السلع الإستهلاكية، وضاعفت تشيكوسلوفاكيا من سعر الوقود فرفعت هنغاريا من سعر الكهرباء بنسبة 51٪ فقرار في بلد يؤدي إلى رود فعل من الثاني. وتبني فرنسا مصنعاً للمعالجة النووية المكررة في رأس دولاهاج (الأقرب إلى لندن من مفاعل وندیكال النووي البريطاني) حيث تدفع الرياح السائدة هناك الغبار الذري أو الإشعاعات (إذا ما تسربت) إلى بريطانيا مباشرة. أما البقع البترولية المكسيكية فتعرض سواحل تكساس التي تبعد 500 ميل فقط لخطر الكارثة. وإذا ما رفعت السعودية أو ليبيا من نسبة الإنتاج النفطي

أو خفضتها فسيكون لهذا تأثيرات ايكولوجية مباشرة أو طويلة المدى في العديد من الدول.

وسط هذه الشبكة المتينة الخيوط يفقد القادة القوميون الكثير من الفعالية مهما قالوا معسول الكلام أو استلوا السيوف مهددين. وأصبحت قراراتهم تصدر أصداءً مكلفة غير مرغوب بها وخطيرة غالباً على كلا الصعيدين الدولي والمحلي. إن نطاق الحكومة ومعه توزيع سلطة صنع القرار خاطئان حتى العجز في عالم اليوم، وهذا هو بالتالي أحد أسباب اعتبار البنى السياسية القائمة غير ذات جدوى.

المشكلة المتناسجة:

تعكس مؤسساتنا السياسية أيضاً منظومة معارف أكل الدهر عليها وشرب، ولكل حكومة وزراء ودوائر مكرسة للتصرف في المجالات المالية والشؤون الخارجية والدفاع والزراعة والتجارة والبريد والنقل.. إلخ. ولمجلس الشيوخ الأمريكي فضلاً عن هيئات تشريعية أخرى، لجان منبثقة عنها تتعامل مع مشكلات تخص تلك المجالات، ولكن ما تعجز أي حكومة من الموجة الثانية عن معالجته، مهما كانت مركزية الحكم، هو مشكلة التناسج المتمثلة في كيفية دمج نشاطات كل تلك الوحدات لتنتج برامج منظمة وكلانية لا برامجاً متهازجة أو متناقضة تبطل نفسها بنفسها. وإذا ما تعلمنا شيئاً خلال العقود الماضية فهو أن كل المشكلات الإجتماعية والسياسية متناسجة ومتحبكة ـ وأن الطاقة مثلاً تؤثر على الإقتصادالذي بدوره يؤثر على الصحة التي بدورها تؤثر على التعليم والعمل والأسرة وآلاف الأشياء الأخرى. ولكن التعامل مع مشاكل محددة معزولة عن المشاكل الأخرى ـ وهذا من مخلفات العقلية الصناعية ـ يؤدي إلى الفوضى فالكارثة، ومع هذا فإن الهيكل التنظيمي للحكومة يعكس فعلاً واقع هذه العقلية الصناعية. هذه البنية التي تنطوي على مفارقة تاريخية تقود إلى صراعات قضائية لا متناهية وإلى تبرير النفقات (إذ تحاول كل وكالة معالجة مشكلاتها الخاصة على حساب الوكالات

الأخرى) وإلى جيل كامل من الآثار الجانبية المناوئة. وهذا هو السبب الذي يجعل كل محاولة حكومية لعلاج مشكلة ما تقود إلى سلسلة متلاحقة من المشاكل الجديدة أسوأ من المشكلة الأصلية في الغالب. وتحاول الحكومات نموذجياً معالجة مشكلة التناسج هذه من خلال المركزية الأوسع ـ أي بترشيح «قيصر» يتخطى الخط الأحمر. إلا أن هذا القيصر سرعان ما يخلع عن عرشه بعد اجراء التغييرات وتجاهل تأثيراتها الجانبية المدمرة وتجاوزه لكل الخطوط الحمراء، فمركزية السلطة لم تعد منهجاً ناجعاً. وهناك معيار يائس آخر يتمثل في تشكيل لجان شاملة الدوائر Interdepartmantal لا تعد ولا تحصى للتعاون مع بعضها وتعيد النظر في القرارات الصادرة وتنسقها. والنتيجة بالتالي بناء مجموعة أخرى من الإرباكات والفترات الزمنية اللازمة للقوانين أن تتعداها ـ وزيادة الطين بلة في متاهة البيروقراطية.

إن حكوماتنا وهياكلها السياسية القائمة هي مماتة لأنها تنظر إلى العالم من خلال عدسات الموجة الثانية وهذا بدوره يثير مشكلة أخرى.

التسارع القرازي:

كانت احكومات والمؤسسات البرلمانية للموجة الثانية قد صُمِّمت لصنع القرارات برويَّة ليتناسب هذا مع عالم تأخذ الرسالة البريدية فيه أسبوعاً لتصل إلى نيويورك من بوسطن أو فيلادلفيا. واليوم إذا ما عطس آية الله في «قم» فينبغي على المسؤولية في واشنطن وموسكو ولندن وباريس أن يستجيبوا لذلك بقرار خلال دقائق. إن سرعة التحول تصيب الحكومات والسُياسيين بالغفلة وتساهم في شعورهم بالعجز والإرتباك بينما تقوم الصحف بجعل هذا جلياً. ومنذ ثلاثة أشهر فقط قالت مجلة «أدفيرتايزنغ إيج»: كان البيت الأبيض يدعو الأمريكيين إلى ترشيد انفاقهم وتوفير دولاراتهم، أما الآن فقد تخلت الحكومة عن حث المستهلكين على عدم الإنفاق بكل حرية. وكتبت مجلة «اوسينبولتيك»، مجلة الشؤون الخارجية الألمانية أن خبراء النفط توقعوا تفجر أسعار البترول ولكن ليس

تفجر «سرعة التحولات». وقد ضربت فترة الركود عام 1974 ـ 1975 صانعي سياسة الولايات المتحدة بما دعته مجلة «فورتشن» «بالتسارع المذهل والممزق».

التحول الإجتماعي يتسارع أيضاً ويلقي باعباء إضافية على عاتق صانعي القرار السياسي، وقد صرحت «بيزنس ويك» بأن الولايات المتحدة كانت ترى «أنه طالما الهجرة الصناعية والسكانية هي هجرة تدريجية» فهذا ساعد على توحيد الأمة. لكن هذه العملية تخطت الحدود خلال السنوات الخمس الأخيرة حتى لم تعد المؤسسات السياسية القائمة قادرة على احتوائها».

وحتى أعمال السياسيين تسارعت أيضاً وغالباً ما تأخذهم على حين غرة، ففي سنة 1970 تكهنت مارجريت تاتشر أنه لن يتم تعيين امرأة في مركز قيادي رفيع في الحكومة البريطانية خلال فترة حياتها، فأصبحت هي بذاتها رئيسة للوزراء سنة 1979. وفي الولايات المتحدة كان جيمي كارتر المغمور قد وصل أعتاب البيت الأبيض في أشهر عدة فقط، والأكثر من هذا أصبح كارتر الرئيس الفعلي فوراً رغم أن الرئيس الجديد لا يتقلد منصبه في العادة بعد الانتخاب إلا في شهر يناير. ولقد كان كارتر وليس المهزوم فورد هو من سحقته الأسئلة حول الشرق الأوسط وأزمة الطاقة وقضايا أخرى قبل إعداد أصوات الإقتراع. وأصبح فورد البطة العرجاء مباشرة، ولأسباب عملية، فإن البطة قد نفقت لأن الزمن السياسي أصبح مضغوطاً جداً الآن وتسارع التاريخ لا يسمح بالتأجيل التقليدي. وبالتالي فإن «شهر العسل» مع الصحافة الذي يتمتع به الرئيس الجديد دائماً قد بُتر مع الزمن، وقد قضي على آمال كارتر حتى قبل توليه الرئاسة فعلياً بسبب ترشيحاته الخاصة لوزرائه وأرغم على سحب ترشيحه لتولي رئاسة المخابرات المركزية الأميركية. وفي خلال أقل من نصف السنوات الأربع توقع المراسل السياسي المتبصر «ريتشارد ريفرز» بولاية رئاسية قصيرة لكارتر لأن «وسائل الاتصالات الفورية قد اختصرت الزمن لدرجة أن الفترة الرئاسية الممتدة أربع سنوات تزخر بكثير الأحداث والمشاكل والمعلومات مما لم يكن يلاقيه رئيس يتولى منصبه ثماني سنوات في الماضي». هذا التسخين لخطوة الحياة السياسية الذي يعكس التسارع

العام للتغيير يكثف اليوم من الإنهيار السياسي والحكومي. وبتعبير أبسط يعجز قادتنا ـ وهم مرغمون على أداء عملهم من خلال مؤسسات الموجة الثانية المصممة لمجتمع تسارعه بطيء ـ عن صنع قرارات مترويّة وذكية بالسرعة التي تجري الأحداث فيها، فيأتي القرار إما متأخراً أو تسود الحيرة والتردد في اتخاذه. وقال الأستاذ روبرت سكيدليسكي من كلية الدراسات الدولية المتقدمة التابعة لجامعة جونزهوبكنز: «أصبحت السياسة المالية في النهاية عقيمة الإستخدام لأنها تستغرق وقتاً طويلاً للحصول على معايير مناسبة من الكونجرس، حتى لو كانت أغلبيته موافقة عليها». وهذا كلام قيل عام 1974 قبل وقت طويل من دخول أزمة الطاقة في الولايات المتحدة سنتها السادسة.

لقد تغلب تسارع التحولات والتغييرات على قدرة الاستيعاب القرارية لمؤسساتنا جاعلاً إياها والبنى السياسية الحالية مماتة بغض النظر عن الإيديولوجية الحزبية أو القيادية، فلم تعد تفي لا بالسرعة ولا بتدرجاتها القيادية؛ ولكن هذا ليس كل شيء.

إنهيار عُرف الإجماع:

مثلما أفرزت الموجة الثانيةُ المجتمع الجماهيري كذلك تجعل الموجة الثالثة المجتمع لا جماهيري، فهي تحول النظام الإجتماعي برمته إلى مستوى أعلى من التنوع والتعقيد. هذه العملية الثورية التي تشبه إلى حد بعيد الإصطفاء البيولوجي الذي يحدث في عملية إرتقاء الأنواع، تساعد على تفسير أحد أهم الظواهر السياسية الحالية ـ إنهيار مبدأ الإجماع Consensus. إننا نسمع السياسيين في العالم الصناعي من أقصاه إلى أقصاه ينعون ضياع «الهدف القومي» وغياب «روح دنكرك» القديمة الطيبة الذكر، وتآكل «الوحدة القومية» والتكاثر المفاجيء والمذهل للجماعات التمزيقية ذات السلطة العالية. آخر هذه الجماعات الطنانة في واشنطن هي «جماعة القضية الواحدة» التي تشير إلى المنظمات السياسية التي تعد بالآلاف التي تتولى الدفاع عن قضية عاجلة واحدة كالاجهاض والحد من سباق التسلح

وحقوق الشاذين جنسياً والطاقة النووية وهكذا. هذه الإهتمامات متشعبة ومتعددة جداً على المستويين القومي والمحلي لدرجة أن المسؤولين والسياسيين لا يستطيعون إدراكها.

فقد نظم مالكو البيوت المتحركة أنفسهم للدفاع عن حقوقهم أمام تغييرات تقسيم المناطق في الدولة، ويكافح المزارعون خطوط نقل الطاقة، ويتحشد المتقاعدون ضد الضرائب المدرسية ناهيك عن حركات تحرر المرأة والشيكانو والآباء الوحيدون وحملات محاربة الإباحية والجماعات البيئية التي تنظم أنفسها استعداداً للنضال. وقد أوردت احدى المجلات في الغرب الأوسط تقريراً عن تشكيل منظمة «النازيون الشاذين جنسياً»!.

في نفس الوقت تلاقي المنظمات الجماهيرية صعوبة في تمتين تماسكها ووحدتها إذ يقول أحد المشاركين في مؤتمر للمنظمات الطوعية: «لم تعد الكنائس المحلية تتبع الكنائس الطليعية على المستوى القومي». وقال أحد خبراء العمل أنه عوضاً عن قيام حملة سياسية متوحدة وواحدة بقيادة إتحاد العمال الأميركي، فإن النقابات المتحدة تزيّد من حملاتها الخاصة لتحقيق مآربها. وليس جمهور الناخبين وحده الذي ينقسم إلى جزئين، فجماعات الجزيء نفسها هي مؤقتة لا تدوم إذ تبرز للوجود فجأة ثم تموت فتشكل تياراً متقلباً يصعب تحليله، يقول مسؤول حكومي: «نعتقد الآن أن عمر المنظمات الطوعية الجديدة في كندا سيكون من ستة إلى ثمانية أشهر فضلاً عن منظمات كثيرة سريعة الزوال». بهذه الطريقة يتحد التسارع والتنوع لخلق نوع جديد من الأمة السياسية، Body Politic. هذه التطورات ذاتها تجرف إلى غياهب النسيان أفكارنا عن الإئتلافات السياسية والتحالفات والجبهات المتحدة بعد أن كان أي زعيم سياسي في الموجة الثانية قادراً على توحيد ستة جبهات كبرى كما فعل روزفلت عام 1932 لسنوات عدة قادمة. واليوم إذا وحدت مئات بل آلاف الجماعات الصغيرة القصيرة العمر ذات الهدف الواحد، فسيكون هذا الإئتلاف قصير العمر أيضاً. وهي قد تتوحد لمدة كافية لانتخاب

رئيس ما ثم تنفصل بعد الإنتخاب تاركة إياه بدون قاعدة دعم لتنفيذ برامجه.

إن لا جماهيرية الحياة السياسية هذه التي تعكس كل النزعات العميقة التي ناقشناها في حقول التكنولوجيا والإنتاج والإتصالات والثقافة، تدمر بصورة أبعد قدرة السياسيين على صنع قرارات حيوية بعد أن اعتادوا على التلاعب بجماهير الناخبين المنظمة والمفهومة جيداً. أما الآن فهم محاصرون بجماهير الناخبين الجديدة والتي لا تحصى عدداً والسلسلة التنظيم والتي تطالب بالإنتباه الفوري لحاجاتها الواقعية والضيقة غير المألوفة. فتتدفق هذه المطالب المتخصصة من كل حدب وصوب إلى المشرعين والبيروقراطيين فلا يتاح الوقت لهم لإجراء التداول. والأكثر من هذا، لأن المجتمع يتحول بخطى متسارعة، ولأن القرار المؤجل قد تكون عاقبته أسوأ من عدم اتخاذ قرار على الإطلاق، فإن كل فرد يطالب بجواب فوري. بالتالي ظل الكونجرس مشغولاً جداً لدرجة أنه، ونسبة للنائب الديمقراطي ن.و. مينيت من كاليفورنيا، «يجتمع الأشخاص فيه في كل جيئة وكل ذهاب وهذا لا يسمح أبداً بمسار متماسك للتفكير». والظروف تتباين من بلد لآخر، ولكن المشترك بينها هو التحدي الثوري الذي فرضته الموجة الثالثة في القضاء على مؤسسات الموجة الثانية البطيئة العاجزة عن مسايرة خطر التحول والتغيير والضئيلة أمام المستويات الجديدة للتنوعات السياسية والإجتماعية. إن مؤسساتنا التي صممت لمجتمع بطيء وبسيط تغرق في مستنقع الزمن ولا يمكن إصلاح قواعدها فقد تعطل الزعم الجوهري لنظرية الموجةالثانية السياسية: وهو مبدأ التمثيل النيابي. لذا فإن انبثاق التنوع يعني إستحالة تشكيل أغلبية حتى في القضايا المصيرية رغم أن الأنظمة السياسية أسست نظرياً على قاعدة الأغلبية. إنهيار عرف الإجماع هذا يعني أيضاً تزايد الحكومات التي تستحيل حكومات «أقلية» قائمة على ائتلافات متقلبة غير مؤكدة. وهذه الأغلبية المفقودة تستهزىء الكلام المنمق الديمقراطي والمنسجم وهذا يقودنا إلى التساؤل عن نوع الناخبين الذين «سيُناب» عنهم. كان الإجماع في المجتمع الصناعي الجماهيري حيث كان الناس متحدون وحاجاتهم أساسية، هدفاً يمكن تحقيقه، لكن في المجتمع اللاجماهيري نفتقر إلى الهدف القومي ناهيك عن الهدف الإقليمي والمحلي المتمثل في الولاية والمدينة.

وأصبح التنوع في أي منطقة انتخابية أو دائرة برلمانية سواء في فرنسا أو اليابان أو السويد واسعاً جداً حتى أن نائبها لا يمكن أن يدعي أن يمثل الأغلبية. وهو لا يستطيع أن يمثل الإرادة العامة لسبب بسيط هو غياب هذه الإرادة. بالتالي ما هو مصير «الديمقراطية النيابية»؟. إن طرح هذا السؤال ليس تهجماً على الديمقراطية (فالموجة الثالثة ستفتح الطريق أمام ديمقراطية أكبر وأغنى) بقدرة ما هو تجسيد لحقيقة واحدة وواضحة لا مفر منها وهي عقم الإدعاءات التي قامت عليها مؤسسات الموجة الثانية.

الإنفجار الضمني للقرار:

إن القرارات المتسرعة والكثيرة والمشكلات الغريبة وغير العادية كالإفتقار إلى القيادية تفسر عجز القرارات السياسية وعدم صلاحيتها اليوم، فمؤسساتنا تترنح اليوم تحت ضربات الإنفجار الضمني للقرار. والعمل بتكنولوجية سياسية متخلفة يُفسد من قدرتنا على صنع القرار الفعال، فكتب وليام شكروس في مجلة «هاربر» مناقشاً سياسة نيكسون ـ كيسنجر في كمبوديا قائلاً: «عندما كان محتماً أن تصدر كل القرارات عن البيت الأبيض، كان الوقت ضيقاً بحيث لم تدرس جميعاً من كل الجوانب». وفي الواقع فإن البيت الأبيض يعاني من أزمة إتخاذ القرار في كل شيء من مشكلة تلوث الهواء وتكاليف المعالجة في المشافي والطاقة النووية وحتى إلغاء اللعب الخطرة لدرجة أن أحد مستشاري الرئيس أسرَّ لي قائلاً: «الجميع هنا يعانون من صدمة المستقبل»!.

وليست الوكالات التنفيذية بحال أفضل، فكل دائرة منها تتحطم تحت ثقل القرار وتُجبر على إقحام أنظمة لا تحصى فيها وتضطر إلى إصدار قرارات لا نهائية يومياً بسبب ضغوط التسارع. وهنالك دراسات جيدة وقليلة حللت هذه المشكلة القرارية وأفضلها تحليل «تريفور أرمبرستر» لحادثة السفينة «بيبلو» التي وقعت سنة 1968 والمتعلقة باحتجاز كوريا الشمالية لسفينة تجسس أميركية التي أدت إلى مكاشفة الأوراق السياسية بين البلدين. ونسبة إلى «أرمبرستر» فإن مبعوث

البنتاجون الذي درس درجة «التقييم الخطر» لمهمة السفينة، وأثبت ذلك، كان لديه ساعات قليلة فقط ليقوم بتقييم درجة الخطر لـ 76 مهمة عسكرية مقترحة ومختلفة. نتيجة لذلك رفض المبعوث أن يقيم كم كان لديه من الوقت عملياً لدراسة مهمة السفينة «بيبلو»، لكن أحد موظفي وكالة استخبارات الدفاع فسر الأمر كما يلي: «ربما حدث الأمر على النحو التالي.. لقد وجد المبعوث كتاباً على مكتبه في الساعة التاسعة من صباح أحد الأيام مع أمر أن يعيده عند الظهيرة. وكان الكتاب عبارة عن مجلد ضخم. ولربما وجد أنه يستحيل دراسة كل مهمة بتفصيلاتها المعقدة». مع ذلك، وتحت ضغط عامل الوقت، فقد صنف درجة الخطر لمهمة السفينة بيبلو بـ«درجة دنيا». وإذا كان عميل استخبارات الدفاع مصيباً في تحليله فإن كل مهمة عسكرية مقيّمة ذلك الصباح استغرقت أقل من دقيقتين ونصف من التفكير والدراسة في المتوسط، فلا عجب إذن أن تقع تلك الأخطاء. وهنالك مثال آخر، فقد أضاع البنتاجون 30 بليون دولار في طلبات خارجية لشراء الأسلحة ولا يدري إن كان هذا يعكس أخطاء فاحشة في الحسابات أم إخفاق فني في تحصيل المبالغ المطلوبة من المشترين أم أنفقت هذه الأموال على أمور مختلفة كلياً. وحسب مراقب الإنفاق في استخبارات الدفاع فإن عملية البلايين الفاشلة هذه لها «إمكانية مهلكة كمدفع طليق على متن سفينتنا». ويعترف قائلاً: «الحقيقة المؤسفة هي جهلنا لحجم هذه الفوضى وسيلزمنا أكثر من خمس سنوات للتخلص منها». فإذا كان البنتاجون بكل حواسبه الألكترونية وأنظمة معلوماته الدقيقة قد أصبح من الضخامة والتعقيد بحيث لا يدار بصورة صحيحة وسليمة فكيف الحال بحكومة ككل؟.

إن مؤسسات صنع القرار القديمة تعكس بشكل مطرد الفوضى السائدة في العالم، وقد تحدث ستيوارت آيزنشتات مستشار الرئيس كارتر عن «تقسيم المجتمع إلى جماعات لها مصالحها الخاصة وبالتالي تقسيم مجتمع السلطة التشريعية إلى جماعات ثانوية». وبهذا الظرف الجديد لن يستطيع أي رئيس فرض إرادته على الكونجرس بعد أن كان الرئيس بصورة تقليدية قادراً على الإتفاق مع أكبر ستة من رؤساء اللجان سناً من ذوي النفوذ ليقدموا له الأصوات اللازمة للموافقة على

برنامجه التشريعي. واليوم لا يستطيع رؤساء اللجان التشريعية أن يحصلوا على أصوات الأعضاء الأصغر سناً في الكونجرس كما يستطيع ذلك مثلاً اتحاد العمال الأميركي أو الكنيسة الكاثوليكية. كل هذا يجعل من غير الممكن للكونجرس أن يحصر انتباهه لأية قضية أو أن يستجيب بسرعة لحاجات الأمة وهو في هيكليته الحالية. ومشيراً إلى «جدول الأعمال المسعور» يوجز تقرير صادر عن دار المقاصّة حول المستقبل التابعة للكونجرس التعقيد المطرد والأزمات المتلاحقة بصورة نابضة بالحياة. إذ تم خلال اسبوع واحد التصويت على تخفيض تنظيم الغاز وروديسيا وقناة بنما وحول وزارة جديدة للتعليم، ودفعات المنتوجات الغذائية والتخلص من الفضلات الصلبة والحيوانات الخطرة على الإنسان.. لقد تحول الكونجرس الذي كان مركز المداولات المتروية والحذرة إلى هيئة بلهاء». ومن الواضح أن العمليات السياسية تتباين من بلد لآخر لكن قوىً متشابهة تتشاطر هذه المآزق، فقالت مجلة «يو. إس. نيوز أند وورلد ريبورت» أن الولايات المتحدة ليست البلد الوحيد الذي يبدو مضطرباً وراكداً، وتضيف قائلة: «جل بنظرك في أرجاء الإتحاد السوفييتي ترى أنه لا يوجد هناك استجابة إلى الدعوة الأميركية للحد من الأسلحة النووية، وهناك تأجيل وتسويف طويل للتفاوض حول الإتفاقيات التجارية مع الدول الإشتراكية والرأسمالية. وكان هناك معاملة محرجة للرئيس الفرنسي جيسكار ديسكان خلال زيارته الرسمية لموسكو، بالإضافة إلى عجز في سياسته الشرق أوسطية ودعوات متناقضة لشيوعيي أوربا الغربية لتتعاون مع حكوماتها الوطنية..

وحتى في نظام الحزب الواحد من المستحيل تقريباً وضع سياسات حازمة أو الإستجابة بسرعة لقضايا معقدة». وفي لندن أخبرنا عضو برلماني أن الحكومة المركزية «تحمل عبئاً ثقيلاً جداً». أما سير ريتشارد مارش، الوزير السابق في الحكومة البريطانية ورئيس إتحاد الناشرين والصحفيين البريطانيين الآن صرح أن «البنية البرلمانية بقيت ثابتة نسبياً خلال المئتين وخمسين عاماً الماضية وهي ليست مكيفة مع نموذج صنع القرار الإداري الحالي.. وهي برمتها ليست فعالة»، ويضيف أن «مجلس الوزراء ليس أفضل حالاً». وماذا عن السويد بحكومتها الإئتلافية المهتزة والعاجزة عن معالجة المسألة النووية التي شطرت البلاد نصفين

متعارضين؟ أو إيطاليا بالإرهاب الذي يمارس على أراضيها وأزماتها السياسية المتكررة ـ وهي غير القادرة على تشكيل حكومة تدوم ستة أشهر؟.

إن هذه الأزمات السياسية التي نواجهها لا يمكن للقادة الأقوياء منهم والضعفاء أن يعالجونها طالما هم يعملون مجبرين ضمن مؤسسات مجدبة هدامة تنوء بأثقال هائلة. يجب ألا يكون النظام السياسي قادراً على صنع القرارات وتنفيذها وحسب، بل عليه أن يعمل بالميزان الدقيق وأن يقدر على دمج سياسات متباينة وصنع القرار في سرعة مناسبة وأن يعكس تنوع المجتمع ويستجيب له، فإذا فشل في تحقيق أياً من تلك الشروط كانت الكارثة وما أدراك ما الكارثة. إن مشاكلنا لم تعد مسألة «يمين» أو «يسار»، «قيادة قوية» أو «قيادة ضعيفة»، بل أصبح نظام القرار ذاته معرضاً للخطر وتبقى الحقيقة المدهشة هي استمرار حكوماتنا في أداء وظائفها كاملة. ولكن رئيس شركة ما لن يحاول إدارة شركته الضخمة بالرجوع إلى اللوائح التنظيمية التي وضعت أول ما وضعت في القرن الثامن عشر بريشة أحد الأسلاف التي كانت خبرته لا تتعدى إدارة مزرعة؛ ولن يحاول طيار سليم العقل أن يسير بطائرة تفوق سرعتها سرعة الصوت بقراءة تعليمات الملاحة القديمة والتحكم الخاصة بمناطيد بليروا أو لندبرغ، ولكن هذا هو بحق ما نحاول فعله سياسياً.

إن التداعي المستمر لنظم الموجة الثانية السياسية في عالم يزخر بالأسلحة النووية ويتجه نحو حافة الإنهيار الإقتصادي والبيئي، يخلق تهديداً عظيماً للمجتمعات جميعها فقراؤها وأغنياؤها، الصناعية وغير الصناعية. وهذه النظم التي يطلق عليها إسم النظم «العصرية» هي نسخ عن نماذج اخترعت قبل اختراع نظام المصنع والغذاء المعلب والتبريد والضوء والتصوير والآلة الكاتبة وفرن بيسيمر، وقبل اختراع الهاتف وقبل أن يطير الأخوان رايت بأول طائرة، وقبل أن تختصر الطائرة والسيارة من المسافات وقبل أن يطغى سعر الراديو والتلفزيون على العقول وقبل الموت المصنع في معسكرات أو شفتز النازية وقبل ظهور غاز الأعصاب والقذائف النووية وقبل الكمبيوتر والناسخات وحبوب منع الحمل

والـترانزستـور والليزر. لقـد صممت هذه النـظم في عالم عقـلاني لا يمكن تصوره ويعجـز الخيـال عن إدراكـه ـ عـالم وجـد قبـل ظهـور مـاركس وداروين وفـرويـد وآنيشتاين. بالتالي فإن المسألة السياسية الـوحيدة الأهم التي تـواجهنا هي تـداعي مؤسساتنا الحكـومية والسيـاسية الأسـاسية. وبتـلاحق الأزمات قـد يظهـر من بين الصدوع الهرئة مستبـدون مثل هتلر وستـالين يقـولون بـأنه قـد آن الأوان لمعالجـة المشاكل بالتخلي عن الهيئات الدستورية ومصـادرة الحريـات أيضاً. لكن التسـارع نحو حقبة الموجة الثالثة لا يتطلب من الذين يريدون توسيع أفق الحـرية الإنسـانية الدفاع عن المؤسسات القائمة بل عليهم إبتكار مؤسسات جديدة أخرى.

الفصل الثامن والعشرون

الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين

إن بناء حضارة جديدة على أنقاض الحضارة الماضية يتطلب تصميم هياكل سياسية جديدة وملائمة أكثر في العديد من الأمم في آن واحد. وهذا مشروع يؤلم الفؤاد لكنه ضرورة وبدون شك سيستغرق تحقيقه عقوداً عديدة. ومن المرجح أن يتطلب هذا معركة ضروساً طويلة ستصلح من جذور ـ أو حتى تقضي نهائياً على ـ الكونجرس الأميركي واللجان المركزيةوالمكاتب السياسية الشيوعية في الدول الصناعية الإشتراكية ومجلس العموم ومجلس اللوردات ومجلس النواب الفرنسي والبندشتاغ الألماني والوزارات الكبيرة والخدمات المدنية في كثير من الدول، والدساتير وأنظمة الحكم ـ باختصار، معظم الأجهزة غير النافذة وغير العملية في الحكومات التمثيلية. ولن تقف موجة الصراع السياسي عند المستوى القومي، إذ ستواجه «آلة القانون الدولية» ـ من الأمم المتحدة وحتى مجالس الإدارة المحلية في المدن والقرى ـ مطالب اصلاحية شاملة خلال العقود القادمة. كل هذه المطالب سيكون ضروري تغييرها ليس لأنها شريرة بالفطرة وليس لأنها تتحكم بهذه الطبقة أو تلك الجماعة ولكن لأنها غير مجدية وعاطلة بصورة مطردة ـ وغير ملائمة نهائياً لحاجات عالم متغير.

هذه المهمة الجبارة ستحتاج لملايين الناس، فإذا ما تم مقاومة هذا الإصلاح الجذري فستراق الدماء حتى الركب ويعتمد هدوء وسلام هذه العملية على عوامل عدة منها مدى مرونة المؤسسات النخبوية القائمة أو تصلبها، وإمكانية تزامن هذه العملية الإصلاحية مع إنهيار اقتصادي وحدوث تهديدات خارجية أو تدخلات

عسكرية؛ وواضح أن المخاطر جمّة. ولكن مخاطر عدم إصلاح المؤسسات السياسية أعظم وطامتها كبرى، ولذلك كلما أسرعنا بهذه العملية كانت النتائج أسلم. ولبناء حكومات فعالة من جديد ـ وأن ننفذ ما يبدو أهم مهمة سياسية في عصرنا ـ علينا أن نزيل شعارات حقبة الموجة الثانية المتراكمة، وعلينا أن نعيد التفكير بالحياة السياسية من خلال قنوات ثلاثة رئيسية التي قد تتحول إلى مبادىء راسخة لحكومات الموجة الثالثة المستقبلية.

سلطة الأقليات:

أول مبادىء حكومة الموجة الثالثة هو سلطة الأقليات الذي يعتبر أن قاعدة الأغلبية التي كانت القاعدة الشرعية الرئيسة لحقبة الموجة الثانية قد ماتت واندثرت، فما يهم هو الأقليات وليست الأغلبيات، وينبغي على أنظمتنا السياسية أن تعكس هذه الحقيقة. معبراً عن معتقدات جيله الثوري أكد جيفرسون Jeffer-son أنه على الحكومة أن « تذعن بصورة مطلقة لقرارات الأغلبية » فبدأت الولايات المتحدة وأوربا في فجر الحقبة الثانية بإجراء عملية طويلة قادتها أخيراً إلى تكوين مجتمعات جماهيرية صناعية، وبالتالي فإن مبدأ قاعدة الأغلبية يناسب بشكل تام حاجات تلك المجتمعات. واليوم، كما رأينا، خلفنا وراءنا الصناعية متجهين نحو تكوين المجتمع اللاجماهيري. بالتالي صعب وأحياناً يستحيل حشد الأغلبية أو الإئتلافات الحاكمة، لهذا السبب كانت إيطاليا لمدة ستة أشهر بدون حكومة وكذلك بقيت هولندة خمسة أشهر. ويقول العالم السياسي والتردين برنهام من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا: «أنا لا أرى في الولايات المتحدة أية قاعدة إيجابية للأغلبية تجتمع على أمر ما مطلقاً». ولأن شرعيتها تعتمد على ذلك فقد ادعت المؤسسات النخبوية للموجة الثانية دائماً أنها لسان حال الأغلبية، فكانت حكومة الولايات المتحدة «من الشعب.. وإلى الشعب». أما الحزب الشيوعي السوفييتي فقد كان يتكلم باسم «الطبقة العاملة»، بينما ادعى نيكسون أنه يمثل «الأغلبية الأمريكية الصامتة».

وفي الولايات المتحدة هاجم مثقفوا التقليدية الجديدة مطالب أقليات جديدة لها صوتها كالسود وحركات المرأة والشيكانو، وادعوا أنهم يتكلمون عن مصالح الأغلبية الكبيرة والمعتدلة والوسطى. وبتمركزهم في الجامعات الكبيرة بالشمال الشرقي من الولايات المتحدة وفي أحواض المفكرين بواشنطن ونادراً ما يوجدون في أماكن مثل «ماريبتا» و«أوهايو» و«سالينا»، يعتبر التقليديون الجدد من الأكاديميين أن «أمريكا الوسطى» هي «كتلة» كبيرة غير مغسولة يوحدها سكان الضواحي الجهلة المعادين للفكر من العمال والمستخدمين. مع ذلك، فهذه المجموعات ليست موحدة اللون كما قد يبدو للمفكرين والسياسيين إذ من الصعب العثور على الإجماع في أمريكا الوسطى كحال الأمر في أماكن أخرى - وإن وجد فهو في أفضل حالاته متذبذب ومحدد في قضايا قليلة جداً. إذن ربما يوجه التقليديون الجدد سياساتهم المناهضة للأقليات تحت غطاء خرافة الأغلبية لا الحقيقة.

وينطبق هذا الأمر على الطرف الآخر من النطاق السياسي. إذ تزعم الأحزاب الإشتراكية والشيوعية في العديد من البلدان الأوربية أنها تمثل «الجماهير العمالية». ولكن ما إن ننتقل إلى ما وراء المجتمع الجماهيري الصناعي حتى نجد أن الإدعاءات الماركسية قد بهتت وذبلت إذ تفقد الجماهير والطبقات الكثير من خصوصياتها في حضارة الموجة الثالثة القادمة. إن المجتمع التشكيلي -Configura tive سيحتل مكان المجتمع عالي الطبقية حيث لا توجد فيه سوى قلة قليلة من المجموعات الكبرى تتحالف سوياً مشكّلة الأغلبية، ويتألف هذا المجتمع من آلاف الأقليات بعضها مؤقت الوجود وبعضها يشكل انماطاً غريبة جداً لكنها سريعة الزوال وهي نادراً ما تلتحم في إجماع نسبته 51٪ على القضايا الكبرى. وبالتالي فإن تقدم حضارة الموجة الثالثة سيضعف شرعية العديد من الحكومات القائمة. والموجة الثالثة تتحدى أيضاً كل ادعاءاتنا التقليدية حول علاقة قاعدة الأغلبية بالعدالة الإجتماعية. فخلال حضارة الموجة الثانية كان الدفاع عن قاعدة الأغلبية إنسانياً مطلقاً للحريات وبقي الأمر كذلك في الدول التي ما تزال في مرحلة التصنيع مثل جنوب أفريقيا، وفي مجتمعات الموجة الثانية كانت قاعدة

الأغلبية تعني دوماً التحدي المنصف للفقراء لأنهم «كانوا» يشكلون الأغلبية، ولكن العكس هو الصحيح الآن في البلاد التي تهزها الموجة الثالثة. فالفقراء الحقيقيون لم يعودوا بالضرورة أعداداً كبيرة بل أصبحوا أقلية في العديد من البلدان وسيبقون كذلك لأنهم السد القائم أمام هولوكست إقتصادي.

بالتالي، لم تعد قاعدة الأغلبية ملائمة كمبدأ شرعي صحيح، فهي أيضاً لم تعد بالضرورة إنسانية ،و ديمقراطية في المجتمعات المنتقلة إلى الموجة الثالثة. لكن مفكري الموجة الثانية يرون أن تحطم المجتمع الجماهيري هو «تقسيماً» و«بلقنة» Balkanization له ويعزون هذا إلى «الأنانية» المتنامية للأقليات وتعمى أبصارهم عن رؤية هذا التنوع الغني كفرصة للتطور البشري. وهذا التفسير السطحي يأتي بالنتيجة محل السبب لأن الفعالية الناشئة للأقليات ليست نتيجة بداية مفاجئة للأنانية بل هي انعكاس لحاجات نظام الإنتاج الجديد الذي يتطلب مجتمعاً أكثر تنوعاً وتلوناً وتقدماً وتبايناً من أي مجتمع سابق لضمان وجوده واستمراريته، وما تنطوي عليه هذه الحقيقة هام جداً، إذ يعني هذا مثلاً أنه عندما يحاول الروس قمع التنوعية الجديدة أو كبح التعددية السياسية الناتجة عنها فإنهم في الواقع «يقيدون وسائل الإنتاج»- أي أنهم يبطئون التحولات الاقتصادية والتكنولوجية للمجتمع، وعندما نواجه نحن في العالم اللاشيوعي الخيار ذاته فإما أن نقاوم تنامي التعددية كمحاولةأخيرة لا طائل منها حفاظاً على مؤسساتنا السياسية أو أن نعترف بهذه التنوعية ونغير من هيكلية مؤسساتنا جذرياً. ويمكن أن تستغل الإستراتيجية الأولى باللجوء إلى الأساليب الإستبدادية في وسط ركود اقتصادي وثقافي، أما الأخرى فإنها ستقود إلى تطور اجتماعي وديمقراطية أساسها أقليات القرن الحادي والعشرين. ولتشكيل الديمقراطية بشروط الموجة الثالثة علينا التخلص من الزعم القائل بأن التنوع الزائد يجلب معه آلياً توتراً متزايداً وصراعات متعددة في المجتمع؛ ولكن العكس سيكون هو الصحيح حقاً. فالصراع المجتمعي ليس ضرورة وحسب بل مطلباً أساسياً مرغوباً ضمن حدوده المعينة. فإذا سعى مائة رجل دفعة واحدة للحصول على نفس خاتم الصُفر فلا بد أنهم سيتقاتلون، ولكن من ناحية أخرى، إذا كان لكل رجل من المائة هدفاً مختلفاً،

فسيكون مجزياً لهم أن يتّاجروا مع بعضهم ويتعاونوا وتكون العلاقات التكافلية سائدة بينهم. وبتوافر شروط اجتماعية معينة، تستطيع هذه التنوعية أن توجد حضارة آمنة ومستقرة، إذ أن الإفتقار إلى المؤسسات السياسية الملائمة هو الذي يصعد من حدة التوتر بين الأقليات حتى درجة الإقتتال، وهذا الإفتقار هو الذي يجعل الأليات عنيدة ومتصلبة في مواقفها وهو أيضاً الذي يصعّب من العثور على الأغلبية بصورة متزايدة.

إن علاج هذه المشكلات لا يتمثل في كم فاه منشق أو إتهام الأقليات بالأنانية (وكأن النخبة وخبراءها ليس لهم مصالح شخصية مشابهة). لكن العلاج يكمن في إيجاد تراتيب مبتكرة تتكيف والتنوعية وتجعلها شرعية - أي مؤسسات جديدة حساسة للمتطلبات المتغيرة للأقليات المتكاثرة والمتنوعة. وبروز حضارة لا جماهيرية يرافقه طروحات متقلبة عن مستقبل قاعدة الأقلية ونظام التصويت الآلي برمته المعبر عن التفضيل. يوماً ما قد يرى المؤرخون في المستقبل أن التصويت والبحث عن الأغلبية أصبح عُرفاً مهجوراً نهمك فيها بدائيون اتصاليون. أما اليوم ونحن في عالم خطير لا نستطيع فيه تحمل تفويض السلطة لأي كان ولا حتى نستطيع تسليم التأثير والنفوذ العام الذي قام تحت نظم الأكثرية ولا نستطيع السماح للأقليات الصغيرة أن تصدر قرارات واسعة وتفوض استبدادها على جميع الأقليات الأخرى. لهذا السبب علينا أن نسف منهجية الموجة الثانية الشائبة التي نسعى من خلالها وراء الأغلبية، نحن بحاجة إلى وسائل جديدةمصممة لديمقراطية الأقليات-منهجيات هدفها الكشف عن التباينات وليس حجبها من قبل الأكثريات الزائفة التي أساسها التصويت الإستبعادي والصياغة السفسطائية للقرارات والإجراءات الإنتخابية الصارمة. وقصارى القول ما نحتاجه هو تحديث للنظام برمته لتقوية دور الأقليات المتنوعة حتى تسنح الفرصة لها لتشكل الأغلبيات. وهذا الهدف في تحقيقه يتطلب إجراء تحولات جذرية في كثير من الهياكل السياسية بدءاً من رمز الديمقراطية ذاته ألا وهو صندوق الإقتراع. في مجتمعات الموجة الثانية تم تزويد التصويت لتعيين الإرادة الشعبية بمصدر هام من التغذية الإسترجاعية للنخبة الحاكمة. فعندما تصبح الظروف لا تطاق لسبب أو

لآخر للأغلبية ويسجل المقترعون بنسبة 51٪ عن رفضهم لها، كان بإمكان النخبة أن تغـير لأحزاب والسياسات وطرح التسويات على الأقل. لكن مبدأ الـ 51٪ في المجتمع الجماهيري غدا في الأمس أداة مقدارية كليلة فالتصويت لتعيين الأغلبية لا يعبر عن نوعية آراء الناس. إنه يعبر عن عدد الناس الذين يريدون (س) في لحظة معينة ولكن ليس عن مدى حاجتهم إليه، وفوق كل ذلك لا يخبرنا عما يرغبون تناوبه مع (س)- معلومات حاسمة في مجتمع مؤلف من عدة أقليات، ولا يشير إلى خطر ما يهدد أقلية معينة إذا ما وجد. وفي المجتمع الجماهيري احتملت نقاط ضعف قاعدة الأغلبية لأسباب أخرى أيضاً منها افتقار معظم الأقليات لقوة استراتيجية تخلخل النظام وقد زال هذا الافتقار للقوة في مجتمع اليوم المرتبط بصورة متينة الذي نعتبر فيه أعضاء لجماعات الأقلية. وبالنسبة إلى مجتمع الموجة الثالثة اللاجماهيري أصبحت أنظمة التغذية الاسترجاعية التي سادت المرحلة الصناعية تشوبها الشوائب، بالتالي علينا استخدام نظام التصويت وصناديق الإقتراع بطريقة مختلفة جذرياً. فبدلاً من السعي وراء الأصوات (نعم أو لا) علينا أن نستفيد من المقايضات التعاقبية Trade-offs الكامنة مثل: «إذا ما تخليت أنا عن موقفي من قضية الإجهاض، فهل ستتخلى أنت عن موقفك من الإنفاق على الدفاع أو الطاقة النووية»؟ أو« إذا ما وافقت أنا على ضريبة إضافية صغيرة لدخلي الشخصي في السنة القادمة لتدعم أغراض مشروعك فما الذي ستقدمه لي مقابل ذلك»؟.

وفي عالم نتسارع فيه بتقنيات الإتصالات الغنية يصبح للناس الكثير من المبررات ليسجلوا هذه الآراء بدون الذهاب إلى حجرة الإقتراع. وهناك طرائق أيضاً، كما سنرى بعد قليل، للاستفادة من هذه التسهيلات في عملية صنع القرار السياسي. وقد نلجأ أيضاً إلى إزالة قوانين التصويت حتى لا تتاح الفرصة أمام مناهضي الأقليات لممارسة نشاطاتهم. وهنالك أساليب عدة لتحقيق هذا وأحد هذه الأساليب التقليدية تبني أحد متغيرات التصويت التراكمي كما هو متبع اليوم في بعض الشركات لحماية حقوق أصحاب الأسهم من الأقليات. وتمنح هذه الأساليب الناخبين تسجيل قوة خياراتهم وترتيباتها وليس من يرشحون فقط.

وسنرغم تقريباً على نبذ الهياكل الحزبية المماتة التي صممت لعالم بطيء التغير متكون من الحركات الجماهيرية والترويج الجماهيري، وابتكار أحزاب مؤقتة ومعدّلة تخدم هيئات الأقليات المتغيرة. وقد نحتاج إلى تعيين «دبلوماسيين» أو «سفراء» ليست مهمتهم التوسط بين بلدين بل التوسط بين الأقليات في الدولة، وقد نحتاج أيضاً إلى مؤسسات شبه سياسية لمساعدة الأقليات ـ سواء كانت مهنية أو عرقية أو جنسية أو إقليمية أو استجمامية أو دينية ـ لتشكل التحالفات بسرعة وتزيلها بسهولة. وقد نحتاج على سبيل المثال إلى توفير ميادين تجتمع فيها الأقليات بالتناوب أو عشوائياً لتتناول المشكلات القائمة وتتفاوض حول البرامج الحكومية وتحل الخلافات وقد يتمخض عن ذلك تحالفات مفاجئة وبناءة بينها أو على الأقل كشف الإختلافات واستكشاف قاعدة المقايضة السياسية. لكن هذه المعايير ينبغي ألا تزيل كل أشكال الصراع، بل أنها تستطيع رفع وتيرة الكفاح السياسي والإجتماعي إلى مستوى أذكى وبناء ـ خاصة إذا ما اندمجت في صياغة هدف طويل الأمد. واليوم، تفرز تعقيدات القضايا المطروحة تنوعاً عظيماً من النقاط التي يمكن المساومة عليها، لكن النظام السياسي ليس مؤهلاً ومركباً ليستفيد من هذه الفرص الحقيقية بل على العكس فإنه يصعد بدون مبررات من التوتر بين الجماعات ويزيد من أحمال تفوق طاقته على منكبيه. من ناحية أخرى قد يصبح ضرورياً أن نمضي وراء هذه المعايير الإصلاحية، فقد نلجأ إلى ترسيخ تمثيل الأقليات نظام سياسي مصمم للمجتمع الجماهيري وذلك بانتخاب بعض المسؤولين باقدم هذه الطرق: سحب القرعة. مع ذلك، اقترح البعض أن يتم اختيار المشرعين أو أعضاء البرلمان في المستقبل بالطريقة نفسها التي يختار بها هيئة المُحلفين اليوم. وقد طرح «ثيودور بيكر Becker أستاذ القانون والعلوم السياسية في جامعة هاواي السؤال التالي: «لم تتخذ أحكام الموت والحياة من قبل المحلفين.. بينما تحفظ مسؤولية اصدار القرارات حول ميزانية مراكز رعاية الطفولة والنفقات الدفاعية عند «ممثلي» هؤلاء المحلفون»؟. ومتهماً التراتيب السياسية القائمة بخداع الأقليات يذكرنا «بيكر»، من سلطة دستورية، إنه بينما يشكل غير البيض نسبة 20٪ من سكان الولايات المتحدة فقد شغلوا 4٪ فقط من مقاعد مجلس النواب و 1٪ فقط من

مقاعد مجلس الشيوخ (عام 1976). أما النساء اللائي يشكلن حوالي 50٪ من مجمل السكان فلم يشغلن إلا 4٪ من مقاعد مجلس النواب ولم يحصلن على أي مقعد في مجلس الشيوخ. وبصورة مشابهة لا يستفيد الفقراء والشباب والعجزة والمعاقين الأذكياء أو أية شريحة أخرى من السعي وراء تلك المجالس. ولا ينطبق هذا على الولايات المتحدة فقط، ففي البندشتاغ الألماني تشغل النساء 7٪ فقط من مقاعده وتوجد هذه الإتجاهات المنحازة نفسها في حكومات أخرى أيضاً. ولن يعالج هذا التشويه العظيم إلا بالإقلال من تأثير حساسية النظام على حاجات الجماعات المنقوص حقها في التمثيل. ويقول بيكر في هذا السياق: «ينبغي أن يتم اختيار 50ـ60٪ من أعضاء الكونجرس الأميركي عشوائياً من بين الشعب الأميركي وذلك بالطريقة نفسها التي يكره بها الشباب على أداء الخدمة الإلزامية بالقرعة عند الضرورة». للوهلة الأولى يرغمنا هذا الإقتراح على الأخذ جدياً بعين الإعتبار أن اختيار النواب عشوائياً قد يكون أسوأ من اختيارهم بالأساليب الحالية. ولكن تبقى هناك خيارات أخرى، فلا يوجد شيء يرغمنا على إلتقاط مجموعة من الناس بالقرعة ونرميهم في مجالس الكونجرس أو البرلمانات هكذا، إنه بإمكاننا ـ حفاظاً على التقليد ـ جعل النواب يصوتون 50٪ من الأصوات فقط في أية مسألة مطروحة وتبقى الأصوات الأخرى من حق عينة عشوائية تمثل الرأي العام. وباستخدام الحواسب ووسائل الإتصال عن بعد والإقتراع يصبح الأمر بسيطاً للغاية ليس فقط في اختيار عينة عشوائية من الرأي العام بل أيضاً في جعلها تطّلع لحظة بلحظة على المعلومات الحديثة المتعلقة بالمسألة المطروحة. وعندما يكون أمر تشريع قانون ما ضرورياً يجتمع النصاب الكامل للنواب المنتخبين تقليدياً، بالطريقة التقليدية تحت قبة «الكابيتول» أو في «وستمنستر» أو في «البندسهاوس» أو«الدايت» حتى يتداولون القوانين المقترحة ويناقشونها ويعدلونها. ولكن ما إن يحين وقت اتخاذ القرار يصبح من حق النواب طرح 50٪ من مجموع الأصوات، بينما تقوم العينة العشوائية المنتشرة جغرافياً في منازلها وأماكن عملها بطرح الـ50٪ الباقية من الأصوات بالوسائل الالكترونية هذا النظام الجديد سيوجه ضربة قاضية للجماعات ذات المصالح الخاصة وجماعات الضغط «اللوبي» التي

تزحف باستمرار إلى الأروقة البرلمانية، فضلاً عن تعزيزه للعملية النيابية أكثر مما قامت به الحكومة «النيابية» من قبل.

وقصارى القول أنه إذا كانت للموجة الأولى سياسة «ما قبل الأغلبية» Pre-Majoritarian ثم تحولت إلى سياسة «الأغلبية» خلال الحقبة الثانية فإنها ستصبح مستقبلاً «الأغلبية المصغرة» Mini-Majoritarian - انصهار قاعدة الأغلبية في قوة الأقلية.

الديمقراطية شبه المباشرة:

العماد الثاني للنظم السياسية المستقبلية هو مبدأ «الديمقراطية شبه المباشرة» Semi-direct Democracy ويتمثل في التحول عن الاعتماد على النواب إلى تمثيل أنفسنا. إن انهيار مبدأ الإجتماع كما رأينا قبل قليل يهدم مبدأ التمثيل Repre-sentation ذاته.

بدون الاتفاق بين المرشّحين اللذين يعودون إلى بيوتهم، فمن هم الذين «يمثلهم» النواب حقاً؟ لقد أصبح المشرعون يعتمدون بإطراد على دعم المساعدين والخبراء في طلب المشورة عند تشكيل القوانين، فأعضاء البرلمان البريطاني الرديئو السمعة ضعفاء أمام بيروقراطية الحكومة البريطانية لافتقارهم إلى طاقم ملائم من المساعدين، وبالتالي يحولون السلطة من البرلمان إلى الإدارة المدنية غير المنتخبة. أما الكونجرس الأميركي، في محاولة منه للتوازن مع تأثير البيروقراطية التنفيذية، فقد أوجد بيروقراطيته الخاصة مثل مكتب الميزانية التابع للكونجرس ومكتب التقييم التكنولوجي ووكالات ولواحق أخرى ضرورية. فزاد بالتالي عدد مساعدي الكونجرس من 10700 حتى 18400 خلال العقد المنصرم. إن نوابنا المنتخبون تنقص معرفتهم باستمرار عن المعايير الكثيرة التي ينبغي الإعتماد عليها لوضع القرار، فيجبرون على الإعتماد بصورة مستمرة على أحكام الآخرين؛ فالنائب لم يعد يمثل نفسه. ومن ناحية أخرى، كانت البرلمانات والمجالس التشريعية أماكن إنهاء النزاعات وادعاءات الأقليات المنافسة، فكان «نواب» هؤلاء قادريون على

وضع خيارات بديلة. ولكن لا يوجد مشروع الآن قادر على اقتفاء أثر الكثير من الجماعات الصغيرة بواسطة الأدوات السياسية العتيقة وعديمة الجدوى والتي هو يمثلها ناهيك بالطبع عن وسيطهم أو مسوِّق مشاكلهم. وكلما ازدادت الأحمال الإضافية على عاتق الكونجرس أو البندشتاغ أو الشتورتنغ النرويجي، تفاقمت أزمة هذا الوضع وهذا ما يعين على تفسير تصلب وتعنت جماعات الضغط السياسية الأحادية الهدف التي أصبحت مطالبها غير قابلة للتفاوض من قبل النظام. وتنهار أيضاً نظرية الحكومة النيابية بصفتها الوسيط المطلق، فتحطم المساومة على القرار وشلل المؤسسات النيابية المزداد سوءاً يعني على المدى الطويل تحول اتخاذ القرار من قبل أعداد صغيرة من النواب الزائفين Pseudo-Repre-Sentitives إلى جمهور الغاضبين ذاته. فإذا كان الوسطاء المنتخبون غير قادرين على رسم البرامج لنا، علينا إذن القيام بهذه المهمة بأنفسنا. وإذا كانت القوانين تزداد نأياً عن حاجاتنا ولا تستجيب لها، فعلينا أن نشرع قوانيننا ،وبالتالي سنحتاج إلى مؤسسات وتقنيات جديدة أيضاً. لقد كان ثوريو الموجة الثانية الذين أوجدوا المؤسسات النيابية الحالية يعون جيداً احتمالات الديمقراطية المباشرة المناقضة للديمقراطية النيابية. فوجدت بعض آثار الديمقراطية المباشرة والذاتية في الدستور الثوري الفرنسي عام 1793. وعرف الثوريون الأميركيون دار البلدية Townhall في نيوانجلند وتشكيل الإجماع الدستوري. وفيما بعد في أوروبة استحضر ماركس وأتباعه كميونةباريس على أنها نموذج إسهام المواطن في صنع القوانين أو استثنائها. لكن نقائص وحدود الديمقراطية المباشرة كانت ملاحظة بصورة جيدة، فكانت أكثر إقناعاً في حينها.

وقدم قدم «ماكاولي» MacCauley و«رود» Rood و«جونسون» Jounson في مجلة «ذي فيديراليست»، وهم أصحاب إقتراح الإستفتاء القومي العام في الولايات المتحدة، اعتراضان على هذا الإبتداع قائلين: «أولاً، لا تسمح الديمقراطية المباشرة بتقمص أو تأخير ردود الفعل العامة العاطفية والمؤقتة. وثانياً، عجزت وسائل الإتصال في تلك الفترة عن معالجة الجوانب التقنية منها». هذه مشكلات لا غبار عليها، لكن كيف كان الرأي العام الأميركي المحبط والملتهب

في أواسط الستينات سيصوِّت على إلقاء قنبلة نووية فوق هانوي أو عدم القائها على سبيل المثال؟ أو ردة فعل الرأي العام الألماني الغربي على اقتراح جماعة بادر ـ ماينهوف الإرهابية لإقامة معسكرات «للمتعاطفين» معها؟ أو ماذا لو مارس الكنديون استفتاءً عاماً حول مصير «كوبيك» بعد اسبوع من تسلم «رينيه ليفيك» لزمام السلطة؟.

ولكن يبقى من المفترض أن يكون النواب أقل عاطفية أو عقلانية من الرأي العام، ومشكلة الإفراط العاطفي في الاستجابة أو ردة الفعل الجماهيرية، بالتالي، يمكن التغلب عليها بطرق عدة كتطلب فترة امتصاص أو تهدئة أو اجراء تصويت ثان قبل اتخاذ القرارات الكبرى عن طريق استفتاء شعبي Referendum أو أي شكل آخر من أشكال الديمقراطية المباشرة. وفي هذا السياق يقترح أسلوب مبتكر نفذه السويديون في أواسط السبيعنات عندما دعت الحكومة الشعب للإشتراك في صياغة سياسة طاقوية وطنية. وقد أدركت الحكومة أن المواطنين لا يلمون بمعرفة التقنية الملائمة للخيارات الطاقوية المتنوعة من شمسية ونووية وحرارية فأوعزت الهيئات المختصة لتقديم منهاج عن الطاقة مدته عشر ساعات ودعت كل مواطن سويدي اتَّبع المنهاج أو أي منهاج معادل له أن يقدم توصيات رسمية إلى الحكومة. في نفس الوقت قامت النقابات ومراكز التثقيف الشبابية والأحزاب من كافة الأطراف السياسية بتقديم تلك المناهج وكان من المتوقع أن يشارك فيها 10 آلاف سويدي. ووسط دهشة الجميع احتشد حوالي 80 ألف سويدي للنقاش في البيوت ومراكز الخدمات الجماعية ـ وهو رقم يعادل حوالي مليوني مواطن حسب الميزان الأميركي ـ يحاولون جميعاً التوصل إلى حل تلك المشلكة القومية. وهنالك نظم أخرى مشابهة يمكن بتطبيقها إبطال الاعتراضات على «نزعة الإفراط العاطفي» عن طريق الإستفتاءات الشعبية أو أحد أشكال الديمقراطية المباشرة الأخرى.

من ناحية أخرى، يمكن دحض الإعتراض الثاني، فبسبب حدود الإتصالات القديمة هذا الأمر لم يعد يقف حجر عثرة أمام الديمقراطية المباشرة الواسعة. فتطورات تكنولوجيا الإتصالات المذهلة تفتح لأول مرة آفاقاً مثيرة

للعقل عن احتمالات مشاركة المواطن المباشرة في صنع القرار السياسي. وليس منذ وقت بعيد، كان لي شرف الإشارة إلى حادثة تاريخية عظيمة ـ أول «دار بلدية» الكترونية في العالم ـ ونظام تلفزيون كيوب Qube المحوري في كولومبوس بولاية أوهايو. باستخدام نظام الإتصالات التفاعلي هذا أصبح بإمكان سكان ضاحية كولومبوس الصغيرة المساهمة باتخاذ دور فعلي في اجتماع سياسي لمجلس التخطيط المحلي عن طريق وسائل الإتصالات الألكترونية. فكانوا قادرين بضغطة زر وهم جلوس في منازلهم على التصويت المباشر على مقترحات تتعلق بعملية تقسيم المناطق المحلية مثلاً ورموز الأحياء والمنازل وتشييد الطرق السريعة، ولم يكن التصويت بنعم أو لا بل كان في المشاركة بالنقاش والتحدث على الهواء. وكانوا قادرين أيضاً حتى على إخبار رئيس الجلسة بالإنتقال إلى البند التالي على جدول الأعمال. ان هذا الأمر لا يتعدى أن يكون سوى أول تضمين أكثر بدائية من امكانيات المستقبل حول وسائل الديمقراطية المباشرة. فباستخدام الحواسب المتقدمة والأقمار الصناعية والهواتف والكابلات المحورية وتقنيات مبتكرة غيرها، سيصبح بمقدور جماعة المواطنون المثقفة، ولأول مرة في التاريخ، أن تشرع بصنع قراراتها السياسية.

إن القضية ليست إمّا ـ أو، وليست مسألة ديمقراطية مباشرة ضد ديمقراطية غير مباشرة، أو التمثيل الذاتي ضد التمثيل الغيري. فكلا النظامين يتمتع بمزايا معينة والإبداعية؛ ولكن حتى الآن لم يستفد منهما إلا بحدهما الأدنى في ضم مشاركة المواطنون المباشرة في النظام الجديد للديمقراطية شبه المباشرة. قد نقرر على سبيل المثال اجراء استفتاء حول قضية مثيرة للجدل مثل قضية التطوير النووي كما لجأت لهذا النمسا وكاليفورنيا، ولكن بدلاً من قذف القرار المطلق مباشرة إلى المقترعين سنكون مازلنا بحاجة إلى هيئة نيابية ـ كالكونجرس مثلاً ـ للمداولة وإقرار المسألة نهائياً. بالتالي إذا صوت الشعب لصالح التطوير النووي ستبقى هنالك مجموعة من الأصوات المتصلبة والمعارضة تعطى لأنصار القضاء على النووية في الكونجرس، وهؤلاء قد يمنحون حداً آلياً يبلغ 10٪ أو 25٪ في الكونخرس نفسه بسبب دعم رد الفعل الجماهيري لهم ويعتمد هذا على قوة الصوت المناصر في

الاستفتاء العام. وبهذه الطريقة تنتفي الآلية المحضة في رغبات المواطن، وهي تحمل فعلاً وزناً معيناً.

إنني سأكف عن طرح هذه الاقتراحات «الحالمة» حتى أشير إلى نقطة هامة: هنالك طرق قوية لدمقرطة نظام ما والذي هو الآن على وشك الانهيار. ولكن ينبغي علينا التفكير خارج الأثلام البالية للثلاثمائة عام الماضية، فلم نعد نستطيع معالجة مشكلاتنا من خلال الايديولوجيات والنماذج والبنى المتبقية للموجة الثانية. وهذه المقترحات الغريبة المشحونة بتضمينات غير مؤكدة تسوغ تجريبها على نطاق محلي بحذر قبل تطبيقها على نطاق واسع. ولكن مهما كان شعورنا وموقفنا تجاه هذا الإقتراح أو ذاك فإن الاعتراضات الشديدة على الديمقراطية المباشرة تضعف بإطراد في الوقت الذي تتصاعد فيه الإعتراضات على الديمقراطية النيابية بقوة وزخم شديدين. والديمقراطية شبه المباشرة التي قد تبدو خطيرة وغريبة للبعض هي مبدأ معقول يساعدنا على تصميم مؤسسات مستقبلية جديدة، فعالة وعملية.

تقسيم القرار:

إن انفتاح النظام السياسي لسلطة الأقلية بصورة تزايدة والسماح للمواطنين بلعب دور مباشر في سياسة الحكم هي مطالب ضرورية لكنها ليست إلا جزءاً من تقدمنا. فالمبدأ الجيوي الثالث لسياسي المستقبل يهدف لوضع حد لأزمة القرار وتحويله إلى حيث ينتمي؛ فهو ترياق الشلل السياسي وأدعوه بمبدأ «تقسيم القرار» Dicisiondivision

بعض المشكلات لا تعالج إلا على المستوى المحلي، وأخرى لا تعالج إلا على المستوى القومي وغيرها يتطلب عملاً على عدة مستويات في آنٍ واحد. وأكثر من هذا، فإن المكان الملائم لمعالج المشكلة هو غير ثابت أو ساكن، بل يتغير مع استمرارية الزمن. ولعلاج أزمة القرار الحالية الناتجة عن الإرهاق الذي تتحمله المؤسسات نحتاج إلى تقسيم القرارات وإعادة توزيعها ـ أي أن تكون مشتركة على نطاق واسع وأن يتحول موقع صنع القرار حسب المشكلات المطروحة. وتنتهك

التراتيب السياسية الحالية هذا المبدأ بصورة واسعة، وبينما تتغير المشكلات فإن سلطة القرار لم تتغير وبقيت كما هي. لذا ما تزال بعض القرارات ممركزة في الهياكل المؤسساتية المعقدة على المستوى القومي. بالتباين ليس هناك قرارات كافية تصنع على المستوى الدولي، وما تزال التركيبات الضرورية لذلك نامية بتطرف، بالإضافة إلى ذلك تترك قرارات قليلة جداً لتصنع على المستوى ما دون القومي Subnational ـ كالأقاليم والولايات والمقاطعات والدوائر المحلية أو أية تجمعات اجتماعية غير جغرافية. وكما شاهدنا قبل قليل فإن الكثير من المشكلات التي تواجه الحكومات القومية هي ببساطة فوق طاقة أية حكومة لتواجهها بمفردها. بالتالي نحن بحاجة ماسة إلى ابتكار مؤسسات جديدة على المستوى الدولي التي يمكن تحويل العديد من المشاكل لها. إننا لا نستطيع على سبيل المثال التوقع بأن نصبح على مستوى السلطة الواسعة جداً التي تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بها ـ التي هي نفسها خصم للدولة القومية ـ من خلال تشريع قومي صارم. نحن بحاجة إلى تراتيب دولية جديدة لتؤسس ولو بالقوة إن لزم الأمر مجموعة قوانين codes الإدارة المدمجة Corporate Conduct على المستوى العالمي. ولنأخذ قضية الشركة مثالاً: إن الشركات الأمريكية التي تتعامل مع الخارج قد تأذت بسبب القوانين الأمريكية المتعلقة بمحاربة الرشوة، بينما تسمح حكومات أخرى، وتشجع أحياناً، مصنعيها على رشوة الزبائن الأجانب. وبشكل مشابه، سوف تستمر الشركات المتعددة الجنسيات، الساعية وراء سياسات بيئية مسؤولة، في مواجهة المنافسة غير المنصفة من الشركات التي لا يهمها الأمر البتة طالما أنه لا توجد بنية تحتية ملائمة على النطاق الدولي. إننا بحاجة إلى مراكز احتياطية دولية للغذاء ومنظمات النجدة والمساعدة عند وقوع الكوارث والنكبات في البقاع الساخنة، وكذلك نحن بحاجة إلى وكالات عالمية جديدة تقدم الإنذار المبكر وتصوراتها عن نمو المحاصيل الزراعية وعن سبل تسوية الإختلال في أسعار المصادر الرئيسية وعن التحكم بالإنتشار السريع لتجارة الأسلحة. إننا بأمس الحاجة إلى اتحادات مالية ومنظمات غير حكومية تتصدى للمشكلات العالمية المتعددة، وإلى وكالات أفضل تنظم مجريات الأحداث الخارجة عن نطاق السيطرة. وسنحتاج إلى بدائل عن

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والكوميكون وحلف شمال الأطلسي (الناتو) ومؤسسات مشابهة أخرى. ويجب أن توجد وكالات جديدة تنشر فوائد التكنولوجيا وتحد من آثارها السلبية. وعلينا أن نسرِّع من بناء وكالات دولية قوية تتحكم بالفضاء الخارجي والمحيطات، وكذلك واجب علينا إصلاح الامم المتحدة المتحجرة في مكانها، واصلاح البيروقراطية من رأسها حتى أخمص قدميها.

وعلى المستوى الدولي، ما نزال نحن بدائيون وناميون سياسياً حتى اليوم كما كنا على المستوى الوطني عندما بدأت الثورة الصناعية قبل ثلاثمائة عام. وتحويل بعض القرارات «فوق» الدولة القومية لا يجعلها تعمل بفعالية أكبر على المستوى الذي تكمن فيه معظم مشاكلنا الإنفجارية، بل في تزامن واحد نقلص من العبء القراري على المركز الذي يحمل فوق طاقته وهذا المركز هو الدولة القومية. إن تقسيم القرار ضرورة ملحة أما تحويل اتخاذ القرارات إلى ما فوق النطاق القومي فهو نصف المهمة إذ من الواضح ضرورة تحويل كم هائل من صنع القرار إلى ما تحت المركز. ومرة أخرى فإن المسألة ليست مسألة خيار، وليست اللامركزية مقابل المركزية بالمعنى المطلق. بل هي توزيع جديد ومنطقي لصنع القرار في النظام الذي يعاني من مركزية لا تحتملها طاقته لدرجة أن سيول المعلومات تُفرق صانعي القرار السياسيين. واللامركزية السياسية ليست ضماناً للديمقراطية فمن المحتمل ظهور دكتاتوريون فوقيون. والسياسيون المحليون هم عادة أكثر فساداً من السياسيين القوميين، وأكثر من هذا فإن معظم ما يقرر لصالح اللامركزية ـ اعادة منظومة حكومة نيكسون مثلاً ـ هو نوع من المنظومات الزائفة الآتية في مصلحة المركزية. مع ذلك، ومع وجود كل هذه الاعتراضات التافهة، ما من امكانية هناك لترميم «فعالية» النظام والإدارة في العديد من الحكومات دون تنازل (عن السلطة من قبل الحكومة المركزية للسلطات المحلية) عن السلطة المركزية. إننا بحاجة إلى تقسيم عبء القرار وتحويل قسم هام منه إلى أسفل الهرم. وليس سبب هذا إرادة فوضوية رومانسية تبغي ترميم «ديمقراطية القرية» أو أن دافعي الضرائب الأغنياء يريدون تخفيض خدمات الرفاه الإجتماعي للفقراء. فسبب ذلك عجز أي من البنى السياسية عن معالجة هذا القدر من المعلومات وعن انتاج كمية ونوعية

معينة من القرارات، وقد دفع هذا الانفجار القراري الحكومات إلى ما وراء الحد الحرج. والأكثر من هذا، يجب أن تربط المؤسسات الحكومية مع البنية الاقتصادية ونظام المعلومات ومع مظاهر أخرى من مظاهر الحضارة. واليوم نشهد عملية لا مركزية جوهرية في النشاط الإنتاجي والإقتصادي رغم عدم ملاحظة الاقتصاديون التقليديون لها إلا قليلاً. وبحق لم تعد الوحدة السياسية اقتصاداً قومياً. ان ما نراه، وكما كنت قد أكدت، هو ظهور اقتصاديات ثانوية كبيرة واقليمية متماسكة ضمن كل إقتصاد قومي. وتختلف هذه الإقتصاديات عن بعضها بمشكلات متشعبة بحدة فأحدها قد يعاني من البطالة وأخرى تعاني من نقص العمالة. ففي «ڤالونيا» Wallonia البلجيكية احتجت المقاطعة على تحويل الصناعة إلى فنلندة؛ ورفضت ولايات جبال الروكي الأمريكية أن تكون «مستعمرات طاقة» للشاطىء الغربي. فكان للسياسات الاقتصادية الموحدة التي أخذت في واشنطن وباريس وبون آثارها الجذرية المختلفة على هذه الإقتصاديات الثانوية، إذ أن السياسة الإقتصادية القومية نفسها التي تساعد اقليما أو صناعة ما تدمر بصورة متزايدة الأخرى. لهذا السبب ينبغي أن يكون صنع السياسة الإقتصادية لا قومياً مركزياً.

وعلى مستوى الشركة لا نرى جهوداً تنصب على قضية اللامركزية الداخلية وحسب (وقد جرى اجتماع لـ280 من المدراء التنفيذيين لشركة جنرال موتورز استمر يومين للمداولة في كيفية وضع حد للأنماط البيروقراطية وتحويل المزيد من القرارات لخارج المركز)، بل وعلى قضية اللامركزية الجغرافية أيضاً. وكانت «بيزنس ويك» قد كتبت عن «الهبوط الجغرافي للإقتصاد الأميركي حيث شيدت العديد من الشركات مصانعها ونقلت مكاتبها إلى أجزاء من البلاد أقل انفتاحاً». كل هذا يعكس جزئياً انتقالاً هائلاً للسيول المعلوماتية في المجتمع، فنحن نمر في مرحلة اللامركزية الأساسية للإتصالات بينما تتضاءل سلطة الشبكة الرئيسية. وهناك تكاثراً مذهلاً للحواسب المحورية وأنظمة البريد الألكتروني الشخصية والتي تدفع المجتمع إلى اتجاه اللامركزية. وليس ممكناً لمجتمع أن لا يمركز النشاط الإقتصادي ووسائل الإتصالات وعمليات حاسمة أخرى إن لم يكن، عاجلاً أم

آجلاً، سيجبر على عملية لا مركزية صنع القرار الحكومي أيضاً. إن تطبيق مبدأ تقسيم القرار لا يقلص العبء القراري على الحكومات القومية وحسب بل إنه يغيّر جذرياً من البنية النخبوية Elites ويقودها نحو التلاؤم والتناسق مع متطلبات الحضارة القادمة.

البنية النخبوية الواسعة:

إن مفهوم «عبء القرار» Decision Load أمر حتمي لأي فهم للديمقراطية. وتتطلب جميع المجتمعات كماً معيناً ونوعية محددة من القرارات السياسية حتى تمارس وظيفتها، وبالتالي فلكل مجتمع بنية القرار المميزة له وكلما زاد عدد وتنوع وتعقد الإجراءات اللازمة ليصبح القرار سارياً، ازداد ثقل «عبء القرار» السياسي ـ والطريقة التي يتم المشاركة بها عبء القرار جوهرياً تؤثر على حجم الديمقراطية في المجتمع. في المجتمعات ما قبل الصناعية عندما كان تقسيم العمل بدائياً والتحولات وئيدة الحركة كان عدد القرارات السياسية أو الإدارية الضرورية عملياً للحفاظ على سير مجريات الأمور في حده الأدنى وكان بالتالي عبء القرار ضئيلاً. وكانت طبقة حاكمة صغيرة شبه مثقفة وغير متخصصة تستطيع تقريباً تسيير الأمور بدون مساعدة من الأسفل، فحملت عبء القرار برمته لوحدها. لكن ما ندعوه بالديمقراطية الآن تندفع نحو الأمام عندما تصبح قدرة النخبة القديمة على تحمل عبء القرار ضئيلة.

إن وصول الموجة الثانية يرافقها التجارة الواسعة وتقسيم عال للعمل قفزة كبيرة في المجتمع المعقد سبب انفجاراً داخلياً مشابهاً للقرار كالذي تسببه الموجة الثالثة الآن. نتيجة لذلك غرقت قدرات اتخاذ القرار للجماعات الحاكمة القديمة فكان لا بد من تجنيد نُخب وشبه نخب جديدة لتتكيف مع عبء القرار وتصميم مؤسسات ثورية سياسية جديدة لهذا الغرض. وبتطور المجتمع الصناعي وتعقده أكثر من أي وقت مضى، كانت نُخبه المدجنة «تقنيو السلطة» تجبر باستمرار على تجنيد سيل جديد من النخب تساعدها على تحمل عبء القرار المتعاظم. وكانت هذه العملية اللامرئية هي التي جرّت الطبقة الوسطى إلى الحلبة السياسية.

وكانت هذه الحاجة الواسعة للمساعدة في صنع القرار هي التي قادت إلى اعطاء الإمتياز الأوسع لغير السلطة وإيجاد الكثير من الأماكن اللائقة ليشغلها التحتيون. وقد كانت المعارك السياسية المريرة في بلدان الموجة الثانية ـ نضال الأميركيون السود للإندماج، ونضال النقابات البريطانية للفرص التعليمية المتساوية ونضال المرأة للحصول على حقوقها السياسية وحرب الطبقات الخفية في بولندة والإتحاد السوفييتي ـ قد أخذت بعين الإعتبار توزيع هذه المراكز الجديدة في التراكيب النخبوية. ومع ذلك كان هناك سقفاً معيناً لعدد الناس الإضافيين الممكن استيعابيهم في النخب الحاكمة وكان هذا السقف يتماشى وحجم عبء القرار. ورغم إدعاء نظام الجدارة من قبل مجتمع الموجة الثانية كانت شرائح سكانية بأكملها تحجب عن المشاركة في تلك النخب لأسباب عنصرية وجنسانية وما شابه. وبصورة دورية، كلما قفز المجتمع لمستوى معقد جديد وتضخم عبء القرار، تبدأ الشرائح المستثناة وهي تشعر بقيمة الفرص الجديدة بتكثيف جهودها للمطالبة بحقوق متساوية فتفتح النخب الباب قليلاً أمامها، وبالتالي يمر المجتمع على ما يبدو بأنه موجة من الدمقرطة Democratization الواسعة. وحتى لو كانت هذه الصورة صحيحة تقريباً، فإنها تقول بأن مدى الديمقراطية يعتمد في توسيعه بصورة أقل على الثقافة وأقل على الطبقة الماركسية وأقل على الشجاعة القتالية وأقل على الكلام المنمَّق وأقل على الإرادة السياسية من عبء القرار لأي جمع. فالديمقراطية الأوسع ستساهم في تحمل جزء من عبء القرار الثقيل، وطالما اتسع العبىء القراري للنظام الاجتماعي فإن الديمقراطية لا تصبح مسألة خيال بل مسألة الضرورة التطورية، والنظام لا يستطيع الاستمرار بدونها.

ما يشير إليه كل هذا هو القفزة الديمقراطية التي ستحملنا إلى وسط جديد يطرح آفاقاً مثيرة واسعة وجذرية للمشاركة السياسية.

الصراع الكبير القادم:

إن الحاجة إلى مؤسسات سياسية جديدة توازي بالضبط حاجاتنا إلى

مؤسسات أسروية وتعليمية وشركاتية جديدة أيضاً. وهي مرتبطة بعمق في بحثنا عن قاعدة طاقوية جديدة وتقنيات وصناعات جديدة، وتعكس ثورة الإتصالات وضرورة بناء العلاقات مع العالم غير الصناعي. إنها باختصار الإنعكاس السياسي للتغيرات المتسارعة في جميع تلك المجالات المختلفة. وبدون ملاحظة هذه الروابط يستحيل فهم كل الأنباء الرئيسة من حولنا. فالصراع السياسي الوحيد الأكثر أهمية الآن لم يعد بين الأغنياء والفقراء أو بين الجماعات العرقية العليا والسفلى أو حتى بين الرأسماليين والإشتراكيين بل انه الصراع الحاسم بين من يحاولون مساندة المجتمع الصناعي والحفاظ عليه وبين هؤلاء المستعدون للتقدم إلى ما ورائه، وهذا هو الصراع الكبير القادم في المستقبل. لكن الصراعات التقليدية الأخرى بين الطبقات والأعراق والايديولوجيات لن تتلاشى بل قد تزداد حدة خاصة عند حدوث انهيار اقتصادي واسع النطاق. لكن كل هذه الصراعات تصب في تيار الصراع الكبير الذي سيتسرب عبر كل نشاط بشري من الفن والجنس وحتى الأعمال التجارية والإنتخاب. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نجد حولنا حربين سياسيتين أولهما الصدام السياسي لجماعات الموجة الثانية مع بعضها للحصول على أغراض مباشرة وثانيهما تعاون هذه الجماعات التقليدية من الموجة الثانية للتصدي للقوى السياسية الجديدة من الموجة الثالثة. وهذا التحليل يفسر لم تبدو الأحزاب السياسية القائمة، المهاتة بنيوياً وعقائدياً، صوراً انعكاسية باهتة، فالحزب الديمقراطي والجمهوري والمحافظين والديغولي والديمقراطيين المسيحيين والليبرالي والاشتراكي والشيوعي ـ رغم اختلافاتها وخلافاتها ـ كلها أحزاب من الموجة الثانية، وكلها، وهي تتسابق لاكتساب السلطة، ملتزمة أساساً بالحفاظ على النظام الصناعي المحتضر. بصورة أخرى، إن التطور السياسي الأهم في عصرنا هو انبثاق معسكرين أساسيين، الأول ملتزم بحضارة الموجة الثانية والثاني ملتزم بحضارة الموجة الثالثة. والأول مكرس تماماً للحفاظ على المؤسسات الجوهرية للمجتمع الصناعي الشامل ـ الأسرة النووية ونظام التعليم الجماهيري والشركة العملاقة والنقابة الجماهيرية والدولة القومية المركزية وسياسات الحكومة التمثيلية الزائفة. أما الثاني فيدرك أن المشاكل العاجلة حالياً كالطاقة والحرب والفقر

والتلوث البيئي وتفسخ العلاقات الأسرية لم يعد بالإمكان معالجتها ضمن إطار الحضارة الصناعية. ولم تلاحظ الخطوط بوضوح بعد بين هذين المعسكرين. ونحن كأفراد نجد أن معظمنا منقسم بين المعسكرين، قدم هنا وقدم هناك. بالإضافة إلى ذلك فإن كل معسكر يتألف من عدة جماعات تسعى لتحقيق أغراضها الذاتية الضيقة بدون وجود رؤية فوق رئيسة. ولا يحتكر أي جانب منهما فضيلة أخلاقية، فهنالك أناس فاضلون لدى الجانبين! مع ذلك فالإختلافات بين هذه التشكيلات السياسية التحتية هائلة جداً. ونموذجياً يتصدى المدافعون عن الموجة الثانية لسلطة الأقليات ويهزءون من الديمقراطية المباشرة باعتبارها ديمقراطية شعبية Populism ويقاومون اللامركزية والإقليمية ويستميتون للمحافظة عى نظام الطاقة المتخلف ويؤلهون الأسرة النووية والمراكز البيئية المزدراة وينظّرون بالقومية التقليدية للحقبة الصناعية ويعارضون التحول إلى نظام اقتصادي وعالم أكثر انصافاً. بالتباين، فإن قوى الموجة الثالثة تؤيد الديمقراطية التي تشارك بها قوة الأقلية وهي مستعدة لتجريب الديمقراطية المباشرة وتؤيد السلطة عبر القومية Transnationalism وتطورها الجوهري وتدعو إلى إسقاط البيروقراطيات العملاقة وتطالب بنظام طاقوي متجدد أقل مركزيةً وبشرعية الخيارات للأسرة النووية. وهي أيضاً تصارع خصومها من أجل تخفيض القياسية والمعايرة وصب أهمية كبيرة على النزعة الفردانية في المدارس، وهي تولي المشاكل البيئية صدر اهتماماتها وتدرك الحاجة إلى إعادة بناء الإقتصاد العالمي على أسس أكثر توازناً وعدلاً. فوق كل هذا، وبينما يمارس أنصار الموجة الثانيةاللعبة السياسية التقليدية، فإن أنصار الموجة الثالثة يتشككون من جميع المرشحين السياسيين والأحزاب (حتى الجديدة منها) ويدركون أن القرارات الفاصلة والضرورية للوجود لا يمكن أن تخرج من الإطار السياسي الحالي. وما يزال معسكر الموجة الثانية يضم الأغلبية من أصحاب السلطة الإسمية في مجتمعنا ـ السياسيون ورجال الأعمال وزعماء النقابات والمثقفون ورؤساء وسائل الإعلام ـ رغم قلق الكثيرين منهم من آراء عالم الموجة الثانية القاصر. وعددياً، ما يزال معسكر الموجة الثانية يتلقى دعماً لا محدوداً من المواطنين العاديين أيضاً رغم التشاؤمية وخيبة الأمل اللذان ينتشران بسرعة بين صفوفهم.

ومن الصعب تمييز أنصار الموجة الثالثة فبعضهم يرأس شركات كبرى بينما الآخرون هم من الحركات الاستهلاكية Consumerists المناهضة للشركة، وبعضهم بيئيون وآخرون يهتمون بالأدوار الجنسية والحياة الأسرية وحتى النمو البدني الشخصي. والبعض يركز بشمولية على تطوير أشكال طاقوية بديلة ويهتم آخرون بالوعد الديمقراطي الذي تحمله ثورة الإتصالات؛ وبعضهم منسحب من «يمين» الموجة الثانية وآخرون منسحبون من «يسارها» ـ دعاة الأسواق الحرة ومؤيدو مذهب حرية الإرادة والإشتراكيون الجدد وأنصار الحركات النسائية وأعضاء الحقوق المدنية وبعضهم أعضاء نشطين في حركات السلام، وآخرون ما اشتركوا في مسيرات طوال حياتهم، بعضهم متدين ورع وآخرون منه ملحدون مقاومون بعناء لأي تغير.

ويتداول العلماء إمكانية قيام جماعات متشتتة بتشكيل «طبقة»، وهذه «الطبقة الجديدة» تضم موظفي المعلومات والمثقفين والمفكرين والتقنيين، وبالطبع فإن العديد من هؤلاء في معسكر الموجة الثالثة هم من الجامعيين المثقفين ومن الطبقة الوسطى. ومن بين الجماعات الرئيسية العابرة إلى لا جماهيرية المجتمع الصناعي هناك الأقليات العرقية غير المثقفة، ولكن ماذا عن المرأة التي تريد التخلص من قيود الأدوار الوظيفية في مجتمع الموجة الثانية؟ والأكثر من هذا، كيف للمرء أن يصف ملايين الأعضاء في منظمات العون الذاتي؟ وماذا عن هؤلاء المضطهدين سيكولوجياً ـ ضحايا مرض الإنعزال، والأسر المشتتة والآباء الوحيدون والأقليات الجنسية ـ الذين لا يناسبون مراتب المجتمع ومهنه مع أنهم مصادر هامة لقوة حركة الموجة الثالثة، وحقاً فإن تعبير «حركة» Movement قد يكون مضللاً ـ جزئياً لأنه يتضمن مستوى أعلى من الوعي المشترك للوجود حتى الآن، وجزئياً لعدم ثقة أنصار وسكان الموجة الثالثة بحركات الماضي العامة. مع ذلك سواء هم يؤلفون طبقة أو هيئة أو حركة متغيرة من الأفراد والجماعات العابرة فإن القاسم المشترك الأعظمي بينهم هو الشعور بخيبة أمل عميقة من المؤسسات القديمة ـ اعتراف جماعي بعدم جدوى اصلاح النظام القديم.

إن الصراع الجبار بين قوى الموجة الثانية والثالثة هو كالخط الناتىء الذي

يعبر الطبقات والأحزاب والجماعات العرقية والجيلية والأفضليات الجنسانية والثقافات التحتية. إنه يعيد تنظيم وتشكيل الحياة السياسية، وبدلاً عن مجتمع المستقبل المتناعم واللاطبقي واللاصراعيّ واللاايديولوجي، فإن هذا الصراع يشير إلى حدوث أزمات متصعدة وقلاقل اجتماعية عميقة في المستقبل القريب، وسوف تشق الصراعات السياسية الضاربة في العديد من الدول ليس فقط من أجل من يستفيد من تركة المجتمع الصناعي بل من أجل من يشارك في تشكيل خلف هذا المجتمع ويتحكم به أخيراً. هذا الصراع الجبار الحاد سيؤثر على السياسة المستقبلية حتماً وعلى شكل الحضارة ذاتة، وكل واحد منا مهما كانت مشايعته في هذا الصراع، واعٍ أو غير واع، له دور يؤديه وهذا الدور إما أن يكون هدَّاماً أو بنَّاءً مبدعاً.

وهنا نختتم ترجمة الكتاب بحمد الله

المحتويات

الموضوع	الصفحة

مقدمة المترجم 5
المقدمة 9
الباب الأول تضارب الأمواج 15
الفصل الأول الصراع الجبار 17
ـــ المقدمة الثورية 19
ـــ الطرف المرشد 21
ـــ أمواج المستقبل 23
ـــ الذهب والقتلة 25
الباب الثاني الموجة الثانية 29
الفصل الثاني بناء حضارة 31
ـــ الحل العنيف 32
ـــ المدخرات الحيَّة 35
ـــ الرحم التكنولوجي 36
ـــ المعبد البوذي القرمزي 36
ـــ الأسرة الانسيابية 38
ـــ المنهاج المقنَّع 39
ـــ كائنات سرمدية 40
ـــ مصنع الموسيقا 41
ـــ المحيط الاعلامي 43
الفصل الثالث: الإسفين الخفي 47
ـــ معنى السوق 49
ـــ الفصم الجنسي 52

الفصل الرابع: رموز الحضارة الصناعية 55
ـــ التوحيد القياسي 55
ـــ التخصص 58
ـــ المزامنة 60
ـــ التركز 62
ـــ الحد الإنتاجي الأقصى 63
ـــ المركزية 66
الفصل الخامس: السلطة التكنوقراطية 71
ـــ المدامجون 71
ـــ المحرك التكاملي 74
ـــ أهرامات السلطة 75
ـــ كبرى النخب 76
الفصل السادس: مشروع العمل السري 79
ـــ عقلية الآلة 81
ـــ عدة المنتخب 82
ـــ مصنع القانون العالمي 83
ـــ شعائر الطمأنة 85
الفصل السابع: جنون أمم 89
ـــ جياد التبديل 89
ـــ المسمار الذهبي 92
الفصل الثامن: الحملة الاستعمارية 95
ـــ المنافسة الناقصة 98
ـــ مزرعة المرجرين 100
ـــ الدمج الأميركي 103
ـــ الامبريالية الاشتراكية 105
الفصل التاسع: الواقعية الصناعية 111
ـــ مبدأ التطور 112
ـــ برنامج الزمن 116

ـ تجديد المكان 118
ـ مادة الواقعية 122
ـ السببية المطلقة 125
الفصل العاشر: **فصل ختامي** ـ الفيضان المفاجىء 129
الباب الثالث: الموجة الثالثة 139
الفصل الحادي عشر: التركيبة الجديدة 141
الفصل الثاني عشر: الثورة التكنولوجية المضادة 145
ـ الشمس وما وراءها 145
ـ ادوات الغد 152
ـ آلات في المدار 155
ـ نحو الأعماق 157
ـ صناعة المورثات (الجينات) 160
ـ المتمردون على التقنية 163
الفصل الثالث: لاجماهيرية وسائل الاعلام 169
ـ مستودع الصور 170
ـ إعلام لاجماهيري 172
ـ ثقافة الصورة الانعكاسية 179
الفصل الرابع عشر: البيئة الذكية 183
ـ تعزيز العقل 187
ـ الذاكرة الاجتماعية 191
الفصل الخامس عشر: ماوراء الإنتاج الجملي 195
ـ حليب الفار والتي شيرت 197
ـ المفعول السريع 201
ـ موت السكرتيرة 203
الفصل السادس عشر: الكوخ الألكتروني 211
ـ التنقل بالاتصالات 216
ـ مجتمع التمركز المنزلي 223

الفصل السابع عشر: اسرة المستقبل 225
ـــ حملة مناصرة الأسرة النووية 227
ـــ أسلوب الحياة اللانووي 229
ـــ ثقافة اللاإنجابية 230
ـــ العلاقات «الساخنة» 233
ـــ العاطفة الإيجابية 235
ـــ حملة تشغيل الطفل 237
ـــ الأسرة الواسعة الألكترونية 238
ـــ سوء المعاملة الأبوية 240
ـــ التيسر إلى المستقبل 241

الفصل الثامن عشر: أزمة هوية الشركة 245
ـــ انتشار الكابوكي 245
ـــ الاقتصاد المتسارع 248
ـــ المجتمع اللاجماهيري 250
ـــ تجديد تعريف الشركة 253
ـــ مخمّس الضغط 255
ـــ الشركة المتعددة الأهداف 258
ـــ المسارات التحتية المتعددة 260

الفصل التاسع عشر: فك رموز القواعد الجديدة 265
ـــ نهاية الدوام الكامل (من التاسعة حتى الخامسة) 266
ـــ جورجون لاتنام 269
ـــ تعيين موعد للصديق 271
ـــ كمبيوتر وماريجوانا 273
ـــ عقل ما بعد المعايرة 276
ـــ المصفوفة الجديدة 279
ـــ الصغير ضمن الكبير ما أجمله! 284
ـــ منظمة المستقبل 286

الفصل العشرون: نشوء المنتهلك 289
ـــ الاقتصاد اللامرئي 290
ـــ جشعون وأرامل 292
ـــ الخدمة الذاتية 294
ـــ دخلاء ومطلعون 298
ـــ أسلوب حياة المنتهلك 301
ـــ اقتصاديات الموجة الثالثة 305
ـــ زوال الأسواقية 310
الفصل الحادي والعشرون: الدوامة الفكرية 317
ـــ تصور جديد عن الطبيعة 318
ـــ تصميم التطور 320
ـــ شجرة التقدم 322
ـــ مستقبل الزمن 324
ـــ المسافرون إلى الفضاء (الحيِّز) 327
ـــ الكلانية والجزاءنية 330
ـــ حجرة السمر الكونية 334
ـــ درس النمل الأبيض 337
الفصل الثاني والعشرون: انحلال الأمة 343
ـــ انجازيون وتكساسيّون 343
ـــ من الأعلى إلى الأسفل 350
ـــ المؤسسة الدولية 352
ـــ نسج الشبكة عبر القومية 355
ـــ الوعي العالمي 358
ـــ أساطير ومبتكرات 359
الفصل الثالث والعشرون: غاندي والأقمار الصناعية 363
ـــ استراتيجية الموجة الثانية 364
ـــ نموذج النجاح المحطّم 366
ـــ استراتيجية الموجة الأولى 368

ـ قضية الموجة الثالثة 372
ـ الشمس والقريدس والرقائق 373
ـ المنتهلكون الأصليون 380
ـ خط البداية 384
الفصل الرابع والعشرون: فصل ختامي: الإلتقاء الكبير 387
ـ أساسيات المستقبل 389
ـ مفهوم البراكتوبيا 396
ـ السؤال الخطأ 397
خاتمة 401
الفصل الخامس والعشرون: المحيط النفسي الجديد 401
ـ الهجوم على الشعور بالوحدة 403
ـ مجتمع عن بعد 408
ـ بنية الهيروين 410
ـ سرُّ الطوائف الدينية 411
ـ منظمو الحياة وأشباه الطوائف 414
الفصل السادس والعشرين: شخصية المستقبل 419
ـ النشوء مختلفاً 422
ـ العامل الجديد 423
ـ أخلاقية المنتهلك 426
ـ الأناء الجشتالتية 428
الفصل السابع والعشرون: الضريح السياسي 433
ـ الثقب الأسود 433
ـ الجيوش الخاصة 438
ـ عقدة المخلِّص 439
ـ النسيج العالمي 445
ـ المشكلة المتناسجة 446
ـ التسارع القراريّ 447
ـ انهيار عرف الإجماع 449

ـــ الانفجار الضمني للقرار 452
الفصل الثامن والعشرون: الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين 457
ـــ سلطة الأقليات 458
ـــ الديمقراطية شبه المباشرة 465
ـــ تقسيم القرار 469
ـــ البنية النخبوية الواسعة 473
ـــ الصراع الكبير القادم 474

شهدت ميادين الفكر الحديث في العقود الأخيرة اهتماماً واسعاً بعلم المستقبليات Futurology.

وهذا الكتاب يتسمى لهذا الفرع من العلوم وبعد مرور حوالي عقد على صدور الكتاب يمكننا أن نستشف من خلال التطورات الأخيرة التي شهدها العالم مثل سقوط الفكر الشيوعي وتوجه دول العالم إلى التكتل وتغلل الفكر الرأسمالي وثبات لا إنسانيته، نستشف أن الحضارة الحديثة بمفاهيمها المختلفة قد تعرضت لضغوطات جماهيرية تخلصاً من شرها واستغلالاتها اللامحدودة.

لقد تحول العالم وتغير وهذه هي البداية فقط...

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان